

مجلة العلوم العربية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد التاسع والستون

شوال ١٤٤٤ هـ

(الجزء الثاني)

رقم الإيداع: ١٤٢٩/٣٥٦٣ بتاريخ ١٩/٠٦/١٤٢٩ هـ
الرقم الدولي المعياري (ردمد) ٤١٩٨ . ١٦٥٨





المشرف العام
الأستاذ الدكتور/ أحمد بن سالم العامري
معالي رئيس الجامعة

نائب المشرف العام
الأستاذ الدكتور/ عبدالله بن عبدالعزيز التميم
وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور/ خالد بن سليمان القوسي
الأستاذ في قسم علم اللغة التطبيقي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مدير التحرير
الدكتور/ محمد بن سعيد بن إبراهيم اللويحي
الأستاذ المشارك في قسم البلاغة والنقد - كلية اللغة العربية

أعضاء هيئة التحرير

- أ.د. سعد بن عبدالعزيز مصلوح
الأستاذ في قسم اللسانيات - جامعة الكويت
- أ.د. محمد بن إبراهيم القاضي
الأستاذ في قسم اللغويات العربية - جامعة تونس
- أ.د. عبدالله بن محمد السديس
الأستاذ في قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية - جامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية
- أ. د قاسم بن أحمد بن عبدالله آل قاسم
الأستاذ في قسم علم اللغة - جامعة الملك خالد
- أ.د. محمد بن نافع بن بداح المضباني العنزي
الأستاذ في قسم علم اللغة التطبيقي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
- أ.د. عبد العزيز بن صالح بن عبدالله بن دعليج
الأستاذ في قسم البلاغة والنقد - كلية اللغة العربية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
- أ.د. طاهر عبدالحجى شبانه
الأستاذ في قسم النحو والصرف - جامعة كفر الشيخ
- أ.د. خالد بن محمد بن سليمان الجمعة
الأستاذ في قسم اللغة العربية - جامعة القصيم
- أ.د. ممدوح إبراهيم محمود
أمين تحرير مجلة العلوم العربية - عمادة البحث العلمي

قواعد النشر

مجلة العلوم العربية مجلة علمية محكمة، تصدر عن عمادة البحث العلمي، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتُعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط الآتية :

أولاً : يشترط في البحث ليقبل للنشر في المجلة :

- ١- أن يتسم بالأصالة والابتكار، والجدة العلمية والمنهجية، وسلامة الاتجاه .
- ٢- أن يلتزم بالمناهج والأدوات والوسائل العلمية المعتمدة في مجاله .
- ٣- أن يكون البحث دقيقاً في التوثيق والتخريج .
- ٤- أن يتسم بالسلامة اللغوية .
- ٥- ألا يكون قد سبق نشره .
- ٦- ألا يكون مستقلاً من بحث أو رسالة أو كتاب، سواء أكان ذلك للباحث نفسه، أم لغيره .

ثانياً : يشترط عند تقديم البحث :

- ١- أن يقدم الباحث طلباً بنشره، مشفوعاً بسيرته الذاتية(مختصرة) وإقراراً يتضمن امتلاك الباحث لحقوق الملكية الفكرية للبحث كاملاً، والتزاماً بعدم نشر البحث إلا بعد موافقة خطية من هيئة التحرير .
- ٢- أن يكون البحث في حدود (٥٠) صفحة مقاس (A 4) .
- ٣- أن يكون حجم المتن (١٧) Traditional Arabic، والهوامش حجم (١٤) وأن يكون تباعد المسافات بين الأسطر (مفرداً) .
- ٤- يرسل الباحث بحثه إلى منصة المجلات الإلكترونية (<https://imamjournals.org>) مع ملخص باللغتين العربية والإنجليزية، لا تزيد كلماته عن مائتي كلمة.

ثالثاً: التوثيق :

- ١- توضع هوامش كل صفحة أسفلها على حدة .
 - ٢- تثبت المصادر والمراجع في فهرس يلحق بآخر البحث .
 - ٣- توضع نماذج من صور الكتاب المخطوط المحقق في مكانها المناسب .
 - ٤- ترفق جميع الصور والرسومات المتعلقة بالبحث، على أن تكون واضحة جلية .
- رابعاً : عند ورود أسماء الأعلام في متن البحث أو الدراسة تذكر سنة الوفاة بالتاريخ الهجري إذا كان العَلَم متوفى .
- خامساً : عند ورود الأعلام الأجنبية في متن البحث أو الدراسة فإنها تكتب بحروف عربية وتوضع بين قوسين بحروف لاتينية، مع الاكتفاء بذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة .
- سادساً : تُحَكِّمُ البحوث المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين من المحكمين على الأقل.
- سابعاً : لا تعاد البحوث إلى أصحابها، عند عدم قبولها للنشر .
- عنوان المجلة :

جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة العلوم العربية

الرياض ١١٤٣٢- ص ب ٥٧٠١

هاتف : ٢٥٨٢٠٥١ - فاكس (٢٥٩٠٢٦١)

www.imamu.edu.sa

E.mail: Arabicjournal@imamu.edu.sa

المحتويات

١٣	ليس ثمَّ (ثُمَّةً) د. سليمان بن عبدالعزيز العيوني
٤٧	نسبة العموم والخصوص الوجهي في النحو والصرف د. جفلا سعيد القرني
١١٩	المقاصد وأثرها في الدرس النحوي عند أبي إسحاق الشاطبي د. محمد عمار درين
١٩٩	(لَنْ) ليست زَمْخْشِرِيَّةً دراسة نحوية نقدية د. صالح بن إبراهيم بن علي الفراج
٢٦٣	الدرس الدلالي في سورة فاطر أ.د/ ممدوح إبراهيم محمود محمد

ليس تَمَّ (تَمَّة)

د. سليمان بن عبدالعزيز العيوني

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



ليس ثمَّ (ثُمَّ)

د. سليمان بن عبدالعزيز العيوني

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ١٤٤٣ / ١٢ / ٤ هـ تاريخ قبول البحث: ١٤٤٤ / ٤ / ١ هـ

ملخص الدراسة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

فهذا بحث عن لحاق تاء التأنيث بكلمة (ثُمَّ) الاسمى الظرفية، فقد شاع وذاع عند المعاصرين استعمالها متصلة بتاء تأنيث، وشاعت أيضاً كتابتها كذلك عند المتأخرين. وقد كنت ممن يستعملها أيضاً تقليداً لبعض كتب الإملاء المعاصرة، فلما بحثت المسألة وجدتها لا تتصل بسند صحيح إلى اللغة، لا سماعاً عن العرب، ولا ذكراً في كتب اللغة! والله الموفق والمرتجى، وصلى الله وسلم على المرتضى المصطفى.

الكلمات المفتاحية: ثمَّ الظرفية، ثُمَّ الاسمى، تاء التأنيث، تأنيث ثمَّ الظرفية.

Not thamm (thamm)

Dr. Sulaiman bin Abdulaziz Al-Ayuni

Department Grammar, Morphology and Philology – Faculty Arabic Language
Imam Muhammad Ibn Saud Islamic university

Abstract:

This search is for catching up with the adjective word (then), the Adverbial nominative "then" as it has been popularized and popularized among contemporaries to be used in connection with the feminine T, and it has also been commonly written in the latecomers. I was also one of those who used it as a tradition of some contemporary dictation books, and when I researched the issue I found that it had nothing to do with a valid basis for language, no hearing about Arabs, no mention in language books!

key words: Then situational, Then nominal, Feminization V, Feminization and then situational.

المبحث الأول: (ثُمَّه) في السماع والقياس

دخول تاء التأنيث يطرّد وينقاس في مواضع معينة، أشهرها الأوصاف المشتقة المشتركة بين المذكر والمؤنث، وهي فيما سوى هذه المواضع مقصورة على السماع.

ومن مواضع السماع دخولها على اسم الإشارة (ثُمَّه)، فهو يحتاج إلى سماع، والسماع موقوف على أحد أمرين:

١- نص المعاجم أو كتب اللغة عليه.

٢- وروده في شيء من كلام العرب الفصيح.

ولم تذكر شيء من المعاجم أو كتب اللغة ذلك، ولم يرد في شيء من كلام العرب الفصيح.

بل نجد كتب اللغة والنحو والأدوات لا تتعرض لهذه المسألة مع أنها تفصل الكلام على ما تدخل تاء التأنيث عليه في السماع، فتذكر ما تدخل عليه من الأسماء الجامدة ك(امرئ وامرأة، وإنسان وإنسانة)، ومن الحروف ك(لات، وثُمَّت) ...

وقد تكلم سيبويه على (ثُمَّه)، وأنها من الأسماء المبنية بناء لازماً التي يجوز الوقف عليه بهاء السكت، وقد كثر ذلك عند العرب، فقال في الكتاب في (باب ما تلحقه الهاء لتُبَيِّنَ الحركة من غير ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي حذف أواخرها، ولكنها تُبَيِّنُ حركة أواخر الحروف التي لم يذهب بعدها شيء): «ومثل ذلك قولهم: (ثُمَّه)؛ لأنَّ في هذا الحرف ما في (أَيْنَ)، أنَّ ما قبله ساكنٌ، وهي

أشبه الحروف بما في الصوت، فلذلك كانت مثلها في الخفاء»^(١). وقد شرح ذلك السيرافي شرحًا وافيًا، فقال في (شرح كتاب سيبويه): «فإذا أشرت إلى مكان متخّ متباعد، قلت: (ثُمَّ) إذا وصلت الكلام، فإذا وقفت عليه وقفت بالهاء، فقلت: (ثُمَّه).... ويجوز ألاّ تُلحق هاء؛ فتقول: (جئتكَ من ثُمَّ).... وقد علمت أنّ الكاف مع (هُنَا) بمنزلة (ثُمَّ) بصيغتها»^(٢)، فتأمل قوله (صيغتها) اللتين ذكرهما من قبل وهما (ثُمَّ وَثُمَّه)، فليس لها صيغة أخرى في اللغة.

بل فصلّ أهل اللغة الكلام على دخول تاء التانيث على مشابجات ل(ثُمَّ) الظرفية، ولكنهم لا يذكرون دخولها عليها، ومن ذلك:

-(ثُمَّ) العاطفة، فقال ابن سيدة في المحكم والمحيط الأعظم: «و(ثُمَّ) و(ثُمَّت) و(ثُمَّت): كُلُّهَا حَرْفٌ نَسَقٍ»، وقال ابن مالك في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ١٧٥: «ويقال في (ثُمَّ): (فُمَّ) و(ثُمَّت) و(ثُمَّت)»^(٣).

-(هُنَا) الظرفية، فقال أبو حيان التذليل والتكميل شارحًا كلام ابن مالك في التسهيل: «وقوله: "و(هُنَا) وأخواته"، أخواته: (هُنَا وَهِنَا وَهِنَتْ وَثُمَّ)»^(٤). بل صرّح النحويون بصريح العبارة بحكم (ثُمَّ) الظرفية، فقال السيوطي في جمع الجوامع (مع الهمع): «ويشار للمكان ب(هُنَا) لآزَمَ الظَرْفِيَّةَ....

(١) الكتاب لسيبويه ١٦١/٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٩٩-١٠٠.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيدة ١٠/١٣٦.

(٤) التذليل والتكميل لأبي حيان ٨/٦٢.

وكـ(هُنَّاك): (تَمَّ) وَ(هِنَّا) وَ(هِنَّا) ... وَيُقَال: (هُنَّة) وَ(تَمَّة) وَقَفًّا، وَ(هِنْتًا)»^(١)، ثم شرحه في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: «وَيُقَال فِي (هِنَّا) الْمَخْفَفَةَ (هُنَّة) فِي الْوَقْفِ وَيُقَال أَيْضًا فِي (تَمَّ) فِي الْوَقْفِ: (تَمَّة)، وَقَدْ يُقَال فِي (هِنَّا) الْمَشْدَدَةَ (هِنْتًا) مَشْدَدًا سَاكِنًا التَّاء»^(٢).

وكلام السيوطي نصٌّ واضح في مسألتنا من أنه لم يرد (تَمَّة) بناءً تأنيث، بل هي (تَمَّ)، ويجوز الوقف عليها بهاء السكت، وهو تقرير لما يذكره النحويون في كتبهم، ويردده أهل المعاجم^(٣)، ولو كان يجوز في (تَمَّ) دخول تاء التأنيث عليها لكان هذا موضع ذكره في الكتب.

ممن نص على أن (تَمَّة) باهاء لا بالتاء، وأن كتابتها باهاء إنما هو للفرق بينها وبين (تَمَّ) العاطفة، وأن جعلها بالتاء (تَمَّة) لحن وخطأ:

- أبو الفتح برهان الدين الخوارزمي المطرزي (ت ٦١٠هـ) في المغرب في ترتيب المغرب، فقال ص ٥٤٢: «(وَالهَاءُ) زِيدَتْ زِيَادَةً مُطَّرِدَةً فِي الْوَقْفِ نَحْوُ (كِتَابِيَّةَ،

(١) همع الهوامع بشرح جمع الجوامع للسيوطي ٣٠٤/١.

(٢) همع الهوامع بشرح جمع الجوامع للسيوطي ٣٠٥/١.

(٣) انظر: العين ٢١٨/٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦٥/٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٧٣٥/٤، والارتشاف لأبي حيان ٦٣٧/٢، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٤٦١٢/٩، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣٥٢/٦، وتوضيح المقاصد للمراي ١٣٥٤/٣، ومغني اللبيب لابن هشام ص ١٦٢، والهمع للسيوطي ٣٩٠/٣، وتاج العروس (ثم) ٣٦١/٣١.

وَتَمَّةً، وَوَازَيْدًا، وَمِنَّةً: (وَ تَكُلُّ أُمِّيَاةً)، وَتَحْرِيكُهَا لِحْنٌ، أَمَّا (تَمَّةً) بِالتَّاءِ مِنْ غَلَطِ الْعَامَّةِ».

-والكفوي (ت ١٠٩٤) في الكلّيات، حتى عدّ نطقها بالتاء من لحن العامة، فقال في الكلّيات: «وَقَوْلُ الْعَامَّةِ: (تَمَّتْ) [كذا في المطبوع، ولعل الأنسب (تَمَّةً)] بِالتَّاءِ مِنْ قَبِيحِ اللَّحْنِ»^(١).

-وإسماعيل حقي البروسوي (ت ١١٣٧) في (معجم الألفاظ والتراكيب الاصطلاحية)، فقال: «واعلم أن المراد بالتاء في (تَمَّةً) المفتوحة هاء السكت فلا تُزاد في الوصل ولا تكون إلا ساكنة، وتحريكها لحن، أي: خطأ»^(٢).

-ومحسّ على نسخة مخطوطة من (إرشاد الساري) للقسطلاني، وقد أثبتها المحقق^(٣).

-أ. د. بهاء الدين عبد الوهاب عبدالرحمن، وهو من نبهني إلى هذا الأمر.

(١) الكلّيات للكفوي ص ٣٢٦.

(٢) معجم الألفاظ والتراكيب الاصطلاحية للبروسوي ص ١٠٤.

(٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني ١٨٣/٦ (طبعة دار الكمال المتحدة).

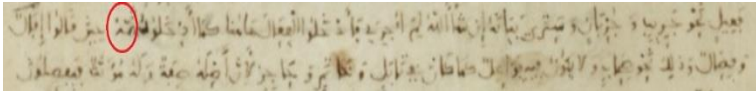
المبحث الثاني: (ثُمَّه) في المخطوطات

جاءت (ثُمَّه) بالهاء الساكنة في المخطوطات المعتمدة، ومن ذلك:

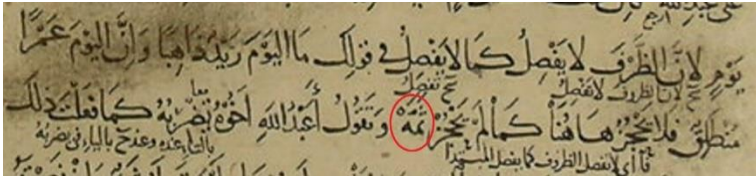
١- كتاب سيبويه، فقد سبق أن نقلت نصَّ سيبويه على أن (ثُمَّ) تتصل بها هاء السكت كثيراً في كلام العرب، وقد استعمل سيبويه (ثُمَّ) الظرفية في كتابه في نحو مائة (١٠٠) موضع، منها ثمانية (٨) مواضع ب(ثُمَّه) بالهاء: موضع (١) كان يتكلم فيه على تقرير المسألة نحوياً، وسبعة مواضع (٢) كان يستعملها في كلامه.

وقد جاءت في كل هذه المواضع في النسخ العالية بالهاء الساكنة لا بالتاء، مع التزام ناسخها بنقط التاء المربوطة، ومن ذلك:

أ- نسخة ابن خروف العالم النحوي المشهور بخطه، المكتوبة سنة (٥٦٢)، وهذه صورة منها:

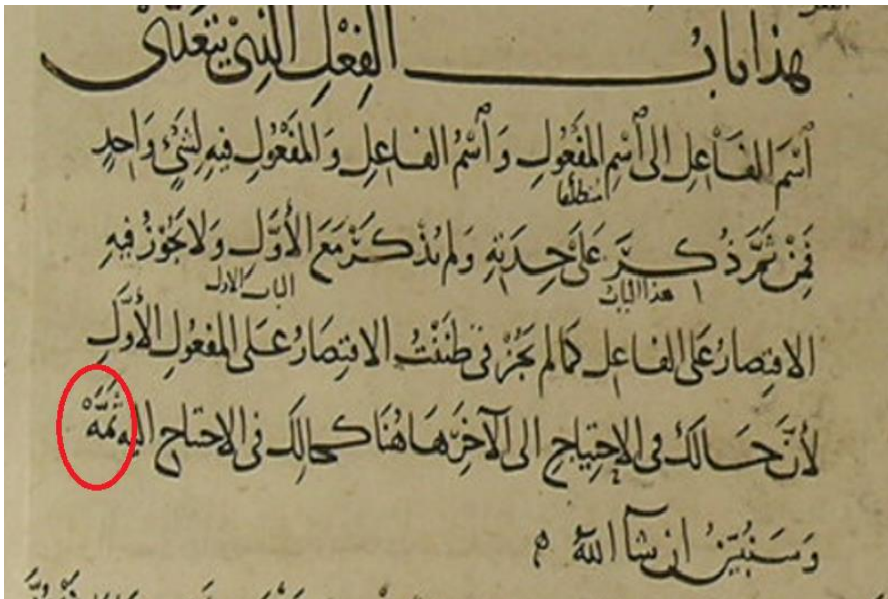


ب- نسخة عبدالمحسن بن مرزوع بن معافي البصري، المكتوبة سنة (٦٤٧)، وهي نسخة غاية في الجودة وصحة الضبط، وهذه صورة منها:



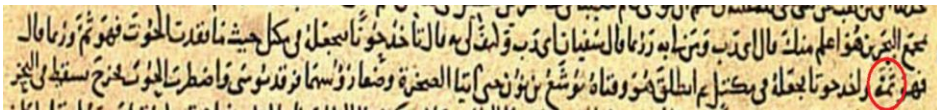
(١) الكتاب لسيبويه ٤/١٦١.

(٢) الكتاب لسيبويه ١/٤٥، ١٠٥، ٢٣٩، ٣/٦١٤، ٤/٩١، ١٢١، ٤٧٥.



٢- صحيح البخاري، فقد وردت فيه (ثُمَّ) في موضع واحد، في الحديث (٣٤٠١)، بلفظ: «حَيْثُمَا فَقَدَتِ الْحَوْتَ فَهُوَ ثُمَّ، وَرُبَّمَا قَالَ: فَهُوَ ثَمَّة»، وقد جاء اللفظ بهاء ساكنة في نسخ الصحيح العالية، وفي أحسن طبعاته، وهذه صورة منها:

أ- من نسخة النويري الأولى، وهي من أصح النسخ عن نسخة اليونيني:



ب- من نسخة النويري الثانية، وهي من أصح النسخ عن نسخة اليونيني:

فَالسُّبْحَانَ مَنْ يَدْبُ وَيَلْقَى بِهِ قَالَ تَأْخُذُ حُوتًا فَتَجْعَلُهُ فِي مِكَتَلٍ حَيْثُمَا فَقَدَّتْ الْحُوتَ فَهِيَ تَمَّ وَرُبَّمَا قَالَ فَهِيَ تَمَّةٌ الْخُذُ حُوتًا فَتَجْعَلُهُ فِي مِكَتَلٍ تَمَّ
انْطَلَقَ هُوَ وَفَتَاهُ يُوْشَعُ بْنُ نُونٍ حَتَّى آتَيْتَا الصَّخْرَةَ وَضَعَارُؤُسَهُمَا فَرَدَّ نُوسٌ وَأَضْرَبَ الْحُوتَ فَخَرَجَ فَسَقَطَ فِي الْبَحْرِ فَانْحَدَسَ فِي الْبَحْرِ رُبَّمَا

ج- من الطبعة السلطانية التي تعد من أصح طبعاته^(١)، ولم يذكر في حواشيتها

رواية بالتاء.

|| قَالَ تَأْخُذُ حُوتًا فَتَجْعَلُهُ فِي مِكَتَلٍ حَيْثُمَا فَقَدَّتْ الْحُوتَ فَهِيَ تَمَّ وَرُبَّمَا قَالَ فَهِيَ تَمَّةٌ
|| وَأَخَذَ حُوتًا فَجَعَلَهُ فِي مِكَتَلٍ ثُمَّ انْطَلَقَ هُوَ وَفَتَاهُ يُوْشَعُ بْنُ نُونٍ حَتَّى آتَيْتَا الصَّخْرَةَ وَضَعَا

د- من طبعة بيت السنة^(٢)، وهي أحسن طبعات الصحيح اليوم، ولم يذكر في

حواشيتها رواية بالتاء.

تَأْخُذُ حُوتًا، فَتَجْعَلُهُ فِي مِكَتَلٍ، حَيْثُمَا فَقَدَّتْ/ الْحُوتَ فَهِيَ تَمَّ - وَرُبَّمَا قَالَ: فَهِيَ تَمَّةٌ - وَأَخَذَ
حُوتًا فَجَعَلَهُ فِي مِكَتَلٍ، ثُمَّ انْطَلَقَ هُوَ وَفَتَاهُ يُوْشَعُ بْنُ نُونٍ، حَتَّى آتَيْتَا^(٦) الصَّخْرَةَ وَضَعَارُؤُسَهُمَا،

وقد نصَّ على هذا الضبط بعض شراح البخاري، كالنويري في اللامع
الصحيح^(٣)، والقسطلاني في إرشاد الساري^(٤).

٣- صحيح مسلم، وقد وردت (تَمَّةٌ) في موضع واحد فيه، في الحديث (٦) -

٢٢٧٩)، ولفظه: «وَالرُّؤُؤَاءُ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ السُّوقِ وَالْمَسْجِدِ فِيمَا تَمَّةٌ». وقد

(١) صحيح البخاري (الطبعة السلطانية) ٦٦٩/٢.

(٢) صحيح البخاري (طبعة بيت السنة) ٢٧٠/٢.

(٣) اللامع الصحيح بشرح الجامع الصحيح، لشمس الدين الزمراوي ٥٠٥/٩.

(٤) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني ١٨٣/٦ (طبعة دار الكمال المتحدة).

جاء اللفظ بالهاء في نسخ الصحيح وطبعاته الصحيحة، وفي نسخ شرح النووي عليه، وهذه صور منها:

أ- من طبعة محمد فؤاد عبد الباقي^(١)، وهي معتمدة على طبعة دار الطباعة العامة التي تعد أحسن الطبعات:

٦- (...) حَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ الْمِسْمِيُّ . حَدَّثَنَا مُعَاذُ (يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ) . حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ . حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ بِالزُّوْرَاءِ (قَالَ : وَالزُّوْرَاءُ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ السُّوقِ وَالْمَسْجِدِ فِيهَا ثَمَّةٌ) دَعَا بِقَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ . فَوَضَعَ كَفَّهُ فِيهِ . فَجَمَلَ يَنْبُغٌ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ . فَتَوَضَّأَ جَمِيعُ أَصْحَابِهِ . قَالَ قُلْتُ : كَمْ كَانُوا ؟ يَا أَبَا حَمْرَةَ ! قَالَ : كَانُوا زُهَاءَ الثَّلَاثِمِائَةِ^(٢) .

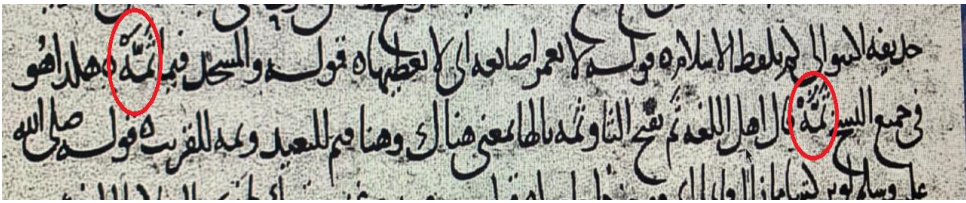
ب- قال أبو العباس القرطبي (ت ٦٥٦) في (المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم): «و(ثُمَّ) -بفتح الثاء المثناة-: إشارة إلى موضع مخصوص معروف، وهو مبني على الفتح، يُوقف عليه بالهاء. فيقال: (ثُمَّةٌ)»^(٢). وتتابع على ذلك شراح صحيح مسلم، حتى المعاصرون، فقال محمد الأمين الهري (ت ١٤٤١) في (الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج): «(ثُمَّةٌ) -بفتح المثناة- اسم إشارة للمكان البعيد، والهاء للسكت»^(٣).

ومن الشراح الإمام النووي (ت ٦٧٦)، الذي قال في شرحه على مسلم: «قَوْلُهُ: "وَالْمَسْجِدُ فِيمَا ثَمَّةٌ"، هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسَخِ (ثُمَّةٌ)، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: (ثُمَّ)»

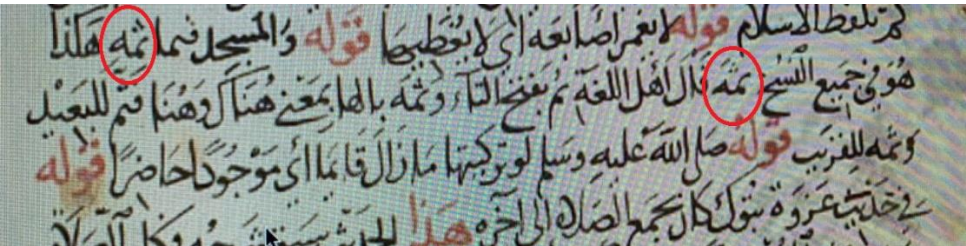
- (١) صحيح مسلم (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي) ١٧٨٣/٤.
- (٢) المفهم لما أشكل في كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي ٣٧٧٣/٣.
- (٣) الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لمحمد الأمين الهري ١٩/٢٣.

بفتح الثاء، و(ثُمَّ) بالهاء»^(١)، [وجاء في الطبعة القديمة^(٢): «قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: (ثُمَّ) بفتح الثاء، و(ثُمَّ) بفتح الهاء»، وهو تحريف، وزيادة (فتح) في (بفتح الهاء) ليست في شيء من نسخ الكتاب الخطية كما أفاده المحقق].
وقد أخبرني د. مازن السرساوي محقق شرح النووي على مسلم أن (ثُمَّ) جاءت في كل النسخ المخطوطة بالهاء، ومنها:

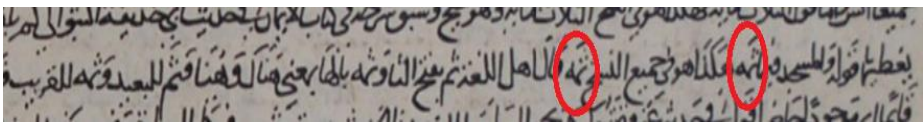
- نسخة داود العطار المنسوخة من نسخة النووي نفسه، وفيها بهاء ساكنة، وهذه صورتها:



- نسخة ثانية:



- نسخة ثالثة:



(١) منهاج المحدثين وسبيل طالبه المحققين (شرح صحيح مسلم) ١٥/١٣ (تحقيق د. مازن السرساوي).
(٢) شرح صحيح مسلم، للإمام النووي ٤٠/١٥.

المبحث الثالث: (ثُمَّ) في الإملاء

كتابة (ثُمَّ) الظرفية بهاء (ثُمَّ) من الاصطلاح القديم لأهل الكتابة والإملاء؛ للفرق بينها وبين (ثُمَّ) العاطفة، وخاصة أن إحداهما قد تلبس بالأخرى في بعض المواضع، وهي في ذلك ك(عَمْرُو) التي زادوا فيها الواو للفرق بينها وبين (عَمَرَ)، ولكنهم اختاروا زيادة الهاء هنا لجواز زيادتها في الوقف.

فكتابة (ثُمَّ) بهاء من اصطلاح الإملائين القديم، ويظهر أنه لم يكن لازماً، فلذا كان بعضهم يكتبها بلا هاء، وبعضهم يكتبها بهاء في مواضع اللبس، وبعضهم بهاء دائماً، مما جعل الأمر يضطرب على بعض القراء، فظنوها بتاء تأنيث، حتى استقر الأمر على كتابتها بلا هاء إلا عند الوقف عليها بهاء السكت. وممن نصَّ على ذلك:

-الرازي (ت ٦٠٤)، فقال في تفسيره^(١): «وَكَمَا تُكْتَبُ (ثُمَّ) بِالْهَاءِ تَمِيْزًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ (ثُمَّ)».

-وأبو الفتح برهان الدين الخوارزمي المِطْرَزِي (ت ٦١٠هـ) في المغرب في ترتيب المعرب، فقال ص ٥٤٢: «(وَالْهَاءُ) زِيدَتْ زِيَادَةً مُطَرِّدَةً فِي الْوَقْفِ نَحْوُ (كِتَابِيَّةٌ، وَثُمَّ، وَوَارِيْدَةٌ)، وَمِنْهُ: (وَأَثْلُ أُمَيَّاهُ)، وَتَحْرِيْكُهَا حُجٌّ، أَمَّا (ثُمَّ) بِالتَّاءِ مِنْ غَلَطِ الْعَامَّةِ».

-وصدر الأفاضل الخوارزمي (ت ٦١٧)، وكلامه نص في المسألة، فقال في التخمير: «(لِمَّة): كتبه الشيخ [أي: الزمخشري] بالهاء، وهذا كما يكتب (ثُمَّ)

(١) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي ٧٢/٢٥.

[كتبت في المطبوع بالثناء المربوطة!] بالفتح مع الهاء، فرقاً بينه وبين (ثُمَّ) بالضم، وذلك لأن الخط الإسلامي كان ولم يكن نقط ولا عجم، ثم أحدثا بعد ذلك بزمان، فكانوا يضعون الحروف مواضع النقط والعجم، كما زادوا الواو في (عمرو) ليكون فرقاً بينه وبين (عُمَر)»^(١).

- وابن عادل الدمشقي (ت ٧٧٥)، في (اللباب في علوم الكتاب)^(٢)، كنص الرازي.

- والكفوي (ت ١٠٩٤)، فقال في (الكليات): «وكما يكتب (ثُمَّ) بالهاء تمييزاً بينها وبين (ثُمَّ)»^(٣).

- وابن كمال باشا (ت ٩٤٠)، فقال في (الفلاح شرح المراح): «وقد يكتب بالهاء؛ فرقاً بينه وبين (ثُمَّ) العاطفة»^(٤).

- والهويرني (ت ١٢١٩)، فقال في (المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية): «وكما تُكتب (ثُمَّ) الظرفية بالهاء فرقاً بينها وبين (ثُمَّت) العاطفة»^(٥).

- والشيخ حسين والي (ت ١٣٥٥)، فقال في (كتاب الإملاء): «أما (ثُمَّة) الظرفية فإنها تُرسم بالهاء، فرقاً بينها وبين العاطفة»^(٦).

(١) التخمير (شرح المفصل)، لصدر الأفاضل الخوارزمي ٤١٨/١.

(٢) اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الدمشقي ٣٧٢/١٥.

(٣) الكليات، للكفوي ص ٧٥٠.

(٤) الفلاح شرح المراح، لابن كمال باشا ص ٢٨.

(٥) المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، لأبي الوفاء الهويرني ص ١٢٣.

(٦) كتاب الإملاء، لحسين والي ص ٩٥.

-وعبدالسلام محمد هارون (ت ١٤٠٨)، فقال في قواعد الإملاء: «أما (ثُمَّة) الظرفية المفتوحة الثاء فإنها تُرْسَمُ بالهاء، فرقًا بينها وبين الحرفية العاطفة»^(١). ولو راجعنا بعض اصطلاحات الإملاء القديم التي لم تستمر لوجدنا مشابهاً لهذا الاصطلاح، ومن ذلك:

-حذف الألف من: (السلام عليكم)، و(يا رسول الله).

-وحذف الألف من: (أربعة دراهم)، و(أربعة دنانير).

-وحذف الألف من بعض الأعلام، نحو: (إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، وهارون، وعثمان، ومروان).

-وحذف الألف من (ما) الموصولة مع (شئت) فقط، نحو: (سَلَّ عَمَّ شئت). وقد ذكر أبو جعفر النحاس في (عمدة الكتاب)^(٢) شيئاً من هذا الاصطلاح القديم.

وعلى هذا الاصطلاح يقال: الموضع التي تلتبس فيه الظرفية بالعاطفة يستحسن كتابة الظرفية بالهاء دفْعاً لهذا اللبس، وفي سوى ذلك تكون كتابة الظرفية بالهاء جائزة.

وإنما اختاروا الهاء للفرق لجواز اتصالها بالكلمة عند الوقف، فتكون هاء سكت، فكانت أولى من غيرها لذلك.

(١) قواعد الإملاء، لعبدالسلام محمد هارون ص ٦٥.

(٢) عمدة الكتاب، لأبي جعفر النحاس ص ٦٠، ١٦٣، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٧، ١٨٦، ١٨٧.

المبحث الرابع: اللحن في (ثُمَّ)

مع تطاول الزمن، واشتغال بعض النساخ غير العارفين بقواعد الكتابة، صارت (ثُمَّ) الظرفية تكتب بالتاء المربوطة، توهماً أن المراد بالهاء المتصلة بها هي تاء التأنيث، ثم انتقل ذلك إلى القراء، فصار بعضهم يقرأها بالتاء المربوطة، وكثُر ذلك حتى وصل إلى أسماع بعض طلبة العلم، وكذلك بعض العلماء، فظنوها تاء تأنيث.

وبلغ الأمر أن وصل إلى بعض الحواشي، وكتب الإملاء الحديثة، فصارت تقرر أنها تاء تأنيث، وأنها كُتبت مربوطة للفرق بين الاسمية الظرفية وبين (ثُمَّت) الحرفية العاطفة التي تكتب بتاء التأنيث المفتوحة .
وممن توهم ذلك من المعاصرين:

- السيد أحمد الهاشمي في (المفرد العلم في رسم القلم)، فقال: «بخلاف (ثُمَّة) الظرفية المفتوحة الأول، فتكتب تاءها مربوطة»^(١).

- عبدالعليم إبراهيم في (الإملاء والترقيم في الكتابة العربية)، فقال: «وتلحق [تاء التأنيث المفتوحة] أربعة أحرف هي: (ثُمَّت، رُبَّت، لَعَلَّت، لَات). أما (ثُمَّة) الظرفية المفتوحة التاء فإنها ترسم بالتاء المربوطة»^(٢).

- عبدالغني الدقر في (معجم النحو)^(٣).

(١) المفرد العلم في رسم القلم، للسيد أحمد الهاشمي ص ١٧١.

(٢) الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، لعبدالعليم إبراهيم ص ٩٤.

(٣) معجم النحو، لعبدالغني الدقر ص ١٢٤.

—محمد محمد حسن شُرَاب في (معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية)^(١).

د. عبداللطيف الخطيب في موسوعة قواعد الكتابة العربية، فقال في مواضع زيادة تاء التأنيث المربوطة: «وتوصل (ثمَّ) الظرفية بالهاء (ثُمَّةً)، وذلك للفرق بينها وبين (ثُمَّت) العاطفة»^(٢).

وابتدع (المعجم الوسيط) مذهبًا جديدًا، فقال: «وَقَدْ تَلَحَّقَهُ التَّاءُ، فَيُقَالُ: (ثُمَّةً)، وَيُوقَفُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ»^(٣)!

بل تجاوز بعضهم كل ذلك، فقرَّر أن (ثمَّ) الظرفية تلحقها تاء التأنيث مفتوحة وساكنة، وتلحقها هاء السكت وقفًا ووصلاً، فبدأ ذلك الصبان (ت١٢٠٦) ظناً واجتهاداً في حاشيته على شرح الأشموني، فقال: «وقد تلحقها هاء السكت، وقد يجري الوصل مجرى الوقف، وقد تلحقها تاء التأنيث ك(رُبَّتْ)، كذا رأيت في غير موضع، ومقتضى التشبيه ب(رُبَّتْ) جواز فتح التاء وإسكانها»^(٤)، ثم جاء الخضري (ت١٢٨٧) في حاشيته على شرح ابن عقيل، فذكر ذلك تقريراً وقطعاً، فقال: «وقد تلحقها تاء التأنيث ساكنة ومفتوحة ك(رُبَّتْ)، وهاء السكت وقفًا، وقد يجري الوصل مجراه»^(٥).

(١) معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية، لمحمد محمد حسن شراب ص ٢٢٩.

(٢) موسوعة قواعد الكتابة العربية، د. عبداللطيف الخطيب ٦٥٩/٢.

(٣) المعجم الوسيط (ثم) ١٠١/١.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤٤/١.

(٥) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٦٩/١. وتبعه صاحب النحو الوافي ٣٢٩/١.

ويظهر أن هذا اللحن قديم.

فممن وقع فيه قديماً:

١. أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨)، فقد اجتهد في قراءة ابن أبي ليلى ب(ثُمَّه) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [سورة مريم ٧٢]، فقال النحاس في إعراب القرآن: «وقرأ ابن أبي ليلى (ثُمَّه): (ثُمَّ) ظرف إلا أنه مبني؛ لأنه غير محصل، فبني كما بني (ذا)، والهاء يجوز أن تكون لبيان الحركة فتحذف لأن الحركة في الوصل بيّنة، ويجوز أن تكون لتأنيث البقعة فتثبت في الوصل تاء»^(١).

ونلاحظ على كلام النحاس:

- أنه لم يتقل ذلك عن العرب أو اللغويين، وإنما اجتهد رأيه في تخريج هذه القراءة.

- لم يتابع كبار المفسرين النحاس على هذا التخريج، عدا أبا عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١) في تفسيره (الجامع لأحكام القرآن)^(٢)، فقد نقل كلام النحاس كعادته، إذ تكاد تجد أكثر إعراب النحاس فيه.

- المنقول عن ابن أبي ليلى أنه قرأ في الوصل (ثُمَّه)، وفي الوقف (ثُمَّه)، فتخريج قراءته على هاء السكت واضح.

(١) إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس ١٨/٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، لأبي عبد الله القرطبي ١٤١/١١.

- كبار المفسرين، وخاصة من أهل اللغة، لم يذكروا جواز كون (ثَمَّة) في القراءة محتومة بتاء التأنيث، ولو كان هذا جائزًا ومحملاً لذكروه كعادتهم في بيان الجائز في تخريج القراءات، ومنهم أبو حيان العالم اللغوي النحوي، فقال في البحر المحيط: «وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبِيٌّ وَعَلِيٌّ وَالْجُحْدَرِيُّ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَمُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةٍ وَيَعْقُوبُ (ثَمَّ) بِمَفْتحِ النَّاءِ، أَي: هُنَاكَ، وَوَقَفَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى (ثَمَّة) بِهَاءِ السَّكْتِ»^(١)، وسبقه لذلك ابن عطية في المحرر الوجيز^(٢).

- تعليل النحاس لتاء التأنيث في (ثَمَّة) بأنها لتأنيث البقعة غريب، فالتأنيث في نحو ذلك تأنيث لفظي، ولا علاقة له بالمعنى، كتأنيث (ثُمَّت) و(لَات)، ولو كان هذا التعليل صحيحًا لأنثت العرب بقية أسماء الإشارة إلى المكان، ك(هَنا). ولعل التأنيث في نحو ذلك كله كان أصله هاء السكت، ثم قلبتها العرب تاء لكثرة الاستعمال.

- أبو جعفر النحاس ليس من النحويين المحققين، وتميزه في نقوله الكثيرة عن شيوخه وعن الكتب، وما ذكره هنا ليس نقلًا، بل مجرد اجتهاد في أمر يحتاج إلى سماع لا قياس! وأيضًا لم يذكر ذلك أبو جعفر النحاس نفسه في كتابه (عمدة الكتاب)، مع أنه اهتم فيه بذكر الإملاء القديم.

- ربما كان كلام النحاس هذا وأمثاله هو السبب في انتشار هذا الخطأ فيما بعد.

(١) البحر المحيط (تفسير أبي حيان)، لأبي حيان الأندلسي ٢٨٩/٧.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية)، أبي محمد بن عطية الأندلسي

٢. قوام السنة الأصبهاني التيمي (ت ٥٣٥) في (شرح صحيح البخاري)، فقال: «يقال: (رُبَّ وَرِيَّتَ)، و(ثُمَّ وَثَمَّتَ) لغتان»^(١)، وعلّق الكرمانى (ت ٧٨٦) على كلام التيمي في (الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري)، فقال: «أي: بالفوقانيات»^(٢). ويظهر أن العيني (ت ٨٥٥) تابعه على ذلك في (عمدة القاري شرح صحيح البخاري)، فقال: «قوله: (ثَمَّة) أي: بِالتَّاءِ الْمُثَنَّىةِ مِنْ فَوْقٍ، كَمَا يُقَالُ: (رُبَّ وَرِيَّةً)»^(٣). وما ذكره التيمي من أنّ (ثُمَّ وَثَمَّتَ) لغتان لا يعرف في كتب اللغة، ولا شاهد عليه من كلام العرب، كما سبق بيانه.

ولعل التيمي -ومن تبعه- ظن أن الحرف الأخير المرسوم هاءً ظنه تاءً مربوطة؛ لكثرة الخلط بينهما، وربما وجد ذلك في بعض النسخ غير العالية، فقال ما قال اجتهادًا لا رواية، وقد سبق أن الذي في نسخ صحيح البخاري العالية وطبعاته الصحيحة المعتمدة على أحسن المخطوطات، كله بالهاء الساكنة، وأن بعض شراح البخاري نصُّوا على ذلك، ولم أجد لابن حجر في فتح الباري كلامًا على ضبط اللفظ.

(١) شرح صحيح البخاري، لقوام السنة الأصبهاني ٣٩٦/٤.

(٢) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لشمس الدين الكرمانى ٥١/١٤.

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد بدر الدين العيني ٢٩٩/١٥.

ملحوظات:

١. جاء في شرح النووي على صحيح مسلم ١٥/١٣ (منهاج المحققين وسبيل طالبيه المحققين، تحقيق د. مازن السرساوي): «قَوْلُهُ: "وَالْمَسْجِدُ فِيمَا ثَمَّةٌ"، هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسَخِ (ثَمَّةٌ)، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: (ثَمَّ) بفتح الثاء، و(ثَمَّةٌ) بالهاء، بمعنى: (هُنَاكَ وَهُنَا)، ف(ثَمَّ) للبعيد، و(ثَمَّةٌ) للقريب»^(١). وما نقله النووي عن أهل اللغة ليس في كتب اللغة، فسبحان من لا يسهو ولا يهمل!

فلا فرق معنوياً بينهما، بل الفرق بينهما لفظي، فعند السكت تنطق هاء السكت، وعند الوصل تحذف هاء السكت.

٢. جاء في (لسان العرب)^(٢): «و(ثَمَّتَ) أَيْضًا: بِمَعْنَى (ثَمَّ)».

وهو منقول من المحكم بنصه، وقد اختلفت نسخ (المحكم والمحيط الأعظم) لابن سيده المخطوطة بين (ثَمَّتَ وَثَمَّةً)، كما ذكر المحققان^(٣)، و(ثَمَّتَ) تصحيف من (ثَمَّةً) الواردة في جميع المعاجم وكتب اللغة. [كتب المحققان (ثَمَّةً) بتاء مربوطة، وقرّرا في الهامش ما ابتدعه المعجم الوسيط من كتابة الظرفية بتاء مربوطة، ولكن الوقف عليها بقاء!].

(١) منهاج المحدثين وسبيل طالبيه المحققين (شرح صحيح مسلم) ١٥/١٣ (تحقيق د. مازن السرساوي).

(٢) لسان العرب، لابن منظور ٨١/١٢.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده الأندلسي ١١/١٢٣.

٣. تجد الآن كثيراً من الكتب المطبوعة، وكذلك بعض المحققة، قد كتبت فيه (ثُمَّ) بالتاء المربوطة، حتى في كتاب (الكليات) للكفوي الذي نص على أن اللفظ بالهاء، وأن نطقها وكتابتها بالتاء لحن، وكذلك في (معجم الألفاظ) للإسماعيل حقي الذي نصَّ على أن كتابتها بالتاء لحن وخطأ!

٤. وقد وقع خلط بين (ثُمَّت) الحرفية العاطفة و(ثُمَّه) الظرفية، ومن ذلك:

- في مطبوعة (الإبانة في اللغة العربية) للعوتي الصُّحاري^(١): «كأنهم شبهوا (رَبَّتَمَا) ب(ثُمَّت)، لأن العرب تقول: (لقيتُ زيدًا ثَمَّةً وعمراً)، قال الأعشى:

إِنَّا نُقَاتِلُهُمْ ثُمَّتٌ نُقَاتِلُهُمْ عند اللقاء، وهم جاروا وهم جهلوا».

والصواب: أن (ثُمَّت) في كل ذلك حرف العطف، وصواب المثال: (لقيتُ

زيدًا ثُمَّتَ عمراً)، وقد ذكر ذلك المؤلف -وضبطاً على الصواب- في قوله:

«(ثُمَّت): من حروف العطف ومنهم من يلزمها هاء التأنيث، يقول: (ثُمَّتَ

كان كذا) وتقول العرب: (لقيتُ زيدًا ثُمَّتَ عمراً)، قال الشاعر: إِنَّا

نقاتلهم»^(٢).

- وفي مطبوعة (الدلائل في غريب الحديث) للسرقسطي (تحقيق: د. محمد بن

عبد الله القناص)، ففيها: «قَالَ الرَّاجِزُ:

ثُمَّتَ يَصُدْرَنَ إِذَا الرَّاعِي صَدَرَ فِي مِثْلِ جَلْبَابِ الْعُرُوسِ ذِي الْعِطْرِ»^(٣).

(١) الإبانة في اللغة العربية، للعوتي الصُّحاري ١٢٢/٣.

(٢) الإبانة في اللغة العربية، للعوتي الصُّحاري ٣٣٨/٢.

(٣) الدلائل في غريب الحديث، للسرقسطي ٤٠٥/١ (تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص).

والصواب ما في تحقيق د. محمد حامد الحاج خلف: «قَالَ الرَّاجِزُ:
ثُمَّتَ يَصْدُرْنَ إِذَا الرَّاعِي صَدَرَ فِي مِثْلِ جِلْبَابِ الْعُرُوسِ ذِي الْعِطْرِ»^(١).
-وفي مطبوعة معرفة الصحابة لأبي نعيم: «فَقَالَ: ...
كُنْتُ أَبًا بَرًّا وَكُنْتُ وَلَدًا ... ثُمَّتَ أَسْلَمْنَا فَلَمْ نَنْزِعْ يَدَا»^(٢)، وكذا في: تفسير
البعوي^(٣).
والصواب: (ثُمَّتَ)، وهو رجز مشهور في السيرة النبوية.

-
- (١) الدلائل في غريب الحديث، للسرقسطي ٣٩٦/١ (تحقيق: د. محمد حامد خلف).
(٢) معرفة الصحابة، لأبي نعيم ٢٠١٣/٤ (طبعة دار الوطن).
(٣) تفسير البعوي ٩/٤ (طبعة طيبة).

الخاتمة والخلاصة

* (ثُمَّ): اسم إشارة إلى المكان البعيد، وهو مبني على الفتح.

* ويجوز أن يكتب:

١- بلا هاءٍ (ثُمَّ)، وهذا الأصل، وأراه الأحسن الآن؛ دفْعًا للخطأ الذي

نشأ من الوجه الآخر.

٢- بهاءٍ (ثُمَّة)؛ فرقًا بينها وبين (ثُمَّ) الحرفية العاطفة.

* وعند الوقف عليه يجوز فيه وجهان:

١- أن ينطق (ثُمَّ).

٢- وأن ينطق (ثُمَّة) بهاء سكت ساكنة.

* وعند الوصل ليس فيه إلا (ثُمَّ).

* ومن الخطأ دخول تاء التانيث عليه، فهو لم يرد في اللغة، فيجب قراءة

نحو (ومن ثُمَّة نقول كذا وكذا) هكذا: (ومن ثُمَّ نقول ...)، ولا نقول: (ومن

ثُمَّت ...).

والله أعلم، وهو الموفق

المراجع

- الإبانة في اللغة العربية، لسلمة بن مسلم العوتبي الصُّحاري، تحقيق د. عبدالكريم خليفة وآخرين، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط.
- ارتشاف الضَّرْب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني، طبعة دار الكمال المتحدة.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، لعبدالعليم إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.
- البحر المحيط (تفسير أبي حيان)، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزبيدي. تحقيق مجموعة من المحققين، الطبعة الكويتية.
- التخميم (شرح المفصل)، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض.
- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، مكتبة إشبيلية، الرياض.
- تفسير البغوي، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، دار طبية للنشر والتوزيع، ط ٤، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش. دراسة وتحقيق مجموعة من الباحثين، دار السلام، القاهرة.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، لأبي عبد الله القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- الدلائل في غريب الحديث، لقاسم بن ثابت السرقسطي، تحقيق: د. محمد حامد خلف، مركز الدراسات والأبحاث، الرباط، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٣٢ - ٢٠١١م.
- الدلائل في غريب الحديث، لقاسم بن ثابت السرقسطي، تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، ط ١، ١٤٢٢، ٢٠٠١م.
- الدلائل في غريب الحديث، للسرقسطي
- شرح صحيح البخاري، لقوام السنة الأصبهاني، تحقيق د. عبدالرحمن العزاوي، نشر أسفار، الكويت.
- شرح صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، لأيو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعدي السيرافي، تحقيق (!) أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨م.
- صحيح البخاري (الطبعة السلطانية)، بعناية جماعة من العلماء، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، ثم صوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر.
- صحيح البخاري، (طبعة بيت السنة)، بيت السنة، الرياض.
- صحيح مسلم (عناية محمد فؤاد عبدالباقي)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- عمدة الكتاب، لأبي جعفر النحاس، بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- العين، المنسوب لأبي عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية.
- الفلاح شرح المراح، لابن كمال باشا، (ضمن: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ٣، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.
- قواعد الإملاء، لعبد السلام محمد هارون، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣م.
- كتاب الإملاء، لحسين والي، دار القلم، بيروت.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الكليات، لأبي البقاء الكفوي، اعتناء د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لشمس الدين الكرمانلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
- الكوكب الوهَّاج والرَّوض البهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، جمع وتأليف: محمد الأمين الهُرري، مراجعة لجنة من العلماء برئاسة أ. د. هاشم محمد علي مهدي، ط ١، دار المنهاج، جدة.
- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، لشمس الدين البرماوي، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط ١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

- اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الدمشقي، : تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية)، أبي محمد بن عطية الأندلسي، عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيدة، تحقيق د. عبد الفتاح السيد سليم ود. فيصل الحفيان، معهد المخطوطات العربية، القاهرة.
- المطالع النصيرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، لأبي الوفاء الهوريني، تحقيق الدكتور طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة.
- معجم الألفاظ والتراكيب الاصطلاحية، لإسماعيل حقي البروسوي، تحقيق د. هاني علي حواس، مركز البحوث والتواصل المعرفي، الرياض، ط ١، ١٤٣٨ - ٢٠١٧م.
- معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية، لمحمد محمد حسن شراب، دار المأمون للتراث، دمشق.
- معجم النحو، لعبد الغني الدقر، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، نشر دار الدعوة.
- معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠هـ.

- المفرد العَلَم في رسم القلم، للسيد أحمد الهاشمي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- المفهم لما أشكل في كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو وآخرين، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ودار الكلم الطيب، دمشق - بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة (الصواب: خلاصة) الكافية، لإبي إسحاق الشاطبي، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- منهاج المحدثين وسبيل طالبيه المحققين (شرح صحيح مسلم)، للإمام النووي، تحقيق د. سامي السرساوي، ط ١، دار المنهاج القويم، دمشق.
- موسوعة قواعد الكتابة العربية، د. عبداللطيف عبداللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة العروبة، الكويت.
- همع الهوامع بشرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.


AlmrAjç

- AlĀbAnĥ fy Allĥ Alçrbyĥ. Islmĥ bn mslm Alçwtby AlSHArĥ. tHqyq d. çbdAlkrym xlyfĥ wĀxryn. wzArĥ AltrAθ Alqwmĥ wAlθqAfĥ. msqT.
- ArtĥAf AlDrĥ mn IsAn Alçrb. lĀby HyAn AlĀndlsy. tHqyq d. rĥb çθmAn mHmd. mktbĥ AlxAnjĥ. AlqAhrĥ.
- ĀrĥAd AlsArĥ lĥrH SHyH AlbxArĥ. lĀby AlçbAs ĀHmd bn mHmd AlqsTlAny. Tbçĥ dAr AlkmAl AlmtHdĥ.
- ĀçrAb AlqrĀn. lĀby jçfr AlnHAs. tçlyq: çbd Almnçm xlyl ĀbrAhym. dAr Alktb Alçlmyĥ. byrwt. T1. ١٤٢١h.
- AlĀmlA' wAltrqym fy AlktAbĥ Alçrbyĥ. lçbdAlçlym ĀbrAhym. dAr AlmçArf. AlqAhrĥ.
- AlbHr AlmHyT (tfsyr Āby HyAn). lĀby HyAn AlĀndlsy. tHqyq Sdqy mHmd jmyl. dAr Alfkr. byrwt. ١٤٢٠h.
- tAj Alçrws mn jwAhr AlqAmws. llsyd mHmd mrtDŶ Alzbydy. tHqyq mjmwçĥ mn AlmHqqyn. AlTbçĥ Alkwytyĥ.
- Altxmyr (ĥrH AlmfSl). lSdr AlĀfADl AlxwArzmy. tHqyq çbdAlrHmn Alçθymyn. mktbĥ AlçbykAn. AlryAD.
- Altdyyl wAltkmyl fy ĥrH ktAb Altshyl. lĀby HyAn AlĀndlsy. tHqyq d. Hsn hndAwy. mktbĥ ĀĥbylyA. AlryAD.
- tfsyr Albywy. lĀby mHmd AlHsyn bn msçwd Albywy. tHqyq mHmd çbd Allh Alnmr wçθmAn jmçĥ Dmyryĥ wslymAn mslm AlHrĥ. dAr Tybĥ llnĥr wAltwzyç. T4. ١٤١٧h١٩٩٧- -m.
- tmhyd AlqWAçd bĥrH tshyl AlfwAŶd. lmHb Aldyn mHmd bn ywsf Almçrwf bnAĎr Aljyĥ. drAĥ wtHqyq mjmwçĥ mn AlbAHθyn. dAr AlslAm. AlqAhrĥ.
- twDyH AlmqASd wAlmsAlk bĥrH Ālfyĥ Abn mAlk. lĀby mHmd bdr Aldyn Hsn bn qAsm AlmrAdy. tHqyq d. çbd AlrHmn çly slymAn. dAr Alfkr Alçrby. T1. ١٤٢١h٢٠٠٨ - -m.
- AljAmç lĀHkAm AlqrĀn (tfsyr AlqrTby). lĀby çbdAllh AlqrTby. tHqyq: ĀHmd Albrdwny wĀbrAhym ĀTfyĥ. dAr Alktb AlmSryĥ. AlqAhrĥ. T2. ١٣٨٤h١٩٦٤ --m.
- AldlAŶl fy çryb AlHdyθ. lqAsm bn θAbt AlsrqsTy. tHqyq: d. tHqyq: d. mHmd HAmD xlf. mrkz AldrAsAt wAlĀbHAθ. AlrbAT. dAr Abn Hzm. byrwt. T1. 1432- 2011m.
- AldlAŶl fy çryb AlHdyθ. lqAsm bn θAbt AlsrqsTy. tHqyq: d. mHmd bn çbd Allh AlqnAS. mktbĥ AlçbykAn. T1. 1422. 2001m.

- AldIAÿl fy ȳryb AlHdyθ, llsrqstȳ
- ŝrH SHyH AlbxAry, lqwAm Alsnĥ AlÂSbhAny, tHqyq d. çbdAlrHmn AlçzAwy, nŝr ÂsfAr, Alkwyt.
- ŝrH SHyH mslm (AlmnhAj ŝrH SHyH mslm bn AlHjAj), lÂyw zkryA mHyy Aldyn yHyÿ bn ŝrf Alnwwy, dAr ÂHyA' AltrAθ Alçrby, byrwt, T2, 1392.
- ŝrH ktAb sybwyĥ, lÂby sçdy AlsyrAfy, tHqyq (!) ÂHmd Hsn mhdly wçly syd çly, dAr Alktb Alçlmyĥ, byrwt, T1, 2008m.
- SHyH AlbxAry (AlTbçĥ AlslTAnyĥ), bçnAyĥ jmAçĥ mn Alçlma', AlmTbçĥ Alkbrÿ AlÂmyryĥ, bbwlaq mSr, 1311 h-bÂmr AlslTAn çbd AlHmyd AlθAny, θm SŵrĥA bçnAyth: d. mHmd zhyr AlnASr.
- SHyH AlbxAry, (Tbçĥ byt Alsnĥ), byt Alsnĥ, AlryAD.
- SHyH mslm (çnAyĥ mHmd fŵAd çbdAlbAqy), mTbçĥ çysÿ AlbAby AlHlby wŝrkAh, AlqAhrĥ, 1374h1900 -m.
- çmdĥ AlqAry ŝrH SHyH AlbxAry, lÂby mHmd bdr Aldyn Alçyny, dAr ÂHyA' AltrAθ Alçrby, byrwt.
- çmdĥ AlktAb, lÂby jçfr AlnHAs, bsAm çbd AlwhAb AljAby, dAr Abn Hzm, Aljfan wAljAby llTbAçĥ wAlnŝr, T1, 1420h-2008m.
- Alçyn, Almnswb lÂby çbd AlrHmn, Alxlyl bn ÂHmd AlfrAhydy. tHqyq Aldktwr mhdy Almxxwmy wAldktwr ÂbrAhym AlsAmrAÿy, mnŝwrAt wzArĥ AlθqAfĥ wAlÂçlAm, Aljmhwyĥ AlçrAqyĥ.
- AlflAH ŝrH AlmrAH, lAbn kmAl bAŝA, (Dmn: ŝrHAN çlÿ mrAH AlÂrWAH fy çlm AlSrf), ŝrkĥ mktbĥ wmTbçĥ mSTfÿ AlbAby AlHlby wÂwlAdh bmSr, T3, 1379h1909 -m.
- qwAçd AlÂmlA', lçbdAlslAm mHmd hArwn, mktbĥ AlÂnjlw AlmSryĥ, AlqAhrĥ, 1993m.
- ktAb AlÂmlA', lHsyn wAly, dAr Alqlm, byrwt.
- AlktAb lsybwyĥ, tHqyq çbd AlslAm mHmd hArwn, mktbĥ AlxAnjy, AlqAhrĥ, T3, 1808h1988 -m.
- AlklyAt, lÂby AlbqA' Alkfwy, AçtnA' d. çdnAn drwyŝ, wmHmd AlmSry, mwŝŝĥ AlrsAlĥ, byrwt.
- AlkwAkB AldrAry fy ŝrH SHyH AlbxAry, lŝms Aldyn AlkrmAny, dAr ÂHyA' AltrAθ Alçrby, byrwt, T1, 1306h-1937m.

- Alkwkb AlwhĀj wAlrĀD AlbhĀj fy ūrH SHyH mslm bn AlHjAj; jmç wtĀlyf: mHmd AlĀmyn Alhrĳy; mrAjçĥ lĳnĥ mn AlçlmA' brĀAsh Ā. d. hĀsm mHmd çly mhdy; T1; dAr AlmnhAj; jdĥ.
- AllAmç AlSbyH būrH AljAmç AlSHyH; lūms Aldyn AlbrĳmAwy; tHqyq wdrAsh: lĳnĥ mxtSh mn AlmHqqyn bĀūrAf nwr Aldyn TAlb; dAr AlnwAdr; swryA; T1; ١٤٣٣هـ.١٢ -m.
- AllbAb fy çlwm AlktAb; lAbn çAdl Aldmūsy; : tHqyq çAdl ĀHmd çbd Almwjwd wçly mHmd mçwD; dAr Alktb Alçlmyĥ; byrwt; T1; ١٤١٩هـ.١٩٩٨ -m.
- lsAn Alçrb; lAbn mnDwr; dAr SAdr; byrwt; T3; ١٤١٤هـ.
- AlmHrr Alwjyz fy tfsyr AlktAb Alçyz (tfsyr Abn çTyĥ); Āby mHmd bn çTyĥ AlĀndlsy; çbd AlslAm çbd AlūAfy mHmd; dAr Alktb Alçlmyĥ; byrwt; T1; ١٤٢٢هـ.
- AlmHkm wAlmHyT AlĀçDm; lAbn sydh; tHqyq d. çbd AlftAH Alsyd slym wd. fySl AlHfyAn; mçhd AlmxTwtAt Alçrbyĥ; AlqAhrĥ.
- AlmTAlç AlnSryĥ llmTAbç AlmSryĥ fy AlĀSwl AlxTyĥ; lĀby AlwfA' Alhwryny; tHqyq Aldktwr Th çbd AlmqSwd; mktbĥ Alsnĥ; AlqAhrĥ.
- mçjm AlĀlfĀD wAltrAkyb AlASTIAHyĥ; lĀsmAçyl Hqy Albrwswy; tHqyq d. hAny çly HwAs; mrkz AlbHwθ wAltWASl Almçrfy; AlryAD; T1; 1438- 2017m.
- mçjm AlūwĀrd AlnHwyĥ wAlfWAĀd Allywyĥ; lmHmd mHmd Hsn ūrAb; dAr AlmĀmwn lltrAθ; dmūq.
- mçjm AlnHw; lçbdAlĳny Aldqr; mūssh AlrsAlĥ; byrwt.
- Almçjm AlwstyT; mjmç Allyĥ Alçrbyĥ bAlqAhrĥ; ĀbrAhym mSTfĀ / ĀHmd AlzyAt / HĀmd çbd AlqAdr / mHmd AlnjAr; nūr dAr Aldçwh.
- mçrfĥ AlSHAbĥ; lĀby nçym AlĀSbhAny; tHqyq çAdl bn ywsf AlçzAzy; dAr AlwTn llnūr; AlryAD; T1; ١٤١٩هـ.١٩٩٨ -m.
- mĳny Allbyb çn ktb AlĀçrAyb; lAbn hūAm AlĀnSary; tHqyq mAzn AlmbArk; wmHmd çly Hmd Allĥ; dAr Alfkr; byrwt.
- mfAtyH Alĳyb (Altfsyr Alkbyr); lĀby çbd Allĥ mHmd bn çmr AlrAzy; dAr ĀHyA' AltrAθ Alçrby; byrwt; T3; ١٤٢٠هـ.
- Almfrd Alçlm fy rsm Alqlm; llsyd ĀHmd AlhĀūmy; Almktbĥ AltjAryĥ AlkbrĀ; mSr.

- Almfhm lma Âskl fy ktAb mslm lÂby AlçbAs AlqrTby, tHqyq: mHyd Aldyn dyb mystw wĂxryn, dAr Abn k0yr, dmŝq - byrwt, wdAr Alklm AlTyb, dmŝq – byrwt, T1, ١٤١٧ھ١٩٩٦ --m.
- AlmqASd AlŝAfyh fy ŝrH AlxlASh (AlSwAb: xlASh) AlkAfyh, lÂby ĀsHAq AlŝATby, nŝr jAmçh Ām AlqrŶ, mkh Almkrmh.
- mnhAj AlmHd0yn wsbyl TAlbyh AlmHqqyn (ŝrH SHyH mslm), llĀmAm AlnwAwy, tHqyq d. sAmy AlsrsAwy, T1, dAr AlmnhAj Alqwym, dmŝq.
- mwswh çwAçd AlktAbh Alçrbyh, d. çbdAllTyf çbdAllTyf bn mHmd AlxTyb, mktbh Alçrbh, Alkwyt.
- hmç AlhwAmç bŝrH jmç AljwAmç llsywTy, tHqyq çbd AlHmyd hndAwy, Almktbh Altwfyqyh, mSr.




نسبة العموم والخصوص الوجهي في النحو والصرف

د. جفلا سعيد القرني

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية





نسبة العموم والخصوص الوجيه في النحو والصرف

د. جفلا سعيد القرني

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ قبول البحث: ١٤٤٤ / ٦ / ٥ هـ

تاريخ تقديم البحث: ١٤٤٤ / ٢ / ١٨ هـ

ملخص الدراسة:

توطدت العلاقة بين المنطق والدراسات النحوية في مظاهر كثيرة في المؤلفات النحوية، مما يشير إلى الأثر الواضح للمنطق في الدراسات اللغوية التي كانت في القرن الرابع الهجري، ولا سيما في التعليل والقياس، وظهر جل هذا الأثر في المصطلحات، والتعليقات المنطقية، والترتيب للموضوعات النحوية، داخل المؤلف الواحد.

ومن مظاهر تأثر النحو بالمنطق النسب الأربع، بما فيها نسبة العموم والخصوص الوجيه، اشتملت هذه الدراسة على مبحثين:

الأول: تأصيل هذه النسبة من الجانب النظري، وعلاقتها بقضايا السلب والإيجاب ومواطن ورودها في كتب النحو، والتعارض بين هذه النسبة ونسبة العموم والخصوص المطلق.
الثاني: الجانب التطبيقي لهذه النسبة في الدرس النحوي، وقد وردت هذه النسبة في الكليين بين المصطلحات إلا أن أكثر ورودها كان في الأحكام.

الكلمات المفتاحية: النحو- المنطق- تأثر النحو بالمنطق- النسب الأربع- العموم والخصوص

من وجه- الصرف.

The ratio of general and facial specificity in grammar and morphology

Dr. Jafra Saeed Al-Qarni

Department Grammar, Morphology and Philology – Faculty Arabic Language
Imam Muhammad bin Saud Islamic university

Abstract:

The relationship between logic and grammatical studies has been strengthened in many aspects in grammatical literature, indicating the clear impact of logic in linguistic studies that took place in the fourth century, particularly in reasoning and analogical deduction. Greatly affecting the terminology, logical explanations, and arrangement of grammatical topics.

Among the manifestations of grammar being affected by logic are the four ratios, including the ratio of generality and aspect specificity. This study included two chapters:

Chapter one: rooting this ratio from the theoretical point of view and the relationship to issues of negation and affirmation and the places where it is mentioned in grammar books, and the contradiction between this ratio and the ratio of generality and absolute specificity.

Chapter two: the applied aspect of this ratio in the grammatical lesson. This ratio was mentioned in the two terminologies; however, most of it was in the rulings.

key words: grammar - logic - grammar is affected by logic - the four ratios - generality and specificity from the point of view - morphology.

مقدّمة

الحمد لله حمداً تستطيب به النعم، والصلاة والسلام على رسول الله،
وبعد..

نُقلت اللغة من ألسنة العرب بدقة على أيدي النحويين الأوائل واللغويين،
وكرس النحويون جهودهم في الهيكل التنظيمي الذي تركز عليه اللغة، فلم
تؤلّف كل هذه الكتب في النحو إلا على أساس علمي له منهجه الرياضي
وخصائصه القائمة على قواعد وأصول، وعلى ما سمعوه من العرب، فيُحكّم
على أسلوب ما بالصواب أو الخطأ وفق أصولهم النحوية التي اعتمدها في
تأسيس هذا العلم.

فنشأ عن ذلك كله علم النحو، الذي له نظرياته وأصوله المستمدة من
القرآن الكريم، وكلام العرب: شعراً ونثراً، وكان للمنطق أثر في علم النحو من
حيث المصطلحات، والاستدلال، والقياس، ومناهج التأليف، وكان لدخول
المنطق في الدرس العربي أثراً واضحاً في المصطلحات، وترجيح المسائل بين
النحويين، والخلاف بينهم، وفي التعليل للأحكام والقضايا وفي التأليف.

وتكمن أهمية الموضوع وأسباب اختياره فيما يلي:

١/ بيان تأثير النحو بالعلوم الأخرى، وبيان أثر المنطق في الدرس النحوي،
فهذه النسبة تمثل نموذجاً واضحاً من العلاقة بين علمين هما النحو
والمنطق.

٢/ إبراز هذه النسبة في كتب النحو، التي كان لها ورودها في الدرس النحوي، وإن كانت قد وردت عَرَضًا في كتبهم، فهذه الدراسة تبين أصول هذه النسبة وقواعدها.

٣/ تمثل هذه الدراسة نموذجًا من العلاقة بين الكلين في الدرس النحوي، مما يعكس تأثير النحويين بالعلوم الأخرى وتنوع مشاركتهم وسعة اطلاعهم.

أهداف الموضوع: وتظهر أهداف هذا الموضوع فيما يلي:

١/ يهدف هذا الموضوع إلى تحديد واحدة من النسب الأربع، وبيان تطبيقاتها في الدرس النحوي.

٢/ بيان قواعد هذه النسبة التطبيقية والنظرية في كتب النحو، وتوضيحها في هذه الدراسة، وإبراز الجانبين النظري والتطبيقي بشكل مفصل.

٣/ إبراز مصطلح منطقي، وهو نسبة العموم والخصوص الوجهي عند النحويين، سواء وردت بلفظها، أو وردت بمفهومها بين الكلين.

الدراسات السابقة:

نسبة العموم والخصوص المطلق في النحو والتصريف: دراسة تأصيلية تطبيقية، للباحث الدكتور: عبد العزيز بن علي الغامدي، بحث منشور في مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٥٤)، محرم ١٤٤١هـ.

والفرق بين هذه الدراسة والدراسة التي تقدمت بها، أن هذه الدراسة درست إحدى النسب الأربع وهي نسبة العموم والخصوص المطلق، ودراستي

في نسبة أخرى وهي نسبة العموم والخصوص من وجه، فهو يدرس واحدة من النسب الأربعة، وأنا أدرس النسبة المغايرة لها.

منهج البحث: المنهج الوصفي الاستقرائي، وذلك بوصف هذه النسبة وتتبعها واستقرائها في كتب النحو.

خطة البحث: يشتمل البحث على:

المقدمة.

التمهيد: تأثير النحو بعلم المنطق:

أولاً: علاقة النحو بالمنطق.

ثانياً: النسب الأربعة.

المبحث الأول: الدراسة النظرية لنسبة العموم والخصوص الوجهي.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لنسبة العموم والخصوص الوجهي.

الخاتمة، وفيها أبرز النتائج التي توصلت إليها.

ختاماً أسأل الله أن يتقبل هذا البحث وأن ينفع به الباحثين في هذا المجال، وأجزل الشكر للمجلة وللقائمين عليها وهيئة التحرير، إنَّه وليُّ ذلك والقادر عليه.

التمهيد أولاً: علاقة النحو بالمنطق

العلاقة بين النحو وعلم المنطق لها تجلٍّ واضح في الدراسات النحوية، فالمنطق ميزان الفكر، واللغة هي القالب الذي يُصَبُّ فيه هذا الفكر.

فبين المنطق والنحو علاقات متشابهة في قوانينهما، فنجد قواعد النحو لها ما يناظرها ويتسق معها في قواعد المنطق، وأدرك المناطقة والنحاة العرب التشابه بين المنطق والنحو العربي، والتباين بينهما، مثل عمومية المنطق وخصوصية قواعد النحو^(١).

والمناقشة الشهيرة التي جرت بين متى بن يونس والسيرافي، التي نقلها أبي حيان التوحيدي في كتابه المقابسات^(٢) خير مثال على ذلك، والتي تفضي هذه المناقشة في نهاية الأمر إلى التأثير والتأثر والتقارب بين العلمين.

وعلم المنطق: هو: "قواعد عقلية تساعد على التصور والاستدلال بصورة صحيحة"^(٣).

ومن الدلائل التي تشير إلى مظاهر تأثر النحو بعلم المنطق: التبويب: كان التبويب لديهم مرتباً في بعض الكتب ترتيباً متسلسلاً ومنهجياً، ويستند النحويون في ذلك إلى التسلسل العقلي، فبعضهم رتب على أقسام الكلمة، وأول من اعتمد هذا الأساس في تبويب كتابه: ابن

(١) تطور العلاقة بين المنطق الأرسطي والنحو العربي ٥٦.

(٢) ينظر: المقابسات ١٦٩.

(٣) مقدمة في علم المنطق، ١٠.

السراج في الأصول^(١)، وبعضهم رتبَّ الموضوعات في كتابه على الموقع الإعرابي، فمثلاً: يبدأ بالمرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، كألفية ابن مالك.

والمصطلحات المشتركة بين العلمين كالجنس: ويُستخدم عند النحويين للدلالة على الشبوع والعمومية^(٢)، والفصل: في ضمير الفصل^(٣)، والفصل بأجنبي بين جزأي الصلة^(٤)، والنوع، والفاعل: وهو المسند إليه فعل تام^(٥)، والمحمول: والمحمول في النحو قد ورد في المحمول على المعنى^(٦)، والمحمول على اللفظ^(٧).

والتعليقات المنطقية، وتناول القضايا: فالتعليقات المنطقية: ويُقصد بها إثبات صحة فرضية ما أو خطئها، فمن ذلك ما ذكره ابن جني^(٨) في تعليل رفع الفاعل، لم صار الفاعل مرفوعاً؟ لأنه ارتفع بفعله، وذكر في تعليل آخر

(١) ينظر: مناهج التأليف النحوي، ٨٤.

(٢) ينظر: معجم المصطلحات النحوية، ٥٥.

(٣) ينظر: المفصل للزخشري، ١٢٣، وشرح التسهيل لابن مالك، ١/١٦٧، وشرح الكافية، ١٦٨/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية، ١/٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك، ١/٢٣٢، وشرح الأشموني، ٥٢٢/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٧٦/٢.

(٦) ينظر: الخصائص، ٤٣٤/٢.

(٧) ينظر: التعريفات، ١٩٥.

(٨) ينظر: الخصائص، ١٧٤/١.

قوله: لم صار المسند إليه الفعل مرفوعاً؟ لأن صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمّة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى.

وقد ظهرت هذه الأساليب في كتابي أبي البركات الأنباري: أسرار العربية، والإنصاف، فكان أسلوبه في الكتابين قائماً على الجدل والحوار في عرض الآراء النحوية، وتفسيرها وتحليلها^(١).

ومن خلال هذه المظاهر يتّبت تأثير النحو بالمنطق، فالتقسيم العقلي للمسألة ومناقشتها يضبط المسألة ويحدد كثيراً من جوانبها.

وقد ذكر الدكتور إبراهيم أنيس: "أنّ النحاة العرب قد تأثروا بالمنطق الأرسطي، وأعجبوا به وترسموا خطاه، ولكن إحقاقاً للحق، نرى من الضروري أن نشير هنا إلى موقف بعض النحاة العرب من المنطق، ونفورهم من مسaire المناطق في بحوثهم"^(٢).

ومن النحويين من رفض تأثير النحو بالمنطق على اعتبار أنّ النحو له منطقته الخاص به، الذي يحكمه، وهو غير المنطق الذي قامت عليه اليونانية، فالمنطق اليوناني وضع على لغة أهلها، أما النحو العربي فهو منطق مسلوخ من العربية وفق معطياتها ومستوياتها التعبيرية^(٣).

(١) ينظر: مناهج التأليف النحوي، ١٤٤.

(٢) من أسرار اللغة ١١٩-١٢٠.

(٣) ينظر: ضوابط الفكر النحوي ٦٤/١.

إلا أنّ تأثر النحو بالمنطق يعتبر من مظاهر تأثر العلوم بعضها ببعض، وكل إنسان منطقي بالطبع الأول^(١).

فالأصول النحوية والمعايير النحوية التي اعتمدها النحويون الأوائل ماهي إلا مستمدة من علم الكلام والحديث والفقهاء، وهي أصول مرتبطة بما جاء في المنطق، قال تمام حسان في ذلك: "أما النحو العربي، فإن أثر المنطق فيه يبدو من جانبين اثنين؛ أولهما جانب المقولات، وتطبيقها في التفكير النحوي العام، وثانيهما الأقيسة والتعليلات في المسائل النحوية الخاصة، مع ما يساير ذلك من محاكاة التقسيمات اللغوية"^(٢).

ومن مظاهر تأثر النحو بعلم المنطق، النسب الأربع، التي سأستطرد القول فيها في المبحث الثاني من هذا التمهيدي.

(١) ينظر: المقابسات ١٧١.

(٢) مناهج البحث في اللغة ١٧-١٨.

ثانياً: النسب الأربعة بين كليين

الكليّان لا بد أن يكون بينهما واحدة من النسب الأربعة. المقصود بالكليّان، مثني كُليّ ويقصد بالكُليّ: وهو: "المفهوم الذي لا يمتنع صدقه على أكثر من واحد، كالإنسان والحيوان"^(١). فالكلي هو ما يندرج تحته أجزاء أو أفراد، وتكون هذه الأفراد متساوية من حيث صدق الكلي عليها^(٢).

المقصود بالنسبة: هي العلاقة بين الكليات، فكل كلي لديه أربع علاقات محتملة مع كلي آخر^(٣).

هذه العلاقات هي ما يسمى بالنسب الأربعة.

النسبة الأولى: نسبة التباين:

وهي النسبة: "التي بين معنى ومعنى آخر مخالف له في المفهوم، ولا ينطبق أي واحد منهما على أي فرد مما ينطبق عليه الآخر"^(٤). ومن أمثلة هذه النسبة عند المناطقة: التباين الذي بين الإنسان والحجر، فكل ذات ثبتت لها الإنسانية انتفت عنها الحجرية، وكل ما ثبت عنه أنه حجر انتفى كونه إنساناً^(٥).

(١) التمهيد في علم المنطق ٣٧.

(٢) ينظر: مقدمة في علم المنطق ٤٦.

(٣) ينظر: مقدمة في علم المنطق ٥٠.

(٤) ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، ٧٠.

(٥) ينظر: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي، ٣٨.

وكذلك التباين بين الإنسان والفرس^(١).

ومن أمثلة هذه النسبة عند النحويين: النكرة والمعرفة، فالنكرة هي ما عرفها ابن السراج بقوله: "كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة، وإنما سمي نكرة: من أجل أنك لا تعرف به واحداً بعينه إذا ذكر"^(٢).

والمراد بالمعرفة: "ما خصّ واحداً من الجنس، لا يتناول غيره، وذلك متعلق بمعرفة المخاطب دون المتكلم؛ إذ قد يذكر المتكلم ما هو معروف له، ولا يعرفه المخاطب، فيكون منكوراً، كقول القائل لمن يخاطبه: "في داري رجل"، و"لي بستان"، وهو يعرف الرجل والبستان، وقد لا يعرفه المتكلم أيضاً، نحو قولك: "أنا في طلب غلام أشترته، ودارٍ أكثرتها"، ولا يكون قصده إلى شيء بعينه"^(٣).

فكل ما ثبت أنه معرفة فلا يصدق عليه أنه نكرة، وكل ما ثبت أنه نكرة انتفى عنه التعريف.

ومن ذلك التباين بين الاسم المظهر، والمضمر، وهذا التباين بينهما أوجب ألا يؤكد أحدهما الآخر^(٤).

(١) ينظر: تسهيل المنطق، ٢٠.

(٢) الأصول لابن السراج، ١/١٤٨.

(٣) شرح المفصل، ٨٥/٥.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، ٣/١٥١.

النسبة الثانية: نسبة التساوي:

وهي النسبة التي: "تكون بين المفهومين اللذين يشتركان في إتمام أفرادهما، كالإنسان والضاحك، فإن كل إنسان ضاحك، وكل ضاحك إنسان"^(١).
فالكُلِّيَّان اللذان لا يفترقان، بل يصدق كل منهما على جميع ما يصدق عليه الآخر، فهما متساويان^(٢).

فإذا كانا لا يفترقان البتة فالنسبة بينهما التساوي، ومن أمثلة هذه النسبة عند المناطقة: الإنسان والناطق، فإن الذات إذا ثبتت لها الإنسانية ثبتت لها الناطقية، وإذا ثبتت لها الناطقية ثبتت لها الإنسانية^(٣).

فكل إنسان ناطق، وكل ناطق إنسان، فالنسبة بينهما هي المساواة.
ومن أمثلة هذه النسبة عند النحويين: الجر بالفتحة والممنوع من الصرف، فكل ما يُجر بالفتحة فهو اسم ممنوع من الصرف، وكل اسم ممنوع من الصرف يُجر بالفتحة^(٤).

وكذلك الأفعال الخمسة والرفع بثبوت النون، فكل الأفعال الخمسة تُرفع بثبوت النون، وكل ما يُرفع بثبوت النون من الأفعال الخمسة^(٥).

(١) التمهيد في علم المنطق، ٣٩.

(٢) ينظر: تسهيل المنطق، ٢٠.

(٣) ينظر: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي، ٣٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٤١/١.

(٥) ينظر: اللباب للعكبري، ١٠٦/١.

ومن أمثلة نسبة التساوي: الفعل الأمر المعتل الآخر، وجزم الفعل المضارع المعتل الآخر، قال ابن السراج: "وإنما تساوى الوقف في الأمر للجزم؛ لأنهما استويا في اللفظ الصحيح، فلما كان ذلك في الصحيح على لفظٍ واحدٍ جعلوا المعتل مثل الصحيح فقالوا: ارم واغز، كما قالوا: لم يرم ولم يغز، وقالوا: اضربا واضربوا، كما قالوا: لم يضربا، ولم يضربوا"^(١).

النسبة الثالثة: نسبة العموم والخصوص المطلق:

وهي النسبة التي: "بين معنى، ومعنى آخر مخالف له في المفهوم، وذلك من جهة أن أحدهما ينطبق على كل ما ينطبق عليه الآخر من أفراد دون العكس، والثاني ينطبق فقط على بعض الأفراد التي ينطبق عليها قرينه، مثلهما كمثال دائرتين، دائرة كبرى وفي ضمنها دائرة صغرى"^(٢).

ومن أمثلة هذه النسبة في المنطق: الحيوان والإنسان، فالحيوان أعم مطلقاً، والإنسان أخص مطلقاً، فكل حيوان إنسان، وبعض الحيوان إنسان، وعلامة نسبة العموم والخصوص مطلقاً: صحة حمل أحدهما على الآخر كلياً، وحمل الآخر عليه جزئياً^(٣).

(١) ينظر: الأصول لابن السراج، ١٦٤/٢.

(٢) ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، ٤٤.

(٣) ينظر: تقريب التهذيب في علم المنطق، ٥٤.

ومن أمثلتها: العبادة والصلاة، فكل صلاة يصدق عليها أنَّها عبادة، وما يصدق عليه أنَّه عبادة لا يلزم أن يصدق عليه أنه صلاة؛ إذ قد تكون العبادة: صومًا أو نحوها^(١)، فكل صلاة عبادة، وليس كل عبادة صلاة. ومن أمثلتها عند النحويين: الفاعل والمرفوع، فكل فاعل مرفوع^(٢)، وليس كل مرفوع فاعلاً^(٣).

فالمرفوع هو الأعم مطلقاً، والفاعل هو الأخص مطلقاً.

النسبة الرابعة: وهي نسبة العموم والخصوص الوجيهي، وهي صلب هذه الدراسة ومحورها.

(١) ينظر: التقرير والتحبير لابن الموقت الحنفي، ١/١٧٦، ونسبة العموم والخصوص المطلق في النحو والتصريف دراسة تأصيلية تطبيقية، ٣٩٧.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج، ١/٣٥، وعلل النحو، ٢٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك، ١٠٥/٢، والتذليل والتكميل، ١٤٩/٥.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج، ١/٥٨.

المبحث الأول: الدراسة النظرية لنسبة العموم والخصوص الوجهي

أ- التعريف بهذه النسبة:

هذه النسبة تقع بين كُليَّين بأن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه، أي: "أن يفارق كل واحد منهما في بعض الصور، فكل من الكُليَّين أعم من وجه، والنسبة بينهما العموم والخصوص من وجه"^(١).

وعرف هذه النسبة جمال الدين الإسنوي فقال: "وهما اللذان يجتمعان في صورة وينفرد كل منهما عن الآخر في صورة كالحیوان والأبيض"^(٢).

بمعنى أن العموم والخصوص من وجه تصادق الكُليَّين في فرد، وافتراق كل واحد منهما في الآخر، فتكون هناك ثلاث مواد: مادة الاجتماع، ومادة الافتراق من الطرف الأول عن الثاني، ومادة الافتراق من الطرف الثاني عن الأول^(٣).

كالإنسان والأبيض؛ فإنهما يجتمعان في الإنسان الأبيض، ويفترق الطرف الأول (الإنسان) عن الطرف الثاني (الأبيض)، في الزنجي فهو إنسان أسود، ويفترق الطرف الثاني (الأبيض) عن الطرف الأول (الإنسان) في الثلج^(٤).

(١) تسهيل المنطق، ٢٠.

(٢) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، ٥٠٧.

(٣) ينظر: تقريب التهذيب في علم المنطق، ٥٤-٥٥.

(٤) ينظر: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي، ٣٩، والتقريب والتجسير لابن الموقت الحنفي،

وأمثلة نسبة العموم والخصوص الوجهي عند النحويين ستكون في الدراسة التطبيقية من هذا البحث.

وقد يحدث التباس بين العموم والخصوص المطلق، والعموم والخصوص الوجهي، ونفرق بينهما بأن العبارة الخاصة بنسبة العموم والخصوص المطلق تقبل إحدى الجملتين أن تكون جملة كلية، ولا تقبل الأخرى، أما العموم والخصوص الوجهي فكلتا الجملتين لا تقبل الكلية، وتقبل التبعية^(١).

ومثال العموم والخصوص المطلق: كل إنسان حيوان، وبعض حيوان إنسان، أو بعبارة أخرى: وليس كل حيوان إنساناً، فالجملة الأولى كلية، ولا تقبلها الجملة الأخرى، فهذا عموم وخصوص مطلق^(٢).

وأما مثال العموم والخصوص الوجهي: فمثل الطير والأسود^(٣)، فتكون الجملتان: ليس كل طير أسود، وليس كل أسود طيراً، يجتمعان في الغراب، ويفترق الطير عن الأسود في البط الأبيض، ويفترق الأسود عن الطير في الصوف الأسود، فالجملتان ليستا جملتين كليتين، وتقبلان التبعية مثل: بعض الطير أسود، وبعض الأسود طير.

(١) ينظر: مقدمة في علم المنطق، ٥٣.

(٢) ينظر: تقريب التهذيب في علم المنطق، ٥٤.

(٣) ينظر: التمهيد في علم المنطق، ٣٩.

ب- تأصيل هذه النسبة:

وهذا المطلب يوضح كيف قُعد لهذه النسبة وحُددت معالمها، ويشمل:

١: صياغتها:

تقدّم في التعريف بهذه النسبة أنّها تقع بين كُليّين بينهما عموم وخصوص من وجه، فيشمل كل واحد منهما بعض أفراد الآخر، ويفترق كل واحد منهما في عموم ينفرد به عن الآخر.

وتبدأ جملتا العموم والخصوص الوجهي في كتب المنطق بعبارة: (ليس كل)، فتكون جزئية سالبة، وتنفي الحكم، أو (بعض)، فتكون جزئية موجبة. والقضية الجزئية هي: "التي يكون موضوعها كلياً وقد حُكم فيها على بعض الأفراد، مثل: بعض المعادن ليس خشباً؛ فسُميت جزئية لأن الحكم فيها على بعض الأفراد"^(١).

نحو قولهم: "بعض الحيوان أبيض، وبعض الأبيض حيوان"^(٢)، فهذه جزئية موجبة، "وبعض الحيوان ليس بأبيض، وبعض الأبيض ليس بحيوان"^(٣)، هذه جزئية سالبة، بمعنى: ليس كل حيوان أبيض، وليس كل أبيض حيواناً.

٢: قضايا السلب والإيجاب في هذه النسبة:

النسب الأربع هي الميزان الذي يوزن به، ويُعرّف به الصادق والكاذب من القضايا.

(١) المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، ١٠٢.

(٢) خلاصة المنطق، ٩٧.

(٣) خلاصة المنطق، ٩٧.

فكلتا الجملتين في هذه النسبة إما أن تكون سالبة جزئية، أو موجبة جزئية، فالقضية الجزئية الموجبة والسالبة تأتي بسور، والمقصود بالسور: "اللفظ الدال على الإحاطة بجميع الأفراد أو بعضها إيجاباً أو سلباً"^(١).

فالسور الجزئي الموجب يأتي بألفاظ مثل: "بعض، قسم، فريق"، والسور الجزئي السالب يأتي بألفاظ كثيرة، تتلخص في أن يجمع في القضية بين سور جزئي أداة من أدوات النفي، فيوجد في القضية بعض، وليس، سواء تقدم النفي على السور الجزئي أو تأخر، مثل الجمع بين: (بعض، وليس)، والجمع بين أي سور جزئي وأي أداة من أدوات النفي، فيسبق النفي أي أداة من أدوات العموم مثل: (ليس كل)، و(ليس جميع)، ومن أمثلة ذلك: ليس كل بناء مسجداً، ما كل بيضاء شحمة، ولا كل حمراء لحمة^(٢).

فتكون أداة السلب جزءاً من سور القضية، ولو قسنا على صياغتها ما ورد في النحو، مثل: بعض الفاعل يكون مصدرًا مؤولاً، كما في قوله تعالى^(٣): ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^(٤). فهذه جزئية موجبة.

(١) ينظر: آداب المناظرة، ٨١، والمنطق والنحو الصوري، ١٣.

(٢) ينظر: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، ٧٠-٧١.

(٣) سورة العنكبوت: ٥١.

(٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ٣١٦/١.

وبعض المصدر المؤول ليس بفاعل^(١)، كما في قوله تعالى^(٢): ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ فهذه جزئية سالبة.

٣: نقيض هذه النسبة:

يناقض نسبة العموم والخصوص من وجه، التباين الجزئي^(٣)، والتباين الجزئي هو: "صدق أحدهما بدون الآخر في الجملة، لصدق كل من النقيضين مع عين الآخر، ومرجعه إلى السالبة الجزئية من الطرفين"^(٤)، والدليل على صدق هذا التناقض بينهما، في مثال: السيف والصارم، يجتمعان في السيف القاطع أو الصارم، ويفترق السيف عن الصارم في السيف غير القاطع، ويفترق الصارم عن السيف: في الصارم من غير جنس السيف^(٥). ومثلها أيضًا: لا إنسان ولا أبيض، متباينان تباينًا جزئيًا^(٦)، فيجتمعان في الفرس الأسود، ويفترق (لا إنسان) عن (لا أبيض) في الفرس الأبيض، ويفترق (لا أبيض) عن (لا إنسان) في الإنسان الأسود.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٢٦٧/١، والتذيل والتكميل، ٢٥٠/٣.

(٢) سورة البقرة: ١٨٤.

(٣) ينظر: تيسير التحرير شرح كتاب التحرير في أصول الفقه، ١٧٩/١.

(٤) ينظر: فصول البدائع في أصول الشرائع، ٨٧/١.

(٥) ينظر: شرح السلم المنورق للأخضري، ٤٦.

(٦) ينظر: تيسير التحرير شرح كتاب التحرير في أصول الفقه، ١٧٩/١.

ويُقاس على الأمثلة السابقة، مثال التباين الجزئي في النحو:
ما ليس باسم وما ليس بحرف: متباينان تبايناً جزئياً، ويجتمعان في الفعل،
ويفترق (ما ليس باسم) عن (ما ليس بحرف) في الحرف، ويفترق (ما ليس
بحرف)، عن (ما ليس باسم) في الاسم.

ج- تعارض هذه النسبة مع نسبة العموم والخصوص المطلق في بعض الكليات:

الغاية من هذه النسبة هي إبراز التشابه بين كُليّين، وبيان مواطن الافتراق
بينهما، فيختص كل واحد منهما عن الآخر بأمر، ولكن هذه النسبة قد
تتعارض مع نسبة العموم والخصوص المطلق عند النحويين:
فمن الكليات التي يجوز أن يكون بينها عموم وخصوص مطلق، وعموم
وخصوص من وجه:

أولاً: المبتدأ والمعرفة:

المبتدأ يغلب عليه أنه يكون معرفة، وهو ما قاله عنه السهيلي: "وحد
المبتدأ أن يكون معرفة، أو مخصوصاً، وإلا فلا فائدة في الإخبار عنه"^(١).
وعلة تعريف المبتدأ؛ لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا
بعد معرفته، ولا بد من تقديم عقليته ليكون الحكم متحققاً^(٢).

(١) نتائج الفكر، ٣١٥.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي، ٢٥٨/١، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، ٣٥٦/٢.

فعلى هذا الحد الذي أقره السهيلي للمبتدأ، يكون بين المبتدأ والمعرفة عموم وخصوص مطلق، فكل مبتدأ معرفة، نحو: "زيدٌ في داره"، وليس كل معرفة مبتدأ نحو: "أقائم زيدٌ؟".

وقد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه؛ لأن هناك مسوغات للابتداء بالنكرة، فيجوز أن يكون المبتدأ نكرة إذا تخصص بوجه ما، كقوله تعالى^(١): ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ وَلَا أُمَّةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَا تُعْجَبْكُمْ وَلَا تُنْكَحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبُدُّ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَا تُعْجَبْكُمْ أَوْلِيَاكُمْ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾، فجاء المبتدأ هنا نكرة موصوفة، وهي إحدى المسوغات^(٢)، ومن المسوغات أن تسبق بنفي كقولهم: لا لغو فيها، وما رجل عندنا^(٣).

فليس كل مبتدأ معرفة، كالأمثلة السابقة، وليس كل معرفة مبتدأ، نحو: "أقائم زيدٌ؟".

ثانياً: المفعول المطلق والمصدر:

قد يكون بينهما عموم وخصوص مطلق، وقد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه، فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق، فيكون كل

(١) سورة البقرة: ٢٢١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٢٩٠/١، وارتشاف الضرب، ١١٠٠/٣، والتصريح للأزهري، ٢١٠/١.

(٣) ينظر: نتائج الفكر، ٣١٥، وارتشاف الضرب، ١١٠٠/٣، ومغني اللبيب، ٥٣٩/٢.

مصدر مفعولاً مطلقاً، وليس كل مفعول مطلق مصدرًا، وذلك ما قاله الأشموني: "إذ المصدر أعم مطلقاً من المفعول المطلق؛ لأن المصدر يكون مفعولاً مطلقاً، وفاعلاً، ومفعولاً به، وغير ذلك، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا؛ نظرًا إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه في ذلك وأنه الأصل"^(١).

فالأعم المطلق هو المصدر، والأخص المطلق هو المفعول المطلق.

وقد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه، من حيث: ليس كل مصدر ينصب على أنه مفعول مطلق، ومن ذلك ما وضحه ابن السراج في الإخبار عن المصدر، والذي يجوز أن تحبر عنه من المصادر ما جاز أن يقوم مقام الفاعل كما كان ذلك في الظروف، قال الله تبارك وتعالى^(٢): ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَجِدَةٌ﴾، فإذا أخبرت عنه بالألف واللام قلت: "الضاربك أنا ضَرَبْتُ شديدًا"، أي: "الذي ضربتكه ضربٌ شديدٌ"^(٣).

ففي الآية القرآنية نفخة: نائب فاعل^(٤)، وفي المثال الثاني: الضاربك جاء مبتدأ، وضرب: خبر للضمير.

وليس كل مفعول مطلق مصدرًا، ومن ذلك ما بينه ابن يعيش، من أن هناك ما ينوب عن المصدر ويعرب على أنه مفعول مطلق، فيعمل فيما كان

(١) شرح الأشموني، ١٩٥/٢.

(٢) سورة الحاقة: ١٣.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج، ٢٩٧/٢-٢٩٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن للزجاج، ٢١٦/٥.

في معناه وإن لم يكن جاريًا عليه، وهو على ضربين: أحدهما أن يكون من لفظ الفعل وحروفه، أي: أن فيه حروف الفعل، والثاني ما لا يكون فيه لفظ الفعل، ولا فيه حروفه، فالأول: قوله تعالى^(١): ﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾^(٢).

والثاني: وهو ما لا يلاقي الفعل في الاشتقاق، بأن يكون من غير لفظه، وإن كان معناها متقاربًا، نحو قولك: "شنتته بغضًا"، و"قعدت جلوسًا"^(٣). قال الصبان في حاشيته: "أما إذا نظرنا إلى أن القائم مقامه يعطى حكمه ويعتبر اعتباره كان بينهما العموم والخصوص الوجهي"^(٤).

ثالثا: الحال والنكرة:

قد يكون بين النكرة والحال عموم وخصوص مطلق، وقد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه، فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق، من حيث إن كل حال نكرة، وسبب مجيء الحال نكرة: أن الحال مضارعة ومشابهة للتمييز، والتمييز نكرة، فكان حق الحال التنكير^(٥)، وأصل الحال هي خبر في

(١) سورة المزمل: ٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ١١١/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل، ١١٣/١.

(٤) حاشية الصبان، ١٦٠/٢.

(٥) ينظر: الكتاب، ٣٧٧/١، علل النحو، ٣٧١، وشرح المفصل، ٦٢/٢، وشرح التسهيل

لابن مالك، ٣٢٥/٢، وشرح الكافية، ٦٤١/١.

المعنى، والخبر نكرة^(١)، وليس كل حال نكرة، من ذلك ما قاله أبو البركات الأنباري: "لأنَّ الحال جرى مجرى الصفة للفعل، ولهذا سماها سيويه نعتًا للفعل، والمراد بالفعل المصدر الذي يدل الفعل عليه وإن لم تذكره. ألا ترى أن جاء يدل على مجيء. وإذا قلت: جاء راكبًا، دل على مجيء موصوف بركوب. فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة"^(٢).

وقد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه، فليس كل حال نكرة، وقد تأتي معرفة، ومثال على ذلك ما جاء في قول الشاعر^(٣):

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يُشفق على نعص الدخال

فهذه معارف وضعت موضع النكرات، وليس كل نكرة حالًا، فقد تكون صفة، وقد تكون تمييزًا، وقد تكون خبرًا، ومن ذلك ما قاله ابن الوراق: "الحال هي مضارعة للتمييز؛ لأنك تبين بها، كما تبين بالتمييز نوع المميز، فلما اشتركا فيما ذكرناه، وكان التمييز نكرة، وجب أن تكون الحال نكرة. وإنما قبح الحال من النكرة، إذا قلت: جاءني رجل ضاحك، فأجريت (ضاحكًا) نعتًا ل(الرجل)، ثم لو قلت: جاءني رجل ضاحكًا، فنصبت

(١) ينظر: شرح المفصل، ٦٢/٢-٦٣.

(٢) أسرار العربية، ١٩٣.

(٣) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه، ١٠٨، وينظر: الكتاب، ٣٧٢/١، وأمالي ابن الشجري، ٢١/٣، وشرح المفصل، ٦٢/٢، وشرح الكافية، ٦٤٤/١. وهو غير منسوب في: المقتضب، ٢٣٧/٣، وأسرار العربية، ١٩٣.

(ضاحكًا) على الحال، كان معنى الحال ومعنى الصفة واحدًا؛ لأنك إذا قلت: جاءني رجل ضاحك، فليس يجب أن يكون في حال الخبر ضاحكًا^(١).

رابعاً: الصفة والاشتقاق:

الصفة والاشتقاق قد يكون بينهما عموم وخصوص مطلق، وهذا ما بينه ابن يعيش بأنَّ الصفة لا تكون إلا مأخوذة من فعل، أو راجعاً إلى معنى الفعل، وذلك كاسم الفاعل، نحو: "ضارب" و"آكل"، و"شارب"، وكاسم المفعول، نحو: "مضروب"، و"مشروب"، أو صفة مشبَّهة باسم الفاعل، نحو: "حسن"، و"شديد"، وذلك ليدلَّ باشتقاقه على الحال التي اشتقَّ منها ممَّا لا يُوجد في مُشاركه في الاسم، فيتميز بذلك^(٢).

فكل صفة مشتق، وليس كل مشتق صفة.

وقد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه: فيختص النعت بأنه يكون جامدًا مؤوَّلاً بالمشتق، ومن ذلك المصادر التي وصف بها مع التأويل بمشتق فقالوا: هذا رجلٌ عدلٌ، وهذا رجلٌ رضًا، وكذلك الوصف باسم الإشارة: مررت بزيد هذا^(٣).

(١) علل النحو، ٣٧١.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ٤٨/٣.

(٣) ينظر: الكتاب، ٦/٢، والأصول لابن السراج، ٣٢/٢، وشرح المفصل، ٥٠/٣، وشرح

الأشُموني، ١١٨/٣، والتصريح للأزهري، ١١٧/٢.

وقد يكون المشتق غير صفة، ومن ذلك: الخبر المشتق كما في: "زيد ضارب"^(١)، والحال المشتقة نحو: "جاء زيد راكباً"^(٢).

فيجوز أن يقال: ليس كل صفة مشتقاً، وليس كل مشتق صفة.

خامساً: الإعلال والإبدال:

يجوز أن يكون بينهما عموم وخصوص مطلق، فالإعلال هو تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب، والحذف، والإسكان، وحروفه: الألف والواو والياء^(٣).

والإبدال: أن تقيم حرفاً مقام حرف، إما ضرورة، وإما صنعة واستحساناً^(٤).

والبدل على ضربين: "بدلٌ" هو إقامة حرف مقام حرف غيره، نحو تاء "تحمة" و"تكأة"، وبدلٌ هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون في حروف العلة التي هي الواو والياء والألف^(٥). فكل إعلال إبدال نحو: (قال، ورمى)، فأصل (قال) القول، فأبدلت الواو هنا ألقاً، وأصل (رمى) الرمي، فأبدلت الياء هنا ألقاً^(١)، وليس كل إبدال

(١) ينظر: شرح المفصل، ١/٨٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ٢/٥٥.

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي، ٣/٦٦.

(٤) ينظر: شرح المفصل، ١٠/٧.

(٥) شرح المفصل، ١٠/٧.

إِعْلَالًا؛ لأن الإبدال اختص بإبدال حرف صحيح مكان حرف صحيح آخر نحو: اذكر، واصطر، واضطجع^(٢).

يجوز أن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه: فيجتمعان في نحو: قال، ورمى.

وينفرد الإبدال في نحو: اصطر، وادكر، واضطجع.

وينفرد الإعلال في نحو: يقول، ويبيع^(٣).

فليس كل إعلال إبدالًا، وليس كل إبدال إعلالاً.

د- الصياغة التي وردت بها هذه النسبة عند النحويين:

وردت عند النحويين على طرق متعددة:

أولاً: أن ترد مصرحة بلفظ العموم والخصوص من وجه، وهو ما أورده ابن مالك في شرح التسهيل قائلاً: "ولما كان لهذا الصنف من الأعلام خصوص من وجه، وشياع من وجه، جاز في بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه ما تعطاه المعارف الشخصية، وأن يستعمل تارة نكرة فيعطى لفظه ما تعطى النكرات، والطريق في ذلك كله السماع"^(٤).

(١) ينظر: الكتاب، ٢٣٨/٤، والمقتضب، ٨٣/١، والأصول لابن السراج، ٢٥١/٣، وتوجيه

اللمع، ٣٣٩، والمتع، ٢٨٧، وشرح المفصل، ٧/١٠.

(٢) ينظر: الكتاب، ٢٣٩/٤، والأصول لابن السراج، ٢٧١/٣، والمتع، ٢٣٧، وشرح

الكافية الشافية، ٢٥١٨/٤.

(٣) ينظر: المقتضب، ٨٣/١، والمتع، ٢٩٣، وشرح الشافية للرضي، ١١٤/٣.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك، ١٨٣/١.

يقصد ابن مالك في هذا النص عَلمَ الجنس، فيصدق عليه أنه نكرة، ويجوز أن يكون علمًا، كالعلم الشخصي، فيتفق مع العلم الشخصي في أمور منها: أنه لا يضاف، ولا يعرف بأل، ولا ينعت بالنكرة، ويصح الابتداء به، وتنصب النكرة بعده على الحال كباقي المعارف، نحو: "هذا أسامة مقبلاً"، ويرد أيضًا ممنوعًا من الصرف للعلمية وتاء التأنيث كما في أسامة، وثعالة^(١)، فيصدق عليه بناء على هذا أن يكون معرفة.

ويفترق عن المعرفة ويجوز له أن يكون نكرة من حيث المعنى، وشياعه في كل ما هو من جنسه، قال ابن يعيش: "وهي من جهة المعنى نكرات، لشياعها في كل واحد من الجنس، وعدم اختصاصها شخصًا بعينه دون غيره"^(٢).

فالأخص من وجه: أن العلم الجنسي معرفة تصدق عليه أحكام المعرفة، والأعم من وجه: أن العلم الجنسي يشيع في كل واحد من جنسه، فالأسامة يصدق على كل أسد.

ثانيًا: وردت هذه النسبة على اعتبار أنها قضية سالبة جزئية، ومن ذلك أن ابن الورّاق أورد هذه النسبة بقضية سالبة جزئية، فقال: "إذ كان ليس

(١) ينظر: شرح المفصل، ٣٥/١، وشرح الأشموني، ١٦٤/١، والتصريح للأزهري، ١٣٨/١، وجمع الهوامع، ٢٨١/١.

(٢) شرح المفصل، ٣٥/١، وينظر: شرح الأشموني، ١٦٤/١، والتصريح للأزهري، ١٣٨/١.

كل اسم مؤنث مؤنثاً بعلامة"^(١)، مثل: زينب، ويقابلها: ليس كل علامة للمؤنث تدخل على الاسم المؤنث، مثل: طلحة.

قال المبرد: "قيل له: ليس كل فعل متصرفاً، وإمّا علينا أن نوجدك أمّاً فعل بالدليل الذي لا يوجد مثله"^(٢). يقابلها: ليس كل متصرف فعلاً.

قال الزجاجي: " وليس كل حركة إعراباً"^(٣). يقابلها: ليس كل إعراب بالحركة.

ثالثاً: التفريق بين هذه النسب الأربع، فقد نقل أبو حيان عن شيخه أبي الحسن بن الضائع التعريف بالنسب الأربع مع التمثيل على ذلك، وهذه قد فصلت القول فيها في التمهيد وسأكتفي بما أورده أبو حيان عن شيخه، فيما يخص نسبة العموم والخصوص من وجه، قال: "أن يكون أحد المعنيين أو المعاني أعم من وجهٍ وأخص من وجهٍ، كإنسانٍ وأبيض، فتدخل كلاً على كل واحد من الاسمين، وتُخبر عنه بالثاني، فيكذب كلٌّ من الكلامين، كقولك: كل إنسانٍ أبيض، فهذا كذبٌ لأن الزنجي إنسانٌ، وليس بأبيض. وكذا: كل أبيض إنسانٌ، فإن كثيراً من الحيوان أبيض، وليس بإنسانٍ"^(٤).

رابعاً: ألفاظ هذه النسبة والعلاقة بين طرفيها من حيث قضايا السلب والإيجاب، ومن ذلك ما أورده ابن سيده في كتابه المخصص، فقد وضع

(١) ينظر: علل النحو، ٤٨٦.

(٢) المقتضب، ٨٧/٤.

(٣) الإيضاح في علل النحو، ٩١. وهذه ناقشت مسألتها في التمهيد.

(٤) التذليل والتكميل، ١٠٣/٢-١٠٤.

عنواناً سماه: (باب الألفاظ الدالة على العموم والخصوص)، وهذه الألفاظ هي: كل، وأجمعون، وأكتعون، وأبصعون، وبعض، وأي، فأول هذه الألفاظ: (كل) لفظة صيغت للدلالة على الإحاطة والجمع، و(بعض) لفظة صيغت للدلالة على الطائفة لا على الكل، فهاتان اللفظتان دالتان على معنى العموم والخصوص، و(كل) نهاية في الدلالة على العموم، و(بعض) ليست بنهاية في الدلالة على الخصوص^(١).

خامساً: ورد عند النحويين أيضاً لفظاً الأخص والأعم في باب المعرفة والنكرة، وهو ما ذكره المبرد: بأن الجسم نكر، وهو أخص من شيء، كما أن حيواناً أخص من جسم، وإنساناً أخص من حيوان، ورجلاً أخص من إنسان والمعرفة: ما وضع على شيء دون ما كان مثله، نحو: زيد وعبد الله، فإن أشكل زيد من زيد فرقت بينهما الصفة^(٢).

سادساً: طُبق لفظ الأخص والأعم في وصف الخاص بالعام وهو ما بينه ابن السراج فقال: "ولا يجوز أن تكون الصفة أخص من الموصوف، ألا ترى أنك إذا قلت: "مررتُ بزيدِ الطويلِ"، فالطويلُ أعم من زيد وحده، والأشياء الطوال كثيرة، وزيدٌ وحده أخص من الطويل وحده، فإن قال قائل: فكان ينبغي إذا وصفت الخاص بالعام أن تخرجه إلى العموم؟ قيل له: هذا كان يكون واجباً لو ذكر الوصف وحده، فقلت: مررتُ بالطويلِ، لكان لعمري

(١) ينظر: المخصص، ٥/٢١٣.

(٢) ينظر: المقتضب، ٣/١٨٦.

أعم من زيدٍ، ولكنك إذا قلت: بزيد الطويل، كان مجموع ذلك أحسن من زيد وحده، ومن الطويل وحده، ولهذا صارت الصفة والموصوف كالشيء الواحد"^(١).

(١) الأصول لابن السراج، ٣٣/٢.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لنسبة العموم والخصوص الوجهي
الجانب التطبيقي لهذه النسبة قد جاء في الأحكام، ومن الأمثلة التطبيقية
على هذه النسبة:

١ / الكلام والكلم:

الكلام هو: "ما اجتمع فيه أمران اللفظ والإفادة"^(١)، أي هو: اللفظ
المركب المفيد بالوضع^(٢)، أما الكلم: "فهو اسم جنس جمعي، واحده كلمة،
ما تركيب من ثلاث كلمات فأكثر كقولك: إن قام زيد"^(٣).
فالاسم يتلف مع الاسم فيكون كلامًا مفيدًا، نحو: عمرو أخوك، وبشر
صاحبك، ويتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا: كتب عبد الله،
وسر بكر^(٤).

قال الأشموني: "وقد بان لك أنّ الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص
من وجه: فالكلام أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة، والكلم
بالعكس، فيجتمعان في الصدق في نحو: "زيد أبوه قائم" وينفرد الكلام في
نحو: "قام زيد"، وينفرد الكلم في نحو: "إن قام زيد"^(٥).

(١) ينظر: الباب للعكري، ٤١/١، وتسهيل الفوائد لابن مالك، ٣، والتصريح للأزهري،
١٥/١.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور، ٨٧/١.

(٣) شرح ابن عقيل للألفية، ١٥/١.

(٤) ينظر: الإيضاح، ٩.

(٥) شرح الأشموني، ٢٨/١.

فالكلام أعم؛ لأنه يتناول المركب من كلمتين فصاعدًا، وأخص من وجه؛ لأنه لا يتناول غير المفيد.

والكلم أعم؛ لأنه يتناول المفيد وغير المفيد، وأخص من وجه فلا يتناول المركب من كلمتين؛ لأن أقل الجمع ثلاثة^(١).

قال الأزهري: "تبين أنّ: (بين الكلام والكلم)، من النسب الأربع (عمومًا) من وجه، و(خصوصًا) من وجه"^(٢).

ففي مثال: (زيد أبوه قائم)، يصدق عليها أن تكون كلاً وكلاً؛ لأنها مركبة من أربع كلمات، وتناولت معنى مفيدًا.

و(قام زيد)، يصدق عليها أنها كلام؛ لأنها مركبة من كلمتين وتناولت معنى مفيدًا، ولا يصدق عليها أنها كلم؛ لأن الكلم ما تركب من ثلاث كلمات فصاعدًا.

و(إن قام زيد)، يصدق عليها أنها كلم؛ لأنها مركبة من ثلاث كلمات، ولا يصدق عليها أنها كلام؛ لأنها لا تتناول معنى مفيدًا.

وتصدق على هذه المسألة قضايا السلب والإيجاب، فتكون القضية السالبة الجزئية: (ليس كل كلام كلمًا، وليس كل كلم كلامًا).

وتكون القضية الموجبة الجزئية: (بعض الكلام كلم، وبعض الكلم كلام).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ٦، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك، ٣٩/١.

(٢) التصريح للأزهري، ١٨/١.

٢ / اللفظ والإفادة:

اللفظ والإفادة بينهما عموم وخصوص من وجه، فيجتمعان في اللفظ المفيد نحو: "زيد قائم"^(١).

فاللفظ أعم من الإفادة من وجه، فيشمل اللفظ بدون الإفادة كما في اللفظ المفرد، فلا يدل على الفائدة نحو: زيد^(٢)، وكما في المركب غير المفيد، نحو: بعلبك، وغلّام زيد^(٣)، واللفظ المفيد نحو: "زيد قائم"، وأخص من وجه فيختص باللفظ دون الإفادة.

والإفادة أعم من اللفظ من وجه؛ لأنّها توجد الإفادة باللفظ، وبدون اللفظ كما في: الإشارة، والخط، والرمز^(٤)، وأخص من وجه فتختص بالإفادة دون اللفظ.

وتصدق على هذه المسألة قضايا السلب والإيجاب، فتكون القضية السالبة الجزئية: ليس كل لفظ مفيداً، نحو: زيد، وليس كل مفيد لفظاً، نحو: الإشارة.

(١) ينظر: الباب للعكبري، ٤١/١، وشرح التسهيل لابن مالك، ٥/١، وشرح الأشموني، ٢٣/١، والتصريح للأزهري، ١٥/١.

(٢) ينظر: شرح الأشموني، ٢٣/١، والتصريح للأزهري، ١٥/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية، ١٥٧/١، والتصريح للأزهري، ١٦/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل، ١٩/١، وشرح الكافية، ٦/١، وتعليق الفرائد للدماميني، ٦٢/١، وشرح الأشموني، ٢٣/١.

وتكون القضية الموجبة الجزئية: بعض اللفظ مفيد، وبعض المفيد لفظ،
نحو: زيد قائم.

٣ / المسند والاسم:

المسند والاسم بينهما عموم وخصوص من وجه، فيجتمعان في: المسند
الاسم نحو (أخوك) في: عبد الله أخوك، وهذا أخوك^(١).

فالمسند أعم من وجه فيكون في الاسم نحو (قائم) في: زيد قائم، ويكون
في الفعل كالفعل (قام) في: قام زيد^(٢).

قال ابن يعيش: "الإسناد أعم من الخبر؛ لأنَّ الإسناد يشمل الخبر، وغيره
من الأمر والنهي والاستفهام، فكل خبر مسند، وليس كل مسند خبراً"^(٣).

وهو أخص من وجه نحو (قام)، فيسند إليه اسم فيقال: قام زيد، فالفعل
يصلح لكونه مسنداً لا مسنداً إليه^(٤).

والاسم أعم من المسند، فبعض الأسماء تكون مسنداً إليه كالمبتدأ في نحو:
(زيد كاتب)، والفاعل في: (ضرب زيد)^(٥)، وبعض الأسماء تكون مسنداً
كالخبر في: (زيد قائم).

(١) ينظر: الكتاب، ٢٣/١، والمقتضب، ١٢٧/٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٩/١.

(٣) شرح المفصل، ٢٠/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي، ١٩/١.

(٥) ينظر: الباب للعكبري، ١٢٤/١-١٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك، ٢٦٧/١-٢٦٩،

وشرح الكافية الشافية، ٥٧٦/٢.

٤ / البناء والفعل المضارع:

الفعل المضارع والبناء بينهما عموم وخصوص من وجه، فيجتمعان في الفعل المضارع المبني، وهو معرب دائماً إلا في حالتين: إذا اتصل به ضمير النسوة^(١)، أو إحدى نوني التوكيد: الخفيفة، والثقيلة^(٢).

والبناء أعم من الفعل المضارع من وجه، فهناك الأفعال التي تبنى على ضربين: الأول: فعل البناء فيه هو الأصل لا يزول عنه، وهو: الماضي، وفعل البناء فيه على حالتين؛ لأن الأصل فيه الإعراب^(٣). أما الأمر فمختلف فيه^(٤).

وأخص من وجه بالأفعال التي يكون البناء فيها أصلاً لا يزول عنها وهما: الماضي والأمر، ويكون البناء أخص أيضاً في الاسم المبني، فالاسم يبني على الضم نحو: حيث، وقبل، وبعُد، ويبني على الكسر نحو: هؤلاء وحذام، ويبني على الفتح نحو: أين، وكيف، ويبني على السكون نحو: كم، ومن^(٥)، وكذلك الحرف المبني يبني على الكسر نحو: باء الجر، ولام الإضافة مع الظاهر^(٦).

(١) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري، ٢٢٨/١، وشرح الأشموني، ٦٣/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية، ١٧٥/١، وشرح الأشموني، ٦٣/١.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج، ١٩٩/٢، وشرح المفصل، ٥-٤/٧، وشرح الكافية الشافية، ١٧٥/١، وشرح الأشموني، ٦١/١.

(٤) ينظر: الأصول التبيين عن مذاهب النحويين ١٧٦.

(٥) ينظر: الكتاب، ١٥/١، المقتضب، ٤/١، والأصول لابن السراج، ٥١/١.

(٦) ينظر: الكتاب، ١٧/١، والأصول لابن السراج، ٢١٩/٢.

ويبنى على الضم نحو: منذ^(١)، ويبنى على الفتح نحو: سوف، وإنّ، وواو العطف^(٢)، ويبنى على السكون نحو: هل، ويل، وما^(٣).
والفعل المضارع أعم من البناء من وجه بأنه يكون معرباً دائماً، إلا في الحالتين المذكورتين، فحقه البناء^(٤).

وأخص من وجه بأنه معرب عند عدم اتصاله بنون النسوة، أو إحدى نوني التوكيد.

وبناء على ما سبق فإن البناء والفعل المضارع يتفقان في الفعل المضارع المبني، نحو قوله تعالى^(٥): ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لُمْتُنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا ءَامُرُهُ لَيَسْجَنَنَّ وَليَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾، وقوله تعالى^(٦): ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُبْرِئَهُنَّ وَالْوَالِدَاتُ عَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ

(١) ينظر: الكتاب، ١٧/١، والأصول لابن السراج، ٢١٩/٢، وشرح المقدمة المحسبة، ٣٢٨/٢.

(٢) ينظر: الكتاب، ١٧/١.

(٣) ينظر: الكتاب، ١٧/١، والممتع لابن عصفور، ٣٦.

(٤) ينظر: الأصول لابن السراج، ١٩٩/٢، وشرح المفصل، ١٠/٧.

(٥) سورة يوسف: ٣٢.

(٦) سورة البقرة: ٢٣٣.

تَسْتَرْضِعُونَ أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ
وَأَعْمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٥﴾

٥ / الرفع والأسماء:

الرفع والاسم بينهما عموم وخصوص من وجه، فيكون الاسم أعم من وجه، فمن الأسماء المرفوعة: المبتدأ والخبر في نحو: الله ربنا^(١)، وعبد الله منطلق^(٢)، والفاعل في نحو: تبارك الله^(٣)، ونائب الفاعل^(٤) كما في قوله تعالى^(٥): ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وِخْلِقَ الْإِنْسَانِ ضَعِيفًا﴾ .
ومن الأسماء المنصوبة: المفعول به، نحو: ضرب زيد عمر^(٦)، والمفعول المطلق، نحو: ضربت زيداً ضرباً^(٧)، والحال نحو: هذا زيد قائماً^(٨)، والتمييز نحو: عندي رطل زيتاً^(٩).

(١) ينظر: الأصول لابن السراج، ٥٨/١، وشرح المفصل، ٩٨/١.

(٢) ينظر: الكتاب، ١٢٧/٢، وشرح المفصل، ٨٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك، ٢٧٠/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ١٠٥/٢، والتصريح للأزهري، ٣٩٢/١.

(٤) ينظر: الأصول لابن السراج، ٧٦/١، والإيضاح في علل النحو، ٦٩.

(٥) سورة النساء: ٢٨.

(٦) ينظر: المقتضب، ١٤/١، والأصول لابن السراج، ٢٨٠/١، وأسرار العربية، ٨٦.

(٧) ينظر: شرح المفصل، ١١٠/١، وارتشاف الضرب، ١٣٥٩/٣، والمقاصد الشافية، ٢١٩/٣.

(٨) ينظر: الكتاب، ٩٠/٢، والمقتضب، ٣٦/٣، ونتائج الفكر، ٣٠٦.

(٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٣٧٩/٢، وشرح الكافية، ٦٩٦/١.

ومن الأسماء المجرورة المجرور بالإضافة، نحو: ثوبٌ حَرٌّ^(١).
ويكون أخص من وجه، في الأسماء المنصوبة، والأسماء المجرورة.
والرفع أعم من وجه، فالرفع يكون في الأسماء، ويكون في الأفعال نحو: زيد
يقوم^(٢).

٦/ الاسم المعتل الآخر وتقدير الحركة على آخره:

الاسم المعتل الآخر وتقدير الحركة على آخره بينهما عموم وخصوص من
وجه، وكما ذكر ابن السراج أن الاسم المعتل لا تدخله الحركة^(٣)، فالاسم
المعتل الآخر أعم من وجه: فتقدر الحركة على آخر الاسم المقصور في كل
الأوجه الإعرابية، نحو: هذا قفًّا، رأيت قفًّا، ونظرت إلى قفًّا^(٤).
والاسم المنقوص تقدر الحركة على آخره في وجهي الرفع نحو: هذا
القاضي، والجر نحو: مررت بالقاضي^(٥)، وتظهر الحركة في وجه النصب نحو:
رأيت القاضي^(٦).

(١) ينظر: الأصول لابن السراج، ٥٣/١، والإيضاح في علل النحو، ١٠٨.

(٢) ينظر: الكتاب، ١٣/١، والمقتضب، ٥/٢، وعلل النحو، ١٨٧.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج، ٤٦/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي، ٩٢/١، وشرح الأشموني، ١١١/١، والتصريح للأزهري،
٩١/١.

(٥) ينظر: اللمع، ١٥، وأسرار العربية، ٣٧، شرح المقدمة المحسبة، ١١٣/١، وشرح الكافية
للرضي، ٩٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور، ١٣٩/١.

(٦) ينظر: اللباب للعكبري، ٨١/١، وشرح الكافية للرضي، ٩٣/١، والتصريح للأزهري،
٩١/١.

وأخص من وجه: وذلك بظهور الحركة في آخر الاسم المنقوص في وجه
النصب، نحو: رأيت القاضي.

وسمي المنقوص (منقوصًا): "لأنه نقص في إعرابه الضم والكسر وبقي له
النصب"^(١).

وتقدير الحركة أعم من وجه: فتقدر الحركة على آخر الاسم المعتل، وآخر
الفعل المعتل وذلك في حالتي الرفع في المعتل بالواو والياء نحو: هو يدعو، هو
يرمي^(٢)، وفي حالتي الرفع والنصب في المعتل بالألف نحو: تعطى المنى، ولن
تلقى أذى^(٣).

وأخص من وجه: بتقديرها في آخر الفعل المعتل.

٧/ الخبر وشبه الجملة:

الخبر الأصل فيه الأفراد^(٤)، وقد يأتي الخبر شبه جملة.

فالخبر وشبه الجملة بينهما عموم من وجه، فيتفقان في الخبر الواقع شبه
جملة، فكل ظرف متمكن الإخبار عنه جائز، كقوله تعالى^(٥): ﴿إِذْ أَنْتُمْ
يَالْعُدْوَةَ الدُّنْيَا وَهُمْ يَالْعُدْوَةَ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ

(١) اللباب للعكبري، ٨١/١.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج، ٤٨/١، والتصريح للأزهري، ٩٢/١.

(٣) ينظر: اللباب للعكبري، ٢٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك، ٥٥/١، والتصريح
للأزهري، ٩٢/١.

(٤) ينظر: اللباب للعكبري، ١٤٠/١، والتصريح للأزهري، ١٩٩/١.

(٥) سورة الأنفال: ٤٢.

لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِعَادِ وَلَكِن لِّيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ
عَنْ بَيْتِهِ وَيُحْيِي مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْتِهِ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾، وقوله (٢):
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢).

وبينهما خصوص من وجه، فيفترقان في أمرين:

الأول: شبه الجملة الواقعة حالاً، كقوله تعالى (٣) ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي
زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَدْ رَوْنَا
إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ وقولهم: "رأيت الهلال بين السحاب" (٤)، والواقعة
صلة نحو: "رأيت الذي عندك" (٥).

الثاني: والخبر المفرد نحو: زيد أخوك (٦)، والخبر الجملة الاسمية نحو: "السمن
منوان بدرهم" (٧)، والخبر الجملة الفعلية نحو: "زيد قام أبوه، وزيد ذهب
أخوه" (٨).

(١) سورة الفاتحة: ٢.

(٢) ينظر: المقتضب، ١٠٢/٣، والأصول لابن السراج، ٦٣/١، وشرح المفصل، ٨٩/١.

(٣) سورة القصص: ٧٩.

(٤) ينظر: شرح الأشموني، ٤٣/٢، والتصريح للأزهري، ٥٢١/١.

(٥) ينظر: التصريح للأزهري، ٥٢١/١.

(٦) ينظر: الأصول لابن السراج، ٦٣/١، وشرح المفصل، ٩١/١.

(٧) ينظر: الأصول لابن السراج، ٦٩/١، واللباب للعكبري، ١٣٩/١، وشرح المفصل،

٩١/١.

(٨) ينظر: شرح المفصل، ٨٨/١.

٨ / الظرف والنيابة عن الفاعل:

ينوب الظرف عن الفاعل، ويشترط في ذلك أن يكون ظرفاً مختصاً متصرفاً، نحو: "صيم رمضان"^(١)، فليس كل ظرف ينوب عن الفاعل؛ لأن غير المختص لا يقام مقام الفاعل، لا يقال في سرت وقتاً: سير وقت؛ لعدم الفائدة، وكذلك ظرف المكان، لا يقال: جلس مكان، في نحو: جلست مكاناً، فإن اختص جاز، نحو: سير وقت صعب وزمان طويل، وجلس مكان بعيد^(٢).

قال ابن مالك: "وقيدت الظرف الصالح للنيابة بكونه مختصاً تنبيهاً على أن غير المختص لا يصلح للنيابة، كوقت وزمن ومدة"^(٣).
والمقصود بالمتصرف أنه يخرج من الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية والإضافة^(٤).

فالظرف والنائب عن الفاعل بينهما عموم وخصوص من وجه، فالظرف أعم من وجه: مثل الظرف المختص النائب عن الفاعل نحو: سير وقت

(١) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري، ٣٣٦/١، شرح الأشموني، ١٣٢/٢، والتصريح للأزهري، ٤٢٨/١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل، ٢٣٩/٦.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك، ١٢٧/٢.

(٤) ينظر: التصريح، ٤٢٨/١.

صعب، وجُلِسَ مكان بعيد^(١)، والظرف غير المختص نحو: جُلِسَ مكان؛ لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها^(٢).
وأخص من وجه: وذلك بالظرف غير المختص نحو: جُلِسَ مكان.
ونائب الفاعل أعم من وجه: فينوب عن الفاعل الجار والمجرور كقول الشاعر^(٣):

ولو وُلِدْتُ فُقَيْرَةً جَزَّوْ كَلْبٍ لَسُبُّ بَدَلِكِ الْجَرَوِ الْكَلَابَا
والمفعول كما في قوله تعالى^(٤): ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾.

والمصدر المختص كما في قوله تعالى^(٥): ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفَخَةٌ وَكِدَّةٌ﴾، وأخص من وجه: فينوب عنه المفعول، والمصدر المختص، والجار والمجرور.

(١) ينظر: التذييل والتكميل، ٢٣٩/٦، وهمع الهوامع، ٥٨٦/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي، ٢٤٦/١.

(٣) البيت لجرير في خزانة الأدب، ٣٣٧/١-٣٣٨، ولم أقف عليه في ديوانه، وهو غير منسوب في: شرح المفصل، ٧٥/٧، وشرح التسهيل لابن مالك، ١٢٨/٢، وشرح الكافية للرضي، ٢٤٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور، ٥٣٧/١، والتذييل والتكميل، ٢٤٤/٦.

(٤) سورة النساء: ٢٨.

(٥) سورة الحاقة: ١٣.

٩ / المصدر الثلاثي للفعل ووزن فَعِيل:

مصادر الثلاثي ووزن (فَعِيل) بينهما عموم وخصوص من وجه، فالمصدر الثلاثي أعم من وجه فيكون على زنة: (فَعْل) نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا^(١)، وعلى زنة: (فَعِيل) إذا دل على صوت، نحو: صَهَلَ صَهِيلًا^(٢)، وعلى (فُعُول) إذا كان فعلاً لازماً، نحو: دَخَلَ دُخُولًا^(٣)، وعلى (فِعَالَة) إذا دل على حرفة: كَتَبَ تَحَاةً^(٤).

وأخص من وجه: بأن يأتي المصدر الثلاثي على زنة (فَعْل) كضَرَبَ، وعلى (فُعُول) إذا كان فعلاً لازماً، كدُخُول، وعلى (فِعَالَة) كتَحَاةً.

ووزن (فَعِيل)، أعم من وجه: فيأتي صيغة مبالغة كرحيم وعليم وقدير^(٥)، ومصدرًا ثلاثيًا: كالنهيق، والزئير، والصهيل^(٦)، وجمع تكسير نحو: عبيد^(٧)، وفي أبنية المضعف من الثنائي: كجليل^(٨).

وأخص من وجه: فيأتي صيغة مبالغة، وجمع تكسير، وفي أبنية المضعف من الثنائي.

(١) ينظر: الأصول لابن السراج، ٨٦/٣، والمنصف، ١٧٨/١.

(٢) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع، ٣٧١.

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي، ١٥٦/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٤٧١/٣.

(٥) ينظر: الكتاب، ١١٠/١، والمقتضب، ١١٤/٢.

(٦) ينظر: التصريح للأزهري، ٢٨/٢.

(٧) ينظر: الأصول لابن السراج، ٤٣٢/٢.

(٨) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع، ١١٨.

١٠ / وزن أَفْعَلْ واسم التفضيل:

وزن (أَفْعَل) واسم التفضيل بينهما عموم وخصوص من وجه، فاسم التفضيل أعم من وزن (أَفْعَل) من وجه: فيكون التفضيل للمفرد المذكر على وزن أَفْعَل، نحو: "زيد أفضل من عمرو"^(١)، ويكون على وزن (فُعْلَى) للمفردة المؤنثة، نحو: "هند فضلى قومها"^(٢).

وأخص من وجه: فيصاغ التفضيل للمفردة المؤنثة على زنة (فُعْلَى)^(٣). ووزن (أَفْعَل) أعم من اسم التفضيل فيكون اسم التفضيل للمفرد المذكر على زنة (أَفْعَل)، ويصاغ منه الصفة المشبهة نحو (أَحْمَر) الذي مؤنثه حَمْرَاءُ^(٤). وأخص من وجه: فيصاغ منه الصفة المشبهة التي على وزن (أَفْعَل) ومؤنثها (فَعْلَاءُ).

١١ / عطف البيان والبدل:

عطف البيان هو: "التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص، جامدًا أو بمنزلة، ويوافق المتبوع في الأفراد وضديه، وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير، خلافاً لمن التزم تعريفهما"^(٥).

(١) ينظر: الأصول لابن السراج، ١/١٠٤، وعلل النحو، ٤٥٩، واللباب للعكبري،

٣٩٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك، ٣/٥٣.

(٢) ينظر: شرح الأشموني، ٣/٩٤، وهمع الهوامع، ٣/٩٦.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل، ١٠/٢٧٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٥٨، وشرح الشافية للرضي ٢/١٦٨.

(٥) تسهيل الفوائد لابن مالك، ١٧١.

والبدل: "تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه"^(١).
عطف البيان والبدل بينهما عموم وخصوص من وجه، ففي بعض المواضع
يجوز أن يكون عطف بيان، وأن يكون بدلاً، نحو: "جاءني زيد أبو محمد"،
فيحتمل الوجهين^(٢).

فكل عطف بيان بدل إلا إذا اقترن بأل بعد النداء، نحو يا أخانا
الحارث^(٣).

فيتفقدان في: الجمود، فعطف البيان جامد وكذلك البدل^(٤)، وفي الإعراب
فيهما يكون تابعا لما قبله^(٥)، وفي البيان للاسم المتبوع^(٦).

ويفترقان في أمور وهي: يجوز في عطف البيان أن يكون في المعرفة والنكرة،
نحو: مررت برجل عبد الله، وجاءني زيد أبو محمد، والبدل لا يكون إلا في
المعرفة^(٧).

وعطف البيان لا يكون غير الأول نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، ويجوز
في البدل أن يكون غير الأول نحو: "زيد سلب ثوبه"^(٨).

(١) ينظر: شرح الكافية، ١/١٠٧٣.

(٢) ينظر: اللباب للعكبري، ١/٤٠٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٣/٣٢٧.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٣/٣٢١، وشرح الكافية، ١/١٠٧٧.

(٥) ينظر: شرح الكافية، ١/١٠٧٧.

(٦) ينظر: الأصول لابن السراج، ٢/٤٥، وشرح المفصل، ٣/٦٣.

(٧) ينظر: الأصول لابن السراج، ٢/٤٦، وشرح المفصل، ٣/٧٢، وشرح الكافية،

١/١٠٧٤.

عطف البيان لا يجوز معه تكرار العامل، ويجوز تكرار العامل مع البدل^(٢)،
كقول الشاعر^(٣):

أنا ابن التاركِ البكرِ بِبَشْرٍ عليه الطيرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا
عطف البيان يكون بالاسم الظاهر فقط، والبدل يجوز أن يكون بالمظهر
والمضمر، نحو: رأيتَه زيدًا، ومررت به زيد^(٤).

١٢ / النداء والبناء العارض:

النداء والبناء العارض بينهما عموم وخصوص من وجه، فبينهما خصوص
من وجه وهو في: المنادى المفرد، نحو: يا زيدُ، ويا بكرُ، والمنادى النكرة
المقصودة، نحو: يا رجلُ أقبل، ويا غلامُ تعال، فبينان على ما يرفع به^(٥).
وبينهما عموم من وجه في أمرين: أولاً: ليس كل منادى مبنياً، فهناك
المنادى المعرب، نحو: يا عبدَ الله أقبل^(١).

(١) ينظر: شرح المفصل، ٧٢/٣.

(٢) ينظر: اللباب للعكبري، ٤٠٩/١، وشرح الكافية الشافية، ١١٩٦/٣.

(٣) البيت للمرار الأسدي، وفي مجلة المورد مقال بعنوان: المرار الفقعسي حياته وما تبقى من
شعره، مجلة المورد العراقية، العدد الثاني ١٩٧٨م، للباحث نوري حمودي القيسي، ١٥٦،
ينظر: الكتاب، ١٨٢/١، وشرح المفصل، ٧٢/٣-٧٤، والمقاصد النحوية، ٤/١٦٠٨،
وهو غير منسوب في: الأصول لابن السراج، ١/١٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك،
٣/٣٢٧، وارتشاف الضرب، ٤/١٩٤٤.

(٤) ينظر: المقتضب، ٤/٢٩٦، والأصول لابن السراج، ١/٢٥١، والإيضاح، ٢٨٣.

(٥) ينظر: الأصول لابن السراج، ١/٣٣٠، وعلل النحو، ٣٣٤، وشرح الكافية، ١/٤١٠،
واللباب للعكبري، ١/٣٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك، ٣/٣٨٥.

والثاني: البناء العارض في الأسماء من غير المنادى، نحو: اسم لا النافية للجنس: لا رجلَ عندك^(٢).

١٣ / الفعل المضارع ونون التوكيد:

الفعل المضارع ونون التوكيد بينهما عموم وخصوص من وجه، فالفعل المضارع أعم من نون التوكيد من وجه: فيؤكد بالنون إذا كان مثبتاً مستقبلاً^(٣)، نحو قوله تعالى^(٤): ﴿وَتَأْتِيهِ لَآكِيذًا أَصْنَعَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولُوهُ مُدْبِرِينَ﴾، ويمتنع توكيده بالنون إذا كان منفياً^(٥)، وقوله^(٦): ﴿فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَاسًا سُنَّتَ اللَّهُ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ﴾، أو كان دالاً على الحال^(٧)، كقول الشاعر^(٨):

يَمِينًا لِأَبْغَضِ كُلِّ امْرِئٍ يَزْخَرُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ

(١) ينظر: الكتاب، ١٨٢/٢، والمقتضب، ٢٠٢/٤، وشرح الكافية الشافية، ١٣١٥/٣.

(٢) ينظر: الكتاب، ٢٧٤/٢، والمقتضب، ٣٥٧/٤، وشرح المفصل، ١٠١/٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب، ٣٩٢/١، والجنى الداني، ١٤٢، وشرح الأشموني، ٣٩٥/٣.

(٤) سورة الأنبياء: ٥٧.

(٥) ينظر: شرح الأشموني، ٣٩٦/٣، والتصريح للأزهري، ٣٠٠/٢.

(٦) سورة يوسف: ٨٥.

(٧) ينظر: مغني اللبيب، ٣٩٢/١، الجنى الداني، ١٤٢، والتصريح للأزهري، ٣٠١/٢.

(٨) البيت غير منسوب، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٢٠٨/٣، والتذليل والتكميل،

٣٨١/١١، والمقاصد النحوية، ١٨١٤/٤، وشرح الأشموني، ٣٨٨/٣، والتصريح

للأزهري، ٣٠١/٢.

وأخص من وجه: أنه لا يجوز توكيد المضارع إذا كان دالاً على الحال، أو منفياً.

ونون التوكيد أعم من الفعل المضارع من وجه، فهي تدخل على الفعل المضارع، وتدخل على الفعل الأمر، نحو: اضربنَّ زيداً^(١).
وأخص من وجه بدخولها على الفعل الأمر، نحو: اضربنَّ زيداً.

١٤ / الاسم الأعجمي والممنوع من الصرف:

الاسم الأعجمي والممنوع من الصرف بينهما عموم وخصوص من وجه، فالاسم الأعجمي أعم من وجه، فيُمنع من الصرف نحو: إسحاق، وإبراهيم، ويعقوب^(٢)، ومنه ما يجوز صرفه إذا كان ساكن الوسط نحو: نوح، ولوط^(٣).
كقوله تعالى^(٤): ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا أُمْرَاتٍ نُوحٍ وَأُمْرَاتٍ لُوطٍ ۗ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ ۗ﴾.

وأخص من وجه: فالاسم الأعجمي نحو: نوح، ولوط، يجوز صرفه.

(١) ينظر: الكتاب، ٥٢٠/٣، والمقتضب، ١٢/٣، وعلل النحو، ٥١٤، وشرح الكافية الشافية، ١٤٠٠/٣، والجنى الداني، ١٤٢، وشرح الأشموني، ٣٨٨/٣، والتصريح للأزهري، ٣٠٠/٢.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج، ٩٢/٢، والمرئجل لابن الخشاب، ٨٦، وشرح المفصل، ٦٩/١، وشرح الأشموني، ٤٢٦/٣.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج، ٩٢/٢، وشرح المفصل، ٧٠/١، والمساعدا لابن عقيل، ١٩/٣.

(٤) سورة التحريم: ١٠.

والعلم الممنوع من الصرف أعم من وجه، فيُمنع من الصرف ما كان علمًا على وزن الفعل نحو: يشكر، ويزيد^(١)، وعلمًا مختومًا بالألف والنون: كعثمان، ومروان^(٢)، وعلمًا مؤنثًا: كطلحة، وزينب^(٣)، وعلمًا أعجميًا: كإبراهيم، وإسحاق، ويعقوب.

وأخص من وجه: العلم الذي على وزن الفعل نحو: يشكر، ويزيد، والعلم المختوم بالألف والنون: كعثمان، ومروان، والعلم المؤنث: كطلحة، وزينب.

١٥ / الاسم المؤنث وتاء التأنيث:

الاسم المؤنث وتاء التأنيث بينهما عموم وخصوص من وجه، فالاسم المؤنث أعم من أنّ بعض الاسم المؤنث يُحتم بتاء التأنيث نحو: فاطمة، وعائشة^(٤)، وهذا يكون التأنيث فيه لفظيًا ومعنويًا.

وبعض أسماء الإناث مؤنث بغير علامة: كزينب، وسعاد^(٥)، وهذا يكون التأنيث فيه معنويًا.

(١) ينظر: شرح المفصل، ٦٠/١، وشرح الأشموني، ٤٢٦/٣.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج، ٨٦/٢، والمقاصد الشافية، ٦٤٥/٥، وشرح الأشموني، ٤٢٦/٣، والتصريح للأزهري، ٣٣٤/٢.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج، ٨٣-٨٤، وشرح المفصل، ٦٠/١، وشرح الأشموني، ٤٢٦/٣.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث، ٥٢/١، وشرح الكافية، ١٣٧/١.

(٥) ينظر: الأصول لابن السراج، ٨٤/٢، والمذكر والمؤنث، ٥٢/١، وشرح المقدمة المحسبة، ١٠٧/١، وشرح الكافية، ١٣٩/١.

قال ابن يعيش: "المؤنث الحقيقي يكون تأنيثه من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلوله مؤنثاً، وغير الحقيقي شيء يختص باللفظ من غير أن يدل على معنى مؤنث تحته"^(١).

وأخص من وجه: أن بعض أسماء الإناث لا تُختَم بعلامة للمؤنث: كزَيْنَب، وسعاد.

وتاء التأنيث أعم من وجه: فبعض الأسماء المؤنثة تُختَم بتاء التأنيث: كعائشة، وفاطمة، وبعض أعلام المذكر تُختَم بتاء التأنيث: كطلحة، ومعاوية، وحمزة^(٢)، وهذا ما يُعرف بالتأنيث اللفظي.

وأخص من وجه: أنَّ هناك أعلاماً للمذكر تُختَم بتاء التأنيث: كطلحة، ومعاوية، وحمزة.

١٦ / وزن مِفْعَالٍ واسم الآلة:

وزن مِفْعَالٍ واسم الآلة بينهما عموم وخصوص من وجه، فاسم الآلة أعم من وجه فيجاء على زنة: مِفْعَلٍ كِمِخْلَبٍ، ومِفْعَالٍ كِمِفْرَاضٍ، ومِفْعَلَةٌ كِمِكْسَحَةٍ^(٣).

قال سيبويه: "وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: مِخْلَبٍ، ومِنْجَلٍ، ومِكْسَحَةٍ، ومِسْلَةٍ،

(١) شرح المفصل، ٩٢/٥.

(٢) ينظر: الكتاب، ٣٩٤/٣، وشرح المقدمة المحسبة، ١٠٧/١، وشرح الكافية، ١٣٧/١.

(٣) ينظر: الكتاب، ٩٤/٤-٩٥، والأصول لابن السراج، ١٥١/٣، والمتع لابن عصفور،

٧٩، وارتشاف الضرب، ٥٠٨/٢.

والمصْفَى، والمِخْرَز، والمِخْط، وقد يجيء على مِفْعَال نحو: مِقْرَاض، ومِفْتَاخ، ومِصْبَاح^(١).

وأخص من وجه فيجيء منه على زنة: مِفْعَل، ومِفْعَلَة.

ووزن مِفْعَال أعم من وجه، فيجيء منه اسم الآلة، ويجيء منه اسم الفاعل للمبالغة نحو: رجل مِضْرَاب ومِقْتَال^(٢)، وكما في كلام العرب: "إنَّه لَمِنْحَار بوائكها"^(٣)، ويكون نعتًا للمؤنث بغير الهاء كامرأة مِدْكَار، ومِئْنَاث، ومِمْحَاق^(٤)، ومثلها: مِيعَاد، ومِيقَات، ومِيزَان على زنة مِفْعَال^(٥).

وأخص من وجه: فيكون صيغة مبالغة، ويكون نعتًا للمؤنث بغير الهاء.

(١) الكتاب، ٩٤/٤-٩٥.

(٢) ينظر: المقتضب، ١١٤/٢، وشرح الكافية الشافية، ١٠٣١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك، ٧٢/٣، شرح الشافية للرضي، ١٧٩/٢، والتصريح للأزهري، ١٤/٢.

(٣) ينظر: الكتاب، ١١٢/١، والمقتضب، ١١٤/٢، والأصول لابن السراج، ١٢٤/١، وشرح الكافية الشافية، ١٠٣١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك، ٧٩/٣.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث، ٩٦/٢، وإسفار الفصيح، ١٩٠/١، وارتشاف الضرب، ١٥٠/١.

(٥) ينظر: شرح التصريف للثمانيني، ٣١٢، والمرتبجل لابن الخشاب، ٥٦، والمتع لابن عصفور، ٢٨٥.

١٧ / الإعلال وتخفيف الهمزة:

الإعلال هو تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب والحذف والإسكان^(١)، وتخفيف الهمزة أن تقلبها كالحرف الذي قبلها فيقال في: خطيئة خطيئة، وفي مقروءة مقروءة^(٢).

فالإعلال وتخفيف الهمزة بينهما عموم وخصوص وجهي، فالإعلال أعم من وجه: وذلك بقلب الواو والياء همزة كما في سماء، وبناء، وقضاء^(٣)، وقلب الألف والياء واوًا نحو: بُويع، وضُوِّرب^(٤)، وقلب الواو والياء ألقًا نحو: قال، وباع^(٥)، وقلب الهمزة حرفًا من جنس حركتها نحو: سال، وجون، وبير^(٦). وأخص من وجه: كما في قلب الواو والياء ألقًا نحو: قال، وباع، وقلب الألف والياء واوًا نحو: بُويع، وضُوِّرب، وقلب الواو والياء همزة: كسماء، وقضاء.

وتخفيف الهمزة أعم من وجه: وذلك مثل: إبدالها حرف علة من جنس حركتها، نحو سال، وبير، وجون^(٧)، ومن تخفيف الهمزة أيضًا همزة بين بين:

(١) شرح شافية للرضي، ٦٦/٣.

(٢) ينظر: المقتضب، ١٦١/١، وسر الصناعة، ٦١/١.

(٣) ينظر: الخصائص، ٢٦٠/١، وشرح الكافية الشافية، ٢٠٨٢/٤، والمساعد لابن عقيل، ٥١٢/٣.

(٤) ينظر: الكتاب، ٢٤١/٤، والمقتضب، ٦١/١، وسر الصناعة، ٣٦٦/٢.

(٥) ينظر: الأصول لابن السراج، ٢٥٣/٣، وشرح التصريف للملكي، ٢١٨.

(٦) ينظر: شرح المفصل، ١٠٧/٩-١٠٨.

(٧) ينظر: المقتضب، ١٦١/١، وسر الصناعة، ٦١/١.

أي هي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، إن كانت مفتوحة، فهي بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو، إلا أنها ليس لها تمكُّن الهمزة المحققة، يقال في سأل: سال، وفي سئم: سيم، وفي لؤم: لوم^(١)، فخففت الهمزة بإبدالها حرف علة من جنس حركتها، فاجتمع في مثل: سال وخطيئة، الإعلال وتخفيف الهمزة.

واختص تخفيف الهمزة من وجه: وذلك في همزة بين بين، أي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها.

فيكون نطقها بين الهمزة، وبين حرف العلة الذي من جنس حركتها.

١٨ / الفعل والتجرد من الزيادة:

الفعل والتجرد بينهما عموم وخصوص من وجه، فالفعل أعم من وجه: فيأتي منه الفعل المجرد الثلاثي، نحو: (ضَرَبَ) على وزن فَعَلَ، و(عَلِمَ) على وزن فَعِلَ، و(ظَرَفَ) على وزن فَعَّلَ^(٢)، والفعل المجرد الرباعي نحو: قَرَطَسَ على وزن فَعَّلَلَ^(٣)، ويأتي منه المزيد بحرف: كَتَدَخَّرَجَ، والمزيد بحرفين: كاقشعَرَّ، والمزيد بثلاثة أحرف كاحرَّجُم^(٤).

(١) ينظر: سر الصناعة، ٦١/١، وشرح المفصل، ١٠٧/٩.

(٢) ينظر: شرح التصريف الملوكي، ٣٨-٤٢-٤٤.

(٣) ينظر: الممتع، ١٢٣.

(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي، ١١٣/١.

وأخص من وجه: فيأتي من الفعل المزيد بحرف: كَتَدَخِرْج، والمزيد بحرفين: كاقشعَرَّ، والمزيد بثلاثة أحرف كاخْرَنْجِم.

والتجرد أعم من وجه: فالمجرد ليس خاصًا بالفعل، فهناك مجرد الثلاثي من الأسماء^(١) كصَفَّرَ وصَعَّبَ على وزن فَعَّلَ^(٢)، ومجرد الرباعي من الأسماء كجَعَفَرَ على وزن فَعَّلَلْ، وزِيْرَجَ على وزن (فِعْلِلْ)، وِيُرْتُنُ على وزن (فُعْلُلْ)^(٣)، ومجرد الخماسي من الأسماء كسَفَرَجَلْ على وزن (فَعْلَلْ)، وجَحْمَرِشْ على وزن (فَعْلَلِلْ)^(٤)، والمجرد من الأفعال الثلاثي، والرباعي.

وأخص منه وجه: وذلك في مجرد: الثلاثي، والرباعي، والخماسي من الأسماء.

(١) الاسم الثلاثي المجرد له أوزان كثيرة واقتصرت على هذه الوزن، لأنه الأشهر والأخف استعمالاً.

(٢) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع، ٩٣، وشرح المفصل، ٦/١١٢.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج، ٣/١٨٢-١٨٣.

(٤) ينظر: التصريف للثمانيني، ٢٠٨.

الخاتمة:

أحمد الله تعالى على اكتمال هذا العمل وقامه، وقد خلصت فيه إلى النتائج الآتية:

١/ كل كُليّين لا بد أن يكون بينهما واحدة من النسب الأربع، ولا خامس لها.

٢/ اهتم هذا البحث بنسبة العموم والخصوص الوجهي، وهي أن يكون بين كُليّين أمور يجتمعان فيها، وينفرد كل واحد منهما عن الآخر بالصدق على شيء معين، لا يصدق عليه الآخر.

٣/ الهدف من دراسة هذه النسبة هو إبراز التقارب بين كُليّين، وبيان مواطن الشبه بينهما والمواطن التي يفترق فيها كل واحد منهما عن الآخر.

٤/ يصدق على هذه النسبة قضايا السلب والإيجاب، فيصدق عليها القضية السالبة الجزئية، والقضية الموجبة الجزئية.

٥/ المسائل التي قمتُ بدراستها في هذا البحث كانت مسائل واضحة لم يغلب عليها الخلاف، فأبرزت هذه النسبة العلاقة بين كُليّين في الدراسة التطبيقية.

٦/ كان لهذه النسبة آثار بينة في كتب النحو، فقد ورد ببعض الألفاظ والصيغ الكلية الخاصة بها، كقولهم: خصوص من وجه وشياع من وجه، وقولهم: أعم من وجه وأخص من وجه، ومن صيغها: ليس كل، كما ذكر ابن الورّاق بأنّه ليس كل مؤنث مؤنثاً بعلامة.

٧/ هناك إشكال في تحديد النسبة بين كُليّين، فقد وجدتُ تعارضاً بين نسبة العموم والخصوص الوجهي، والعموم والخصوص المطلق، في النحو، كالمفعول المطلق والمصدر، والمبتدأ والمعرفة.

٨/ يناقض نسبة العموم والخصوص من وجه، نسبة التباين الجزئي، ومرجع هذه النسبة السالبة الجزئية من الكُليّين.

٩/ ورد الجانب التطبيقي لهذه النسبة في النحو والصرف، ولم تقتصر على كُليّين في الجانب النحوي فقط بل وردت مظاهر هذه النسبة في الصرف أيضاً.

١٠/ وردت هذه النسبة أكثر ما وردت في الأحكام عمومًا، وقد وردت في بعض المصطلحات وهو قليل كالكلام والكلم، والمسند والاسم، والرفع والأسماء، والفعل والناسخ.

وختامًا أوصي من خلال هذه الدراسة بدراسة باقي النسب التي لم تدرس كنسبة التساوي والتباين، وتطبيقها على الدرس النحوي.

ثبت المصادر والمراجع

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطّاع الصقلي، تحقيق ودراسة: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة، عام النشر: ١٩٩٩ م.
- آداب البحث والمناظر، للشنقيطي، تحقيق: سعود بن عبد العزيز العريفي، الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الخامسة، ١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م (الأولى لدار ابن حزم).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب. الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، عني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، الناشر: مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.
- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين ابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فراهود، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، المحقق: الدكتور مازن المبارك، الناشر: دار النفائس - بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرحمن السليمان العثيمين. ١٣٦٩ هـ / ١٩٧٦ م.
- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د/ حسن الهنداوي. الناشر: دار القلم حتى الجزء الخامس. الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ /

- ١٩٩٧م؛ وكنوز إشبيليا من السادس حتى الثامن الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك الطائي الجياني، المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- تسهيل المنطق، عبد الكريم بن مراد الأثري، الناشر: دار مصر للطباعة.
- تطور العلاقة بين المنطق الأرسطي والنحو العربي، د. محمد محمد علي، جامعة أسيوط قسم الفلسفة ٢٠١٠
- التعريفات، الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، الدماميني، تحقيق: الدكتور: محمد المفدى، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- تقريب التهذيب في علم المنطق، محمد الجلاي، الناشر: مطبعة الآداب، النجف، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ-١٩٩٧م.
- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، ابن حزم الأندلسي، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار مكتبة الحياة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٠٠.
- التقرير والتحبير، ابن الموقت الحنفي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، الأسنوي، حققه وعلق عليه وخرج نصوصه: د. محمد حسن هيتو، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- التمهيد في علم المنطق، علي شيرواني، الناشر: مؤسسة انتشارات دار العلم.
- توجيه اللمع، ابن الخباز، تحقيق أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- تيسير التحرير، في شرح كتاب التحرير يف أصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية، أمير بادشاه الحنفى، الناشر: مصطفى البابى الحلبى - مصر (١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م)، وصورته: دار الكتب العلمية - بيروت (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م)، ودار الفكر - بيروت (١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م).
- الجنى الدانى فى حروف المعانى، المرادى، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.
- حاشية الصبان، محمد على الصبان، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
- الخصائص، أبو الفتح بن جنى (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد على النجار. الناشر دار الهدى للطباعة والنشر. الطبعة الثانية.
- خلاصة المنطق، عبد الهادي الفضلي، الناشر: مؤسسة دار معارف الفقه الإسلامى، الطبعة الثالثة ١٤٢٨-٢٠٠٧.
- ديوان لبيد بن ربيعة، الناشر: دار صادر ببيروت.
- سر صناعة الإعراب، ابن جنى، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث.
- شرح الإمام الفارضى على ألفية ابن مالك، للفارضى الحنبلى، تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم بدر الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية.
- شرح التسهيل، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد الرحمن السيد محمد المختون. الناشر: دار هجر. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى. ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م
- شرح التصريف، الثمانيني، المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح. الناشر: عالم الكتب. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- شرح السلم المنورق، عبد الرحمن الأخضري، الناشر: مكتبة دار الأمان الرباط.
- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- شرح شذور الذهب، للجوجري، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، أصل التحقيق: رسالة ماجستير للمحقق، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٤م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة. الطبعة: الأولى.
- شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، تحقيق: د. حسن حفطي، ويجي بشير مصري، الناشر: عمادة البحث العلمي جامعة الإمام، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.
- شرح مفصل الزمخشري، ابن يعيش الصنعاني، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى ١٤١٨ - ١٩٩٧.
- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، المحقق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧م.
- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش الصنعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة. الناشر: المكتبة العربية بحلب. الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.
- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرحمن بن حسن بن حبنكة الميداني، الناشر دار القلم بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
- ضوابط الفكر النحوي، للدكتور: محمد عبد الفتاح الخطيب، الناشر: دار البصائر للطباعة والنشر، ٢٠٠٦.
- علل النحو، ابن الوراق، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- فصول البدائع في أصول الشرائع، شمس الدين الفناري الرومي، تحقيق: محمد حسين محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر، الملقب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الخامسة ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: د/ عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر بدمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- اللمع في العربية، ابن جني، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت.
- المذكر والمؤنث، أبو بكر الأنباري، المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر: جمهورية مصر العربية - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث، سنة النشر: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- المرار الفقعي حياتاه وما تبقى من شعره، مجلة المورد العراقية، للباحث: نزي حمودي القيسي، العدد الثاني ١٩٧٨م.
- المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى.
- المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، عوض الله حجازي، دار الطباعة المحمدية، الطبعة السادسة.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شليبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير اللبدي، الناشر: مؤسسة الرسالة دار الفرقان، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، جمال الدين بن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: المكتبة العصرية. ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: علي أبو ملح، الناشر: مكتبة الهلال، بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.
- المقابسات، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: حسن السندوي، الناشر: دار سعاد الصباح، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، للشاطبي، المحقق: مجموعة محققين: الجزء الأول/ د. عبد الرحمن العثيمين، الجزء الثاني/ د. محمد إبراهيم البناء، الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد الثبتي، الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البناء/ د. عبد المجيد قطامش، الجزء الخامس/ د. عبد المجيد قطامش، الجزء السادس/ د. عبد المجيد قطامش، الجزء السابع/ د. محمد إبراهيم البناء/ د. سليمان بن إبراهيم العايد/ د. السيد تقي، الجزء الثامن/ د. محمد إبراهيم البناء، الجزء التاسع/ د. محمد إبراهيم البناء. الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- المقتضب، محمد بن يزيد أبو العباس، المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، الناشر: عالم الكتب - بيروت. ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- مقدمة في علم المنطق، د. نايف بن نهار، الناشر: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، الطبعة الثانية، ٢٠١٦.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة. الناشر: مكتبة لبنان ناشرون.
- من أسرار اللغة، للدكتور: إبراهيم أنيس، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة ١٩٦٦.
- مناهج البحث في اللغة، للدكتور: تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية.
- مناهج التأليف النحوي، كريم الخالدي، الناشر: دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، ٢٠٠٦.
- المنطق والنحو الصوري، د. طه عبد الرحمن، الناشر: دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.
- المنصف، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. الناشر: دار إحياء التراث القديم.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- نسبة العموم والخصوص المطلق، في النحو والتصريف دراسة تأصيلية تطبيقية، للباحث د. عبد العزيز بن علي الغامدي، بحث منشور في مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد (٥٤) عام ١٤٤١-٢٠١٩.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، المحقق: عبد الحميد هندراوي، الناشر: المكتبة التوفيقية في مصر.

AlxAtmh:

ĀHmd Allh tçAlĪ çlĪ AktmAl hðA Alçml wtmAmh· wqd xlSt fyh ĀlĪ
AlntAĪj AlĀtyh:

- 1/ kl klĪyġn lA bd Ān ykwn bynhmA wAHdh mn Alnsb AlĀrbç· wIA xAms lhA.
- 2/ Ahtm hðA AlbH0 bnsbh Alçmwm wAlxSwS Alwjhy· why Ān ykwn byn klĪyġn Āmwr yjtmçAn fyhA· wynfrd kl wAHd mnhma çn AlĀxr bAlSDq çlĪ ŷy' mçyn· lA ySdq çlyh AlĀxr.
- 3/ Alhdf mn drAsh hðh Alnsbh hw ĀbrAz AltqArb byn klĪyġn· wbyAn mwATn Alsbh bynhmA wAlmwATn Alty yftrq fyhA kl wAHd mnhma çn AlĀxr.
- 4/ ySdq çlĪ hðh Alnsbh qDAYA Alslb wAlĀyjAb· fySdq çlyhA AlqDyh AlsAlbh AljzĪyh· wAlqDyh Almwbh AljzĪyh.
- 5/ AlmsAĪl Alty qmt' bdrAstha fy hðA AlbH0 kAnt msAĪl wADHh lm yylb çlyhA AlxIAf· fĀbrzt hðh Alnsbh AlçlAqh byn klĪyġn fy AldrAsh AltTbyqyh.
- 6/ kAn lhðh Alnsbh Ā0Ar bynh fy ktb AlnHw· fqd wrd bbçD AlĀlfAð wAlSyç Alklyh AlxASh bhA· kqwlhm: xSwS mn wjh wŷyAç mn wjh· wqwlhm: Āçm mn wjh wĀxS mn wjh· wmn SyghA: lys kl· kma ðkr Abn AlwrĀq bĀnh lys kl mwn0 mwn0A bçlAmh.
- 7/ hnAk ĀškAl fy tHdyd Alnsbh byn klĪyġn· fqd wjdt' tçArDĀ byn nsbh Alçmwm wAlxSwS Alwjhy· wAlçmwm wAlxSwS AlmTlq· fy AlnHw· kAlmfçwl AlmTlq wAlmSdr· wAlmbtdĀ wAlmçrfh.
- 8/ ynAqD nsbh Alçmwm wAlxSwS mn wjh· nsbh AltbAyn AljzĪy· wmrjç hðh Alnsbh AlsAlbh AljzĪyh mn AlklĪyġn.
- 9/ wrd AljAnb AltTbyqy lhðh Alnsbh fy AlnHw wAlSrf· wlm tqtSr çlĪ klĪyġn fy AljAnb AlnHwy fqT bl wrdt mðAhr hðh Alnsbh fy AlSrf ĀyDĀ.
- 10/ wrdt hðh Alnsbh Āk0r mA wrdt fy AlĀHkAm çmwmĀ· wqd wrdt fy bçD AlmSTIHat whw qlyl kAlklAm wAlkm· wAlmsnd wAlasm· wAlrfç wAlĀsmA· wAlfçl wAlnAsx.
wxtAmĀ ĀwSy mn xlAl hðh AldrAsh bdrAsh bAqy Alnsb Alty lm tdrs knsbh AltsAwy wAltbAyn· wtTbyqhA çlĪ Aldrs AlnHwy.

0bt AlmSAdr wAlmrAjç

- Ābnyh AlĀsmA' wAlĀfçAl wAlmSAdr· lAbn AlqTĀç AlSqly· tHqyq wdrAsh: Ā. d. ĀHmd mHmd çbd AldAym· AlnĀsr: dAr Alktb wAlw0AĪq Alqwmyh – AlqAhrh· çAm Alnŷr: 1999 m.
- ĀdAb AlbH0 wAlmnAðr· llŷnyTy· tHqyq: sçwd bn çbd Alçyz Alçryfy· AlnĀsr: dAr çTA'At Alçlm (AlryAD) - dAr Abn Hzm (byrwt)· AlTbçh: AlxAms· 1441 h2019 - - m (AlĀwlĪ ldAr Abn Hzm).
- ArtŷAf Aldrb mn lsAn Alçrb· Ābw HyAn AlĀndlsy· tHqyq: d. rjb ç0mAn mHmd· mrAjçh: rmDAn çbd AltwAb. AlTbçh AlĀwlĪ 1418h1998 /-m.

- ÂsrAr Alçrbyh· lÂby AlbrkAt AlÂnbAry· çny btHqyqh: mHmd bhjh AlbyTAR· AlnAšr: mTbwçAt Almjmç Alçlmy Alçrby bdmšq.
- AlÂSwl fy AlnHw· Âbw bkr bn AlsrAj· tHqyq: çbd AlHsyn Alftly. AlnAšr: mŵssh AlrsAlh. AlTbçh Al0Al0h 1417h1996 /-m.
- ÂmAly Abn Alšjry· DyA' Aldyn Abn Alšjry· tHqyq: Aldktwr mHmwd mHmd AlTnAHy· AlnAšr: mktbh AlxAnjy· AlqAhrh· AlTbçh: AlÂwlÿ· ١٤١٣ h١٩٩١ -- m.
- AlÿyDAH AlçDdy· lÂby çly AlfArsy· tHqyq: d. Hsn šAðly frhwd· AlTbçh: AlÂwlÿ· ١٣٨٩ h١٩٦٩ -m.
- AlÿyDAH fy çll AlnHw· Âbw AlqAsm AlzAjy· AlmHqq: Aldktwr mAzn AlmbArk· AlnAšr: dAr AlnfAÿs - byrwt· AlTbçh: AlxAmsh· 1406 h- -1986 m.
- Altbyyn çn mðAhb AlnHwyyyn AlbSryyn wAlkwfyyn· Âbw AlbqA' Alçkbry· tHqyq: çbd AlrHmn AlslymAn Alçθymyn. 1369h1976 /-m.
- Altðyyl wAltkmly fy šrH ktAb Altshyl· Âbw HyAn AlÂndlsy· tHqyq: d/ Hsn AlhndAwy. AlnAšr: dAr Alqlm Htÿ Aljz' AlxAms. AlTbçh AlÂwlÿ 1418h1997 /-m· wknwz ÅšbylyA mn AlsAds Htÿ Al0Amn AlTbçh AlÂwlÿ 1419h2008 /-m.
- tshyl Alfwaÿd wtkmly AlmqaSd· Abn mAlk AlTAÿy AljyAny· AlmHqq: mHmd kAml brkAt· AlnAšr: dAr AlktAb Alçrby lITbAçh wAlnšr· snh Alnšr: ١٣٨٧ h١٩٦٧ - -m.
- tshyl AlmnTq· çbd Alkrym bn mrAd AlÂθry· AlnAšr: dAr mSr lITbAçh.
- tTwr AlçlAqh byn AlmnTq AlÂrsTy wAlnHw Alçrby· d. mHmd mHmd çly· jAmçh ÂsywT qsm Alflsfh 2010
- AltçryfAt· Alšryf AljrjAny· DbTh wSHHh jmAçh mn Alçlma' bÅšrAf AlnAšr. AlnAšr: dAr Alktb Alçlmyh byrwt -lbnAn. AlTbçh: AlÂwlÿ 1403h1983 /-m.
- tçlyq AlfrAÿd çlÿ tshyl Alfwaÿd· AldmAmyny· tHqyq: Aldktwr: mHmd Almfdÿ· AlTbçh AlÂwlÿ 1403h1983 -m.
- tqryb Althðyb fy çlm AlmnTq· mHmd AljAlly· AlnAšr: mTbçh AlÂdAb· Alnjf· AlTbçh Al0Anyh 1400h-1997m.
- Altqryb lHd AlmnTq wAlmdxl Ålyh bAlÂlfAð AlçAmyh wAlÂm0lh Alfqyhy· Abn Hzm AlÂndlsy· tHqyq: ÅHsAn çbAs· AlnAšr: dAr mktbh AlHyAh – byrwt· AlTbçh: AlÂwlÿ· 1900.
- Altqryr wAlthbyr· Abn Almwqt AlHnfy· AlnAšr: dAr Alktb Alçlmyh· AlTbçh: Al0Anyh· ١٤٠٣ h١٩٨٣ - -m.
- Altmhyd fy txryj Alfrwç çlÿ AlÂSwl· AlÂsnwy· Hqqh wçlç çlyh wxrj nSwSh: d. mHmd Hsn hytw· AlnAšr: mŵssh AlrsAlh – byrwt AlTbçh: Al0Anyh· ١٤٠١ h١٩٨١ - -m.
- Altmhyd fy çlm AlmnTq· çly šyrwAny· AlnAšr: mŵssh AntšArAt dAr Alçlm.
- twjyh Allmç· Abn AlxbAz· tHqyq Â. d. fAyz zky mHmd dyAb· ÂstAð AllywyAt bklyh Allyh Alçrbyh jAmçh AlÂzhr· AlnAšr: dAr AlslAm

- lITbAçh wAlnšr wAltwzyc wAltrjmh - jmhwryh mSr Alçrbyh, AlTbçh: Al0Anyh, 1428 h2007 -- m.
- tsysr AltHryr: fy šrH ktAb AltHryr yf ÂSwl Alfqh AljAmç byn ASTIAHy AlHnfyh wAlšAfçyh, Âmyr bAdšAh AlHnfy, AlnAšr: mSTfY AlBAbY AlHlby - mSr (1351 h1932 -- m), wSwrth: dAr Alktb Alçlmyh - byrwt (1403 h1983 -- m), wdAr Alfkr - byrwt (1417 h1996 -- m).
 - AljnY AldAny fy Hrwf AlmçAny, AlmrAdy, tHqyq: d fxr Aldyn qbAwh - AlÂstAð mHmd ndym fADl. AlnAšr: dAr Alktb Alçlmyh, byrwt - lbnAn AlTbçh AlÂwlY, 1413 h1992 /-m.
 - HAšyh AlSbAn, mHmd çly AlSbAn, AlnAšr: dAr Alktb Alçlmyh, AlTbçh AlÂwlY, 1417h.
 - xzAnh AlÂdb wlb lbAb lsAn Alçrb, çbd AlqAdr AlbydAdy, tHqyq: çbd AlslAm hArwn. AlnAšr: mktbh AlxAnjy bAlqAhrh. AlTbçh AlrAbçh 1418h1997 /-m.
 - AlxSAÛS, Âbw AlftH bn jny (t392h-), tHqyq: mHmd çly AlnjAr. AlnAšr dAr AlhdY lITbAçh wAlnšr. AlTbçh Al0Anyh.
 - xlASh AlmnTq, çbd AlhAdy AlfDly, AlnAšr: mwšsh dAr mçArf Alfqh AlÂslAmy, AlTbçh Al0Al0h 1428-2007.
 - dywAn lbyd bn rbyçh, AlnAšr: dAr SAdr bbyrwt.
 - sr SnAçh AlÂçrAb, Abn jny, AlnAšr: dAr Alktb Alçlmyh byrwt-lbnAn AlTbçh: AlÂwlY 1421h2000 -m .
 - šrH AlÂšmwny çlY Âlfyh Abn mAlk, AlÂšmwny, tHqyq: çbd AlHmyd Alsyd mHmd çbd AlHmyd. AlnAšr: Almktbh AlÂzhryh lltrA0.
 - šrH AlÂmAm AlfArDy çlY Âlfyh Abn mAlk, llfArDy AlHnbly, tHqyq: Âbw Alkmyt, mHmd mSTfY AlxTyb, AlnAšr: dAr Alktb Alçlmyh-lbnAn - byrwt, AlTbçh: AlÂwlY, ١٤٣٩ هـ ٢٠١٨ -- m.
 - šrH Abn çqyl çlY Âlfyh Abn mAlk, Abn çqyl AlhmdAny, tHqyq: mHmd mHyy Aldyn çbd AlHmyd. 1418h1997 /-m.
 - šrH Abn AlnAðm çlY Âlfyh Abn mAlk, Abn AlnAðm bdr Aldyn mHmd bn mAlk, tHqyq: mHmd bAsl çywn Alswd, AlnAšr: dAr Alktb Alçlmyh.
 - šrH Altshyl, Abn mAlk AlTAYy AljyAny, tHqyq: çbd AlrHmn Alsyd mHmd Almxtwn. AlnAšr: dAr hjr. AlTbçh AlÂwlY 1410h1990 /-m.
 - šrH AltSryH çlY AltwDyH Âw AltSryH bmDmwN AltwDyH fy AlnHw, xAld bn çbd Allh AlÂzhry, AlnAšr: dAr Alktb Alçlmyh. AlTbçh AlÂwlY. 1421h2000 /-m
 - šrH AltSryf, Al0mAnyny, AlmHqq: d. ÄbrAhym bn slymAn Albçymy, AlnAšr: mktbh Alršd, AlTbçh: AlÂwlY, 1419h1999--m.
 - šrH jml AlzAjy, Abn çSfwr, tHqyq: d. SAHb Âbw jnAH. AlnAšr: çAl-m Alktb. AlTbçh AlÂwlY 1419h1999 /-m.
 - šrH Alslm Almnwrq, çbd AlrHmn AlÂxDry, AlnAšr: mktbh dAr AlÂmAn AlrbAT.
 - šrH šAfyh Abn AlHAjb, AlrDy AlÂstrAbAðy, tHqyq: mHmd nwr AlHsn wÄxryn. AlnAšr: dAr Alktb Alçlmyh byrwt - lbnAn.

- šrH šdwr Alðhb, lljwjry, tHqyq: nwAf bn jzA' AlHArθy, ÂSl AltHqyq: rsAlh mAjstyr llmHqq, AlnAšr: çmAdh AlbH0 Alçlmy bAljAmçh AlÂslAmyh, Almdynh Almnwrh, Almmlkh Alçrbyh Alçwdydh, AITbçh: AlÂwlÿ, ١٤٢٣ h ٢٠٠٤/- m.
- šrH AlkAfyh AlšAfyh, Abn mAAlk AITAÿy AljyAny, tHqyq: çbd Almncm ÂHmd hrydy. AlnAšr: jAmçh Âm Alqrÿ mrkz AlbH0 Alçlmy wÂHyA' AltrA0 AlÂslAmy klyh Alšryçh wAldrAsAt AlÂslAmyh mkh Almkrmh. AITbçh: AlÂwlÿ.
- šrH kAfyh Abn AlHAjb, AlrDy AlĂstrAbAðy, tHqyq: d. Hsn HfDy, wyHyÿ bšyr mSry, AlnAšr: çmAdh AlbH0 Alçlmy jAmçh AlÂmAm, AITbçh Al0Anyh 1422h.
- šrH ktAb sybwyh, AlsyrAfy, tHqyq: ÂHmd Hsn mhdly, çly syd çly, AlnAšr: dAr Alktb Alçlmyh, byrwt - lbnAn, AITbçh: AlÂwlÿ, ٢٠٠٨m.
- šrH mfSl Alzmxšry, Abn yçyš AlSnçAny, tHqyq Aldktwr Âmyl bdyç yçqwb, AlnAšr: dAr Alktb Alçlmyh, byrwt - lbnAn, AITbçh: AlÂwlÿ, 1422 h2001 - - m.
- šrH Almçdmh AlkAfyh fy çlm AlĂçrAb, Abn AlHAjb, tHqyq: jmAl çbd AlçATy, AlnAšr: mktbh nzAr mSTfÿ AlbAz, AITbçh AlÂwlÿ 1418-1997.
- šrH Almçdmh AlmHsbh, Abn bAbšAð, AlmHqq: xAld çbd Alkrym, AlnAšr: AlmTbçh AlçSryh - Alkwyt, AITbçh: AlÂwlÿ, 1977m.
- šrH Almlwky fy AltSryf, Abn yçyš AlSnçAny, tHqyq: fxr Aldyn qbAwh. AlnAšr: Almktbh Alçrbyh bHlb. AITbçh AlÂwlÿ 1393h1973 /-m.
- DwAbT Almçrfh wÂSwl AlAstlAl wAlmnAðrh, çbd AlrHmn bn Hsn bn Hbnkh AlmydAny, AlnAšr dAr Alçlm byrwt, AITbçh Al0Anyh 1401h.
- DwAbT Alfkr AlnHwy, lldktwr: mHmd çbd AlftAH AlxTyb, AlnAšr: dAr AlbSAÿr lITbAçh wAlnšr, 2006.
- çll AlnHw, Abn AlwrAq, AlmHqq: mHmwd jAsm mHmd Aldrwyš, AlnAšr: mktbh Alršd - AlryAD Alçwdydh, AITbçh: AlÂwlÿ, 1420 h - - 1999m.
- fSwl AlbdAÿç fy ÂSwl AlšrAÿç, šms Aldyn AlfnAry Alrwy, tHqyq: mHmd Hsyn mHmd Hsn ĂsmAçyl, AlnAšr: dAr Alktb Alçlmyh, byrwt - lbnAn, AITbçh: AlÂwlÿ, ٢٠٠٦ m - ١٤٢٧ h.
- AlktAb, çmrw bn ç0mAn bn qnbr Âbw bšr, Almlqb sybwyh, tHqyq: çbd AlslAm mHmd hArwn, AlnAšr: mktbh AlxAnjy- AlqAhrh, AITbçh: AlxAmsH 1430 h2009/-m.
- AllbAb fy çll Albna' wAlĂçrAb, Âbw AlbqA' Alçkbry, tHqyq: d/ çbd AlĂlh AlnbhAn, AlnAšr: dAr Alfkr bdmšq, AITbçh: AlÂwlÿ, 1416h /- 1995m.
- Allmç fy Alçrbyh, Abn jny, AlmHqq: fAÿz fArs, AlnAšr: dAr Alktb Al0qAfyh - Alkwyt.
- Almðkr wAlmwn0, Âbw bkr AlÂnbAry, AlmHqq: mHmd çbd AlxAlq çDymh, mrAjçh: d. rmDAn çbd AltwAb, AlnAšr: jmhwryh mSr Alçrbyh

- wzArh AlÂwqAf - Almjls AlÂçlÿ llšwvn AlÂslAmyh - ljnĥ ĀHyA' AltrAθ• snĥ Alnšr: 1401h1981 - -m.
- AlmrAr Alfçqsy HyAth wma tbqÿ mn šçrh• mjllĥ Almwrd AlçrAqyh• llbAHθ: nzry Hmwdy Alqysy• Alçdd AlθAny 1978m.
- Almrtil fy šrH Aljml• Abn AlxšAb• tHqyq wdrAsh: çly Hydr (Âmyn mktbh mjmcç Allyĥ Alçrbyĥ bdmšq)• AITbçĥ: dmšq• 1392 h1972 - -m.
- AlmsAçd çlÿ tshyl AlfwAÿd• lbhA' Aldyn bn çqyl• tHqyq: d. mHmd kAml brkAt• AlnAšr: jAmçĥ Âm Alqrÿ (dAr Alfkr• dmšq - dAr Almdny• jdĥ)• AITbçĥ: AlÂwlÿ.
- Almršd Alslym fy AlmnTq AlHdyθ wAlqdym• çwD Allĥ HjAzy• dAr AITbAçĥ AlmHmdyĥ• AITbçĥ AlsAdsh.
- mçAny AlqrĀn wĂçrAbĥ• Âbw ĀšHAq AlzjAj• tHqyq: çbd Aljlyl çbdĥ šlby• AlnAšr: çAlm Alktb - byrwt• AITbçĥ: AlÂwlÿ ١٤٠٨١٩٨٨ - -m.
- mçjm AlmSTIHAt AlnHwyĥ wAlSrfyĥ• d. mHmd smyr Allbdy• AlnAšr: mŵssh AlrsAlĥ dAr AlfrqAn• AITbçĥ AlÂwlÿ 1405h.
- mnyy Allbyb çn ktb AlÂçAryb• jmAl Aldyn bn hšAm• tHqyq: mHmd mHyĥ Aldyn çbd AlHmyd. AlnAšr: Almktbh AlçSryĥ. 1428h2007 /-m.
- AlmfSl fy Snçĥ AlĂçrAb• Alzmxšry• tHqyq: çly Âbw mlHm• AlnAšr: mktbh AlhlAl• byrwt AITbçĥ: AlÂwlÿ• 1993.
- AlmqAbsAt• IÂby HyAn AltwHydy• tHqyq: Hsn Alsndwby• AlnAšr: dAr sçAd AlSbAH• AITbçĥ AlθAnyĥ• ١٩٩٢m.
- AlmqASd AlšAfyĥ fy šrH AlxIASĥ AlkAfyĥ (šrH Ālfyĥ Abn mAlk)• llšATby• AlmHqq: mjmwçĥ mHqqyn: Aljz' AlÂwl/ d. çbd AlrHmn Alçθymyn• Aljz' AlθAny/ d. mHmd ĀbrAhym AlbnA• Aljz' AlθAlθ/ d. çyAd bn çyd Alθbyty• Aljz' AlrAbç/ d. mHmd ĀbrAhym AlbnA/d. çbd Almjyd qTAMš• Aljz' AlxAms/ d. çbd Almjyd qTAMš• Aljz' AlsAds/ d. çbd Almjyd qTAMš• Aljz' AlsAbç/ d. mHmd ĀbrAhym AlbnA/d. slymAn bn ĀbrAhym AlçAyd/d. Alsyd tqy• Aljz' AlθAmn/ d. mHmd ĀbrAhym AlbnA• Aljz' AltAsc/d. mHmd ĀbrAhym AlbnA. AlnAšr: mçĥd AlbHwθ Alçlmyĥ wĀHyA' AltrAθ AlÂslAmy bjAmçĥ Âm Alqrÿ - mkĥ Almkrmh• AITbçĥ: AlÂwlÿ• ١٤٢٨ h٢٠٠٧ - -m.
- AlmqASd AlnHwyĥ fy šrH šwAhd šrwH AlĀlfyĥ• Alçyny• tHqyq: Ā. d. çly mHmd fAxr• Ā. d. ĀHmd mHmd twfyq AlswdAny• d. çbd Alçzyz mHmd fAxr• AlnAšr: dAr AlslAm llTbAçĥ wAlnšr wAltwzyc wAltrjmh• AlqAhrĥ - jmhwyĥ mSr Alçrbyĥ• AITbçĥ: AlÂwlÿ• 1431 h2010 - -m.
- AlmqTDb• mHmd bn yzyd Âbw AlçbAs• Almçrwf bAlmbrd• tHqyq: mHmd çbd AlxAlq çDymĥ• AlnAšr: çAlm Alktb - byrwt. 1431h2010/-m.
- mqdmĥ fy çlm AlmnTq• d. nAyf bn nhAr• AlnAšr: mŵssh wçy lldrAsAt wAlĀbHAθ• qTr• AITbçĥ AlθAnyĥ• 2016.
- Almmtç fy AltSryf• Abn çSfwr• tHqyq: fxr Aldyn qbAwĥ. AlnAšr: mktbh lbnAn nAšrwn.
- mn ĀsrAr Allyĥ• lldktwr: ĀbrAhym Ānys• AlnAšr: mktbh AlĀnjlw AlmSryĥ• AITbçĥ AlθAlθĥ 1966.

- mnAhj AlbH0 fy Allyh· lldktwr: tmAm HsAn· mktbh AlÂnjlw AlmSryh.
- mnAhj AltÂlyf AlnHwy· krym AlxAldy· AlnAšr: dAr SfA' llnšr wAltWzyç çmAn· 2006.
- AlmnTq wAlnHw AlSwry· d. Th çbd AlrHmn· AlnAšr: dAr Altlyçh lltbAçh wAlnšr· Altbçh AlÂwlÿ 1983m.
- AlmnSf· Abn jny· tHqyq: ÅbrAhym mSTfÿ wçbd Allh Âmyn. AlnAšr: dAr ÅHyA' AltrA0 Alqdym.
- ntAÿj Alfkr fy AlnHw· Åbw AlqAsm Alshyly· AlnAšr: dAr Alktb Alçlmyh - byrwt. Altbçh AlÂwlÿ 1412h1992 /-m.
- nsbh Alçmwm wAlxSwS AlmTlq· fy AlnHw wAltSryf drAsh tÂSylyh tTbyqyh· llbAH0 d. çbd Alçyz bn çly AlyAmdy· bH0 mnšwr fy mjlh Alçlwm Alçrbyh· jAmçh AlÂmAm mHmd bn sçwd AlÅslAmyh Alçdd (54) çAm 1441-2019.
- hmç AlhwAmç fy šrH jmç AljwAmç· jlAl Aldyn AlsytwTy· AlmHqq: çbd AlHmyd hndAwy· AlnAšr: Almktbh AltWfyqyh fy mSr.

المقاصد وأثرها في الدرس النحوي عند أبي إسحاق الشاطبي

د. محمد عمار درين

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



المقاصد وأثرها في الدرس النحوي عند أبي إسحاق الشاطبي

د. محمد عمار درين

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ١٤٤٤ / ٢ / ٢٢ هـ تاريخ قبول البحث: ١٤٤٤ / ٤ / ١ هـ

ملخص الدراسة:

من أكثر المصطلحات استعمالاً في الكتاب الضخم الذي ألفه أبو إسحاق الشاطبي لشرح ألفية ابن مالك مصطلح "المقاصد"، وما اختاره لعنوان الكتاب (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) وتصديره بهذا المصطلح إلا دليل على محورية هذه القضية عنده، وقد عُرف الشاطبي بريادته لعلم مقاصد الشريعة، وكأنه أراد بكتابه هذا أن يضيف إلى ذلك عنايته بالمقاصد النحوية أيضاً، تأكيداً منه على ما تحظى به هذه الفكرة من أهمية وأثرها في الدرس النحوي عنده، فكأنه عنها يصدر في تحليل التراكيب، وإليها يعود في تقرير الأحكام والضوابط والمعاني. ومن مظاهر هذه العناية كثرة متعلقات المقاصد في الكتاب؛ فقد عرض المؤلف لمقاصد العرب واضعي اللغة في كلامهم، ومقاصد النحو والنحويين في ضبطهم قواعد هذه اللغة، ومقاصد الناظم في خلاصته، ومقاصده هو في شرح هذه المنظومة، إضافة إلى مقاصد المتكلمين مستعملي اللغة، كل ذلك في سعي جادّ منه لبيان أثر هذه المقاصد في الدرس النحوي، وهو ما حاولنا الإمام به في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: المقاصد، أثر، الدرس النحوي، أبو إسحاق الشاطبي، ابن مالك، مقاصد العرب، مقاصد النحو، مقاصد النحويين، مقاصد المتكلم.

Objectives and their Impact on the Grammar Lesson According to Abu Ishaq Al-Shatby

Dr. Mohamed Ammar Drine

Department Grammar, Morphology and Philology – Faculty Arabic Language
Imam Mohammad Ibn Saud Islamic university

Abstract:

One of the most frequently used terms in the large book written by Abu Ishaq Al-Shatibi to explain the Alfiyyah of Ibn Malik is the term “Maqasid”, and his choice of the title of the book (The Healing Purposes in Explanation of the Sufficient Summary), and his publication with this term is only evidence of the centrality of this issue to him. Al-Shatibi was known for his pioneering in the science of the purposes of Sharia, as if he wanted with this book to add to that his attention to grammatical purposes as well, confirming from him the importance and impact of this idea in his grammatical lesson, as if it is issued in the analysis of structures, and to it he returns in determining the provisions, controls and meanings. Among the manifestations of this care is the large number of related purposes in the book; the author presented the intentions of the Arabs who developed the language in their speech, the purposes of grammar and grammarians in controlling the rules of this language, and the purposes of the regulator in its summary, and his purposes is in explaining this system, in addition to the intentions of the speakers who use the language, all in a serious effort from him to clarify the impact of these purposes in the grammar lesson, which is what we tried to encompass in this research.

key words: The purposes, trace, the grammar lesson, Abu Ishaq Al-Shatibi, Ibn Malik, the purposes of the Arabs, the purposes of grammar, the purposes of the grammarians, the purposes of the speaker.

مقدمة

يعدّ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي أحد أعلام علماء غرناطة في القرن الثامن الهجري (ت ٧٩٠هـ)، وقد اشتهر بين أهل العلم بكونه أصولياً فقيهاً، إضافة إلى ريادة في علم مقاصد الشريعة، حيث يعدّ المؤسس الحقيقي لهذا العلم، فلم يكتف باقتفاء أثر من سبقوه في دراسة الفقه وأصوله، بل «مزج بجهته بتحليل المقاصد الشرعية والأسرار الدينية، مبيناً أهميتها، موضحاً بناء الفروع عليها، وحاجة المجتهدين إليها، وسمو الأحكام الفرعية بها، متعمقاً في فلسفتها»^(١).

والمطلع على مؤلفه النحويّ الضخم "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" مدركٌ لا محالة أن عناية أبي إسحاق لم تتوقف عند المقاصد الشرعية فحسب، بل شملت أيضاً المقاصد النحوية، ولعل كثرة تكرار مصطلحي "قصد" و"مقصد" بتنوع صيغهما الفعلية والاسمية في كتابه الذي يعدّ أوسع كتابٍ تناول ألفية ابن مالك "الخلاصة الكافية" بالشرح والبيان يدل دلالة واضحة على محورية فكرة المقاصد عنده، فقد بذل ما وسعه من جهد للكشف عن مقاصد العرب واضعي اللغة في كلامهم، ومقاصد النحو والنحويين في ضبطهم قواعد هذه اللغة، إضافة إلى مقاصد المتكلمين مستعملي اللغة، مبرزاً أهمية هذه المقاصد جميعها وأثرها في الدرس النحوي. وما اختياره لمصطلح "المقاصد" في

(١) الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم: الفتاوى، جمعها وحققها محمد أبو الأجنان، الطبعة الأولى، تونس،

١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، مقدمة المحقق، ص ٦٣.

عنوان كتابه إلا دليل على ما تحظى به هذه القضية من أهمية عنده، فكأنه عنها يصدر بياناً وتحليلاً، وإليها يعود ضوابطاً ومعاني.

ولئن حظي علم المقاصد الشرعية الذي كان الشاطبي رائده بالدراسة والتحليل في كثير من البحوث والكتب المنشورة^(١)، فإن المقاصد ذات الصلة بالدرس النحوي التي أدار حولها أبو إسحاق كتابه لا تزال بكراً إلا من دراسات قليلة لا تفيها ما تستحقه من العناية والبيان؛ لذلك اتجهت الهمة للإسهام بجهد المقل - مع أن البضاعة مزجاة - لإبراز مدى عناية الشاطبي بفكرة المقاصد وأثرها في الدرس النحوي قواعده وضوابطه وما يفيد من المعاني، خصوصاً أن الموضوع لم يحظ - في حدود ما تيسر لي الاطلاع عليه - ببحث مستقل يكشف غامضه ويجلي معالمه، ومع ذلك فإن الأمر لا يخلو من بعض الدراسات السابقة التي لها صلة ما بهذا الموضوع.

من ذلك دراسة بعنوان: مقاصد العرب ودورها في تقعيد أصول النحو عند أبي إسحاق الشاطبي، لصاحبها أشرف سليم، وهي منشورة بمجلة المقري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، عدد خاص، مارس ٢٠٢٠م، من ص ١

(١) ظهرت في السنوات القليلة الماضية كثير من البحوث والدراسات والكتب التي عُنت ببحث موضوع المقاصد الشرعية ورائدها الشاطبي، ومن الكتب المطبوعة: مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، علال الفاسي، الشاطبي ومقاصد الشريعة، حمادي العبيدي، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، أحمد الريسوني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي - عرضاً ودراسة وتحليلاً، عبد الرحمن إبراهيم الكيلاني، مقاصد الشريعة عند الإمام الشاطبي، محمد خالد مسعود، الاجتهاد المقاصدي - حجتيه، ضوابطه، مجالاته، نور الدين الخادمي، تطور قواعد علم المقاصد بعد الشاطبي، عتيق موسى.

إلى ص ١٥، وهي دراسة مختصرة لم يتجاوز متنٌ بحثها ثماني صفحات، عرض فيها صاحبها باختصار شديد لما أسماه بركاتز مقاصد فكرة مقاصد العرب عند الشاطبي، وذكر أنها أربع ركائز: الأولى: اعتناء العرب بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ، والثانية: العرب قد تُخَيَّر بين استعمالين فأكثر في موضع حتى إذا خرجت إلى غيره التزمت أحد الاستعمالين وأهملت الآخر، والركيزة الثالثة: المعنى يقدم على اللفظ عند التعارض، وختم ذلك بركيزة رابعة: الاستغناء في النحو وعلاقته بمقاصد العرب عند الشاطبي، كل ذلك باختصار شديد مخليّ غالباً وأمثلة قليلة لم تمكّن الباحث من بيان فكرته البيان اللازم، إضافة إلى أن البحث مقصور على أصول النحو كما نص على ذلك الباحث في العنوان.

الدراسة الثانية بعنوان: قصد المتكلم وأثره في توجيه الأحكام النحوية في كتاب (المقتصد في شرح الإيضاح) لعبد القاهر الجرجاني، وهي مذكرة ماستر للباحثة ساكر سمية، مقدمة إلى كلية الآداب واللغات بجامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر سنة ٢٠١٨/٢٠١٩ م. والدراسة - كما هو واضح في عنوانها - مخصصة لدراسة قصد المتكلم وأثره عند الجرجاني في مصنّفه "المقتصد".

الدراسة الثالثة عنوانها: القصد ودوره في الأحكام النحوية، للدكتور بلقاسم محمد حمام، وهي منشورة بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية، ٣٥/١٣٧، من ص ١١ إلى ص ٤٠، سعى الباحث في دراسته إلى «مقاربة دور القصد وتأثيره في الخطاب شكلاً وبناءً، وبيان الفرق بينه وبين مفهوم (المعنى)، وبينه وبين

مفهوم (الدلالة)»^(١). وقد عُني الباحث بدراسة قصد المتكلم دون غيره من أنواع المقاصد الأخرى التي يسعى هذا البحث لبيانها، إضافة إلى أنها دراسة عامة وبحثنا هذا متعلق بدراسة فكرة المقاصد وأثرها في الدرس النحوي عند الشاطبي.

الدراسة الرابعة عنوانها: جوانب التفكير النحوي لدى الأصوليين، الشاطبي أمودجاً، للدكتور عزمي محمد سليمان، وهو كتاب نشرته دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، في طبعته الأولى سنة ٢٠١٢م/١٤٣٣هـ. والكتاب في الأصل رسالة علمية لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في جامعة مؤتة بالمملكة الأردنية، حُصص الفصل الأول منه للتعريف بالشاطبي وكتابه "المقاصد الشافية"، والفصل الثاني لأصول النحو عند الشاطبي، أما الفصل الثالث فحُصص لمذهب الشاطبي النحوي، والكتاب عام في الفكر النحوي عند الشاطبي، ولم يعرض لموضوع المقاصد وأثرها في الدرس النحوي عند أبي إسحاق إلا لِمَا في مواضع متفرقة من الكتاب.

وقد اشتمل البحث إضافة إلى هذه المقدمة على تمهيد حُصص للتعريف بالمقاصد وبيان منزلتها عند الشاطبي، وأربعة مباحث بعدد متعلقات المقاصد عند أبي إسحاق، فحُصص المبحث الأول لمقاصد العرب، والثاني لمقاصد النحو والنحويين، والثالث لمقاصد الناظم - وهو ابن مالك - والشارح أبي إسحاق الشاطبي، في حين حُصص المبحث الرابع لمقاصد المتكلمين، مع

(١) بلقاسم محمد حمام: القصد ودوره في الأحكام النحوية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ٣٥/١٣٧،

بيان أثر تلك المقاصد في الأحكام النحوية والاستعمالات اللغوية ضوابطاً ومعاني. وقد حرصت على إيراد الأمثلة الموضحة لذلك عند الشاطبي وأحياناً عند غيره من النحويين للموازنة بينها وبين ما قرره الشاطبي، وحثم البحث بخاتمة أجملت فيها أبرز نتائج البحث، إضافة إلى فهرس بأهم المراجع.

أما عن المنهج الذي سلكته في هذا البحث فهو المنهج الوصفي، معتمداً على الاستقراء والتحليل، استقراء المواضع التي ذُكر فيها مصطلح "المقاصد" بصيغه المتنوّعة في كتاب الشاطبي، وتحليل الأفكار ذات الصلة بهذه الفكرة، وأثر ذلك في الدرس النحوي عند أبي إسحاق.

هذا والله أسأل أن يكون هذا الجهد خالصاً لوجهه، وما كان فيه من سداد وتوفيق فهو محض فضل من الله يعجز اللسان عن إيفائه ما يستحقه من الحمد والشكر، وما كان فيه من غير ذلك فهو مما فُطرت عليه النفس من القصور والعجز، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد: مفهوم المقاصد ومنزلتها عند الشاطبي

عندما يُذكرُ العلماء وما حُصَّ به كل عالم منهم، فإن أبا إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي الغرناطي المتوفى سنة ٧٩٠هـ، يُذكر فتُذكرُ بذكره المقاصد الشرعية، حيث كانت الصلة وثيقة بينه وبينها، ليس لأنه أول من ذكرها، بل لأنه عُني بها عناية خاصة، فقد خصص لها الجزء الثاني من كتابه المشهور "الموافقات"، صنف فيه هذه المقاصد إلى مقاصد للشارع، وأخرى للمكلف، وبذل جهداً وافراً في بيان النوعين، وأطال في بيانها وتقسيمها وترتيبها، «وجملة مباحث علم المقاصد في هذا الجزء تسعة وأربعون فصلاً واثنان وستون مسألة، فصلٌ فيها نظريته التي تتلخص في أن الشريعة نظام شامل لإصلاح الإنسان»^(١). ويكاد يكون كل من جاء بعده من العلماء مقتفياً أثره في تناوله المقاصد الشرعية، وتقسيمه لها وتحديد رتبها، وتقعيد ضوابطها. ولا يختلف المعنيون بالعلوم الشرعية فقهِها وأصولها في أن أبا إسحاق بلغ شأواً عظيماً في بيانه لهذا العلم، حيث «مزج بحوثه بتحليل المقاصد الشرعية والأسرار الدينية، مبيناً أهميتها، موضحاً بناء الفروع عليها، وحاجة المجتهدين إليها، وسموّ الأحكام الشرعية بها، متعمقاً في فلسفتها. وبذلك ينخرط في سلك طائفة قليلة من الأعلام المتفقهين الذين سبروا أغوار المقاصد الشرعية والمبادئ الكلية، وأبرزوا القواعد الفقهية المجلّية لروح الدين الحنيف»^(٢).

(١) العبيدي حمادي: الشاطبي ومقاصد الشريعة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على

التراث الإسلامي، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص ١٠٦.

(٢) الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم: الفتاوى، مقدمة المحقق، ص ٦٣.

والمطلع على كتاب أبي إسحاق الشاطبي في النحو "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" مدرُّكٌ لا محالة أن عناية المؤلف بالمقاصد لم تقتصر على المقاصد الشرعية فحسب، بل تجاوزت ذلك لتشمل أيضاً المقاصد النحوية. ولم يكن من المصادفة أن يشتمل عنوان الكتاب الذي يعد أوسع مؤلَّفٍ سُرحت فيه ألفية ابن مالك "الخلاصة الكافية" على مصطلح "المقاصد"، منبهاً بذلك على أن هذه القضية هي مدار البحث والغاية التي يتعيّنها من تأليفه هذا السفر النحويّ الضخم. وهو ما يقف عليه كل مطلع حصيف على الكتاب، حيث يكاد يتكرر هذا المصطلح صريحاً بصيغته الفعلية حيناً، والاسمية أحياناً أخرى في كل صفحة من صفحات الكتاب، بل ربما تكرر في الصفحة الواحدة أكثر من مرة^(١)، هذا فضلاً عن المصطلحات الأخرى التي يراد بها معنى مرادفاً أو قريباً من المعنى الذي يدل عليه هذا المصطلح. كل ذلك في دلالة واضحة على محورِيّة هذه القضية في الفكر النحوي عند أبي إسحاق الشاطبي.

وقبل الاستطراد في بيان ذلك لعله من المهم التوقف عند المعنى الذي يفيد مصطلح "المقاصد"؛ فعلى تعدد ما أورده أهل المعاجم من معاني لغوية للجذر "قصد"، فإنهم متفقون على أن أهم معانيه: استقامة الطريق وبلوغ الغاية، يقال: فَصَدَ يَقْصِدُ قَصِداً فهو قاصِدٌ، كما في قول الله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ

(١) من الأمثلة على ذلك أن الكلمة تكررت مثبتة ومنفية في موضع من الكتاب أكثر من خمس عشرة مرة في أقل من أربع صفحات متوالية، ينظر: الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عدد من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ١/٤٣١-٤٣٤.

السَّيْلِ ﴿١﴾، ومن ذلك قولهم: طريق غير قاصد وطريقٌ قاصد، إذا كان سهلاً مستقيماً، وسَفَرٌ قاصدٌ: سهل قريب. كما تأتي كلمة القَصْدُ بمعنى العَدْل، وبمعنى الاعتماد والأَمِّ، والقَصْدُ أيضاً يراد به: إتيان الشيء، تقول: قَصَدْتُهُ وقَصَدْتُ له وقَصَدْتُ إليه بمعنى، والقَصْدُ في الشيء: خلافُ الإفراطِ، وهو ما بين الإسراف والتقتير، ويقال: قصد فلان في مشيه، إذا مشى مستوياً. أما كلمة "مقصد" فهي مصدر ميمي، يدل على المكان، والمقاصد: مواضع القصد (٢).

وقد أشار الشاطبي نفسه إلى المعنى اللغوي للقصد عند تعليقه على بيت الألفية:

وَشَدَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَدَّ وعن سبيلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَدَ (٣)

(١) سورة النحل، آية ٩.

(٢) ينظر: ابن فارس أحمد: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٩٩م، كتاب القاف، باب الصاد وما يثلثهما ٩٠/٥-٩١، الجوهري أبو نصر إسماعيل، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، باب الدال، فصل القاف، ٥٢٤/٢، ابن منظور محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، باب الدال، فصل القاف (قصد)، ٥٣/٣، وما بعدها، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

(٣) ابن مالك أبو عبد الله محمد جمال الدين: ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة الخلاصة في النحو، حققها وقدمها سليمان بن عبد العزيز العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، د. ت، ص ١٤٦.

فقال: «والقصد: العدل، والقصد أيضا: إتيان الشيء والذهاب نحوه، وانتبذ فلان، أي: ذهب ناحية، فكأنه قال: ومن قاس فقد خرج عن طريق العدل والصواب»^(١).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي للكلمة عن المعنى اللغوي الذي أورده أصحاب المعاجم، وقد أشار الدكتور طه عبد الرحمن عند دراسته المصالح الشرعية عند الشاطبي - والمقاصد النحوية وثيقة الصلة بها - إلى أن لفظ المقصد لفظ مشترك بين معانٍ ثلاثة؛ «وللتفريق بينها نتوسل في ذلك بطريق التعريف بالضد، فنقابل معاني المقصد بأضدادها، واحداً واحداً»^(٢). ثم ذكر أن الفعل يرد عند الشاطبي بمعناه الأول، «وهو ضد الفعل "لغا" (يلغو)، لما كان اللغو هو الخلو عن الفائدة أو صرف الدلالة، فإن المقصد يكون على العكس من ذلك هو حصول الفائدة أو عقد الدلالة، واختص المقصد بهذا المعنى باسم "المقصود"، فيقال: المقصود بالكلام، ويراد به مدلول الكلام، وقد يجمع على "مقصودات"... أو قل بإيجاز إن المقصد بمعنى المقصود هو المضمون الدلالي»^(٣).

أما المعنى الثاني الذي يستعمل له الفعل "قصد"، فهو «ضد الفعل: "سها" (يسهو)، لما كان السهو هو فقد الوجه أو الوقوع في النسيان، فإن

(١) الشاطبي، المقاصد الشافية ٤٨٩/٥.

(٢) طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م، ص ٩٨.

(٣) طه عبد الرحمن: المرجع السابق.

المقصد يكون، على خلاف ذلك، هو حصول التوجه والخروج من النسيان؛ واختص المقصد بهذا المعنى باسم "القصد"، وقد يجمع على "قصد"، أو قل، بإيجاز، إن المقصد هو المضمون الشعوري أو الإرادي»^(١).

أما المعنى الثالث الذي يأتي الفعل "قصد" دالاً عليه فهو «ضد الفعل "لها" (يلهو). لما كان اللهو هو الخلو عن الغرض الصحيح وفقد الباعث المشروع، فإن المقصد يكون، على العكس من ذلك، هو حصول الغرض الصحيح وقياس الباعث المشروع؛ واختص المقصد بهذا المعنى باسم "الحكمة"، ونحتفظ بلفظ "مقاصد" بصيغة الجمع لإفادة هذا المدلول الثالث؛ أو قل بإيجاز إن المقصد بهذا المعنى هو المضمون القيمي»^(٢).

ومما يدل على علو منزلة المقاصد النحوية عند الشاطبي كثرة متعلقاتها عنده، فهو مرة يضيفها إلى العرب واضعي اللغة، فيتحدث عن مقاصدهم في كلامهم، كما في قوله متحدثاً عن الكوفيين الذين يرى أنهم لا يراعون مقاصد العرب في كلامهم أحياناً: «ولكن للكوفيين هنا قاعدة يبنون عليها القياس - مخالفة لما تقدم، وهي أنهم قد يعتبرون اللفظ الشاذ فيقيسون عليه، ويبنون على الشعر الكلام من غير نظر إلى مقاصد العرب، ولا اعتبار لما كثر أو قل، فمن ههنا وقع الخلاف بينهم في مسائل كثيرة»^(٣).

(١) طه عبد الرحمن: المرجع السابق.

(٢) طه عبد الرحمن: المرجع السابق.

(٣) الشاطبي: المقاصد الشافية ٤٥٨/٣.

وأحياناً يضيف المقاصد إلى النحو والنحويين مؤكّداً أن لهم مقاصد لا يجوز إغفالها، كما في قوله ناعياً قول من لا يدرك المراد بالمصطلحات التي يطلقها النحويون، والمنهج الذي سلكوه في ضبطهم قواعد اللغة: «وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحويين أن قولهم: شاذ، أو: لا يُقاس عليه، أو: بعيد في النظر القياسي، أو ما أشبه ذلك، ضعيف في نفسه، وغير فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القرآن فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك، وهم أولى لعمر الله أن يُشَنَّع عليهم، ومُمال نحوهم بالتجهيل والتقبيح»^(١).

ولأنه تصدى في كتابه لبسط القول شرحاً وبيانا لمقاصد صاحب الألفية، فإنه أكثر من الإشارة إلى مقاصد ابن مالك في نظمه ومراده بكلامه، كما في قوله مبينا أن المقصود بالأمثلة التي يوردها الناظم البيان وضبط القواعد: «وقد عُرف من مقاصد الناظم الإشارة إلى التقييد بالمثال، واعتباره في ضبط القوانين، وهو في كتابه هذا أشهر من أن يُدَلَّ عليه، وقد مضت منه مواضع كثيرة جداً، وهو شأنه فيما بقي حسب ما تراه إن شاء الله تعالى. والصواب من هذا كله أن قصده بالتمثيل البيان لما هو المشتق، كما بيّن ما هو شبيهة به»^(٢).

ولا يغفل عن الإشارة إلى مقاصده هو في كتابه وما يصبو إلى تحقيقه منه، كما في قوله موضحاً أن قصده الأساس هو توجيه كلام الناظم لا التعمق في دراسة المسائل وإيفائها ما تستحقه من البحث والتحقيق، يقول: «ولولا

(١) الشاطبي: المرجع السابق ٤٥٧/٣.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ٣٢٦/٦.

أن القصدَ توجيهُ ما ذهب إليه في هذا النظم المتمعّنُ لشرح مقاصده دون النظر في تحقيق المسائل على الإطلاق، ليبيّن ذلك، ولكيّ التزم الانتصار لمذاهبه والترجيح لها على غيرها ما قدرتُ على ذلك. فإذا لم أجد في انتحاله للإصابة مذهبا صرحْتُ بما هو الحقُّ عندي وعند أئمة هذا الشأن. فهذا هو القصد هنا، والله المستعان»^(١).

وكثيرا ما يعرض في كتابه لقصد المتكلم، وأثر ذلك في القواعد والأحكام النحوية، كما في قوله متحدثا عن أسماء الإشارة إلى المكان وأثر قصد المتكلم في ذلك: «فلا ينفصل المكان من غيره إذا لم تقصد فيه كونه ظرفاً، فأما إذا قصدت كونه ظرفاً فأشرت إليه، فالخاص بهذا النحو لفظ هنا، وما ذكر معه لا يشار بها إلا إلى المكان من حيث كونه ظرفاً بخلاف (هذا) وأشباهه فإن الأمر فيها مطلق، فقد تشارك هنا فيما اختصت به»^(٢).

كل ذلك يدل على منزلة المقاصد ومحوريّة هذه الفكرة عند الشاطبي عموماً، وفي درسه النحوي خصوصاً، على أن أبا إسحاق قد يعبر عن المقاصد أحيانا بألفاظ أخرى مرادفة أو مقاربة لها في المعنى، كلفظ الإرادة بصيغته المتنوّعة، كما في قوله مزاجاً بين مصطلحي القصد والإرادة عن حذف الضمير العائد على الموصول في نحو: أعجبني الذي ضربت في داره، بحذف الهاء، فهو «جائز على قصد وممتنع على قصد آخر. فإن قصدت أن لا تعلم بالمضروب فالحذف سائغ لا مانع منه، وإن لم تقصد ذلك بل أردت

(١) الشاطبي: المرجع السابق ٢/١٨٤.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ١/٤١٨.

تخصيصه وذكره ولكنك حذفته لفهم المعنى كما تحذف من الذي ضربت
امتنع من جهة أنه لا دليل عليه، إذ الموصول لا يجرز موضعه لوجود رابط
له»^(١).

ولعل فيما سنسعى لبيانه مفصلاً في المباحث اللاحقة إن شاء الله مزيد
إيضاح وتأكيد على مدى عناية أبي إسحاق بالمقاصد وأثرها في الدرس
النحوي عنده.

(١) الشاطبي: المرجع السابق ١/٥٣٢.

المبحث الأول: مقاصد العرب

يدرك المتأمل للدرس النحوي منذ نشأته أن النحويين استنبطوا مسلمات رافقتهم في سعيهم لبناء نظام نحويّ للغة العربية، قد يصرحون بما يشير إلى ذلك أحياناً، وفي غالب الأحيان تكون هذه ثاويةً، يمكن إدراكها وفهمها من لحن أقوالهم. لعل أهم هذه المسلمات التي انطلق منها النحاة، والتي تتظافر الأدلة على إثباتها، التسليم بحكمة الواضع، فقد كانت هذه الفكرة «المحرك الأول لبحوثهم النحوية، وأصل أصولهم التي بنوا عليها النظرية النحوية العربية»^(١)؛ فنظام اللغة دال لكل من تأمله وأمعن النظر فيه على حكمة واضع اللغة نفسها، فقد «نظر المسلمون منذ وقت مبكر، وربما بوحى من القرآن نفسه إلى العالم بوصفه رمزا دالاً كما أن اللغة رمز دال، فالكون أو العالم الخارجي علامة تدل على حكمة خالقه، وهي علامة على الإنسان أن يتأملها، وأن يقرأها ليصل إلى الخالق وإلى حكمته في الخلق، كما أن المتأمل في العربية يصل إلى حكمة العرب»^(٢).

والإشارات الدالة على هذه المسلمات فيما صرح به بناء النظرية النحوية وما يفهم من مقتضيات كلامهم أكثر من أن تحصى، لعل من أكثرها وضوحاً ما صرح به الخليل شيخ البصريين والكوفيين على السواء رداً على سؤال من سأله عن العلل التي أتى بها: هل هي من عنده أو سمعها من العرب؟ فأجاب:

(١) بن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر،

د. ت، ص ٢٠.

(٢) بن لعلام مخلوف: المرجع السابق، ص ١٦.

«إن العرب نطقت على سجيته وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما اعتلته منه، فمثلي مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها، قال: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا ولسبب كذا وكذا»^(١).

ثم توالى التصريحات الدالة على هذا المعنى من تلاميذ الخليل ومن جاء بعدهم للتأكيد على حكمة العرب واضعي اللغة، فلا غرابة بعد ذلك في أن يثبت النحويون أن للعرب مقاصد في كلامهم؛ إذ لا شيء نطقوا به عبثاً، بل هو لحكمة ومقصد علمه من علمه وجهله من جهله، وهو ما يُلحَظُ جلياً في تأكيد النحويين ومنهم أبو إسحاق الشاطبي على أن للعرب مقاصد ثابتة راعوها في كل ما نطقوا به، حتى «كأنهم جعلوا ألفاظهم جاريةً على حكم مقاصدهم»^(٢). ولا يمكن لنحوي أن يرتقي في مدارج العلم الذي نصب نفسه لخدمته إلا بتوافر جملة من الشروط، أهمها معايشة كلام العرب بمخالطتهم المخالطة المباشرة، أو بالاستقراء التام لكلامهم، وذلك ما عبّر عنه الشاطبي بـ"مداخلة كلامها"، سعياً للاهتداء إلى مقاصدها فيما تقول وترك، يقول متحدثاً عن ذوي الأهلية من النحويين: «فالذين اعتنوا بالقياس

(١) الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ص ١١٣.

(٢) الشاطبي: المقاصد الشافية ٤/٦٨٠.

وَالنَّظَرُ فِيمَا يُعَدُّ مِنْ صُلْبِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَمَا لَا يُعَدُّ لَمْ يُثَبِّتُوا شَيْئاً إِلَّا بَعْدَ
الاسْتِقْرَاءِ التَّامِ، وَلَا نَفْوَهُ إِلَّا بَعْدَ الاسْتِقْرَاءِ التَّامِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ مَعَ مُزَاوَلَةِ الْعَرَبِ،
وَمُدَاخَلَةِ كَلَامِهَا، وَفَهَّمْ مَقَاصِدَهَا، إِلَى مَا يَنْضُمُّ إِلَى ذَلِكَ مِنَ الْقِرَائِنِ
وَمَقْتَضِيَّاتِ الْأَحْوَالِ»^(١).

والشاطبي لا يفتأ يقرر أن خير من كان مؤتمناً على كلام العرب وفهم
مقاصدها هم النحويون القدامى، سيبويه ومن سلك سبيله، يكرر ذلك في
مواضع عدة من كتابه، من ذلك عند حديثه عن القاعدة في الفرق بين تكرر
الضمير للتوكيد وتكراره للبدل، حيث رجح ما ذهب إليه البصريون في إثبات
الفرق بين الحالين؛ «لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير
المرفوع المنفصل فقالت: جئت أنت، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت، فإذا
أرادت البدل وفقت بين التابع والمتبوع فتقول: جئت أنت، ورأيتك إياك،
ومررت به به، فيتحد لفظ التوكيد والبدل في الرفع. هكذا نقل سيبويه عن
العرب، وتلقاه منه غيره بالقبول، وهم المؤتمنون على ما ينقلون، لأنهم شافهوا
العرب، وعرفوا مقاصدها، فلا يعارض هذا بقياسٍ بأن: إن نسبة المنفصل إلى
المتصل في الرتبة الواحدة نسبة واحدة، فكما كان في رتبة الرفع توكيداً باتفاق،
فليكن كذلك في رتبة النصب أيضاً، وكذلك ينبغي في القياس في ضمير الجر
إلا أنه متصل»^(٢). وفي موضع آخر يصف سيبويه بأنه «كان - رحمه الله -
ثقة ثبتاً فيما ينقله، محققاً في علمه، لم ير في زمانه مثله فهما لكلام العرب،

(١) الشاطبي: المرجع السابق ٤/٤٩٢.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ٥/٢١٤.

وشرحا لمقاصده»^(١). ولم يسبق الشاطبي إلى تقرير ذلك، بل سبقه إليه غيره من النحويين كأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) الذي صرح بأن «سيبويه والمستقرون هذا الفنّ العربيّ أعرف بأغراض العرب ومناحيها»^(٢).

وقد يكون تفاوت الإمام بمقاصد العرب في كلامهم بين النحويين سبباً في الخلاف بينهم أحيانا، إضافة إلى عدم الإحاطة بمراد أئمة النحويين من المتأخرين خصوصاً، يقول عند حديثه عن علم الجنس: «وقد خالف هذا التفسير بعض من تأخر ممن لم يطلع على مقاصد العرب، ولا فهم كلام الأئمة في تقرير معناه، فذكروا للعلم الجنسي سوى ما أشار إليه الناظم تفسيرين»^(٣). وما اشتهر من خلاف الكوفيين للبصريين في بعض المواضع مرده أسباب، منها عند الشاطبي عدم الإحاطة بمقاصد العرب، كما في إجازتهم تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف قياسا على ما سُمع من الشواهد المسموعة خلافاً لمن منع ذلك، ف«للكوفيين هنا قاعدة يبنون عليها القياس - مخالفة لما تقدم، وهي أنهم قد يعتبرون اللفظ الشاذ فيقيسون عليه، ويبنون على الشعر الكلام من غير نظر إلى مقاصد العرب، ولا اعتبار لما كثر أو قل، فمن ههنا وقع الخلاف بينهم في مسائل كثيرة. والناظم قد ينحو نحوهم في مسائل كثيرة، وهذه المسألة منها، وكذلك مسألة تقديم التمييز على

(١) الشاطبي: المرجع السابق ١/٣٨٤.

(٢) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هندراوي، دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ١٠٨/٢-١٠٩.

(٣) الشاطبي: المقاصد الشافية ٥/٤٤٣.

عامله، ومسألة العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، ومسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وغير ذلك مما سيأتي ذكره»^(١). وكان الشاطبي بهذا يشير إلى أنه ليس جميع النحويين المتقدمين قد أحاطوا بمقاصد كلام العرب، وإن داخلوها وشافهوها كما هو ثابت عن أعلام الكوفيين وشيوخهم، كعلي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ) وغيره، فليس كل من كان متقدماً من النحويين محيطاً بمقاصد العرب، ولا يكفي في النحوي أن يكون من المتقدمين حتى يتحقق فيه شرط الإحاطة بمرامي العرب ومقاصدها في كلامها.

ومن آيات الإحاطة بمقاصد العرب في كلامها أن يعتقد النحوي أن القياس تابع للوضع والسمع، وليس العكس، فلا يحكم بجواز القياس إلا إذا دلت القرائن على أن الواضع أجاز ذلك، أما التعويل على حصول الفائدة دون مراعاة الوضع والسمع فإن ذلك غير كاف في إجازة القياس، يقول أبو إسحاق رداً على ما أجازته ابن مالك من توكيد النكرة إذا حصلت الفائدة متابعاً في ذلك الكوفيين: «يشمل المنع ما أفاد وما لم يفد عند نحة البصرة، فإن الفائدة عندهم ليست هي المانعة فقط، بل ثمّ عندهم أمر آخر زائد عليه، وهو الوضع العربي، فإذا كان الوضع لم يتبين استمراره لم يصح أن يعتمد على مجرد الفائدة فيه، كما لم يعتمدوا عليها في نعت النكرة بالمعرفة، وبالعكس، فليعلم الناظر أن قول إمام الصنعة: "قف حيث وقفوا ثم فسّر" أصل عظيم، لا يفهمه حق الفهم إلا من قتل كلام العرب علماً، وأحاط

(١) الشاطبي: المرجع السابق ٤٥٨/٣.

بمقاصده. وكثيراً ما تجد ابن مالك وغيره من المتأخرين يعتمدون على أشياء لا يعتمد على مثلها المتقدمون الذين لا بسوا العرب، وعرفوا مقاصدهم، اتكالا على قياس مجرد، أو على حصول الفائدة أو غير ذلك. والصواب الاستناد إلى السماع، ثم النظر في قياسه إن كان، لا العكس»^(١).

ولا يكون النحويّ حصيفاً متمكناً في نظر الشاطبي إلا إذا أحاط بمقاصد العرب في كلامها، وعلم أن هذه المقاصد قد تختلف من حال إلى آخر، فالوصف - مثلاً - يختلف حاله بين الإتيان والقطع بحسب مقاصد أهل اللغة، يقول مشيراً إلى اختلاف مقاصد العرب، بعد تقرير أصل مهم وقاعدة مطردة عنده، وهي أن العرب كأهم جعلوا ألفاظهم جاريةً على حكم مقاصدهم، «وذلك أن الأصل في صفة المدح القطع، وكذلك صفة الذم والترحم، لأن المقصود الإخبار عن الموصوف بحاله وصفته، بعد الإخبار عنه بفعله، وهما مقصدان مختلفان، فإذا قطعوا ثم أتبعوا فقد رجعوا عن الإخبار الثاني إلى الإخبار الأول بعد الانصراف عنه، وهذا شبيهة باعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى، فإنه ممنوع، بخلاف العكس»^(٢).

وإذا حاولنا تتبّع ما أفصح عنه الشاطبي من مقاصد العرب في كلامها في كتابه، فإنه من الممكن التمييز بين عدد من هذه المقاصد:

مقصد الإفهام والبيان: فقد وضعت العرب كلامها بقصد التعبير عما في النفس من المعاني والمرادات، وإنما وضع الكلام «للبيان عن المعاني التي في

(١) الشاطبي: المرجع السابق ٢٠/٥.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ٦٨٠/٤.

النفس، فالأصل اجتناب ما لا يحصل معه البيان من لبس أو غيره»^(١). ولم يأل الشاطبي جهداً في التأكيد على هذا المقصد الظاهر من كلام العرب في غير موضع من كتابه، كما في قوله مقوياً رأي ابن مالك في منع تقديم الخبر على المبتدأ إذا تساوى في التعريف أو التنكير: «وللناظم أن يرجح مذهبه بوجهين: أحدهما: الوقوف مع الأصل الأول من قصد الإفهام الذي وُضع له الكلام، فإليه ينبغي أن يرجع بالمحتملات، فإنه إذا دار الموضوع بين أن يُردَّ إلى ما هو أصل وإلى ما ليس بأصل، فرده إلى ما هو الأصل أحق. والثاني: أن البيان ورفع اللبس في كلامهم أكثر وأشهر من الإبهام والتعمية، والحمل على الأكثر هو المتعين، ويبقى ما عدا ذلك موقوفاً على محله لا يقاس عليه»^(٢). وكثير من الأحكام والقواعد النحوية تدور جوازاً أو منعاً مع شرط الإفهام، فإذا تحقق جازت المسألة، وإذا اختل امتنعت لاختلاله، كظاهرة الحذف مثلاً في «القاعدة أن الحذف في كلام العرب لا يكون إلا حيث دلَّ عليه دليلٌ من قرينة لفظية أو معنوية، لأنه لو لم يكن عليه دليل لاختل المقصود من الإفهام»^(٣).

على أن ذلك يجب أن لا يحجب عنا أن العرب قد يكون مقصدها في كلامها أحياناً نقيض الإفهام وهو الإبهام؛ لأن المقاصد تختلف باختلاف مقتضيات الأحوال، فالعرب قد «يعرض لها الإبهام في كلامها واللبس المبعد

(١) الشاطبي: المرجع السابق ٦٥/٢.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ٦٧/٢-٦٨.

(٣) الشاطبي: المرجع السابق ٩١/٢.

عن فهم المراد، إما قصداً منها أولياً حتى يكون البيان مناقضاً لما قصدت، كما في نحو: (فغشيه من اليم ما غشيه)^(١)، وكما في قولهم: قام زيد أو عمرو، إذا قصدوا الإبهام على السامع، وكما يُحذف الفاعل في: ضُرب زيد، والمفعول في مثل: أعطيتُ، إذا لم ترد الإعلام بالآخذ أو المأخوذ، وما أشبه ذلك. وإما على غير قصد أوليٍّ، بل يكون الحكم اللفظي يؤدي إليه، كما إذا استوت الصيغتان لفظاً وهما مختلفتان حكماً لأجل الإعلال، كالمختار والمنقاد للفاعل والمفعول^(٢). فلا قيمة للإفهام في ذاته، كما لا قيمة للإبهام في ذاته، بل بحسب ما يقتضيه الحال، فإذا اقتضى الإفهام - وهو الأصل - فلا بد من مراعاة هذا المقصد، وإلا يكون الكلام مجانباً لمقاصد العرب مصادماً لها، والحال نفسه إذا اقتضى الكلام مراعاة مقصد الإبهام، فعندئذ يكون الإفهام والبيان مناقضاً لمقصدها، والنبية من ظهرت له مواضع هذا وذاك، حتى يضع الشيء موضعه، ولا يظلم نفسه ولغة العرب فيضع الشيء في غير موضعه المقصود عند الناطقين باللغة.

الاعتناء بالمعاني مقدم عند العرب على الاعتناء بالألفاظ والمباني:
فالألفاظ إنما هي حُدَم للمعاني، كما عبر عن ذلك ابن جني؛ لذلك كانت عناية العرب منسرفة إلى المعاني، والألفاظ وسيلتهم وسبيلهم إلى ذلك، وهو ما بينه الشاطبي في مقاصده، وفي كتابه الآخر الذي اشتهر به، وهو "الموافقات"، حيث جاء فيه قوله: «الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو

(١) سورة طه: آية ٧٨.

(٢) الشاطبي: المقاصد الشافية ٦٥/٢.

المقصود الأعظم، بناء على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها. وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية. فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود»^(١). ومراعاة لهذا المقصد المهم من مقاصد كلام العرب ردّ الشاطبي قول ابن مالك في الضرورة الشعرية، منبّهاً على أن مذهبه فيها مخالف لجميع النحاة، وأنه «أتى بأمر مبتدع لا سلف له فيه ولا دليل يعضده، بل مؤدّب إلى انحرام نظام الكلام وقواعد العربية»^(٢). ثم ذكر أوجه بطلان ما ذهب إليه ابن مالك، ومما يعيننا هنا ما أشار إليه من عناية العرب وتقديمها للمعاني على الألفاظ في كلامها؛ «فقد تكون للمعنى عبارتان أو أكثر، منها واحدة يلزم فيها ضرورة، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، ومفصّحة عنه على أوفى ما يكون، والتي صحّ قياسها ليس بأبلغ في ذلك من الأخرى، ولا مريّة في أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة، إذ كان اعتناؤهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ»^(٣).

وقد أشار إلى هذا المقصد غير واحد من النحويين، المتقدمين منهم والمتأخرين، كسيبويه (ت ١٨٠ هـ) وابن جني (ت ٣٩٢ هـ) وغيرهما، يقرّر ابن جني أن «العرب - فيما أخذناه عنها وعرفناه من تصرف مذاهبها-، عنايتها

(١) الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى: الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت لبنان، ٨٧/٢.

(٢) الشاطبي: المقاصد الشافية ١/٤٩٠.

(٣) الشاطبي: المرجع السابق ١/٤٩٥.

بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها»^(١). ثم يبيّن أن «سبب إصلاحها ألفاظها وطردها إياها على المثل والأحذية التي قننتها لها وقصرتها عليها، إنما هو لتحسين المعنى وتشريفه، والإبانة عنه وتصويره؛ ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول، وهذا الفرق أمر معنوي أصليح اللفظ له وقيد مقاده الأوفق من أجله. فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحليتها لم يُقصد بها إلا تحسين المعاني وحياطتها. فالمعنى إذاً هو المكرم المخدوم، واللفظ هو المبتذل الخادم»^(٢). وقد خصص أبو الفتح باباً في خصائصه اختار له عنواناً: باب في الرد على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني^(٣).

مقصد التخفيف: لكل لغة نظام متجانس، يجعل أجزائها متكاملة لأداء الوظيفة المراد تحقيقها، فهناك قوانين حاكمة للغة - أي لغة - «تكاد ترقى إلى مكانة القوانين الطبيعية ثباتاً وقوة، ولا يعني جهلنا لهذه القوانين في بعض الأحيان أنها غير موجودة. ومهمة العلم البحث عن هذه القوانين يكشفها ولا يخترعها، يميّط اللثام عنها ولا يتحكّم فيها»^(٤). وما يهمنا من القوانين الحاكمة للغة العرب في هذه الفقرة ميلهم إلى التخفيف ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، وذلك مقصد مهم للعرب لا يخطئه المتمعن في كلامهم في مستوياته

(١) ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د. ت، ١٥٠/١.

(٢) ابن جني: المرجع السابق.

(٣) ينظر: ابن جني: المرجع السابق، ٢١٥-٢٣٧.

(٤) رمضان عبد التواب: التطور اللغوي، مطبعة المدني، مصر، ١٩٨١م، ص ٣.

المختلفة الصوتية منها والصرفية والتركيبية. وقد اجتهد ابن جني في تأصيل هذا المقصد في خصائصه وألح عليه غاية الإلحاح في غير ما موضع، بل عده أصل الأصول، فعند حديثه عن مسلك العرب في كلامها قال: «فمعظمه الجنوح إلى المستخف، والعدول عن المستثقل، وهو أصل الأصول»^(١). وبعد أن عرض لجملة من الأمثلة والشواهد الدالة على مقصد التخفيف عند العرب، أورد أبو الفتح - على عادته في السير والتقسيم - سؤالاً لمنكر مفترض لهذا المسلك الدقيق: من أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر، واستشقتَه، وعُنيت بأحواله، وتتبعته؟ يجيبه أبو الفتح إجابة الواثق: «هيهات! ما أبعدك عن تصور أحوالهم، ويُعد أغراضهم، ولطف أسرارهم، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم، وخففوا عن ألسنتهم، بأن اختلسوا الحركات اختلاسا، وأخفوها فلم يَمَكَّنوها في أماكن كثيرة ولم يشبعوها»^(٢).

وما كان لأبي إسحاق أن يذهل عن هذا المقصد المهم من مقاصد العرب، حيث أشار إليه إشارات عدة في كتابه، وعلل به جملة من الأحكام والقواعد النحوية والتصريفية؛ وربط به كثيرا من الظواهر اللغوية، أهمها ظاهرة الحذف، ومن أمثلة ما أشار إليه في ذلك ما ذكره في تضعيفه لما ذهب إليه الكوفيون من أن فعل الأمر ليس قسما مستقلا بذاته مبنيا، بل هو فعل مضارع معرب مجزوم بلام الأمر المحذوفة تخفيفا، فضَعَّف الشاطبي ذلك، ورجَّح أنه مبني، «وأصل بنائه لوجهين: أحدهما: أن ما زعموا من الحذف دعوى. والآخر:

(١) ابن جني: الخصائص ١/١٦١-١٦٢.

(٢) ابن جني: المرجع السابق ١/٧٢.

أن طريق الحذف أن يكون للتخفيف، وإذا كان كذلك، فلو أرادوا التخفيف لحذفوا اللام ويبقى حرف المضارعة، فحذفهم له وإتيانه بالهمزة - كما في قولهم: ارم واخش واغز - بعيد عن مقصد التخفيف، وأيضا حذف الجازم وإبقاء عمله محذور كما كان ذلك في الجار الذي هو نظيره»^(١).

ولا يُفهم من هذا الارتباط الوثيق بين ظاهرة الحذف ومقصد التخفيف عند العرب أنهم كانوا يفرعون إلى الحذف دون ضوابط، بل إن مقاصدهم أحيانا لا تتحقق بالحذف بل بالإثبات، فلا يجوز الحذف لتحقيق مقصد التخفيف إذا تعارض مع مقصد البيان والإفهام، فالحذف «ليس جائزا على إطلاقه، فإن للإثبات مقاصد في كلام العرب لا تنكر، كما أن للحذف مقاصد، فقد يكون الجزء معلوما ولا يجوز مع ذلك الحذف بحسب قصد المتكلم؛ ألا تراهم جعلوا لحذف الفاعل مقاصد كثيرة، ومثلها يلزم في إثباته؛ إذ لا فرق في المقاصد البيانية بين الحذف والإثبات. ومن أنكر هذا فهو صائم عن فهم كلام العرب»^(٢). ولتأكيد ذلك ذكر «مواضع يوجد فيها العلمُ ويمتنع الحذف، فمنها: خبر ما التعجبية لا يجوز حذفه وإن كان معلوماً؛ قال ابن الحاج: لأن القصد من التعجب كأنه منافٍ للاختصار. قال ومثل التعجب في هذا خبر المقصود في باب نعم وبئس إذا أعربناه مبتدأ وخبره نعم وبئس»^(٣).

(١) الشاطبي: المقاصد الشافية ١/١٠٢.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ٢/٩٣-٩٤.

(٣) الشاطبي: المرجع السابق.

ومقاصد العرب في كلامها التي أشار إليها الشاطبي أكثر من أن تُحصَرَ،
فبالإضافة إلى ما ذكر هنالك مقاصد أخرى مهمة؛ منها: **مقصد التعويض**
الذي أشار إليه أبو إسحاق في أكثر من موضع من كتابه، كما في تعليقه
لتشديد النون في اسمي الإشارة والموصول «ومعنى أن العرب قصدت بهذا
التشديد أن تعوّض الحرف المحذوف في التثنية، فإن الياء تحذف وجوباً من
الذي والتي وكذلك الألف من هذان وهاتان، فأرادوا أن يجعلوا التشديد في
ذلك كالعوض مما حذفوا جبراً له، والعوض يقوم مقام المعوّض منه حتى كأنه
موجود»^(١).

ومن ذلك أيضاً **مقصد التهويل والتعظيم** الذي يتحقق بتكرار الكلمة
في مواضع ومواقف محددة، وليس الأمر على إطلاقه، إذ قد ينعكس فيصبح
التكرار مستقبها مردولاً، يقول الشاطبي: «يُقصد التهويل والتعظيم بتكرار
الأول كقوله: ﴿الْحَاقَّةُ ۝١ مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٢)، و﴿الْقَارِعَةُ ۝١ مَا الْقَارِعَةُ﴾^(٣)، ونحو ذلك
مما يحسن معه تكرار الأول، وذلك ليس في كل موضع، بل له مقاصد كالتلذذ
بذكر المذكور نحو قوله:

ألا حبذا هندٌ وأرض بها هند^(٤)

(١) الشاطبي: المرجع السابق ١/٤٣١.

(٢) سورة الحاقة: آية ١.

(٣) سورة القارعة: آية ١.

(٤) صدر بيت للحطيئة، عجزه: وهندٌ أتى من دونها النَّأي والبعدُ

وما أشبه ذلك. كما أنه قد تأتي مواضع ينعكس الأمر فيقبح ذكره جملة فضلا عن تكراره، ولا شك أن الغالب استقباح التكرار، فلذلك كان ضعيفا على الجملة، ومقاصد التكرار معدودة بخلاف مقاصد عدمه، فإنها لا تنحصر، وأيضا فإن من شرط التكرار فهم كون الثاني هو الأول لئلا يلتبس»^(١).

ومن مقاصد العرب أيضا حرصهم على التفريق بين الاسم والصفة، وهو أمر معلوم بالاستقراء، يقول الشاطبي في أحد ردوده على ابن مالك: «وما ذكر من القياس على الاسم فاسد، لأنه مخالف لمقاصد العرب؛ إذ علمنا بالاستقراء أنها قصدت أن تفرق بين الاسم والصفة، وهو أراد أن يجمع بينهما في الحكم، فهو بمثابة من يقيس الفاعل على المفعول فينصب، أو المفعول على الفاعل فيرفع»^(٢).

وكما أن للعرب مقاصد في كلامها، فإن لها مقاصد أيضا في وقفها، أظهرها: الاستراحة، وعنهما تنفرع مقاصد أخرى بحسب نوع الكلام: «اعلم أن الوقف نظير الابتداء أي مقابله، والابتداء عملٌ فالوقف استراحة عن ذلك العمل، فإذا أصله أن يكون على السكون كما أن الابتداء أصله أن يكون بالحركة. ثم إنه يتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد: فيكون

ينظر: ديوان الحطيئة جروول بن أوس، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، ص ٣٩، ابن فارس أحمد: الصحاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حققه وقدم له مصطفى الشومبي، منشورات مؤسسة بدران، الطبعة الأولى، ١٩٦٣م، ص ٩٧.

(١) الشاطبي: المقاصد الشافية ١/٦٣٧.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ٦/٤٧٦.

لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النظم في الشعر، ولتمام السجع في
النثر، ثم إن الوقف إنما يكون على الآخر والأواخر محل التغيير، فغيروا الأواخر
عند الوقف على حسب المقاصد اللفظية أو المعنوية»^(١).

(١) الشاطبي: المرجع السابق ٥/٨.

المبحث الثاني : مقاصد النحو والنحويين

كما أن للعرب مقاصد في كلامها يجب على كل من يسعى لضبط قوانين لغتها إدراكها، فإن لعلم النحو، الذي يهدف إلى وضع النظام الضابط لكلام العرب، وللنحويين القائمين على ذلك مقاصد أيضاً عرض لها الشاطبي في كتابه، ولا يقل تأثيرها في رسم معالم الدرس النحوي عنده عن أثر مقاصد العرب واضعي اللغة أنفسهم.

لعل أول ما يطالعنا في ذلك تلك الصلة الوثيقة بين النحو والقصد، وبين اللحن الذي هو ضد النحو والعدول عن القصد، فالتلازم حاصلٌ بينهما بما في ذلك المعنى اللغوي لهما، وهو ما لم يُغفل الشاطبي الإشارة إليه؛ ف«أصلُ النحو في اللغة: القصدُ، وهو ضدُّ اللحن الذي هو العدول عن القصد والصواب، والنحوُ قصدٌ إليه، وهو في الاصطلاح: علم بالأحوال والأشكال التي بها تدلُّ ألفاظ العرب على المعاني، ويعنى بالأحوال وضع الألفاظ بعضها مع بعض في تركيبها للدلالة على المعاني المركبة»^(١).

ولتحقيق المقصود من علم النحو، وحتى يستحق المشتغل بالإعراب أن يُسمى نحويّاً عند الشاطبي، عليه أن ينظر فيما يتكلم فيه، «فإن كان المتكلمُ فيه مما قد تقدمت العرب للتكلم به، وحفظ عنهم، لم يحرفه عما نطقوا به، وإن كان مما لم يُحفظ عنهم من التركيب النطقي، إما لأنهم لم يتكلموا به، أو تكلموا به ولم يبلغنا، أو بلغ بعضاً ولم يبلغ بعضاً، أعملنا في ذلك المقاييس التي استقريناها من كلامهم حتى نُوصِّلنا إلى موافقتهم، وحتى نقطع أو يغلب على

(١) الشاطبي: المرجع السابق ١٧/١.

ظنوننا أنهم لو تكلموا بهذا لكان نطقهم كذا، فإذا تحصّل لنا مجاراتهم في ذلك
ومساواتهم كنا جديرين بأن نسمي مُعربين، واستحق المتصف منا بذلك أن
يسمى نحويا، وهذا النوع هو المقصود من علم النحو»^(١).

وللنحويين مقاصد ثابتة واضحة يلتزمونها ويراعونها في ضبط معالم النظام
اللغوي عند العرب، وهذه المقاصد قد يهتدي إليها بعضهم، وقد يغفل عنها
آخرون، وبذلك يتفاوتون في فهم مراد النحويين، ف«ربما يظن من لم يطلع على
مقاصد النحويين أن قولهم: شاذ، أو: لا يُقاس عليه، أو: بعيد في النظر
القياسي، أو ما أشبه ذلك ضعيف في نفسه، وغير فصيح، وقد يقع مثل ذلك
في القرآن فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك، وهم أولى لعمر الله أن
يُشنع عليهم، ويُمال نحوهم بالتجهيل والتقييح؛ فإن النحويين إنما قالوا ذلك
لأنهم لما استقروا كلام العرب ليقيموا منه قوانين يُحذى حذوها وجدوه على
قسمين...»^(٢).

والجهل بمقاصد النحويين موقع في زللٍ وسوء فهم، كما حصل لبعض
النحويين، ومنهم ابن مضاء القرطبي الذي أخذ بظاهر اللفظ فشنع على
النحويين في مقاتلهم عن العامل، فرد الشاطبي مذهبه باسطة القول في ذلك،
معقبا بأن ما دعا ابن مضاء لقول ما قال إلا جهله بمقاصد النحويين: «وإنما
بسطة القول فيه لأن ابن مضاء ممن ينسب إلى النحو قد شنع على النحويين
في هذا المعنى أخذا بظاهر اللفظ من غير تحقيق مرادهم، فنسبهم على التقوّل

(١) الشاطبي: المرجع السابق ١/١٩-٢٠.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ٣/٤٥٦-٤٥٧.

على العرب وإلى الكذب في نسبة العمل إلى الألفاظ، بل نسبهم إلى مذهب الاعتزال والخروج عن السنة وظلمهم - عفا الله عنه - إذ لم يعرف ما قصدوه. وقد صنف في الرد عليه وفي بيان مقاصد النحويين في هذه الأشياء ابن خروف جزءاً سماه: "تنزيه أئمة النحو مما ينسب إليهم من الغلط والسهو" فإن أردت كمال القول في ذلك فعليك به»^(١).

وحتى يتحقق المقصود من علم النحو، على النحويّ التركيز على ما فيه فائدة كلامية، وما يرشد إلى كيفية التكلم الفصيح، أما ما كان يخلو من ذلك فلا اشتغال به غير مُجدٍ في مقصود النحو، والأمثلة على ذلك في مطولات النحو خصوصاً كثيرة؛ منها مسألة ما يتعلق به الظرف أو الجار والمجرور الواقعة خبراً، و«مسألة الابتداء وعمله في المبتدأ وحده، أو في المبتدأ والخبر، أو عدم ذلك - أمرٌ لا تنبني عليه فائدة كلامية، فالكلام في ذلك كله وتسويد الأوراق به لا يُجدي في المقصود من علم النحو مزيداً. قال ابن الحاج فيما علّق على المقرب العصفوري: جملة ما أقوله أنّ كلّ خلافٍ ويَحْتِ في هذه الصناعة لا يؤدّي إلى الوقوف على كَيْفِيَّةِ التكلم فهو فَضْلٌ لا يحتاج إليه، والاشتغال به بطلالة. قال: وقد أُولِعَ المدرِّسون بذلك، وإن لم يكن نافعاً في تعليم الصغار، فلا اشتغال به اشتغالٌ بما لا يُغني. وأشدّ من نقض الاشتغال به اعتقاد أن ذلك مهمّ ضروريٌّ مُوصَلٌ إلى معرفة حقيقة، مكسبٌ علمًا بكلام العرب»^(٢).

(١) الشاطبي: المرجع السابق ٦١٩/١-٦٢٠.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ٢١/٢. وينظر: ٦١٥/١.

ومقاصد النحو ليست في مرتبة واحدة من حيث الأهمية، فمنها ما هو مهم، ومنها ما هو أقل من ذلك منزلة: «فمن مقاصد النحو ما هو مهم كالذي ذكر في نظمه، ومنها ما ليس بهم كباب التسمية، ومسألة الأمثلة الموزون بها في باب ما ينصرف، وفصل الاستثناء من الاستثناء وما أشبه ذلك»^(١).

كما أن مقاصد النحويين وقدراتهم متفاوتة في تحرير العبارة، والتعبير عن المعنى، ومدى الدقة في ذلك؛ ولذلك يوازن الشاطبي بين ابن مالك وغيره من النحويين في هذا المقصد، مبينا ما يتطلبه ذلك من ضرورة التفريق بين النظر في عبارة صاحب الألفية وفي عبارات غيره من النحويين، ولزوم معاملة كلِّ بحسب مقصده؛ ف«ابن مالك نصّب نفسه في هذه الصناعة لتحرير العبارات واختصارها، ووضعها على الأساليب الحسنة والمنازع المستقربة فيشأخ في مثل هذا، بخلاف غيره ممن لم يلزم إلا الإتيان بالمعنى كيف كان، وعلى أي وجه أمكنت العبارة فيه، وعلى غير تحرز من حشو ولا غيره، فمثل هؤلاء لا كلام معهم في هذه الأشياء للمعرفة بمقاصدهم، كما أنا إذا نظرنا في كتب المتقدمين لا نشاقهم في عباراتهم ولا نتبّع ألفاظهم هذا التبع، فإننا إن فعلنا ذلك كنا مخطئين في أخذ كلامهم، متعسفين في تقصيدهم ما قصدوا ما لم يقصدوا، وابن مالك ومن تبع مثل ما تبع معلوم منهم القصد إلى إغماض المعاني في العبارات، وإدراج الكثير منها في اللفظ اليسير، وترك اللفظ لإيهام يكون فيه، واختيار ما

(١) الشاطبي: المرجع السابق ١/١٩٠.

يعطي أصل المعنى من غير تطويل، وما أشبه هذا فنحن نعامل ابن مالك بما نصب له نفسه»^(١).

ومن مقاصد النحويين المهمة عند الشاطبي:

مقصد التخصص: من فقه النحويّ عند أبي إسحاق أن يعلم موضوع

العلم الذي نصب نفسه له، وأن يعلم حدوده فلا يتجاوزه إلى غيره، وإذا اضطر إلى ذلك أحيانا فبالقدر الذي يعود بالنفع على علم النحو، فعليه أن يلزم الحذر مما يقع من بعضهم من الخلط بين العلوم، فالنحويّ ليس لغويّاً حتى يعنى بالمباحث اللغوية، وليس بياتياً حتى يعنى بالمباحث التي يُعنى بها علماء البيان، ذاك هو المبدأ العام الذي ألحّ عليه الشاطبي في مواضع كثيرة من كتابه.

فكلام النحويّ في اللغة خروج منه عن صناعته، ومع ذلك فإن هذا الأمر يختلف بحسب ما يقتضيه الحال، فقد يكون مفيداً لعلم النحو إذا كانت القوانين الناظمة مبنية على النقل اللغوي، فلا حرج عندئذ من أن يوليه النحويّ شيئاً من عنايته، أما إذا كان غير ذلك مما لا تعلق له مباشرة بقوانين لغة العرب وضوابطها المقيسة، فليس من الصواب الانشغال به، كما في كلام النحويين في وضع الأدوات، لمن يعقل ولمن لا يعقل، «فهو كلامٌ في وضع لغويّ، لا تعلق له بالنحو، فالظاهر أن الناظم لم يقصده إذ كلام النحويّ في اللغة خروج عن صناعته إلى ما ليس منها، وهو في المخاطبة التعليمية غير صواب. فإن قيل: فإن النحويين يتكلمون كثيراً في معاني الأدوات والألفاظ أفتراهم خارجين عن الصواب بذلك؟ فالجواب: أن كلامهم في معاني الألفاظ في الغالب إنما يكون

(١) الشاطبي: المرجع السابق ٣٦٧/٨.

لما يعرض لهم من بناء القوانين على النقل اللغوي، أو لأن كلامهم في ذلك يجري مجرى ضبط القوانين، فالأول: نحو قول الناظم وغيره في هذا الباب: إن لحاق الكاف واللام في ذلك، وذلك - (كذا في الأصل، ولعل الصواب: وتلك) - يدل على البعد وتركها يدل على القرب، فمثل هذا ينبني عليه من القياس أن الكاف واللام تلحقان اسم الإشارة قياساً إذا قصدت الإشارة بها إلى البعيد. والثاني: مثل كلامهم في معاني حروف الجر، فإن كلامهم في ذلك من قبيل ضبط القوانين... وقلما يتكلم النحويّ في معاني اللغة على غير هذين القصدين، إلا أن يتصدى لغويّاً محضاً كشرح شواهد سيبويه وأمثله وما جرى مجرى ذلك»^(١).

والزام النحويّ بالحديث عن معاني الكلمات هو إلزام له بما لا يلزم؛ بخلاف اللغوي الذي يجب عليه النظر في ذلك وفاءً بما نصب نفسه له، ومن ذهب إلى إلزام النحويّ بشيء من ذلك فإن مسعاه مؤدّب لا محالة إلى التداخل اختلاط العلوم بعضها ببعض وعدم التمييز بينها، ولا يفتأ الشاطبي يذكّر بذلك في مواضع متفرقة من كتابه، فقد ردّ على من يُلزم النحويّ بأن يعرض لتفسير معاني الحروف ويعدّ ذلك تخليطاً بين العلوم: «ولا شك أن هذه نحلة اللغوي لا نحلة النحوي من حيث هو نحويّ، فمن تعرض لتفسير معاني الحروف، وصيّرهما كالأمر الضروري في صناعة النحو، فليتعرّض لتفسير معاني الأسماء

(١) الشاطبي: المرجع السابق ١/٤٠٤-٤٠٥.

والأفعال، وحينئذ يصير لغويًّا لا نحويًّا، أو ليترك تفسير الجميع حتى يكون نحويًّا فقط، وهو الأحقُّ؛ لأن غيره تخليط لبعض العلوم ببعض»^(١).

وليس من مقصد النحوي أيضاً أن يصرف عنايته على المعاني بل موضوعه الألفاظ والمباني ونظام تركيبها في الكلام المنقول عن العرب لضبط قوانينه، فليس من غرض النحوي ولا من مقصده أن يتجاوز صناعته النحوية للعناية بمباحث علم المعاني، وإذا دعت الحاجة إلى شيء من ذلك فبالقدر الذي يخدم علم النحو ليس أكثر، وكأن النحويين «تركوا النظر في لحظ المعاني والمقاصد وأحالوه على أهله. وربما وُجد هذا للنحويين في مواضع، كما رأيتهم يميزون في تقديم المفعول على الفاعل والفعل وتأخيره عنهما، ويميزون في حذف المفعول وإثباته وما أشبه ذلك اعتباراً بالصلاحية اللفظية، فإذا جاء أهل نظر المعاني أوجبوا كثيراً مما يميزه النحويون أو منعهو البتة، وذلك بحسب المقاصد ومقتضيات الأحوال في أداء المعاني»^(٢).

فاعتبار المقاصد البيانية وظيفه البيانيّ وليس على النحويّ اعتبار ذلك من حيث هو نحويّ^(٣)؛ لأن النحوي يتكلم في أصل الوضع العربي، أما معاني الوضع العربي ومقاصدها فوظيفة البيانيّ لا النحويّ^(٤). ففي مسألة حذف المفعول مثلاً أشار الشاطبي إلى أن ابن مالك أطلق القول في سبب الحذف،

(١) الشاطبي: المرجع السابق ٦/٣٣٤.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ١/٦٤.

(٣) ينظر: الشاطبي: المرجع السابق ٤/٦٨٤.

(٤) ينظر: الشاطبي: المرجع السابق ٣/١٥٩.

ولم يعيّن مقصد المتكلم في هذا الحذف؛ لأن ذلك مما يُعنى به أهل المعاني لا النحويون الذين يُعنون بأصل الوضع، ف«لم يعتبر - أي: ابن مالك - ما يقصده المتكلم في ترك ذكره من تضمين الفعل معنى فعل لازم، أو قصد المبالغة أو اعتبار بعض الأسباب الباعثة على ترك ذكر الفاعل في: ضرب زيد، ونحوه فإن ذلك كله طارئ على أصل الوضع، وكلام النحويين ونظرهم إنما هو في أصل الوضع، أما البيانيّ فينظر في مقاصد الحذف بعد تسليم نظر النحوي، إذ لا تنافي بينهما»^(١).

ووظيفة النحويّ والبيانيّ محدّدة للأحكام والقواعد الضابطة للكلام عندهم ومؤثرة فيها، وما ذلك إلا لاختلاف مقاصدهما؛ فالنحويّ كثيراً ما يخيّر بين أمرين أو أكثر لا يخيّر البيانيّ بينها، بل يوجب أوجه التّخيير، كلُّ وجه في سياق يختص فيه، لا يدخل فيه الآخر^(٢).

وتأكيد الشاطبي في مواضع كثيرة من كتابه على ضرورة تمييز الصناعة النحوية عما داخلها من العلوم الأخرى، وإلحاحه على وجوب إدراك موضوع علم النحو والتقيّد به، وعدّد ذلك مقصدا مهما من المقاصد التي يجب أن يحرص عليها النحويّ، لا تخلو هذه الدعوة - في ظاهرها على الأقل - من دقة وصرامة علمية يمكن أن تعود بالنفع على الدرس النحويّ، لكن الذهاب بعيداً في الفصل الكامل الذي لا يخلو من التعسف أحيانا بين هذه العلوم التي تشترك جميعها في موضوع البحث، وهو اللغة، قد لا تكون نتائجه محمودة، فالتلازم

(١) الشاطبي: المرجع السابق ١٥٩/٣.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ٢٤٦/٥.

بين اللفظ والمعنى أمر ثابت لا يمكن إنكاره، فاللفظ والبناء جسد، والمعنى روحه، ولا سبيل إلى الفصل بين الجسد والروح التي تبت فيه الحياة، بل إن تأثير كل منهما في الآخر ظاهر، وهو أمر لا يجمله من أوتي أدنى اطلاع على الاستعمال اللغوي؛ «فكل دراسة لغوية - لا في الفصحى فقط، بل في كل لغة من لغات العالم - لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى»^(١).

إضافة إلى ذلك فإن المطلوب من النحويّ في كثير من الأحيان ليس تحديد ما هو واجب أو ممتنع، أو ما هو فصيح وما يضاده في الاستعمال اللغوي بناء على ما ورد عن العرب في ذلك فحسب، بل قد يتطلب الأمر أحيانا التمييز بين أفصح الفصيحين وأقبح القبيحين في الاستعمال اللغوي؛ إذ الفصاحة فصاحات والقبح درجات، وفي كثير من الأحيان يتوقف ضبط ذلك ليس على النقل والرواية للألفاظ والمباني فحسب، بل على المعاني الدالة عليها، مما يجعل الفصل الكامل بين اللفظ والمعنى أمرا متعذرا، وهو ما يؤكد على ضرورة مد جسور التواصل بين العلوم التي تعنى بالمباني وتلك التي تعنى بالمعاني بشرط عدم الخلط بينها، فعلى كل ذي علم أن يحرص على أن لا تكون عنايته بما له صلة بعلمه من العلوم الأخرى على حساب علمه الأصيل.

(١) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م،

مقصد البحث عما يطرد ويقاس: من مقاصد النحو والنحويين الأخرى المهمة التي عُني بها الشاطبي في مواضع عدة من كتابه أن غرض النحويّ ليس في البحث فيما شدّ وندر، بل فيما اطّرد وانقاس من الكلام؛ فالنحويّ عنده «لا كلام له في الأمور السماعية إلا بالعرض، والمقصود بالذات هو ما تعلق به القياس»^(١). وللنحويّ أن ينبه على ما كان موقوفاً على السماع، لكنه إن لم يفعل ذلك فلا يعدّ تقصيراً في حقه، وقد أبان الشاطبي ذلك عند تعليقه على ما فعله الناظم باقتصاره على إيراد أربعة ألفاظ ملحقه بالمتنى، وهي: كلا وكلتا واثنان واثنان، ولم يورد غيرها مما هو مسموع عن العرب، فعلق الشاطبي على ذلك، بأنه «غير مقيس، وإنما هو موقوف على السماع، فلو لم ينبه على شيء منه لما لزمه اعتراض؛ لأنّ النحوي لا يتكلم إلا فيما كان مقيساً خاصة»^(٢).

والنحويون ليس سواء في التزامهم بهذا المقصد؛ فمنهم من لا يقتصر على ما يكون مقيساً مطرداً من الكلام، بل يذكر ما نُقل عن العرب وإن كان غير مطرد وغير مقيس، وذكر ذلك عند الشاطبي ليس من باب علم النحو، بل يذكره بعض النحويين لكونهم لغويين، وغير هؤلاء يقتصرون على إيراد ما كان مطرداً يقبل القياس والتعميم، وكلا الطريقتين صواب عند الشاطبي. وهو ما يؤكده قوله عند حديثه عن أحكام النسب، حيث بيّن أن التغيير الحاصل للمنسوب إليه على ضربين: أحدهما تغيير يطرد وينقاس، والآخر مقصور على

(١) الشاطبي: المقاصد الشافية ٩/١٣٠.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ١/١٧١.

السمع ولا يُعلم له اطراد؛ «فأما الأول: فهو الجزء الذي يجب على النحويّ التعرض له من حيث هو نحويّ، وهو الذي أخذ الناظم في الكلام عليه، وأما الثاني فليس للنحويّ من حيث هو نحويّ، وإنما هو للُّغويّ؛ إذ كان شأن النحويّ أن يتكلم فيما اطرّد لا فيما خرج عن باب الاطراد، فإذا تكلم على المطرّد علم أن ما خرج عنه مقصور على السمع، فلذلك لم يتعرض له الناظم لا سيما في هذا المختصر، وإنما أشار إليه آخر الباب إشارة على عاداته في الإشارة إلى الشذوذات، وقد تعرض النحويون لذكر بعض هذا الذي لم يطرّد، وأولهم في ذلك سيبويه، واتبعه أرباب المطولات، واقتدى بهم بعض أرباب المختصرات كأبي القاسم الزجاجي وغيره، وهم في ذكر ذلك لغويون لا نحويون، فالناظم بقي على طريقته لم يتعدها، وغيره أنس بذكر بعض المسموع على جهة التمثيل والتوجيه لما سُمِع، وكل في طريقته على صواب»^(١).

والمواضع التي أكد فيها الشاطبي على هذا المقصد كثيرة؛ منها - إضافة إلى ما سبق - ما أشار إليه عند حديثه عن حكم إثبات نون الوقاية بالحرفين (مِنْ) و(عَنْ)، فقال معلقاً على عبارة ابن مالك في الخلاصة: "واضطراراً خففاً مئّي وعئّي": «يعني أن بعض من تقدم من العرب اضطرّ في الشعر فخفف نون (مئّي) و(عئّي)، وذلك التخفيف عبارة عن عدم لحاقهما النون الوقائية... وقد استلزم كلامه وحكايته أن عدم إلحاق النون لها ضرورة، أن يكون الإلحاق لهما هو اللازم في الكلام والذي لا يعدل عنه إلى غيره، وهذا هو المقصود من كلامه لا الإخبار عما جاء ضرورة، لأن حكايته للضرورات ليست إلا بحكم

(١) الشاطبي: المرجع السابق ٧/٤٣٤-٤٣٥.

التبع؛ لأن قصد النحوي القياس، ولكنه أتى بالعبارة على غير الأسلوب المقصود، اتكالا على فهم المعنى»^(١).

وعند حديثه عن إغناء صيغة (فَعَّال) عن النسب باستعمال الياء المشددة، كأن يقال: زجاج بدلا عن زجاجي، حيث ذكر ابن مالك أن ذلك مقبول وسائغ عند العرب، علق الشاطبي على ذلك بأن التصريح بالقبول «إمّا أن يعني أن النحويين قبلوه من حيث هو سماع ولا يقاس عليه، وإما أن يعني أنهم قبلوه وأخذوا بمقتضاه وقاسوا عليه. فلو أراد الأول لم يكن فيه فائدة؛ إذ الإخبار عن الشذوذات بأنها قبلت نقلا كما جاءت، لا محصول تحته بالنسبة إلى صنعة النحويين أهل القياس... بخلاف ما إذا أراد أنهم قبلوه في القياس وأخذوا به، فإن في هذا أجلّ فائدة لهم للإخبار بأن مثل هذا ليس عندهم من السماع المهمل الذي لا يعتمدون عليه، بل هو معتمد عليه مبني على محموله»^(٢).

فغاية ما يسعى إليه النحوي وما تقتضيه مقاصد صناعته البحث فيما ينقاس وتضبطه القوانين العامة، وهو ما أعاد الشاطبي التأكيد عليه في باب التعجب، حيث يعرض النحويون - ومنهم ابن مالك - للحدِيث مفصّلا عن التعجب المدلول عليه بالصيغتين (ما أفعله)، و(أفعل به) دون غيرهما من الصيغ الأخرى المفيدة لمعنى التعجب؛ وإنما فعلوا ذلك بحسب الشاطبي لأن الصيغ الأخرى «غير منضبطة لقانون حاصر، ولا منضمة بقياس قاض من وجهين: أحدهما أنها إنما جاءت مؤدّية معنى التعجب على غير أطراد يُقاس على مثله،

(١) الشاطبي: المرجع السابق ١/٣٣٥.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ٧/٥٨٩.

فصارت من قبيل المسموع الذي لا يقاس عليه، إلا (فَعُل) ... والثاني أن معنى التعجب في أكثرها ليس بالصيغة والبنية والوضع الأصلي، وإنما هو في الأكثر مفهوم من فحوى الكلام وبساط التخاطب. وإذا كانت دلالتها على التعجب من خارج، ولم تنضب لصيغ معينة مطّردة لم يعتبرها، من جهة أن قصد النحويّ عقد القوانين فيما يمكن عقدها فيه... ونظير هذا باب (التوكيد) حين تكلموا فيه على الألفاظ المخصوصة كالنفس والعين وأخواتهما، وتركوا التبويب على ما عداها من عبارات التوكيد وأدواته؛ لأن تلك الألفاظ المختصة منضبطة للدخول تحت القوانين، وما سواها لا ينضب في الأكثر، ولا يجري على مهَيِّع واحد»^(١).

والتأكيد على هذا المقصد المهم من مقاصد النحويين ليس صنيع الشاطبي فحسب، بل هو مسبوق إليه ومنبّه عليه منذ المراحل المبكرة لنشأة علم النحو، ثم توالى التذكير به والتأكيد عليه على تعاقب العصور، ولعل من أقدم ما نُقل صريحاً في ذلك ما رُوي عن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) الذي وُصف بأنه أول من بعج النحو ومد القياس والعلل^(٢)؛ فقد جاء في كلامه الذي أجاب به تلميذه يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) وقد سأله إن كان سمع أحداً يقول (الصويق) بإبدال السين صاداً؟ فرد بقوله: نعم، عمرو بن تميم تقولها. ثم أضاف موجهاً: وما تريد من هذا؟ عليك بباب يطرد وينقاس^(٣).

(١) الشاطبي: المرجع السابق ٤/٤٣٧-٤٣٨.

(٢) ينظر: الجمحي محمد بن سلام: طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة المملكة العربية السعودية، د. ت، ص ١٤.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص ١٥.

فأولى ما يعتني به النحويّ - بحسب ابن أبي إسحاق - القواعد العامة المطردة
الناظمة لكلام العرب، لا الجزئيات والاستعمالات غير المطردة التي قد لا يحيط
بها الحصر. ولكن مع ذلك درج النحويون على الإشارة إلى هذه الاستعمالات
التي لا يضبطها قانون عام، مع اختلافهم في القياس على هذا المسموع جوازاً
ومنعاً، ولعلمهم في إيراد تلك الاستعمالات زيادة إيضاح اعتماداً على مفهوم
المخالفة.

المبحث الثالث : مقاصد الناظم والشارح

ابن مالك والشاطبي كلاهما من النحويين، وما دعانا لتخصيص مبحث نسعى فيه لبيان ما أشار إليه أبو إسحاق من مقاصد حُصِّ بها ابن مالك، وأخرى عُني هو ببيانها في شرحه؛ إلا أنّ مدار حديث الشاطبي - كما هو معلوم - في كتابه (المقاصد الشافية) حول منظومة ابن مالك المشهورة (الخلاصة الكافية) شرحاً وبياناً؛ فكان منتظراً أن يخص صاحب المنظومة بمقاصد دلت عليها عباراته والأمثلة التي ذكرها في منظومته، إضافة إلى مقاصد التزم بها وسعى لتحقيقها الشارح نفسه في شرحه المبسوط لهذه المنظومة، وهو أوسع شرح لها. فلا تخلو كلمة أو عبارة أو مثال أو أسلوب في الخلاصة إلا كان معبراً عن قاعدة من قواعد اللغة، أو مقصد من المقاصد التي أراد الناظم الإشارة إليها؛ ذلك ما وقف عليه الشاطبي وقرره في قوله: «قلما تجد في هذا النظم لفظة إلا وهي تحتوي على معنى أو معانٍ ولا تجد فيها لفظة ذكرها فضلٌ، ولا أسلوباً خالياً من القصد الحسن والتنبية على غور مسألةٍ إلا قليلاً حسب ما تراه منبهاً عليه»^(١). وكثيراً ما يصف الشاطبي مقاصد ابن مالك بأنها مقاصد حسان، كما في قوله: «وهذا أيضاً من مقاصد هذا النظم الحسان التي قلما يُتَقَطَّن لها»^(٢)، وفي موضع آخر: «وهذا من المقاصد الحسان اللائقة بابن مالك رحمه الله تعالى»^(٣).

(١) الشاطبي: المقاصد الشافية ١/٣٩٣.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ٧/٣٣٧.

(٣) الشاطبي: المرجع السابق ٤/٢٣١.

ومن مقاصد الناظم المهمة التي أكد عليها الشاطبي:
مقصد الإحاطة بمقاصد النحو: نص ابن مالك صراحة على أن منظومته
اشتملت على مقاصد النحو كلها، وذلك في قوله في مستهل أرجوزته:
وأستعين الله في ألفيِّه مقاصدُ النحوِ بها مَحْوِيَّه^(١)

وهذا التنصيص من ابن مالك كان محل نظرٍ من الشاطبي، حيث أفاد استعماله لصيغة العموم أن قصيدته لم تترك شيئاً من مقاصد النحو ومهمّاته إلا احتوته، وهو ما لا يمكن التسليم به على ظاهره، خصوصاً أنه لم يعرض لبعض المهمات من النحو، فقد ناقصه بعض الأبواب؛ كباب القسم وباب التقاء الساكنين، وناقصه بعض الفصول والمسائل؛ كمسألة الفصل بين المضمرات، ومسألة دخول الفاء في خبر المبتدأ، ومسألة الموصولات الحرفية، ومسألة الأمثلة الموزون بها من الأعلام، ومسألة التأريخ، ومسألة (أي) التفسيرية، وحروف التنبية والجواب، وغير ذلك من الأبواب والمسائل التي يتناولها النحويون بالدرس^(٢). ليس ذلك فحسب، بل إن ما صرح به في مستهل أرجوزته يتعارض مع قوله في آخرها:

وما بجمعه غنيت قد كَمَلْ نُظْمًا على جُلِّ المُهمّات اشتمل^(٣)

(١) ابن مالك: ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة الخلاصة في النحو، ص ٦٨.

(٢) ينظر: الشاطبي: المقاصد الشافية ١/١٨، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٤٥، ٥٨٦/٢، ١٧٩/٦، ٢١٨، ٤٠/٨، ٤٨٣.

(٣) ابن مالك: ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة الخلاصة في النحو ص ١٨٨.

حيث صرح بأن أرجوزته اشتملت على جلّ المهمات وليس على جميعها، ومهمات النحو ومقاصده متقاربان من حيث المعنى، وقد رجح الشاطبي أن ما يصدق على الأرجوزة هو الأمر الثاني وليس الأول، أي أنها احتوت مهمات النحو ومقاصده وليس جميعها. على أنه رأى أن لا تعارض ولا تنافر بين كلام ابن مالك في أول الأرجوزة وما ذكره في آخرها، بل هما متوافقان، حملاً لكلامه على المجاز، ف«المهمات ليس بمرادفة للمقاصد؛ لأن المقاصد أعم من المهمات لانقسامها إلى المهم وغيره، فمن مقاصد النحو ما هو مهم كالذي ذُكر في نظمه، ومنها ما ليس بمهم كباب التسمية، ومسألة الأمثلة الموزون بها في باب ما ينصرف، وفصل الاستثناء من الاستثناء وما أشبه ذلك، إلا أنه يبقى وجه إتيانه بلفظ العموم، مع أنه لم يتكلم إلا على الجُلّ من المقاصد، بل على الجُل من مهماته، وذلك سهل؛ لأن العرب قد تطلق لفظ الكل على الجُل فتقول: جاءني أهل مصر، إذا جاءك جُلهم أو رؤساؤهم، وأهل مصر صيغة العموم كمقاصد النحو»^(١). ثم انتهى الشاطبي لتقرير أن الخلاصة اشتملت على الضروري من علم النحو، وقد حاز ابن مالك الشرف بتمكّنه «في هذا النظم من الإتيان بجلائل النحو وما يليها خصوصاً»^(٢).

مقصد الاختصار: أشار ابن مالك في مستهل أرجوزته إلى المنهج الذي سلكه فيها، فقد راعى فيها الاختصار في اللفظ، وذلك في قوله:

(١) الشاطبي: المقاصد الشافية ١٨/١-١٩.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ١٧٢/١.

تُقَرَّب الأَقْصَى بلفظ موجزٍ وتَبْسُطُ البَدَل بوعْدٍ مُنْجَزٍ^(١)

وإنه لكما قال، كما يقرر ذلك الشاطبي، فأرجوزته جمعت «أشتات المعاني الكثيرة في اللفظ اليسير، إشارة منه إلى الاختصار الذي نحاه مما بُعد على غيره جمعه من المعاني الكثيرة قربه هو باللفظ الموجز، وإنه لكما قال؛ فإنه يأتي بالقانون الواحد في الألفاظ اليسيرة، يضبط به ما يأتي به الأقدمون من النحويين في ورقة أو ورقتين، وليس في هذه الأرجوزة في الغالب لفظة لغير معنى، ولا لمجرد ضرورة وزن أو قافية، بل كل لفظ فيها تحته معنى أو معانٍ، فقد أخلاها من الحشو إلا نادراً»^(٢). ولا يفتأ الشاطبي يذكر بهذا المقصد الظاهر من ابن مالك في مواضع عدة من كتابه، كما في قوله: «وهذا حسن من التنبيه في حسن من الاختصار لا تنبو مقاصده عن مثله، وفي هذا النظم من هذا القبيل أشياء»^(٣).

على أن حرص ابن مالك على مقصد الاختصار لم يكن على حساب تحقيق مقصد الفهم والبيان، ولا على حساب استيفاء حصر القوانين، فقد عقب الشاطبي على كلام الناظم في أحد المواضع بأنه جمع بين الحسنيين: الاستيفاء والاختصار، فقال عنه إنه «كان أكثر فائدةً وأقرب إلى مقاصد الناظم في الحصر والاستيفاء للقوانين مع الاختصار»^(٤).

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة الخلاصة في النحو ص ٦٨.
(٢) الشاطبي: المرجع السابق ٢١/١. وينظر: المرجع نفسه ٢٨٤/١، ٣١٦، ٣٥٦، ٥٣٥، ٤٦٦/٧، ٣٢٧/٨.

(٣) الشاطبي: المرجع السابق ٣٦٧/٣.

(٤) الشاطبي: المرجع السابق ٤٦٦/٧.

ومن لوازم الاختصار ما أطلق عليه أبو إسحاق: إغماض المعاني في العبارات، فقد وازن الشاطبي بين مقاصد ابن مالك ومن سلك مسلكه وغيرهم من النحويين الذين لم يكن همّهم إلا «الإتيان بالمعنى كيف كان وعلى أي وجه أمكنت العبارة فيه، وعلى غير تحرّز من حشو ولا غيره، فمثل هؤلاء لا كلام معهم في هذه الأشياء للمعرفة بمقاصدهم، كما أنا إذا نظرنا في كتب المتقدمين لا نشاقهم في عباراتهم ولا نتبع ألفاظهم هذا التتبع فإننا إن فعلنا ذلك كنا مخطئين في أخذ كلامهم متعسفين في تقصيدهم ما قصدوا ما لم يقصدوا»^(١).

أما ابن مالك ومن سلك منهجه من النحويين، ف«معلوم منهم القصد إلى إغماض المعاني في العبارات وإدراج الكثير منها في اللفظ اليسير وترك اللفظ لإيهام يكون فيه واختيار ما يعطي أصل المعنى من غير تطويل وما أشبه هذا، فنحن نعامل ابن مالك بما نصب له نفسه»^(٢).

ولتحقيق مقصد الاختصار اختار الناظم الالتزام بتحقيق مقصد آخر يساعد على ضبط القوانين واستيفائها مع الاختصار، وهو التقييد بالمثال واعتباره في ضبط القوانين، وقد ذكر الشاطبي أن ذلك كثير عند ابن مالك، وهو أشهر من أن يُدَلَّ عليه عنده^(٣). وقد عبّ الشاطبي على كلام ابن مالك وإكثاره من إيراد الأمثلة في باب العلم فقال: «فهذا الذي قصد الناظم رحمه الله بتكثير الأمثلة وتنويعها، وعادته أن يأتي بالأمثلة فيستغني بإشارتها عن تقرير

(١) الشاطبي: المرجع السابق ٣٦٧/٨.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق.

(٣) ينظر: الشاطبي: المرجع السابق ٦٢٦/٤، ٢٧٤/٥.

المسائل والضوابط، قصدا للاختصار»^(١). وفي موضع آخر أشار إلى أثر التقييد بالمثل على تحقيق مقصد الاختصار مع استيفاء القوانين وشروط المسائل، يقول: «وقد يأتي بالمثل ليستقرئ منه شروط الباب أو قانونه حرصاً على قلة الألفاظ وكثرة المعاني»^(٢).

ومقاصد الناظم التي أوردها الشاطبي أكثر من أن يحاط بها في هذا الموضوع الضيق، إضافة إلى المقاصد السابقة ذكر الشاطبي أن من مقاصد الناظم أيضاً: **مراعاة حال المتعلم**، فإذا كان مبتدئاً أو من يليه، سعى لتقريب المسائل منه وتوضيحها بأوضح أسلوب، فـ«مقصود الناظم إنما هو التقريب على المبتدئ ومن يليه، والتبيين بأوضح ما يمكن»^(٣). ويستحسن الشاطبي هذا المقصد من ابن مالك مشيراً إلى أنه مسلك يحرص عليه غيره من النحويين من ذوي الفضل، ومن هؤلاء النحويّ الأندلسي الملقب بالأستاذ أبو علي الشلوبين (ت ٦٥٤هـ) الذي يروى عنه أنه كان يشرح مسألة من المسائل النحوية فـ«ذكر عن بعض النحويين أن من مطرد المقصور ما كان على وزن فعلى جمعاً نحو: قتلى ومرضى وجرحى ونحو ذلك، فلم يرتض الشلوبين هذا العقد قال: لوجود مثل قصباء وحلفاء في الجمع قال: فإن قلت ذلك اسم جمع وهذا جمع، فالجواب: أنه لا يبين الفرق بين اسم الجمع والجمع في هذا إلا لمن قتل هذه الصناعة علماً.

(١) الشاطبي: المرجع السابق ١/٣٥٧.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ١/٢١١.

(٣) الشاطبي: المرجع السابق ١/٣٥.

قال: فالإحالة للناشئين أو المتوسطين على ذلك خطأ^(١). وعقب الشاطبي على مقالة الشلوبين مثنياً بقوله: «وهذه من الشلوبين نزعة عالم رباني لا يحمل الأمور فوق ما تحتمله»^(٢). كما أثنى الشاطبي على شيخه أبي عبد الله البلنسي (ت ٧٨٢هـ) الذي لقبه بالأستاذ الفقيه لما تميز به من مراعاة حال القراء والمتعلمين: «وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله البلنسي - رضي الله عنه - في هذا العلم عارفاً بطرق أئمتته المتأخرين، عالماً بمقاصدهم فيه، وكان من طرق تعليمه بيان المقاصد بحسب القارئ من الابتداء والانتهاء، مرشحاً لفهمه، مدرياً له، وموقظاً لفكره لاقتناص الجواب وإيراد السؤال»^(٣).

ومن مقاصد الناظم أيضاً التنبيه على مسائل الخلاف، والتعليل لكثير من الأحكام والضوابط والشروط، إضافة إلى عنايته بالحجج والأدلة؛ فحرصه على الاختصار لم يمنعه من الإشارة إلى مسائل عديدة مختلف فيها، فقد كان «من عاداته التنبيه على مسائل الخلاف، وعلى ارتضاء ما يرتضيه من الأقاويل»^(٤). وقد قسم الشاطبي هذه المسائل المختلف فيها قسمين: فمنها ما ينبني على الخلاف فيه ثمرة لها أثر في الأحكام الكلامية، والآخر لا ينبني عليه إلا أمر اصطلاحي وتحقيق صناعي، وما يجب العناية به هو الأول بحسب الشاطبي، أما الثاني «فالكلام فيه حسب ترجيح ما رجح الناظم وجلب الأدلة

(١) الشاطبي: المرجع السابق ١/٣٦.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق.

(٣) الشاطبي: المرجع السابق ٩/٤٨٨.

(٤) الشاطبي: المرجع السابق ٢/٢٠.

عليه إنّما هو من جهة ما يلزم الشارح من بيان مقاصد الكلام المشروح، والنزول إلى مقام صاحبه، لبيان ارتضاء ما ارتضاه، وتزييف ما زيّفه، لا من جهة أن تنبني عليه فائدة»^(١). كما أنه لم يغفل جانب التعليل وذكر الحجج في كثير من المواضع في خلاصته، ف«الناظم لم يقتصر في كثير من هذا الكتاب على مجرد النقل الذي لا يشوبه تعليل، ولا أضرب عن ذكر الخلاف والإشارة إلى الترجيح، بل نبه على التعليل، ورمز إلى الأخذ بالدليل، وأرشد إلى أن لبسط العلل فيه موضعا، ولإلداء بالحجج وفصل القضايا بين المختلفين فيه مجالا متسعا»^(٢). وفي غالب الأحيان تكون مقاصد ابن مالك بيّنة، تدل عليها عبارته دلالة ظاهرة، وفي أحيان قليلة يتطلب إدراك مقاصده إعمال فكر وتدبر لخفائها، وهو ما لاحظته الشاطبي عندما وصف بعض هذه المقاصد بالخفاء، كما في قوله: «وما أوهم خلاف ذلك فدليل على الجواب وليس إياه، على ما مضى تفسيره. ولا يبعد أن يقصد الناظم هذا التفسير الأخير، كما تقدم في نظائره من المقاصد الخفية»^(٣).

ومع أن تعقبات الشاطبي لابن مالك ليست بالأمر الشائع في كتابه، فإنه لم يغفل توجيه شيء من النقد لبعض مقاصد الناظم، ويعود هذا النقد غالبا لقصور عبارة ابن مالك عن إفادة المقصد الذي أرادته، مما يدعو الشاطبي إلى اقتراح عبارة أخرى يراها أوفى للتعبير عن المعنى المراد، كما في قوله معلقاً على

(١) الشاطبي: المرجع السابق.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ٤٨٦/٩.

(٣) الشاطبي: المرجع السابق ١٢٥/٦.

عبارة ابن مالك: والذي اسما قد جُعِلَ: «جُعِلَ هنا بمعنى صُيِّرَ، أي: لم يكن اسماً ثم صار اسماً، وهذا اللفظ غير مبين للمقصود، لأن أذرعات مثلاً لم يكن غير اسمٍ، ثم صُيِّرَ اسماً، بل هو اسم في الحالتين معاً، حالة العَلَمِيَّة وقبل ذلك، فكان الأولى به أن يقيّد لفظه فيقول: والذي اسما علماً قد جُعِلَ أو والذي نقل إلى العَلَمِيَّة، أو ما كان نحو هذا، ليظهر مقصوده»^(١).

مقاصد الشارح:

صرّح الشاطبي بمقاصد عدّة حددت منهج عمله ومعالم الدرس النحوي عنده في كتابه (المقاصد الشافية)؛ ومن هذه المقاصد:

مقصد الشرح والبيان وتوجيه كلام ابن مالك: وقد أثبت ذلك في العنوان الذي اختاره لكتابه الذي أراده أن يكون شرحاً وبياناً لمنظومة (الخلاصة الكافية)، وقد نص على هذا المقصد في أول الكتاب عند حديثه عن سبب تأليفه، والغاية المرجوة منه، فالكتاب مؤلف استجابة وتحقيقاً لرغبة بعض من يجب على الشاطبي إسعافه، ولا يسعه خلافه، حين أشار عليه أن يقيّد «على أرجوزة الإمام العلامة أبي عبد الله بن مالك الصغرى وهي المسماة ب(الخلاصة) شرحاً يوضح مشكلها، ويفتح ويرفع على منصة البيان فوائدها، ويجلو في محك الاختيار فرائدها، ويشرح ما استبهم من مقاصدها، ويقف الناظر فيها على

(١) الشاطبي: المرجع السابق ٢١٢/١. وينظر: ٢٢٥/١، ٢٩٧، ٢٦٦/٣، ٢٧٣/٤، ٥٠٥، ٢٥٦/٥، ١٩٤/٦، ٣٨٦/٧، ٤٨٠/٨، ١١٤/٩.

أغراضها من مراددها، من غير تعرّض إلى ما سوى هذا الغرض، ولا اشتغال عن الجوهر بالعرض»^(١).

فالمقصد الأساس للشاطبي في الكتاب هو الالتزام بنص الراجز والاقتصار على شرح كلام ابن مالك وتوجيهه والانتصار والترجيح لمذاهبه، فلم يكن غرضه التوسع في تحقيق المسائل وإطالة النفس في دراستها، وقد كرر التذكير بهذا المقصد في مواضع عدة من كتابه، كما في قوله: «ولولا أن القصد توجيه ما ذهب إليه في هذا النظم المتعرّض لشرح مقاصده دون النظر في تحقيق المسائل على الإطلاق، لبيّنت ذلك، ولكنني التزمت الانتصار لمذاهبه والترجيح لها على غيرها ما قدرت على ذلك. فإذا لم أجد في انتحاله للإصابة مذهبا صرحاً بما هو الحقّ عندي وعند أئمة هذا الشأن. فهذا هو القصد هنا»^(٢). وفي حديثه عن أحكام الوقف شرح ما ذكره الناظم، ثم عقب على ذلك بأن هذه المسائل «الكلام فيها يطول، ولو كان في لفظ الناظم ما يشير إلى شيء من ذلك لاستوفيت النظر فيه، على حسب ما يحتمله الشرح، ولكنه سكت عنه اتكالا على فهم بقائه على أصله، فمن هذه الجهة أشرت إلى ما أشرت إليه، والله الموفق»^(٣). وفي موضع آخر يقول بعد أن شرح ما ذكره صاحب الخلاصة: «ولم يتكلم الناظم على شيء مما يتعلق بهذه الأبنية من الأحكام غير ما ذكره

(١) الشاطبي: المرجع السابق ١/١-٢.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ٢/١٨٤.

(٣) الشاطبي: المرجع السابق ٨/٣٨.

في باب أبنية المصادر، وأبنية أسماء الفاعلين، فتركت ذكر ما لم يذكره على الشرط الملتزم في هذا الكتاب»^(١).

على أن هذا المقصد لم يمنع الشاطبي من أن يضمن كتابه فوائد وأسراراً قد لا يجدها الباحث في غيره من الكتب، أو قد يعثر على شيء منها دون أن تكون العبارات والمعاني المدلول بها عليها واضحة وضوح ما عليه الأمر عند الشاطبي، فمطالع الكتاب واقف - كما يقول صاحبه - «على كثير من أسرار علم اللسان، ودقائق سيبويه وغيره من علماء هذا الشأن، التي من قصر إدراكه دونها لم يحل في هذا العلم بطائل، ومن ضاق فهمه عنها فاسم الإمامة عنه زائل، إلى ما تضمنه من حل كثير من عقد كتابه "التسهيل" ومشكلاته، وفك معنياته، وفتح مقفلاته. على أنني بكلامه استدلت على كلامه، وبنوره اهتديت في بيده استبهامه إلى رفع أعلاه»^(٢).

ومع أن الشاطبي لم يخف إعجابه بابن مالك في مواضع من كتابه، فإنه لم يكن متصوراً منه لما بلغه من منزلة علمية أن ينتصر لابن مالك على غير بصيرة، أو تقليداً دونهما تبصّر، بل كان ذلك منضبطاً بضوابط ظاهرة، منها: عدم مخالفة ما أجمع عليه علماء الصنعة، وأن يكون لقوله توجيه يمكن أن يحظى بشيء من القبول، أما إذا لم يجد أبو إسحاق لما ذهب إليه ابن مالك مساعاً في المنقول ولا في المعقول، أو كان خطأه واضحاً جداً، ولا سيما إن كانت

(١) الشاطبي: المرجع السابق ٢٧٥/٨.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ٤٩٤/٩.

المسألة عنده أصلاً يطرد في أبواب كثيرة^(١)، فلا مجاملة في الحق والعلم عندئذ، ولا سبيل إلا ببيان ما يراه صواباً في المسألة، كل ذلك مع الالتزام بأدب الخلاف الواجب الذي حرص الشاطبي على الالتزام به خصوصاً مع أهل العلم والفضل، لذلك قيد مسلكه بأن يكون «غير مزدر به ولا منتقص له، علماً بأن من كلام الناس المأخوذ والمتروك، إلا ما كان من كلام النبوة»^(٢).

مقصد الاختصار غير المخل بالبيان: كما كان ذلك مقصداً ظاهراً للناظم، كما تبين من الأسطر السابقة، فإن الشارح أيضاً سلك المسلك نفسه، وسعى لتحقيق المقصد ذاته، فهو غرض مشترك بينهما؛ لذلك أعرض عن بسط القول في كثير من المسائل وتحقيقها إلا بالقدر الذي يقتضيه شرح عبارة الناظم، وفي الاقتباسات القريبة السابقة دلالة واضحة على ذلك، وكثيراً ما يعرض عن بسط القول في مسألة من المسائل أو تحقيقها لأن ذلك موقع في الإطالة وناقض للغرض الذي من أجله وضع الكتاب، وهو الاكتفاء بشرح عبارة الناظم فحسب، يقول معقّباً على أحد ردود ابن مالك على ابن خروف (ت ٦٠٩ هـ) في مسألة العامل في الظرف والمجرور الواقعين خبراً للمبتدأ، وخلاف النحويين في ذلك: «ولابن خروف فيه نظرٌ يستشعر من تقديره في شرح الكتاب، لا يليق بسطه بما نحن فيه، فإن المقصود هنا توجيه ما ذهب إليه الناظم»^(٣).

(١) ينظر: الشاطبي: المرجع السابق ٤٨٩/١.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ٤٨٦/٩. وينظر: ١٨٤/٢.

(٣) الشاطبي: المرجع السابق ٩/٢. وينظر: ٤٨٩/١، ١٨٤/٢، ٦٦٨/٤.

ومع حرص الشاطبي على الالتزام بمقصد الاختصار، والاقتصار على شرح عبارة ابن مالك، فإن ذلك لا يعني أنه كان اختصاراً محلاً؛ فشرح أرجوزة ابن مالك متفاوتون في فهمهم للاختصار الواجب الالتزام به، وعند الشاطبي يجب أن يكون الاختصار غير محل بيان مقاصد ابن مالك كاملة غير منقوصة، ففي الكتاب مواضع لا تفتح مغالقتها إلا ببسط القول فيها، واختصارها مذهبٌ للمعنى الذي يجب بيانه؛ ففي النظم «من القواعد الكلية والقوانين العاقدة ما ينبغي بسطه ولا يسع اختصاره، فلو قصد قاصد اختصار الكلام عليها أو اكتفى بالنظر الأول فيها كان إخلالاً بمقصد الشرح، وإغفالاً لما تأكد طلبه وبسطه منه»^(١).

وعلى أي حال فقد سعى الشاطبي للالتزام بالحكمة في وضع الشيء موضعه اللائق به، فيختصر إذا كان الموضوع محتملاً لذلك، ويبسط القول في مواضع أخرى يخل بها الاختصار، يقول: «ولما عُرف الناظم - رحمه الله - بما تضمن كتابه من هذا العلم، وما أعطاه من الفائدة، كان من الذي ينبغي أن أعرف أنا بما قصدته في هذا الشرح، وأبين مرتكبي فيه، وما أودعته من منازع شيوخي - رضي الله عنهم - ونفعني وإياهم، وذلك أني لم أقصد فيه قصد الاختصار الذي قصده غيري ممن شرح هذا النظم»^(٢).

ثم بين أن ما دفعه ليسلك هذا المنهج أمور؛ منها أن صاحب النظم لم يضعه للمبتدئ في هذا العلم كما هو الشأن في بعض المتون الأخرى مثل جمل

(١) الشاطبي: المرجع السابق ٤٨٦/٩.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ٤٨٦/٩.

الزجاجي، بل وضع نظمه للشادي في هذا العلم؛ ف«واضعه لم يضعه للصائم عن هذا العلم جملة، ولو قصد ذلك لم يضعه هذا الوضع؛ إذ كثير منه مبني على أخذ الفوائد والقواعد والشروط من التمثيلات والمفهوم والإشارة الغامضة، والمبتدئ لا يليق به هذا التعليم ولا يسهل عليه قصد الإفادة. وإنما يليق بالمتعلم جمل الزجاجي وما أشبهه مما يسهل تصوره ويقرب متناوله. أما إذا كان الطالب قد شدا في النحو بحتم كتاب يفتح له به اصطلاح العلم، وزاول أبوابه، وتنبه لجملة من مقاصده ومسائله، فهو المستفيد بنظم ابن مالك... وإذا كان كذلك لم يكن لائقا بشرحه الاختصار المحض والاقتصار على مجرد التمثيل وما يليه»^(١).

ثم إن الناظم لم يعرض عن مسائل الخلاف في نظمه، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولا عن التعليل لكثير من مسائله والترجيح بينها، مما دعا الشاطبي لأن يعرض بالشرح والبيان لكل ذلك، موضحاً الأمر بقوله: «بسطت فيه من المآخذ الحكمية العربية ما يسوغ أن يقع تعليلاً لمسائله، وأوردت فيه من التنبيه على الخلاف في المسائل الموردة فيه ما وسعني إيراده، وملت إلى الانتصار للناظم فيما رآه والاعتذار عنه ما وجدت إلى ذلك طريقاً»^(٢).

(١) الشاطبي: المرجع السابق ٤٨٥/٩.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ٤٨٦/٩. وينظر: ٢٠/٢.

المبحث الرابع: مقاصد المتكلم

يستعمل الناس اللغة للتواصل بينهم وللتعبير عن مقاصدهم وأغراضهم، ولا ينجاز الحدث اللغوي لا بدَّ من متكلمٍ ومتلقٍ، إضافة إلى علامات لغوية يستخدمها المتكلم في سياق معين يعبر بها عن مقاصده؛ و«إذا كانت اللغة لا وجود لها في غياب من لا يفهمها، فمن باب أولى وأحرى أن تكون عدماً في غياب من يتكلم بها، فليست الكلمات هي التي تريد أن تقول، ولكنهم الأشخاص، ... ولا تواصل لغويا ولا فهم بدون الاهتمام بمقاصد المتكلم»^(١)؛ لذلك عُني النحويون بمقاصد المتكلمين منذ المراحل الأولى لنشأة الدرس النحوي، وذلك ما بدا واضحاً في كتاب سيبويه وغيره من المدونات الأولى في هذا العلم وما تلاها، فقد عُني أصحابها بذلك عناية ظاهرة؛ لأثره في الكلام صحةً وفساداً وتوجيهاً وإفادة للمعنى المراد، فبعض الاستعمالات تصح على قصدٍ وتمتنع على قصدٍ آخر، وبعضها لا يتضح معناه إلا بالاهتداء إلى قصد المتكلم بها. ومن الأمثلة الدالة على أهمية القصد في الدرس النحوي وأحكامه عند سيبويه، اعتماده أصلاً بنى عليه تصوره في تقسيم الكلام إلى أنواع: مستقيم حسن نحو: أتيتك أمس، ومحال، نحو: أتيتك غداً، ومستقيم كذب، نحو: حملت الجبل، ومستقيم قبيح، نحو: قد زيدا رأيت، ومحال كذب، نحو: سوف أشرب ماء البحر أمس^(٢). وقد عقب ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) على هذا التقسيم بقوله:

(١) بلقاسم محمد حمام: القصد ودوره في الأحكام النحوية، ص ٢١.

(٢) ينظر: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون،

عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ١/٢٥-٢٦.

«والظاهر أن سيبويه لا يرى الخطأ كلاماً لخلوه من القصد»^(١)، ثم ذكر مؤيدات ترجح ذلك.

وعناية الشاطبي بقصد المتكلم ظاهرة في كتابه، شأنه في ذلك شأن عامة النحويين، والأمثلة على ذلك كثيرة متنوّعة؛ فالمعنى والفائدة لا يتحققان إلا بإدراك مقاصد المتكلمين، وهي مقاصد تختلف باختلاف الأفراد والأحوال؛ لذلك كان من العسير الإحاطة بهذه المقاصد وحصرها، كما أفصح عن ذلك الشاطبي في قوله: «فقد ثبت بهذا كله أن المقصود حصول الفائدة، وبالجملة ما يفيد وما لا يفيد إنما يرجع الحكم فيهما إلى الأغراض والمقاصد الخاصة، بشخصٍ شخصٍ وحالٍ حالٍ، وقد يكون ما هو مفيدٌ لشخص ما غير لآخر، وخصراً ما يختلف بحسب الأشخاص والأحوال والمقاصد صعبٌ عسير»^(٢)، ويؤكد على ذلك في موضع آخر من كتابه ويقرر اختلاف مقاصد المتكلمين باختلاف مقتضيات الأحوال^(٣).

ومما يؤكد أهمية القصد ووثاقته وصلته بالحدث اللساني عند النحويين ربطهم الظاهرة الكلامية نفسها بالقصد؛ فلا يتحقق الحدث الكلامي بدونه، وقد أشار إلى ذلك الشاطبي عند بيانه تعريف النحويين الكلام وتقييدهم له بأنه اللفظ المركب المفيد بالوضع، فقد أورد أن المراد بالوضع عند بعض النحويين:

(١) ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله: شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ٦/١.

(٢) الشاطبي: المقاصد الشافية ٥١/٢.

(٣) الشاطبي: المرجع السابق ٦٦/٢.

القصْد، تحزُّراً من الكلام غير المقصود؛ ككلام الساهي والنائم والمجنون وغيرهم، فلا يُعدّ كلاماً. وذهب نحويون آخرون إلى أن المراد بالوضع: وضع العرب وتعارفهم على ذلك، تحزُّراً من كلام الأعجمي الذي لا يعدّ كلاماً بهذا القيد. ورجَّح أبو إسحاق أن المقصود بالوضع عند صاحب الخلاصة هو المعنى الأول الذي يربطه بالقصْد لا الثاني، مستدلاً على ذلك بما صرح به ابن مالك في كتبه الأخرى، «مذهب المؤلف في غير هذا - أي: في غير الخلاصة - من تواليفه أنه يريد الوضع بالتفسير الأول، وقد صرح به في (التسهيل) فقال: والكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته، وفسره في (الشرح) على ذلك، وقال: تحزرت به من حديث النائم، ومحاكاة بعض الطيور الكلام، فقد نص على أنه لم يقصد هذا المعنى الثاني في تفسير "الوضع"»^(١).

وقد لا يتحقق الاستعمال الصحيح للغة العرب إلا بمراعاة مقاصد المتكلم، مثال ذلك ما أشار إليه الشاطبي عند حديثه عن المواضع التي تُكسر فيها همزة (إنّ) وتلك التي يجب فيها الفتح، ومن تلك المواضع التي يجب فيها الكسر إذا حُكيت بالقول، حيث لم يستحسن الشاطبي ما ذكره بعض النحويين من أنه يجب الكسر بعد القول المجرد من معنى الظن؛ تحزُّروا بذلك من القول المضمّن معنى الظن، الذي يجب فتح همزة (إنّ) بعده، فرد الشاطبي ذلك بأن القول إذا أشرب معنى الظنّ لم يعمل عمل الظنّ مطلقاً؛ فمن العرب من يلزم الحكاية به

(١) الشاطبي: المرجع السابق ٣٧/١. وينظر: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، المكتبة العربية، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، ص ٣، وابن مالك: شرح التسهيل ٧/١.

وإن أشرب معنى الظن^(١)، ثم بيّن أن عبارة ابن مالك (أو حُكيت بالقول) تزيد هذا الإشكال؛ «لأنّ قصد الحكاية يضبط اختلاف اللغات إلى ضابطٍ لا محيد عنه؛ فإنّ من أشربه معنى الظن فأعمل إذا أراد الحكاية كسر إنّ، كما أنّ من لم يعمل هو قاصدٌ أبداً للحكاية فيكسرهما، فلا يبقى على المسألة غبارٌ»^(٢)، فمبنى المسألة على قصد المتكلم، فاستعمال (إنّ) بكسر الهمزة أو بفتحها بعد القول يحدده قصد المتكلم في كلامه.

ويظهر أثر القصد أيضا في صوغ الصفة المشبهة باسم الفاعل، هل يشترط لها أن تصاغ من الفعل اللازم فقط، أو يجوز أن تصاغ كذلك من الفعل المتعدي؟ فقد بيّن الشاطبي أن قول ابن مالك في هذه المسألة في "الخلاصة" مخالف لقوله في "التسهيل"، حيث اشترط لزوم في "الخلاصة" دون "التسهيل"، ثم رجح اشتراط لزوم الفعل اعتماداً على القصد والمعنى، «لأنّ عاقمة الباب بناؤها من اللازم لا من المتعدي. وأيضاً فإن معنى الفعل المتعدي يناهض قصد الثبوت ظاهراً، إذ كان المفعول مطلوباً للفعل، فكأنّه محذوفٌ اختصاراً أو اقتصاراً مع أنه مُراد، فلا يجتمعان في الاعتبار»^(٣). على أنه استدرك بعد ذلك وأشار إلى أن قول ابن مالك في "الخلاصة" قد يفهم منه موافقة من قال بجواز صياغة الصفة المشبهة من الفعل المتعدي وليس من اللازم فحسب، ويكون

(١) ينظر في تفصيل ذلك: أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٣٥/٦ وما بعدها.

(٢) الشاطبي: المقاصد الشافية ٣٢٤/٢.

(٣) الشاطبي: المرجع السابق ٣٩٨/٤.

بذلك موافقاً ما ذهب إليه في "التسهيل" اعتماداً على القصد أيضاً؛ «إذ قد يُحمل قوله: (من لأزم) على أنه يُريد به كون الفعل لازماً بالوضع أو بالقصد، فإن الفعل المتعدي إذا قُصد فيه ترك ذكر المفعول أشبه اللازم، فكأنه موضوعٌ وضعاً ثانياً»^(١).

ومن آثار قصد المتكلم في الأحكام النحوية كذلك ما أشار إليه الشاطبي في مسألة تعدي الفعل اللازم إلى ما بعد الفاعل بحرف الجر، حيث ذكر أن ما سماه ابن مالك تعدياً هو على نوعين عند بعض المتأخرين، فقد يكون تعدياً وقد يكون تعلقاً، كل ذلك بحسب مقاصد المتكلمين في كلامهم؛ «فالتعدي يطلق حيث يكون الفعل طالبا لحرف الجر على اللزوم، كمررت بزيد، وعجبت من فعله، ورغبت في الخير، ... والتعلق حيث يكون لا يطلبه على اللزوم بل بالنسبة إلى القصد في الكلام، كذهبتُ معك^(٢)، وقعدت في منزلك، وانطلقت إليك، فإن هذه الأفعال إنما تطلبه بحسب ما طلبته مقاصد الكلام، فتقول مرة: انطلقت من عندك، وتارة: انطلقت بسببك، ولأجلك، ومن جرائك، وتقول مرة: انطلقت لا غير، فلا تعديه، ولا يطلب شيئا، وفرق بين فعل يطلب الحرف الجار من جهة وضعه، وفعل يطلبه من حيث هو مقصود في الكلام»^(٣).

والقصد أيضا محددٌ نوع اسم الإشارة إلى المكان، متى يكون ظرفاً ومتى يكون غير ظرف، كل ذلك تحدده نية المتكلم وقصده، ف«إذا أردت الإشارة

(١) الشاطبي: المرجع السابق.

(٢) هكذا في الأصل، ولا حرف جر في المثال، ولعل المراد: ذهبتُ إليك.

(٣) الشاطبي: المقاصد الشافية ١/٣، ١٤١.

إلى المكان من غير إرادة كونه ظرفاً تجرّيه مجرى الأشخاص، فكما تقول: أعجبنى هذا الرجل، وهذا الفعل، كذلك تقول: أعجبنى هذا المكان وهذا الزمان، فلا ينفصل المكان من غيره إذا لم تقصد فيه كونه ظرفاً، فأما إذا قصدت كونه ظرفاً فأشرت إليه، فالخاص بهذا النحو لفظ هنا، وما ذكر معه لا يشار بها إلا إلى المكان من حيث كونه ظرفاً، بخلاف (هذا) وأشباهه فإن الأمر فيها مطلق، فقد تشارك هنا فيما اختصت به»^(١).

وللقصد أثر كذلك في تحديد نوع إضافة الصفة التي بمعنى (يفعل) إلى مرفوعها أو منصوبها، متى تكون هذه الإضافة محضة فتفيد تعريفاً أو تخصيصاً، ومتى تكون غير محضة تفيد مجرد التخفيف، فقصد المتكلم هو المحدد لذلك؛ فإذا قصد من الإضافة التخفيف، فإن هذه الإضافة غير محضة، «ولا تكون مع هذا القصد محضة أصلاً؛ لأن الموضع موضع الفعل، فكأنّ الفعل تمّ موجود»^(٢). أما إذا لم يعتبر معنى الفعل ولا قصد المتكلم ذلك، «بل اعتبر فيه الاسم مجردة عمّا تعلق بها من شبه الفعل في قصد القاصد، فهذا القسم الإضافي فيه محضة، ولا تكون غير محضة مع وجود هذا القصد أصلاً، لأنه إذ ذاك اسمٌ أضيف إلى اسمٍ كغلام زيدٍ، وصاحبك... فدخل له بهذا القصد في قسم ما يتعرف أو يتخصّص»^(٣).

(١) الشاطبي: المرجع السابق ١/٤١٨.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق ٤/٣٤.

(٣) الشاطبي: المرجع السابق.

وبالقصد يمكن التمييز بين المتشابهات، فقد تكون صيغة الكلمة محتملة الدلالة على أكثر من معنى، فيُلجأ للقصد عندئذ لرفع اللبس والتمييز بين هذه المعاني المحتملة، كما هو حاصل في بعض الصيغ التي يجتمع فيها اسم الفاعل مع الصفة المشبهة به، أو في الصيغ التي تحتل الدلالة على المصدرية واسم المرة؛ فاسم المرة مما زاد على ثلاثة أحرف من الأفعال يكون بزيادة التاء على مصدره المعهود، فيقال: إكرامة في المرّة من الفعل (أكرم)، وانطلاقة في المرّة من الفعل (انطلق). أما إذا كان المصدر محتوماً بالتاء في أصل الوضع، مثل: إقامة في مصدر الفعل (أقام)، واستعانة في مصدر الفعل (استعان)، «فلا يحتاج إلى إلحاقها، وتصير إذ ذاك دلالة التاء على المرة بقصد القاصد»^(١).

ومما له صلة أيضا بالقصد وأثره في الأحكام النحوية ما يتناوله النحويون من البحث في المواضع التي يتعدد فيها النعت إذا كان المنعوت واحداً، حيث يجوز فيها الإتيان والقطع، فيراعى القصد في تحديد مواضع قطع النعت أو إتيانه للمنعوت، فيقطع المتكلم إذا قصد أن المخاطب يعلم من اتصاف الموصوف بهذه الصفة ما يعلمه المتكلم، وأن الموصوف مشتهر بهذه الصفة، معلوم بما عند السامع كما عند المتكلم حقيقة أو ادعاء، وليس المراد إعلامه بها، وقد تنبه إلى ذلك النحويون منذ وقت مبكر، فقد عقد سيبويه باباً في كتابه عنونه ب: هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح^(٢)، نقل فيه عن شيخه الخليل قوله تعليقا على بيتين لرؤبة: «زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تُحدّث

(١) الشاطبي: المرجع السابق ٤/٣٦٧.

(٢) ينظر: سيبويه: الكتاب ٢/٦٢ وما بعدها.

الناسَ ولا من تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناءً وتعظيماً، ونصبه على الفعل... وهذا شبيهه بقوله: إنّا بني فلانٍ نفعل كذا، لأنه لا يريد أن يخبر مَنْ لا يدري أنه من بني فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخاراً أو ابتهاجاً»^(١).

ولئن جاز الإتيان والقطع في النعوت المتعددة لمنعوت واحد، فإن للقصود الأثر البارز في ترتيب هذه النعوت، فلا يجوز العودة إلى الإتيان بعد القطع؛ لأسباب عددها الشاطبي، منها: تعارض المقاصد ونفور طباع العرب عن مثل ذلك، فطباع العرب «تأبى الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه»^(٢)، وقد ذكّر الشاطبي بضابط مهم في العلاقة بين المقاصد والألفاظ، مفاده أن العرب «كأنهم جعلوا ألفاظهم جاريةً على حكم مقاصدهم»^(٣)، ثم بيّن «أن الأصل في صفة المدح القطع، وكذلك صفةُ الذم والترحم، لأن المقصود الإخبار عن الموصوف بحاله وصفته، بعد الإخبار عنه بفعله، وهما مقصدان مختلفان، فإذا قطعوا ثم أتبعوا فقد رجعوا عن الإخبار الثاني إلى الإخبار الأول بعد الانصراف عنه، وهذا شبيهةً باعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى، فإنه ممنوع، بخلاف العكس»^(٤).

(١) سيبويه، المرجع السابق ٦٥/٢-٦٦.

(٢) الشاطبي: المقاصد الشافية ٤/٦٨٠.

(٣) الشاطبي: المرجع السابق.

(٤) الشاطبي: المرجع السابق.

وقد يكون الاستعمال اللغوي جائزاً على قصدٍ ممتنعاً على قصد آخر، كما بين ذلك الشاطبي في نحو قولهم: أعجبنى الذي ضربت في داره، بحذف الهاء، «فإن قصدت أن لا تعلم بالمضروب فالحذف سائغ لا مانع منه، وإن لم تقصد ذلك بل أردت تخصيصه وذكره ولكنك حذفته لفهم المعنى كما تحذف من الذي ضربت امتنع من جهة أنه لا دليل عليه، إذ الموصول لا يحرز موضعه لوجود رابط له، فإن كان على إثباته دليل من جهة أخرى جاز حذفه»^(١).

وللقصد صلة وثيقة بظاهرة الحذف في اللغة، فكثيراً ما يكون القصد سبب هذه الظاهرة، وأمثلة ذلك كثيرة عند النحويين، من ذلك ما ذكره عبد القاهر الجرجاني في تعليقه على حذف المفعول في قول الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢): «إن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين. فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً، في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديرًا... فإن الفعل لا يُعدى هناك؛ لأن تعديته تنقض الغرض وتغيّر المعنى»^(٣). وهذا المعنى نفسه عبر عنه الشاطبي بقوله تعليقاً على نحو: ضربت وأكرمت وما أشبههما: «من قبيل ما يطلق عليه أنه حُذِفَ مفعوله اصطلاحاً،

(١) الشاطبي: المرجع السابق ١/٥٣٢.

(٢) سورة الزمر: آية ٩.

(٣) الجرجاني عبد القاهر أبو بكر: دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر،

دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ١٥٥.

لأن معنى ضربتُ يطلب مضروباً هو زيد، أو عمرو، أو خالد، أو غيرهم، ولا يضر كونُ المفعول مثلاً لم يُقصد ذكره، أو قُصد ترك ذكره فمنع منه عارض، فلذلك أطلق الناظم القول بالحذف هنا، ولم يعتبر ما يقصده المتكلم في ترك ذكره من تضمين الفعل معنى فعل لازم، أو قصد المبالغة»^(١).

وحرصاً من الشاطبي على التذكير بضرورة التخصص، والالتزام بمحدود العلم الذي نصب المرء نفسه له، فإنه لا يفتأ يذكر بأن أكثر من عُنا بقصد المتكلم وصلته بظاهرة الحذف أو غيرها من الظواهر اللغوية الأخرى وفصلوا القول فيها هم البيانيون وليسوا النحويين الذين يعينهم أصل الوضع، يقول عن الناظم معلقاً على رأيه في حذف المفعول به: «ولم يعتبر ما يقصده المتكلم في ترك ذكره من تضمين الفعل معنى فعل لازم، أو قصد المبالغة أو اعتبار بعض الأسباب الباعثة على ترك ذكر الفاعل في: ضرب زيد، ونحوه فإن ذلك كله طارئ على أصل

(١) الشاطبي: المقاصد الشافية ٣/١٥٩. ولابن هشام تفصيل في مسألة حذف المفعول، فهو لا يعدّ كل نوع من أنواع الاستغناء عنه حذفاً، بل يشترط أن يكون كذلك إذا قُصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله، ثم لم يذكر مفعوله. أما إذا كان الغرض الإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو أوقع عليه، أو مجرد إيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليه ولا يذكر المفعول، فلا يعد ذلك حذفاً عنده. وقد رد الشاطبي ما ذهب إليه ابن هشام، فقال بعد تقريره بأن كل ذلك يعد حذفاً عند النحويين: «وكثيراً ما يخفى هذا الأصل على الشادين في علم العربية، بل على من يدعي فيها التحقيق، فلقد وقع في كتاب "مغني اللبيب" لابن هشام، هذا المشرقي المتأخر، خلاف ما تقدم... ولم يطابق تقريره ما قصدوا، فلم يقع ذلك التحقيق موقعه مع أنه راجع إلى تقريرهم». الشاطبي: المقاصد الشافية ٣/١٥٩-١٦١. وينظر: ابن هشام جمال الدين الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، حققه وعلق عليه مازن المبارك، محمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م، ص ٧٩٧-٧٩٨.

الوضع، وكلام النحويين ونظرهم إنما هو في أصل الوضع، أما البياني فينظر في مقاصد الحذف بعد تسليم نظر النحوي، إذ لا تنافي بينهما»^(١). فكل هذه الأمثلة وغيرها كثير في كتب النحو عامة، وفي كتاب الشاطبي خصوصاً، تدل دلالة ظاهرة على أهمية قصد المتكلم وأثره في الدرس النحوي، مما جعل النحويين يولونه عناية خاصة ويبيّنون أثره في الاستعمال اللغوي والقواعد الضابطة لذلك.

(١) الشاطبي: المرجع السابق ٣/١٥٩.

خاتمة:

لقد وُفق الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) أيما توفيق عندما صدر كتابه "الجامع الصحيح" بالحديث المشهور: (إنما الأعمال بالنيات)، وأقامه مقام الخطبة له إشارة منه إلى أن كل عمل لا يراد به وجه الله فهو باطل، وتنبهها على أهمية النية والقصد في أعمال المكلفين وعلوّ منزلتهما، فهما مفتاح قبول كل عمل، وعلى صلاحهما يتوقف صلاح العمل؛ لذلك لم يكن بعيداً أن يُعنى الشاطبي بالمقاصد، وهو الأصولي الفقيه، وكأنه أراد بذلك أن يجمع ريادته في علم مقاصد الشريعة إلى ريادة أخرى في المقاصد التي لها صلة بالدرس النحوي؛ لذلك اختار عنواناً لكتابه: "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية"، إشارة منه إلى أن فكرة "المقاصد" هي محور كتابه، منها ينطلق في تناول ألفاظ الخلاصة وعباراتها شرحاً وبياناً، وإليها يعود استنباطاً ونتائج، وقد ظهر ذلك جلياً في كثرة تكراره كلمة "قصد" بصيغها وتصرفاتها المتنوعة في الكتاب، حتى لا تكاد تخلو منها صفحة من الكتاب، بل قد تتكرر في الصفحة الواحدة مرات عدة.

ومن آيات العناية بالمقاصد عند الشاطبي في كتابه كثرة متعلقاتها، حيث استعملها مضافة إلى العرب، وإلى النحو والنحويين، وإلى ابن مالك ناظم الخلاصة، ولنفسه بوصفه شارحاً لها، ولمستعمل اللغة والمتكلم بها، رابطاً كل ذلك بأثره في الدرس النحوي قواعد وتوجيهاً ومعاني، وهو ما سعيت لبيانه ما وسعني الجهد في هذا البحث، ولعل من أهم نتائجه ما يأتي:

- للعرب مقاصد في كلامهم يدركها ويهتدي لها كل من تأمل فيما سُمع منهم أو نُقل عنهم، وخير من أحاط بهذه المقاصد - كما قرر الشاطبي - النحويون القدامى الذين كانوا مؤتمنين على كلام العرب نقلاً وتقييداً، وكانوا موثوقين في نقلهم وروايتهم، وذلك بمخالطتهم العرب مباشرة أو عن طريق غير مباشر بالحرص على استقراء كلامهم، والإحاطة بمقاصدهم.
- من مقاصد العرب المهمة في كلامهم مقصد الإفهام والبيان، فما وُضع الكلام إلا لقصده الإفهام، والأصل اجتناب ما لا يحصل معه البيان من لبس وغيره. كما أن من مقاصدهم الظاهرة أن الاعتناء بالمعاني مقدم عندهم على الاعتناء بالألفاظ والمباني؛ فالاعتناء بالمعاني الماثورة في الخطاب هي المقصود الأعظم، بناء على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها. إضافة إلى مقاصد أخرى أولتها العرب عنايتها في كلامها كمقصد التخفيف وغيره مما سبق بيانه.
- كما أن للعرب مقاصد في كلامها فإن لها مقاصد أيضاً في وقفها؛ لذلك ربط الشاطبي ربطاً وثيقاً بين ما تكلمت به العرب ومقاصدها في ذلك، حتى كأنهم جعلوا ألفاظهم جارية على حكم مقاصدهم.
- لتحقيق المقصود من علم النحو لا بد من الاهتداء إلى ما يوصلنا إلى موافقة العرب في كلامهم، حتى يتحقق بذلك مجاراتهم فيما نطقوا به، وبذلك وحده يستحق المتصف بذلك أن يكون نحويّاً، وهذا هو المقصود الأعظم من علم النحو. ولتحقيق ذلك أيضاً على النحويّ العناية بما تنبني عليه فائدة كلامية، فلا يشغل نفسه بما لا يجدي في المقصود من علم النحو.

- مقاصد النحويين متفاوتة من حيث قدرتهم على تحرير عباراتهم، وملكاتهم في التعبير عن الضوابط الناظمة لعلم النحو، وابن مالك - كما يقرر الشاطبي - يعد من النحويين الذين نصبوا أنفسهم لتحرير العبارات واختصارها؛ لذلك كان حرياً أن يعامل بمثل ما قصد، ونصب نفسه له، بخلاف غيره من النحويين الذين لم يتحرّوا ذلك ولم يقصدوه.
- من مقاصد النحويين المهمة مقصد التخصص، فعلى النحوي معرفة موضوع العلم الذي نصب نفسه له وحدوده، فلا يتعداه ليخلطه بغيره من العلوم الأخرى التي تفرقه في موضوعها وإن كان بينها وبين علم النحو وشائج وتداخل، كعلم اللغة وعلم البيان.
- من مقاصد النحو والنحويين المهمة التي عُني بها الشاطبي مقصد البحث عما يطرد وينقاس، لا عما كان شاذاً أو نادراً؛ فمن شأن النحوي أن يتكلم فيما كان مطّرداً من كلام العرب لا فيما خرج عن ذلك وشذ، والنحويون الذين يعرضون لما هو شاذ يعرضون له بوصفهم لغويين لا نحويين، وقد وُجد هذا الفريق إلى جانب فريق آخر عُني بما يطرد وينقاس من كلام العرب، والشاطبي وإن استحسّن مسلك هذا الفريق الثاني فإنه لم يثرب على ما أتاه الفريق الأول.
- من المقاصد المهمة للناظم في أرجوزته المسماة: "الخلاصة في النحو" احتوائها على مهمات النحو ومقاصده؛ وليبيان ذلك سلك ابن مالك مسلك الاختصار بجمع المعاني الكثيرة وإدراجها في اللفظ الموجز اليسير، والاستغناء بالأمثلة وما تشير إليه عن تقرير المسائل والضوابط.

- من مقاصد الشاطبي في كتابه شرح عبارات الخلاصة وألفاظها وتوضيح مشكلاتها وبيان ما استبهم من مقاصدها، والانتصار لمذاهب ناظمها إلا إذا كان فيها مخالفة لما أجمع عليه علماء الصنعة، أو أنه لا مساغ لما يقوله في المنقول ولا في المعقول، أو كان خطأ واضحاً جداً، فعندئذ وجب بيان الحق دون تنقّص أو ازدراء بصاحب القول.

- الصلة وثيقة بين مقاصد المتكلمين والكلام ذاته، فلا تواصل لغوياً ولا فهم دون العناية بمقاصد المتكلمين. وهذه العلاقة الوثيقة بين الأمرين واضحة ليس عند الشاطبي فحسب، بل عند عامة النحويين منذ نشأة الدرس النحويّ، مع أنه ليس من اليسير الاهتداء دائماً إلى مقاصد المتكلمين وحصرتها؛ وذلك لاختلافها باختلاف الأفراد ومقتضيات الأحوال. مع ذلك لا بد من إيلاء هذه المقاصد ما تستحقه من العناية؛ لأن قصد المتكلم يكون أحياناً محمداً لصحة الاستعمال أو فساده، وفي أحيان أخرى لا يُفهم المراد من الكلام إلى بإدراك مقصد المتكلم، وكأن العرب - كما يقرر الشاطبي - جعلوا بذلك ألفاظهم جارية على حكم مقاصدهم. هذا، والله أعلم، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مراجع البحث^(١)

- أشرف سليم، مقاصد العرب ودورها في تقعيد أصول النحو عند أبي إسحاق الشاطبي، مجلة المقري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، عدد خاص، مارس ٢٠٢٠م.
- بلقاسم محمد حمام، القصد ودوره في الأحكام النحوية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ١٣٧، السنة ٣٥، ٢٠١٧م.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.
- الجرجاني عبد القاهر أبو بكر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- الجمحي محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة المملكة العربية السعودية، د. ت.
- ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د. ت.
- الجوهري أبو نصر إسماعيل، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- الحطيئة جلول بن أوس، ديوان الحطيئة، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.

(١) روعي في ترتيب المراجع الترتيب بحسب اسم الشهرة للمؤلفين دون اعتداد ب(ال) أو (أب) أو (ابن)، وفي حال تعدد مراجع المؤلف الواحد، جمعت تحت اسم مؤلفها مرتبة بحسب ترتيب حروفها الأولى.

- أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مطبعة المدني، مصر، ١٩٨١م.
- الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ساكر سمية، قصد المتكلم وأثره في توجيه الأحكام النحوية في كتاب (المقتصد في شرح الإيضاح) لعبد القاهر الجرجاني، مذكرة ماستر مقدمة إلى كلية الآداب واللغات بجامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، سنة ٢٠١٨/٢٠١٩م.
- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى:
- الفتاوى، جمعها وحققها محمد أبو الأحناف، الطبعة الأولى، تونس، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، محمد إبراهيم البناء، عياد بن عيد الثبتي، عبد المجيد قطامش، سليمان بن إبراهيم العايد، السيد تقي، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت لبنان.
- طه عبد الرحمن، تحديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- العبيدي حمادي، الشاطبي ومقاصد الشريعة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

- عزمي محمد سلمان، جوانب التفكير النحوي لدى الأصوليين - الشاطبي أمودجا، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م/١٤٣٣هـ.
- ابن فارس أحمد:
-الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حققه وقدم له مصطفى الشومري، منشورات مؤسسة بدران، الطبعة الأولى، ١٩٦٣م.
- معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٩٩م.
- بن لعلام مخلوف، مبادئ في أصول النحو، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، د. ت.
- ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله:
-ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة الخلاصة في النحو، حققها وقدمها سليمان ابن عبد العزيز العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، د. ت.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، المكتبة العربية، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ابن منظور محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- ابن هشام جمال الدين الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه مازن المبارك، محمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.

mrAjç AlbH0()

- Āsrf slym· mQASd Alçrb wdwrhA fy tqçyd ĀSwl AlnHw çnd Āby ĀsHAq AlšATby· mjlh Almçry lldrAsAt Allçwyh AlnDřyh wAltTbyqyh· çdd xAS· mArs 2020m.
- blqAsm mHmd HmAm· AlqSd wdwrh fy AlĀHkAm AlnHwyh· Almjlh Alçrbyh llçlwm AlĀnsAnyh· Alçdd 137· Alsnh 35· 2017m.
- tmAm HsAn· Allçh Alçrbyh mçnAhA wmbnAhA· AlhyĀh AlmSryh AlçAmh llktAb· AlTbçh Al0Anyh· 1979m.
- AljrjAny çbd AlqAhr Ābw bkr· dlAĀl AlĀçjAz· tHqyq mHmd rDwAn AldAyh wfAyz AldAyh· dAr Alfkr· dmšq· AlTbçh AlĀwlĀ· 1428h2007/-m.
- AljmHy mHmd bn slAm· T bqAt fHwl AlšçrA'· tHqyq mHmwd mHmd šAkr· dAr Almdny· jdh AlmmkAh Alçrbyh Alçwdyh· d. t.
- Abn jny Ābw AlftH ç0mAn· AlxSAĀS· tHqyq mHmd çlĀ AlnjAr· dAr AlktAb Alçrby· byrwt· lbnAn· d. t.
- Aljwhry Ābw nSr ĀsmAçyl· AlSHAH tAj Allçh wSHAH Alçrbyh· tHqyq ĀHmd çbd Alyfwr çTAr· dAr Alçlm llmlAyyn· byrwt· AlTbçh AlrAbçh· 1407h1987/-m.
- AlHTyĀh jrwl bn Āws· dywAn AlHTyĀh· šrH Āby sçyd Alskryç· dAr SAdr· byrwt· AlTbçh AlĀwlĀ· 1981m.
- Ābw HyAn AlĀndlsy· Altđyyl wAltkmyl fy šrH ktAb Altshyl· tHqyq Hsn hndAwy· dAr knwz ĀšbylyA llnšr wAltwzyc· AlryAD· AlTbçh AlĀwlĀ· 1426h2005/-m.
- rmDAn çbd AltwAb· AltTwr Allçwy· mTbçh Almdny· mSr· 1981m.
- AlzjAjy Ābw AlqAsm çbd AlrHmn bn ĀsHAq· AlĀyDAH fy çll AlnHw· tHqyq mAzn AlmbArk· dAr AlnfAĀs· byrwt· AlTbçh Al0Al0h· 1399h1979/-m.
- sAkr smyh· qSd Almtklm wĀ0rh fy twjyh AlĀHkAm AlnHwyh fy ktAb (AlmqtSd fy šrH AlĀyDAH) lçbd AlqAhr AljrjAny· m0krh mAstr mqdmh ĀlĀ klyh AlĀdAb wAllçAt bjAmçh mHmd xyDr bskrh AljzAĀr· snh 2018/2019m.
- sybwyh Ābw bšr çmrw bn ç0mAn bn qnbr· ktAb sybwyh· tHqyq wšrH çbd AlslAm hArwn· çAlm Alktb· AlTbçh Al0Al0h· 1403h1983/-m.
- AlšATby Ābw ĀsHAq ĀbrAhym bn mwsĀ:
-AlftAwĀ· jmçhA wHqqhA mHmd Ābw AlĀjfAn· AlTbçh AlĀwlĀ· twns· 1405h1984/-m.
- AlmqASd AlšAfyh fy šrH AlxlASh AlkAfyh· tHqyq çbd AlrHmn Alç0ymyn· mHmd ĀbrAhym AlbnA· çyAd bn çyd Al0byty· çbd Almjyd qTAMš· slymAn bn ĀbrAhym AlçAyd· Alsyd tqy· mçhd AlbHw0 Alçlmyh· mrkz ĀHyA' AltrA0 AlĀslAmy· jAmçh Ām AlqrĀ· mkh Almkrmh· AlTbçh AlĀwlĀ· 1428h2007/-m.
- AlmwAfqAt fy ĀSwl Alšryçh· tHqyq çbd Allh drAz· dAr Almçrfh· byrwt lbnAn.
- Th çbd AlrHmn· tjdyd Almnhj fy tqwym AltrA0· Almrkz Al0qAfy Alçrby· AldAr AlbyDA'· AlTbçh AlĀwlĀ· 1994m.

- Alçbydy HmAdy, AlŒATby wmqASd AlŒryçh, mnŒwrAt klyh Aldçwh AlŒslAmyh wljnh AlHfAĐ çlŒ AltrA0 AlŒslAmy, TrAbls, lybyA, AITbçh AlŒwlŒ, 1992m.
- çzmy mHmd slmAn, jwAnb AltŒkyr AlnHwy ldŒ AlŒSwlyyn – AlŒATby ŒnmwðjA, dAr AlHAm d llnŒr wAltwzyc, AlŒr dn, AITbçh AlŒwlŒ, 2012m/1433h.
- Abn fArs ŒHmd:
- AlSAHby fy fqh AllŒh wsnn Alçrb fy klAmhA, Hqqh wqdm lh mSTfŒ AlŒwymy, mnŒwrAt mwŒŒh bdrAn, AITbçh AlŒwlŒ, 1963m.
- mçjm mqAyys AllŒh, tHqyç çbd AlslAm hArwn, Tbçh dAr Alfkr, byrwt, 1399h1999/-m.
- bn lçlAm mxlwf, mbAdŒ fy ŒSwl AlnHw, dAr AlŒml lITbAçh wAlnŒr wAltwzyc, tyzy wzw, AljzAŒr, d. t.
- Abn mAlk jmAl Aldyn mHmd bn çbd Allh:
- Œlfyçh Abn mAlk fy AlnHw wAltŒryf AlmsmAçh AlxlAŒh fy AlnHw, HqqhA wqdmhA slymAn Abn çbd Alçyz Alçywny, mktbçh dAr AlmnhAj llnŒr wAltwzyc, AlryAD, d. t.
- tshyl AlfwaŒd wtkmyl AlmqASd, tHqyç mHmd kAml brkAt, dAr AlktAb Alçrby, Almktbçh Alçrbyçh, 1387h1967/-m.
- ŒrH Altshyl, tHqyç çbd AlrHmn Alsyd wmHmd bdwy Almxtwn, hjr lITbAçh wAlnŒr wAltwzyc, AITbçh AlŒwlŒ, 1410h1990/-m.
- Abn mnŒwr mHmd bn mkrm AlŒnSary, lsAn Alçrb, dAr SAdr, byrwt, AITbçh Al0Al0h, 1414h.
- Abn hŒAm jmAl Aldyn AlŒnSary, mçny Allbyb çn ktb AlŒçAryb, Hqqh wçlç çlyh mAzn AlmbArk, mHmd çly Hmd Allh, rAjçh scyd AlŒfyAny, dAr Alfkr, dmŒç, AITbçh AlxAmsç, 1979m.

(لَنْ) لَيْسَتْ زَمْخَشْرِيَّةً دراسة نحوية نقدية

أ.د. صالح بن إبراهيم بن علي الفراج

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



(لن) ليست زَمْخَشَرِيَّةً دراسة نحوية نقدية

أ.د. صالح بن إبراهيم بن علي الفراج

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ٢٦ / ٢ / ١٤٤٤ هـ تاريخ قبول البحث: ٢٤ / ٥ / ١٤٤٤ هـ

ملخص الدراسة:

شاع عند النحويين المتأخرين أن الزَمْخَشَرِي هو صاحب القول بأن(لن) تفيده نفي فعل الشيء في المستقبل على سبيل التأييد، فقد ذكر محمد بن عبدالغني الأردبيلي شارح أنموذج الزَمْخَشَرِي أن في بعض نسخ الأنموذج أنها تفيده النفي المؤبد.

وانتشرت هذه النسبة على يد ابن مالك في كتبه، وتبعه على ذلك جمع من النحويين من شارح كتبه وغيرهم.

وهذا البحث يذهب إلى أن الزَمْخَشَرِي مسبوق إلى هذا الرأي؛ ذهب إلى ذلك المعتزلة قبل الزَمْخَشَرِي بقرنين من الزمان، وأن كتب الزَمْخَشَرِي تخلو من هذا الرأي، فلم يثبت بيقين أن الزَمْخَشَرِي قال بهذا القول وكان المعتزلة يرون إفادة (لن) النفي المؤبد، دفعهم إلى ذلك إنكارهم رؤية الله -تعالى- الواردة في قوله تعالى: {لن تراني}

الكلمات المفتاحية: لن، التأييد، الزَمْخَشَرِيَّة، المعتزلة، دليل، اكتشاف.

(لن) not Zamakhsharia A critical grammatical study

Dr. Saleh Ibrahim Ali Alfarraj

Department of syntax, morphology and philology

college of Arabic language

Imam Mohammad ibn Saud Islamic university

Abstract:

It was common among the late grammarians that Al-Zamakhshari, who is the author of the saying that (لن) benefit the negation of doing something in the future as a matter of perpetuation, Muhammad bin Abdul Ghani Al-Ardebili explained the model of Al-Zamakhshari that in some versions of the model they benefit the life exile .

This percentage was spread by Ibn Malik in his books, followed by a group of grammarians from the commentators of his books and others .

This research goes to the fact that Zamakhshari preceded to this opinion, went to that Mu'tazila before Zamakhshari two centuries ago, and that the books of Zamakhshari devoid of this opinion, it was not proven with certainty that Zamakhshari said this saying and the Mu'tazila see the benefit (لن) exile for life, prompted them to deny the vision of God -Almighty- contained in the saying of the Almighty: { لن تراني }

key words: لن ,Perpetuation, Zamakhshari, Mu'tazila, Evidence, Discovery.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستهديه، ونصلي ونسلم على عبده ورسوله نبينا محمدٍ إمامنا وقدوتنا، وعلى آله، وأصحابه، ومن دعا بدعوته، وسار على نهجه، واقتفى أثره إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد كنت أعلم - كغيري من المتخصصين في النحو - أن الزمخشري (٥٣٨هـ) هو صاحب القول بأن (لن) تنفي الفعل على سبيل التأييد، ولطالما سمعت من أساتذتنا الفضلاء قولهم: (لن) الزمخشري؛ حتى اطلعت على قول الواحدي (٤٦٨هـ) في كتابه: التفسير البسيط: (وقول من قال: إن (لن) للتأييد دعوى على أهل اللغة، وليس يشهد لذلك كتاب، ولا نقل، ولا إسناده، ولا أصل)^(١).

فعلمت أن الزمخشري مسبوق بالقول بدلالة (لن) على التأييد، وقد ذهب إلى ذلك المعتزلة، الذين ألصقوا بها التأييد بإنكارهم رؤية المؤمنين لربهم - ﷺ - في الدنيا والآخرة، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿قَالَ لَنْ تَرَنِى﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(٣).

(١) التفسير البسيط ٩/٣٣٣.

(٢) سورة الأعراف من الآية ١٤٣.

(٣) سورة الأنعام من الآية ١٠٣.

ولعل السبب في نسبة القول بالتأييد إلى الزمخشري أنه معتزليٌّ مجاهرٌ باعتزاله، ومفتخرٌ به أمام أقرانه، وشاعت تلك النسبة على لسان ابن مالك - رَحِمَهُ اللهُ - في قوله: "ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأييد النفي ب(لن)، وهو الزمخشري في أمودجه"^(١)، وسار على ذلك شرح كتابيه التسهيل، والألفية، وغيرهم.

ذلك كله دفعني للبحث عن حقيقة تلك النسبة وأسبابها، بعدما علمت أنه مسبوق في هذا الرأي؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن (لن) لا تفيد دلالتها على التأييد، كما سيأتي في البحث إن شاء الله تعالى. وقد جاء هذا البحث مسبقاً بدراستين:

أما الأولى، فهي بعنوان: (قضية (لن) بين الزمخشري والنحويين)، للأستاذ الدكتور أحمد عبد اللاه هاشم، وأما الثانية فجاءت بعنوان: (قضايا (لن) في النحو)، لأستاذي الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي.

وقد بُدِلَ فيهما جهدٌ موفق في موضوعهما، وتوصل الباحثان الفاضلان إلى نتائج مفيدة، على الرغم من أن لكل منهما وجهةً هو مؤولها؛ فالباحث الأول انشغل بأمر هذه القضية - نسبة التأييد لـ (لن) - وشغله تحقيقها، وفكّر كثيراً في معالجتها؛ لأنه يرى أنها أصبحت ذريعة للطعن على الزمخشري؛ للانتقاص من قدره، بعد أن رسخت أقدامها قروناً طويلة دون تمحيص أو تحقيق، وتلقفها النحاة خلفاً عن سلف، وحكموا بأن أساس رأيه هذا هو

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٣١.

مذهبه الاعتزالي القائل بنفي وقوع رؤية الله - ﷻ - على خلاف مذهب أهل السنة^(١).

وأما الباحث الآخر، فكان أوسع حديثاً، وأدق تحريراً، وأكثر تأصيلاً من الأول، حيث أورد في دراسته كل ما يتعلق بـ (لن) من حيث: مبناها، ومعناها، وأحكامها النحوية.

أما عملي في هذه الدراسة، فكان منصباً على تحقيق أهداف ثلاثة:

الأول: إثبات أن (لن) لا يفيد نفيها التأييد الذي يؤدي إلى إنكار رؤية الله - ﷻ - يوم القيامة الذي يقول به المعتزلة، بمقتضى نصوص الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية التي تثبت عدم دلالتها على التأييد.

الثاني: أنه لم يثبت بيقين أن الزمخشري ذكر أنها تفيد التأييد على الرغم من كونه معتزلياً متعصباً لاعتزاله، ومجاهراً به.

الثالث: أن القول بإفادة (لن) التأييد، قيل به قبل الزمخشري بزمان بعيد. وقد أوردتُ أوّل نصّ انتهى إلينا يُردّ على مَنْ يرى أن (لن) تفيد التأييد، وهو الواحدِيُّ (٤٦٨هـ) في كتابه: التفسير البسيط، وذلك قبل أن يولد الزمخشري (٥٣٨هـ) مما يقطع بأنه ليس هو صاحب الرأي الأول الذي يقول بالتأييد، كذلك أتممت ما أراه مكتملاً للدراستين السابقتين بذكر الأدلة على عدم دلالة (لن) على التأييد من خلال عرض الآيات والأحاديث التي تثبت رؤية الله - ﷻ - وترد على المعتزلة الذين يرون أن (لن) اكتسبت التأييد من

(١) انظر: قضية (لن) بين الزمخشري والنحويين ص (٣).

اعتقادهم أن الله - ﷻ - لا يُرى في الآخرة، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيراً.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وثبت المصادر والمراجع.

المقدمة: وفيها حديث عن أهمية الموضوع وأسبابه وأهدافه، والدراسات السابقة.

المبحث الأول: وعقدته للحديث عن معنى (لن) عند النحويين.

المبحث الثاني: وتحدثت فيه عن مناقشة القول بدلالة (لن) على التأييد.

المبحث الثالث: وقصرته للحديث عن القول بإفادة لن تأييد النفي قبل الزمخشري.

ثم الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث، وبعد ذلك ثبت المصادر والمرجع.

وأسأل الله تعالى أن يكون عملي هذا صالحاً، ولوجهه الكريم خالصاً

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صالح بن إبراهيم الفراج

المبحث الأول: معنى (لن) عند النحويين

(لن) حرف ينصب الفعل المضارع، ويفيد نفي فعل الشيء في المستقبل، فهي جواب لمن قال: سيفعل^(١).

وتفيد (لن) النفي في المستقبل لا على سبيل التأييد عند جمهور النحويين والمفسرين^(٢).

ودليلهم على أن (لن) لا تفيد التأييد أمران:

الأول: أن نفيها جاء محدوداً بزمن في قوله تعالى: ﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْتَنَ لِي آتِي﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾^(٤)، فلو كانت (لن) لتأييد النفي؛ لما انتقض هذا النفي بـ (حتى) في الآية الأولى، وهي تدل على انتهاء الغاية باتفاق، ولكان هذا من الجمع بين المتناقضات، وفي الآية الثانية تقيّد النفي بما بظرفٍ مختص وهو (اليوم).

(١) انظر: الكتاب ٢٢٠/٤، ومعاني القرآن وإعرابه ١٤٤/١، والإيضاح العضدي ٣١٩، والتفسير البسيط ٢٥٢/٢، والمفصل ٤٢٠، وشرح اللمع للأصفهاني ٦٤٤/٢، ولباب الإعراب ٤٤٧، ونتائج الفكر ١٣٠، والكتاب الفريد ١٩٣/١، وشرح المفصل ١١١/٨، ١١٢، ووصف المباني ٣٥٥.

(٢) انظر: التفسير البسيط ٢٥٢/٢، وشرح اللمع للأصفهاني ٦٤٤/٢، ونتائج الفكر ١٣٠-١٣٢، وشرح الرضي على كافي ابن الحاجب ق ٢، ٨٤٠/٢، والتسهيل ٢٢٩، والتذليل والتكميل ٢٣٠/١٥، وتوضيح المقاصد ١٧٣/٤، والدر المصون ٢٠٣/١، ٩/٢، ٤٤٩/٨، ومغني اللبيب ٥٠٤/٣، وأوضح المسالك ١٤٢/٤.

(٣) سورة يوسف من الآية ٨٠.

(٤) سورة مريم من الآية ٢٦.

الثاني: لو كانت تفيد التأييد لم يكن لذكر (أبداً) فائدة في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَسْمَوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ﴾^(١) قال الشيخ خالد الأزهرى: "ولا تقتضي (لن) تأييد النفي، خلافاً للزمخشري في أمودجه؛ لأنها لو كانت للتأييد لزم التناقض بذكر (اليوم) في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكَلَهُ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾، ولزم التكرار بذكر (أبداً) في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَسْمَوْهُ أَبَدًا﴾، ولم تجتمع مع ما هو لانتهاى الغاية نحو قوله تعالى: ﴿أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِىَ أَبِي﴾^(٢)،^(٣).

وقال أبو حيان: "وقوله^(٤) بحدٍ وبغير حدٍ: يعني أن الفعل قد يكون استقباله محدوداً بوقت وبغير وقت فإذا قلت: لن أخرج فلا يدل ذلك إلا على نفي الخروج في مستقبل زمان؛ أما أنه يدل على نفي الفعل في جميع الزمان المستقبل فلا، ولذلك قَبِلَ التَّعْيِيَةَ في قوله تعالى: ﴿لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عََلَكَفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾^(٥)، فلو كانت تقتضي استغراق الزمان لما صح أن يُعَيَّا نفي البراح إلى وقت الرجوع"^(٦).

ويرى أبو حيان أن (لن) حرف نفي لا يقتضي التأييد^(٧).

(١) سورة البقرة من الآية ٩٥.

(٢) سورة يوسف من الآية ٨٠.

(٣) التصريح ٣٥٧/٢.

(٤) أي: ابن مالك في التسهيل ٢٢٩.

(٥) سورة طه من الآية ٩١.

(٦) التذليل والتكميل ٢٣٠/١٥، وانظر: البحر المحيط ٢٧٢/٦.

(٧) انظر: البحر المحيط ١٠٢/١.

وقال عن (لن) في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾^(١)،
(ولذلك كان حرف النفي هنا (لن) الذي ادَّعى فيه أنه يقتضي النفي على
التأييد؛ فيكون قوله (أبداً) على زعم من ادعى ذلك للتوكيد، وأما من ادَّعى
أنه بمعنى (لا) فيكون (أبداً) مفيداً لاستغراق الأزمان، ويعني بالأبد هنا ما
يستقبل من زمان أعمارهم)^(٢)، يعني في الدنيا.

وتتابعت أقوال النحويين في نفي دلالة (لن) على التأييد، ويمكن أن
يكون تواطؤ النحويين على أنها لا تفيد تأييد النفي دليلاً ثالثاً؛ إذ لم يقل
أحد من قدامى النحويين: إنها تفيد تأييد النفي.
قال الرضي عن معنى (لن): "وهي تنفي المستقبل نفياً مؤكداً، وليس
للدوام والتأييد؛ كما قال بعضهم"^(٣).

وذكر المرادي أن (لن) حرف نفي ينصب المضارع، ويخلصه للاستقبال،
ولا يلزم أن يكون مؤبداً^(٤).

وكذا ذكر السمين الحلبي أن (لن) حرف نصب معناه نفي المستقبل، ولا
يقتضي تأييداً^(٥)، كما ذكر أن مجيء (أبداً) بعد (لن) يدل على أن نفيها لا
يقتضي التأييد^(٦).

(١) سورة البقرة من الآية ٩٥.

(٢) البحر المحيط ٣١١/١.

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ق ٢، ٨٤٠/٢.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ١٧٣/٤.

(٥) انظر: الدر المصون ٢٠٣/١.

(٦) انظر: الدر المصون ٩٢.

وقال أيضاً: "لن" قد تقدّم أنه لا يلزم من نفيها التأييد؛ وإن كان بعضهم فهم ذلك" (١).

وقال ابن هشام عن (لن) : "وهي لنفي (سيفعل)، ولا تقتضي تأييد النفي ولا تأكيده" (٢).

وقال أيضاً: "ولا تفيد (لن) توكيد النفي خلافاً للزمخشري في (كشافه)، ولا تأييده خلافاً له في (أتمودجه)، وكلاهما دعوى بدون دليل" (٣).

(١) انظر: المصدر السابق ٤٤٩/٨

(٢) أوضح المسالك ١٤٢/٤.

(٣) مغني اللبيب ٥٠٤/٣

المبحث الثاني: مناقشة القول بدلالة (لن) على التأييد.

شاع عند النحويين المتأخرين أن الزمخشري هو صاحب القول بأن (لن) تفيد نفي فعل الشيء في المستقبل على سبيل التأييد، وعزوا إليه هذا القول مذكوراً في كتابه الأمودج^(١).

وأول مَنْ نسب القول بدلالة (لن) على التأييد للزمخشري هو شارح الأمودج محمد بن عبد الغني الأردبيلي عند قول الزمخشري في المفصل "(ولن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد"؛ حيث قال: "أقول: إذا أردت نفي المستقبل مطلقاً قلت: لا أضرب، مثلاً، وإذا أردت نفيه مع التأكيد قلت: لن أضرب، مثلاً، وفي بعض النسخ للتأييد بدل قوله للتأكيد^(٢)."

وانتشر هذا الرأي بين النحويين بعد قول ابن مالك في شرح الكافية الشافية: "ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأييد النفي بـ (لن) وهو الزمخشري في أمودجه"^(٣)، ويظهر لي أنه أخذه عن الأردبيلي (ت ٦٤٧هـ)، وتبعه على ذلك جمع من النحويين، منهم: بدر الدين ابن مالك^(٤)، وأبو حيان^(٥)،

(١) انظر: شرح التسهيل ١٤/٤، والتذيل والتكميل ٢٣٠/١٥، وتوضيح المقاصد ١٧٣/٤، وأوضح المسالك ١٤٢/٤، ١٤٣، ومغني اللبيب ٥٠٥/٣، وشفاء العليل ٩٢١/٢.

(٢) شرح الأمودج في النحو ٢٣٣.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣، وتمهيد القواعد ٤١٣٧/٨، وشفاء العليل ٩٢١/٢.

(٤) شرح التسهيل ١٤/٤.

(٥) ارتشاف الضرب ٣٩١/٢.

وابن جماعة^(١)، والمرادي^(٢)، والسمين الحلبي^(٣)، وابن هشام^(٤)، وابن عقيل^(٥)، والزرکشي^(٦)، والفيروز آبادي^(٧)، وخالد الأزهري^(٨)، والسيوطي^(٩)، والأشتموني^(١٠)، والزيدي^(١١)، وغيرهم.

ويرى ابن مالك ضعفَ قول من رأى تأييد النفي بـ(لن)، وذكر أن هذا رأيٌّ للزمخشري في أمودجه، قال: "وحامله على ذلك اعتقاده أن الله - تعالى - لا يُرى، وهو اعتقاد باطل بصحة ذلك عن رسول الله - ﷺ - أعني ثبوت الرؤية^(١٢)،^(١٣).

وقال في التسهيل: "وينصب المضارع بـ(لن) مستقبلاً بجدٍ وبغير حدٍ؛ خلافاً لمن خصها بالتأييد^(١٤).

-
- (١) شرح الكافية له ص ٣٦٦، ٣٦٧.
 - (٢) توضيح المقاصد ١٧٣/٤، والجنى الداني ٢٧٠.
 - (٣) الدر المصون ٣٠٨/٨.
 - (٤) أوضح المسالك ١٤٢/٤، ١٤٣، ومغني اللبيب ٥٠٥/٣.
 - (٥) المساعد ٦٦/٣.
 - (٦) البرهان ٤٢٠/٢، ٣٨٧/٤.
 - (٧) القاموس المحيط (لن) ص ١٥٨٩.
 - (٨) التصريح ٣٥٧/٢.
 - (٩) الإلتقان ٢٢٦/١، والجمع ٩٤/٤.
 - (١٠) شرح الأشتموني ٢٧٨/٣.
 - (١١) تاج العروس (لن) ٥١٥/١٨.
 - (١٢) يشير إلى حديث الرسول - ﷺ - (إنكم سترون ربكم) وسيأتي في هذا البحث.
 - (١٣) شرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣، وانظر: التسهيل ٢٢٩، وشرح التسهيل ١٤/٤، وشفاء العليل ٩٢١/٢.
 - (١٤) التسهيل ٢٢٩.

وقال أبو حيان: "وقوله: خلافاً لمن خصّها بالتأييد - وهو الزمخشري - ذكر ذلك في أتمودجه، وهو كتاب لطيف، ذكر ذلك عن الزمخشري: المصنف^(١)، وابنته بدر الدين^(٢)،^(٣).

ونقل المرادي أن ابن عصفور نسب للزمخشري القول بتأييد النفي^(٤)، والصحيح أن ابن عصفور نقل عن الزمخشري أن النفي بـ (لن) أكد من النفي بـ(لا)، قال ابن عصفور: "وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها"^(٥).

والذي أراه أن الزمخشري لم يصرح بدلالة (لن) على التأييد.

قال الدكتور عبد الله رفيدة: "ولا أدري لماذا تُترك أقواله الصريحة، ويُنسبُ إليه ما لم يُصرح به أو نعثر عليه"^(٦).

وقال الدكتور فهمي النمر معقباً على تتبعه لمواضع (لن) في كتب الزمخشري: "وبعد، فقد ظهر لنا من خلال النصوص التي نقلناها عن الزمخشري من واقع كتبه، أنه لم يقل في أيّ منها بأن (لن) تُفيد النفي على التأييد، فهي خيرُ شاهدٍ وأصدق دليلٍ، وما ذهب إليه ابنُ مالك، ومن جاء بعده من القول بإفادة (لن) التأييد عند الزمخشري دعوى بلا دليل"^(٧).

(١) يقصد ابن مالك مصنف كتاب التسهيل ٢٢٩، وشرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣.

(٢) في شرحه للتسهيل في الجزء ١٤/٤

(٣) التذييل والتكميل ٢٣٠/١٥

(٤) انظر: توضيح المقاصد ١٧٣/٤.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٢٣١/١٥، والمساعد ٦٦/٣.

(٦) النحو وكتب التفسير ١٣٣٢/٢.

(٧) مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك ١٦٢.

وهذه الحملة القوية على الزمخشري مصدرها ما قاله ابن مالك من ضعف قول من رأى تأييد النفي ب(لن)، وهو الزمخشري في أنموذجه^(١)، والذي في الأنموذج: "و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد". قال الأردبيلي شارح الأنموذج: "وفي بعض النسخ (التأييد) بدل قوله (التأكيد)^(٢)" - كما سبق - ولم يذكر محقق الكتاب أي معلومات عن هذه النسخة، التي ذكر فيها التأييد وعن مكانها، ولم لم يعتمد هذه النسخة في التحقيق؟ وقال باحث آخر حقق هذا الشرح^(٣): "لم أجد كلمة (تأييد) فيما لدي من نسخ من الأنموذج وشروحه"^(٤).

وقال بعضهم: "علها كانت موجودة في الأنموذج فترة ثم غيرها بعد أن خاف أن يزهده العلماء في كتبه، ووصلت النسخة التي فيها (التأييد) إلى العلماء الذين أثبتوا نسبتها إليه، كابن مالك وغيره"^(٥).
ومما يقوي هذا الظن قول ابن خلكان: "وأول ما صنف كتاب الكشاف كتب استفتاح الخطبة "الحمد لله الذي خلق القرآن"، فيقال إنه قيل له: متى تركته على هذه الهيئة هجره الناس، ولا يرغب فيه أحد؛ فغيره بقوله: "الحمد

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٣١، والتسهيل ٢٢٩، وشرحه ٤/١٤.

(٢) شرح الأنموذج في النحو ٢٣٣.

(٣) هو الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الخضير في رسالته للماجستير المقدمة إلى قسم النحو والصرف وفقه اللغة العربية بكلية اللغة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.

(٤) شرح الأنموذج للأردبيلي تحقيق أ.د. عبد الرحمن الخضير ٤١٠.

(٥) انظر: قضايا (لن) في النحو ٣١.

لله الذي جعل القرآن"، و"جعل" عندهم بمعنى "خلق" ورأيت في كثير من النسخ "الحمد لله الذي أنزل القرآن"، وهذا من إصلاح الناس لا إصلاح المصنف^(١).

وقال الشريف الجرجاني: ورؤي أنه وقع في أم النسخ "خلق" مكان "أنزل" ثم غيره المصنف^(٢).

ولهذا تراجع عن التصريح باعتزاليته، ودأب على هذا في إخفاء كل مظاهر الاعتزال في كتبه إخفاء شديداً، قال البلقيني: استخرجت من الكشاف اعتزلاً بالمناقيش^(٣).

ويؤكد على أن الزمخشري لم يصرح بالقول بدلالة (لن) على التأييد أن أبا البقاء العكبري وهو ممن شرح مفصل الزمخشري، وصاحب كتاب التبيان في إعراب القرآن الكريم لم يذكر شيئاً عن أي موضع ذكرت فيه "لن" من القرآن الكريم، ولو كان القول بتأييد النفي بـ (لن) مذكوراً في النموذج لذكره العكبري، أو أشار إليه.

كما أن ابن يعيش شارح المفصل لم يذكر نسبة التأييد إلى الزمخشري^(٤).
وقيل: إنَّ تحريفاً وقع في بعض نسخ النموذج، فحُرِفَت كلمة (تأكيد) إلى (تأييد) في بعض النسخ، وبخاصة أن رسم الكلمتين متقاربتين، وساعد على

(١) وفيات الأعيان ١٧٠/٥.

(٢) حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف ٣/١.

(٣) انظر: الإتيان في علوم القرآن ٢٤٣/٤، والزيادة والإحسان في علوم القرآن ٤٠٢/٩، وفتح البيان في مقاصد القرآن ١/١٥، والإسرائيليات والموضوعات في التفسير ص ٧٦، ١٣١.

(٤) قضية (لن) بين الزمخشري والنحويين ص ١٢.

ذلك بروز الزمخشري في اللغة مع مجاهرته بالاعتزال، وتفاخره به، وله حساد ومعارضون فاهتبلوا هذه الفرصة لينسبوا له هذا القول، وبخاصة أنه ممن ينكرون رؤية الله تعالى يوم القيامة^(١).

وبما سبق يظهر لي أن الزمخشري لم يصرح بذكر التأييد في كتبه التي عرضتها... لكن ساعد على نسبة ذلك إليه كونه معتزلياً مجاهراً بمذهبه، كما سبق.

يقول الدكتور أحمد عبد اللاه هاشم: "ولما كان الزمخشري معتزلياً فهو من القائلين إذن بنفي وقوع الرؤية، ومن ثم فقد نسب إليه القول بأن (لن) تفيد تأييد النفي، ولم يثبتوا له ذلك في شيء من كتبه إلا في الأمودج... أما كونه معتزلياً فلا يلزم منه أن يكون موافقاً لهم في أن عدم الرؤية على التأييد ناشئ من أن (لن) تفيد التأييد.. فاستحالة الرؤية ليس منشؤها من (لن) إنما منشؤها أمر خارج عن (لن) حتى لو كانوا يقولون بتأييد النفي ب(لن)؛ فإن الزمخشري لم يقل بذلك.. ولا يخرج ذلك عن كونه معتزلياً... أما أن ذلك المذكور في الأمودج فلم يثبت ذلك بيقين على أن شراح الأمودج تناولوا قول الزمخشري في (لن) من حيث إفادتها تأكيد النفي لا تأييده... وأشاروا إلى وقوع (التأييد) في موضع (التأكيد) في بعض النسخ^(٢).

(١) انظر: قضية (لن) بين الزمخشري والنحويين ص ٨، ٩، وقضايا (لن) في النحو ص ٣١.

(٢) قضية (لن) بين الزمخشري والنحويين ص ٨، ٩.

قال أحد الباحثين المعاصرين^(١): "وفي الحق أن الزمخشري محظوظ في هذه القضية؛ إذ نَسَب له القوم ما ليس له، وخالفوه فيما هو تابع فيه غيره، وزادوه شهرة من حيث أرادوا أن يعضوا منه؛ إذ أخذ اسمه يتردد في كتبهم، وكتب من جاء بعدهم من النحاة؛ على أنه مؤصِّلٌ مسألةٍ ومبتكرٌها، وما هو إلا تابع لسواه ليس غير"^(٢).

وذكر أبو حيان أن ابن مالك نقل عن الزمخشري أن (لن) للتأييد، وابن عصفور ينقل عنه أنها للتأكيد، والنقلان عنه صحيحان، وذلك دليل على اضطراب رأيه في (لن)^(٣).

كما أنني لم أقف على قول للزمخشري يصرح فيه بدلالة (لن) على التأييد في كتبه الأخرى؛ الكشاف، والمفصل، وأساس البلاغة، ولعل ذلك راجع إلى إخفائه اعتزالياته في مؤلفاته، خوفاً من إعراض العلماء عن قراءتها - مع مجاهرته بالاعتزال في غيرها، كما ذكرت سابقاً.

ففي الكشاف يذكر الفرق بين (لا) و (لن) في نفي المستقبل، ولم يصرح بالتأييد فعند قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾^(٤)، قال الزمخشري: "لا فرق بين (لا) و(لن) في أن كلَّ واحد منهما نفي المستقبل إلا

(١) هو الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي في دراسة له بعنوان: قضايا (لن) في النحو.

(٢) قضايا (لن) في النحو ص ٢٠.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١٥/٢٣١.

(٤) سورة الجمعة من الآية ٧.

أن في (لن) تأكيداً وتشديداً ليس في (لا)، فأتى مرة بلفظ التأكيد (ولن يتمنوه) ومرة بغير لفظه (ولا يتمنونه)"^(١).

قال أبو حيان: "وهذا رجوع منه عن مذهبه، وهو أن (لن) تقتضي النفي على التأييد إلى مذهب الجماعة؛ وهو أنها لا تقتضيه"^(٢).

وقال السمين الحلبي: "وليس فيه رجوع؛ غاية ما فيه أنه سكت عنه؛ وتشريكه بين (لا) و(لن) في نفي المستقبل لا ينفي اختصاص (لن) بمعنى آخر"^(٣).

ويعزز القول بتوكيد النفي بـ (لن) دون ذكرٍ للتأييد تفسيراته في الكشاف لقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِزْ أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ نَرِنِّي﴾^(٤). قال الزمخشري "فإن قلت ما معنى (لن)؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه (لن)، وذلك أن (لا) تنفي المستقبل؛ تقول لا أفعل غداً، فإذا أكد نفيها قلت: لن أفعل غداً"^(٥).

فجعل الزمخشري (لن) أخت (لا) في النفي، مع زيادة التأكيد في (لن) دون ذكرٍ للتأييد، بل جعل ذلك محددًا بوقت هو الغد.

(١) الكشاف: ١٢٤٧/٢.

(٢) البحر المحيط ٢٦٧/٨.

(٣) الدرر المصون ٣٢٩/١٠.

(٤) سورة الأعراف من الآية ١٤٣.

(٥) الكشاف ١٨٦/١.

وقال مثل ذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ (١)، وكذا قال عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ (٢)، كما تقدم.
 وذكر مثل ذلك في المفصل (٣).

وعند قوله تعالى: ﴿وَجُودُهُ يُؤَمِّدُ نَاصِرَةً﴾ (٤) إِلَى رَبِّهَا نَازِرَةً (٤)، ذكر الزمخشري أن المعنى ليس على ظاهره، فيؤول النظر بالانقطاع عن الخلق، والاتجاه إلى الله دون غيره، بمعنى أنهم لا يتوقعون النعمة والكرامة إلا من ربهم، وكيف دلَّ التقديم على معنى الاختصاص، واختصاصه بنظرهم إليه منظوراً - لو كان منظوراً إليه - محال، توجب حمله على معنى يصح معه الاختصاص، كما في قول الناس: أنا إلى فلان ناظر ما يصنع بي، تريد معنى التوقع والرجاء (٥).

وذكر ناظر الجيش: أن (لن) حرف نفي يخلص الفعل للمستقبل، ونقل ابن مالك عن الزمخشري أنه ذكر في أنموذجه أن (لن) تكون لتأييد النفي؛ وإنما ذكر الأنموذج لأن الزمخشري قال في الكشاف عند الكلام على قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ (٦): "إن (لا) و (لن) في نفي المستقبل

(١) سورة الحج من الآية ٧٣، وانظر: المصدر السابق ١/٧٦٠.

(٢) سورة الجمعة من الآية ٧.

(٣) انظر: المفصل ٤٢٠.

(٤) سورة القيامة الآيتان ٢٢، ٢٣.

(٥) انظر الكشاف ٢/١٣١٠.

(٦) سورة البقرة من الآية ٢٤.

أختان، إلا أن في (لن) توكيداً وتشديداً^(١)، ولم يتعرض لذكر التأييد، فكان
الزمخشري له في المسألة قولان^(٢).

قال أبو حيان: "وذكر الأستاذ أبو الحسن^(٣) عن الزمخشري ما يدل على
خلاف التأييد، قال: ومذهب سيبويه وجمهور النحويين أن (لن) تنفي
المستقبل من غير أن يشترط أن يكون النفي بها أكد من النفي بـ (لا)"^(٤).

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣.

(٢) تمهيد القواعد ٤١٣٨/٨.

(٣) يقصد ابن عصفور، ولم أعر على ذلك في كتبه.

(٤) التذييل والتكميل ٢٣١/١٥.

المبحث الثالث: القول بإفادة لن تأييد النبي قبل الزمخشري

الرأي الذي نسبه النحويون المتأخرون للزمخشري قال به المعتزلة قبل الزمخشري بزمان طويل؛ إذ يرون أن (لن) تفيد التأييد، وسبب ذلك اعتقادهم أن الله - ﷻ - لا يُرى يوم القيامة.

قال الطحاوي: "المخالف في الرؤية: الجهمية، والمعتزلة، ومن تبعهم من الخوارج، والإمامية، وقولهم باطل مردود بالكتاب والسنة، وقد قال بثبوت الرؤية الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، وأهل الحديث وسائر طوائف أهل الكلام المنسوبون إلى السنة والجماعة"^(١).

وقد صرح القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ) في كتابه "شرح الأصول الخمسة"^(٢) بذلك فقال: "إن لن موضوعة للتأييد"؛ بل إن القاضي عبد الجبار نسب هذا القول إلى شيوخه، ممّا يعني أن هذا القول كان متداولاً في أوائل القرن الرابع أو أواخر القرن الثالث^(٣).

ويدل أيضاً على تقدم هذا الرأي قول الواحدي (ت ٤٦٨هـ): "وقول من قال "إن (لن) للتأييد دعوى على أهل اللغة، وليس يشهد لذلك كتاب، ولا نقل، ولا إسناد، ولا أصل، ولكن معنى قوله: ﴿قَالَ لَنْ تَرَنِي﴾"^(٤)، أي: في الدنيا"^(٥).

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١٥٣.

(٢) ص ٢٦٤، وانظر: الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم ١١٦٣/٣.

(٣) انظر: متشابه القرآن ٢٩٦، والأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم ١١٦٤/٣.

(٤) سورة الأعراف من الآية ١٤٣.

(٥) التفسير البسيط ٣٣٣/٩.

فالمعتزلة يُضَمِّنون (لن) معنى التأييد بناء على اعتقادهم أن الله لا يُرى لا العكس، فلم ينفوا الرؤية بناءً على أن (لن) تفيد التأييد؛ بل ضمنوا (لن) معنى التأييد بسبب اعتقادهم استحالة رؤية الله - تعالى - بمعنى: أنهم حملوا (لن) على النفي في المستقبل على سبيل التأييد نظراً لأنها جاءت في سياق نفي يقتضي التأييد حسب معتقدهم، فحملوا (لن) على هذا المعنى. ومن هؤلاء - غير ما سبق - أبو علي الجبائي (ت ٣٠٣هـ)، والخطيب الإسكافي (ت ٤٢٠هـ)، والشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ)، والطبرسي (ت ٥٤٨هـ).

فأبو علي الجبائي يذهب إلى نفي رؤية الله تعالى مطلقاً، في تفسيره قوله تعالى: ﴿قَالَ سُبْحَانَكَ ثُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١). قال الجبائي: "إن هذه الآية أحد ما يعتمد عليه في أنه تعالى لا يجوز أن يرى"^(٢). ثم ذكر أن بعض أهل التوحيد يرى أن موسى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - يجوز أن يكون شاكاً في جواز الرؤية على الله - جَلَّ جَلَالُهُ - فسأل ذلك موسى لنفسه فبين الله - تعالى - أن ذلك لا يجوز عليه بقوله: ﴿لَنْ تَرَنِي﴾^(٣)،^(٤). وقال القاضي عبد الجبار المعتزلي - عن مسألة رؤية الله تعالى - "الذي قاله المحصلون من العلماء في ذلك أقوال أربعة:

(١) سورة الأعراف من الآية ١٤٣.

(٢) تفسير أبي علي الجبائي ٢٥٢.

(٣) سورة الأعراف من الآية ١٤٣.

(٤) انظر: تفسير أبي علي الجبائي ٢٥٣.

أحدها: ما قاله الحسن وغيره: أن موسى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - ما عرف أن الرؤية غير جائزة على الله - تعالى - قال: ومع الجهل بهذا المعنى قد يكون المرء عارفاً بربه وبعده وتوحيده، فلم يبعد أن يكون العلم بامتناع الرؤية وجوازها موقوفاً على السمع.

وثانيها: أن موسى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - سأل الرؤية على لسان قومه؛ فقد كانوا جاهلين بذلك؛ يكررون المسألة عليه يقولون: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾^(١) فسأل موسى الرؤية لا لنفسه، فلما ورد المنع ظهر أن ذلك لا سبيل إليه.

وثالثها: أن موسى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - سأل ربه من عنده معرفة باهرة باضطرار، إما أنه سأل ربه المعرفة الضرورية، أو سألها إظهار الآيات الباهرة التي عنده تزول الخواطر والوساوس عن معرفته.

ورابعها: أن المقصود من هذا السؤال أن يذكر الله - تعالى - من الدلائل السمعية ما يدل على امتناع رؤيته، حتى يتأكد الدليل العقلي بالدليل السمعي.

ثم ذكر أن هذه مجموع أقوال المعتزلة في تأويل هذه الآية^(٢).

ويقول الخطيب الإسكافي في شرحه لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾^(٣): "ووجب أن يكون ما يبطل تمنى الموت المؤدي إلى بطلان

(١) سورة البقرة من الآية ٥٥.

(٢) انظر: تفسير القاضي عبد الجبار المعتزلي ١٩٤، وانظر: التفسير الكبير ١٤/١٨٧.

(٣) سورة البقرة من الآية ٩٥.

شرطهم أقوى ما يستعمل في بابه، وأبلغه في معنى ما ينتفي شرطهم به، وكان ذلك بلفظ (لن) التي هي للقطع والبتات، ثم أكد بقوله (أبداً) ليبطل تمني الموت الذي يبطل دعواهم بغاية ما يبطل به مثله^(١).

ومن ذهب إلى ذلك الشريف المرتضى في تفسيره قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾^(٢)، قال: "وقد استدل بهذه الآية كثير من العلماء الموحدين على أنه لا يُرى بالأبصار من حيث نفي الرؤية نفيًا عامًا بقوله: "لن تراني"، ثم أكد ذلك بأن علق الرؤية باستقرار الجبل الذي علمنا أنه لم يستقر"^(٣).

ومن الشيعة الإمامية الطبرسي، الذي يأخذ بمذهب المعتزلة ينص على مجيء (لن) لنفي المستقبل على سبيل التأييد، وذلك في قوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾^(٤): أي: "ولن تأتوا بسورة مثله أبداً؛ لأن (لن) تنفي على التأييد في المستقبل"^(٥).

وقال أيضاً عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾: "هذا جواب من الله -

تعالى - ومعناه: لا تراني أبداً؛ لأن (لن) ينفي على وجه التأييد"^(٦)، كما

(١) درة التنزيل ص ٢٤.

(٢) سورة الأعراف من الآية ١٤٣.

(٣) أمالي المرتضى ٢/٢٢١.

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٤.

(٥) مجمع البيان ١/٩٠.

(٦) مجمع البيان ٤/٢٧١.

قال: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوَهُ أَبَدًا﴾، وقال: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا دُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾^(١).

إذن فمذهب المعتزلة أن (لن) تفيد التأييد^(٢)، مستدلين بالآيات السابقة وهي قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِ أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرِنِي وَلَكِنِ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِنِي﴾^(٣). قالوا: دلت الآية على أن الله - ﷻ - لا يرى مطلقاً؛ لا في الدنيا ولا في الآخرة، ف(لن) إذن تفيد التأييد، كما استدلوها أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوَهُ أَبَدًا يَمَا قَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾^(٤)، قالوا: نفى الله عنهم تمنى الموت، وكان ذلك ب(لن) التي تفيد القطع والبتات، وزادت على ذلك التأكيد ب (أبدًا).

ومن أدلتهم أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا دُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾؛ حيث دلت (لن) على التأييد.

قالوا: ويدل على أنه - تعالى - لا يرى قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصُرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(٥) وهذا يدل دلالة قاطعة على أن القول بإفادة (لن) التأييد قول قديم قال به المعتزلة قبل الزمخشري بقرنين من الزمان مع أن الزمخشري لم يذكر في كتبه كلها أن (لن) تفيد التأييد.

ولا حجة للمعتزلة في كل ما قالوه ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا دُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾؛ لأنَّ التأييد جاء من أمر

(١) سورة الحج من الآية ٧٣.

(٢) انظر: تفسير الطبري ٣٠١/٧، وشرح العقيدة الطحاوية ١٥٣، والتفسير البسيط ٣٣٣/٩.

(٣) سورة الأعراف من الآية ١٤٣.

(٤) سورة البقرة من الآية ٩٥.

(٥) سورة الأنعام من الآية ١٠٣.

خارجي؛ لا من مقتضيات (لن)؛ فقد نفى الله عنهم الخلق والاختراع؛ من حيث هي صفة ثابتة لله - تعالى - مختصة به، لا ينازعه فيها أحد، والخلق مقرون بذلك؛ فقد ادّعى بعضهم الألوهية ولم يزعم أنه يستطيع أن يخلق شيئاً، كما زعم آخرون استطاعتهم الإحياء والإماتة، ولكن لم يزعموا استطاعتهم الخلق، وهذا مذكور في القرآن في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٢)؛ بل تحدّاهم أن يخلقوا شيئاً أقل من ذلك بقوله في الحديث القدسي في النهي عن تصوير ذوات الأرواح: "قال الله - ﷻ - ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقى، فليخلقوا ذرة، أو ليخلقوا حبة أو شعيرة"^(٣) ولم يعهد - في القديم أو الحديث - أن أحداً ادعى أنه يستطيع أن يخلق شيئاً.

ف(لن) في آية سورة الحج أفادت النفي دون التأييد، والتأييد جاء من أمر خارج عنها^(٤).

(١) سورة الزخرف الآية ٨٧.

(٢) سورة لقمان من الآية ٢٥، والآيات بأن الله وحده هو الخالق لكل شيء كثيرة. انظر: الآيات:

الأعراف (١٩١)، النحل (٢٠)، والفرقان (٣)، والزخرف (٩) وغيرها كثير جداً.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: "والله خلقكم وما تعلمون"

(الصفات ٩٦) ١٦١/٩ حديث (٧٥٥٩)، وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب اللباس والزينة

١٦٢/٦ حديث (٢١١١).

(٤) انظر: التصريح ٣٥٧/٢.

ويدل على أن التأييد ليس من (لن) ورود آيات أخرى فيها النفي بـ(لا) على سبيل التأييد بحرف نفي غير (لن)؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾^(٢)،^(٣).

وأما استدلالهم بالآيات الأخرى فيوجهه على النحو الآتي:

أما قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَتَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾^(٤)؛ فالمقصود في الدنيا، فأفادت "لن" نفي تمني الموت في الدنيا دون الآخرة؛ لأنهم يتمنون الموت في الآخرة، بدليل قوله تعالى: ﴿وَنَادُوا يَمْلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَلَائِكُونَ﴾^(٥).

وقد ذكر السهيلي أن العرب تنفي بـ(لن) ما كان ممكناً عند المخاطب مظنوناً أنه سيكون؛ فتقول له: لن يكون؛ لأن (لن) فيها معنى (أن)، وإذا كان الأمر عندهم على الشك لا على الظن: أيكون أم لا يكون قلت في النفي: لا يكون، وهذا ما يظهره النفي بـ(لن) لما كانت الرؤية ممكنة، كما في

(١) سورة النحل الآية ١٧.

(٢) سورة النحل الآية ٢٠.

(٣) انظر: تفسير الطبري ٢٠٣/١٧، معاني القرآن وإعرابه ٣٥٦/٣، والمحزر الوجيز ٢٧٣/٦، والبحر

المحيط ٣٩٠/٦، والدر المصون ٣٠٨/٨، والجامع لأحكام القرآن ٩٧/١٢، والتصريح ٣٥٧/٢

(٤) سورة البقرة من الآية ٩٥.

(٥) سورة الزخرف الآية ٧٧، وانظر: شرح الفية ابن معط ٣٣٩/١ وشرح العقيدة الطحاوية ١٥٧.

قوله ﷺ: (إنكم سترون ربكم يوم القيامة)^(١)، عبّر عنها ب(لن) كما في قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾، ولما كان الإدراك غير ممكن بحال عبر عنه ب(لا)، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾^(٢).

ونصّ السهيلي أيضاً على أن (لن) تنفي ما قُرب؛ ولا يمتد معنى النفي فيها كما امتداد معنى النفي في حرف (لا) إذا قلت: لا يقوم زيد أبداً. كما بيّن أن الألفاظ مشاكلة للمعاني التي هي أرواحها، يتفرس العاقل فيها حقيقة المعنى بطبعه وحسبته.

فحرف (لا) لام بعدها ألف، يمتد بها الصوت ما لم يقطعه تضيق النَّفْس، فأذن امتداد معناها، و(لن) بعكس ذلك، فتأمله فإنه معنى لطيف، وغرض شريف^(٣).

وقد جاء توكيد ذلك في القرآن الكريم في آيتين:

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا﴾^(٤)؛ حيث جاء حرف (لا) في الموضع الذي اقتزن فيه حرف الشرط بالفعل؛ فصار من صيغ العموم، فشمل

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب فضل صلاة العصر، ١١٥/١، حديث ٥٥٤، وفي كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة الفجر ١١٩/١، حديث ٥٧٣، وفي كتاب التفسير سورة ق باب قوله: "وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ١٣٩/٦، حديث ٣٨٥، وفي كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: "وجود يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة" (القيامة ٢٢، ٢٣) ١٢٧/٩ حديث (٧٤٣٤) ورواه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ١١٣/٢، حديث (٦٣٣).

(٢) سورة الأنعام من الآية ١٠٣.

(٣) انظر: نتائج الفكر ١٣٢، ١٣٣.

(٤) سورة الجمعة من الآية ٧.

جميع الأزمنة، وهو قوله تعالى: ﴿إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(١)، على معنى: متى ما زعتم ذلك في وقت من الأوقات، أو زمن من الأزمان (فتمنوا الموت)، فلا يتمنونه، فحرف الشرط (إِنْ) دلَّ على هذا المعنى، وحرف (لا) في الجواب بإزاء صيغة العموم، لاتساع معنى النفي فيها.

الثانية: قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوَهُ أَبَدًا﴾^(٢)؛ فقصر من سعة النفي وقرب؛ لأن قبله في النظم: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الآخِرَةُ﴾^(٣)، وليست (إِنْ) وهنا مع (كان) من صيغ العموم؛ لأن (كان) ليست دالة على الحدث؛ وإنما هي داخلة على المبتدأ والخبر، دالة على مضيِّ في الزمان الذي كان فيه ذلك الحدث؛ على معنى: إن كانت قد وجبت لكم الدار الآخرة وثبتت لكم في علم الله - تعالى - فتمنوا الموت الآن، فكان الجواب: (ولن يتمنوه)، فانتظم معنى الجواب بمعنى الخطاب في الآيتين^(٤)،^(٥).

ثم قال السهيلي: "ومن أجل ما تقدم من قصور معنى النفي في (لن) ودلالاتها على القرب في أكثر الكلام؛ لم يكن للمعتزلة حجة على نفي الرؤية

(١) سورة الجمعة من الآية ٦.

(٢) سورة البقرة من الآية ٩٥.

(٣) سورة البقرة من الآية ٩٤.

(٤) انظر: نتائج الفكر ١٣٠-١٣٢.

(٥) نقل أبو حيان هذه المسألة في التذييل والتكميل ٢٣١/١٥؛ عن أبي الحسن بن عصفور الذي نسبها إلى عبد الواحد الزمלקاني في التبيان في علم البيان ص ٨٤، والحق أن هذه المسألة سبق بها السهيلي في نتائج الفكر ١٣٠، ١٣١، انظر المساعد ٦٧/٣، وتمهيد القواعد ٤١٣٨/٨.

في قوله ﷺ: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾ ، ولم يقل: لا تراني ، فلو كان النفي بـ(لا) لكان لهم فيه التعلق، ولم يكن حجة لجواز تخصيص العموم بنص آخر من الكتاب والسنة^(١).

وبناءً على هذا الرأي الذي ذهب إليه المعتزلة القائل بأن نفي (لن) يفيد التأييد لم يقيم على برهان، وهو دعوى لا تستند على دليل، ولم ينقل عن أحد من السلف - الصحابة والتابعين - شيء من ذلك.

وهؤلاء المنكرون للرؤية اعتمدوا على ما تدركه عقولهم الضعيفة في إمكان رؤية الله - ﷻ - فقد ذكر الطبري أن بعضهم تأول الأخبار الواردة عن رسول الله - ﷺ - بتصحيح القول برؤية أهل الجنة ربهم يوم القيامة بتأويلات مختلفة، وردوا القول فيه إلى عقولهم؛ فزعموا أنه يستحيل جواز الرؤية على الله - ﷻ - بالأبصار؛ وأتوا في ذلك بضرور من التموهيات؛ قالوا: إن كانت الأبصار ترى ربها يوم القيامة على نحو ما ترى الأشخاص اليوم، فقد وجب أن يكون الصانع محدوداً، كما أنه من شأن الأبصار أن تدرك الألوان، ولما كان غير جائز أن يكون الله - تعالى ذكره - موصوفاً بأنه ذو لون صح أنه غير جائز أن يكون موصوفاً بأنه مرئي^(٢).

ومنكرو الرؤية تقول أقوالهم إلى إفادة (لن) التأييد؛ لاستعمالها في سياق نفي مؤيد.

(١) نتائج الفكر ١٣٢

(٢) انظر: تفسير الطبري ٣٠١/٧، وإعراب القرآن ٥/٨٨.

وهذا الرأي وقف له العلماء، وردُّوه؛ فجمهور العلماء من نحويين ومفسرين وغيرهم ضعفوا هذا الرأي؛ لأن (لن) عندهم لا تفيد التأييد؛ ورؤية الله - ﷻ - عند أهل السنة والأشاعرة جائزة، قاله ابن عطية^(١).

وقد ذكر الطبري أن الأخبار عن رسول الله - ﷺ - أنه قال: (إنكم سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر، وكما ترون الشمس ليس دونها سحاب)؛ فالمؤمنون يرونه، والكافرون عنه محجوبون؛ كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾^(٢)، وما اعتلَّ به منكرو رؤية الله يوم القيامة لا يستند على آية محكمة، ولا رواية عن رسول الله - ﷺ - صحيحة أو سقيمة، فهم في الظلمات يخبطون، وفي العمياء يترددون^(٣).

وقال الرسعني (ت ٦٦١هـ): "وما ظنك بقوم بلغ من تهالكهم ورفضهم صريح الكتاب، وصحيح الأحاديث، وتكذيبهم بما تتقاصر عقولهم السخيفة عن إدراكه؛ حتى نسبوا موسى - ﷺ - في سؤاله الرؤية إلى أحد أمرين: ١- إما جهالة بالله وما يجوز عليه وما لا يجوز؛ وأعظمُ بها فرية منهم.

(١) انظر: المحرر الوجيز ٤/٤٠، والجامع لأحكام القرآن ٨/٣٣٠، ١١/٦٩، ١٧/٢١، ١٩/١٠٧، والكافية الشافية ٣/١٥٣١، والتسهيل ٢٢٩، وشرح التسهيل ٤/١٤، والبحر المحيط ٤/٣٨٢، ٨/١٢٨، ٣٨٩، ٤٤١.

(٢) سورة المطففين الآية ١٥.

(٣) انظر: تفسير الطبري ٧/٣٠٣، ٣٠٤، ١١/١٠٤ - ١٠٦، ٢٦/٧٣، ٣٠/١٠٠، وإعراب القرآن ٢/٢٥١، ٤/٢٣١، شرح العقيدة الطحاوية لابن تيمية ٧١، والبحر المحيط ٨/٤٤١.

٢- وإما إقدامه، واجترأه على السؤال مع علمه بعدم الجواز على ظنهم الفاسد، فيا لها من جرأة على كليم الله وصفيته^(١).

وقد ذكر المفسرون أن موسى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - إنما سأل الرؤية - مع علمه بأنه لا يُرى في الدنيا - وذلك أنه لما سمع كلام الله هاج به الشوق، وطمع في رؤيته فقال: ﴿ قَالَ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾^(٢)، بمعنى: أرني نفسك أنظر إليك، وقيل: سأل الله الرؤية ظناً منه أنه يجوز أن يُرى في الدنيا، وهذا دليل واضح على أن رؤية الله - تعالى - ممكنة، وأنها لو كانت مستحيلة لما سأها موسى، ولأنكر الله عليه سؤالها؛ فلم يُنكر الله - ﷻ - على إبراهيم - عَلَيْهِ السَّلَامُ - سؤاله ربه: ﴿ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾^(٣)، ولم ينكر على عيسى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لما سأل ربه إنزال مائدة من السماء، وأنكر على نوح - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لما سأله نجاة ولده، فقال له: ﴿ إِنِّي أَعْظَمُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾^(٤) فلو كان فيما عهد إليه قبل ذلك أنه لا يُرى لم يسأل ربه بما يعلم أنه لا يعطيه إياه^(٥).

(١) رموز الكنوز ٢/٢٤٧.

(٢) سورة الأعراف من الآية ١٤٣.

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٦٠.

(٤) سورة هود من الآية ٤٦، وانظر: تفسير الطبري ٩/٥٠ ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٣٠٣، ٥/١٩٨،

٢٣٢، وتفسير القرآن العزيز ٢/١٤١، وتفسير السمعي ٢/٢١٢، ٢١٣، والمحرم الوجيز ٣/٤٣٣،

٤/٤٠، ٤٧٣، ٥٣/٨، ورموز الكنوز ٢/٢٤٧، والبحر المحيط ٢/٣٨٢، والضوء المنير ٣/٢١٢،

٢١٣.

(٥) انظر: البحر المحيط ٤/٣٨٢.

وأما قوله: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١)؛ فهذا تنزيه لله - تعالى - وابتهاال من موسى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - إلى الله بالتوبة بعد شعوره بالتسرع في سؤال الرؤية قبل الإذن، ورجوعه إليه وإقراره بأنه لا يرى في الدنيا^(٢).

وأما استدلال مَنْ ينفي الرؤية بقوله تعالى: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾؛ فليس له فيها مستدل، وذلك لأنه لم يقل: لا أرى، أو لا تَرَانِي، ولا إني لست بمَرئي، أو لا يجوز رؤيتي حتى يكون له حجة، فلو أن رجلاً بيده حجر فقال له إنسان: ناولني هذا لأكل، فإنه يقول: هذا لا يؤكل، ولا يقول لا تأكل، ولو كان في يده بدل الحجر تفاحة لقال: لا تأكل، أي هذا مما يؤكل ولكنك لا تأكل؛ ولذلك لم ينسبه إلى الجهل في سؤال الرؤية، كما قال موسى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لقومه: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾^(٣)؛ لما قالوا له: ﴿أَجْعَل لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾^(٤) وأما قوله: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾ يعني في الحال، أو في الدنيا^(٥).

(١) سورة الأعراف من الآية ١٤٣.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٠٩/٢، وتفسير الطبري ٥٥/٩، ومعاني القرآن للنحاس ٣٩٧/١، وتفسير القرآن العزيز ١٤١/٢، والتفسير البسيط ٣٤٠/٩، وتفسير القرآن للسمعاني ٢١٣/٢، والمحزر الوجيز ٤٠/٤؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٧٨/٧.

(٣) سورة الأعراف من الآية ١٣٨.

(٤) سورة الأعراف من الآية ١٣٨.

(٥) انظر: التفسير البسيط ٣٣٣/٩، وتفسير القرآن للسمعاني ١١٢/٢، ٣٤٢، والكتاب الفريد ١٢٥/٣، والبحر المحيط ٣٨٢/٤، والضوء المنير ٢١٣/٣.

وكما أنه تعالى علق رؤيته على أمر جائز، والمعلق على الجائز جائز، فيلزم كون الرؤية في نفسها جائزة؛ لأنه علق رؤيته على استقرار الجبل فقال: ﴿فَإِنْ أَسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَنِّي﴾^(١)، واستقرارُ الجبل أمر جائز الوجود في نفسه، فثبت أنه تعالى علق رؤيته على أمر جائز الوجود في نفسه، وبذا يتضح وجوب أن تكون رؤيته جائزة الوجود في نفسها، وإذا ترتب على الشرط حصول الرؤية لزم القطع بكون الرؤية جائزة الحصول، وبعكس ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾^(٢)، علق دخول الجنة بما يستحيل وجوده، فلا يدخلونها قط^(٣).

وذكر الواحدي أن في قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَنِّي﴾ إبطالاً لقولهم: إن موسى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - إنما سأل الرؤية لقومه الذين قالوا: ﴿أَرَأَى اللَّهُ جَهْرَةَ﴾^(٤)؛ ليتبين لهم أن ذلك لا يجوز، ولو كان السؤال لقومه لقال: "لن يروني"، ولقال موسى: أَرِهِمْ^(٥).

وذكر ابن يعيش أن الله - تعالى - ذكر الأبد بعد (لن) لما تعطيه (لن) من النفي الأبدي، ومنه قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَنِّي﴾، ولم يلزم منه عدم الرؤية في

(١) سورة الأعراف من الآية ١٤٣.

(٢) سورة الأعراف من الآية ٤٠.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٢٥، ٣٠٣، ومعاني القرآن للنحاس ٣٤٧، ٣٩٧، والمحرم الوجيز ٤٠/٤، ٤١، والتفسير الكبير ١٤/١٨٨، والدر المصون ٥/٤٤٩.

(٤) سورة النساء من الآية ١٥٣.

(٥) انظر: التفسير البسيط ٩/٣٣٣، والبحر المحيط ٤/٣٨٢.

الآخرة؛ لأن المراد: أنك لن تراني في الدنيا؛ لأن السؤال وقع في الدنيا، والنفي على حسب الإثبات^(١).

ونصَّ الرسعني على أن بعض غلاة المعتزلة يزعمون أنه إنما سأل الرؤية لتبكيك السبعين الذين قالوا: ﴿أَرْنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾؛ حتى يشاهد وما عساه يُحَدِّثُ به فيعتبروا، أو يسمعوا كلام الله لموسى بالنهي أو النفي فينزعروا... فإنهم جعلوا موسى مرشداً لأولئك بإضلال نفسه، ومصلحاً لهم بإفساد دينه^(٢).

يقول ابن القيم عن رؤية المؤمنين لربهم في الجنة: "اتفق عليها الأنبياء والمرسلون، وجميع الصحابة، والتابعون، وأئمة الإسلام على تتابع القرون، وأنكرها أهل البدع المارقون، والجهمية المتهوكون والفرعونية المعطلون، والباطنية... والرافضة... وكل هؤلاء عن ربهم محبوبون... وقد أخبر - سبحانه - عن أعلم الخلق به في زمانه.. أنه سأل ربه - تعالى - النظر إليه، فقال له ربه - ﷻ - : ﴿لَنْ تَرِنِي﴾، وبيان الدلالة من هذه الآية: أنه لا يظن بكليم الرحمن ورسوله الكريم عليه أن يسأل ربه ما لا يجوز عليه؛ بل هو من أبطل الباطل وأعظم المحال...

(١) انظر: شرح المفصل ١١٢/٨.

(٢) انظر: رموز الكنوز ٢/٢٤٧، ٢٤٨، والتبيان ٢/١٢٥٥، والبحر المحييط ٤/٣٨٢.

فيا لله العجب كيف صار أتباع الصابئة والمجوس والمشركين... أعلم بالله -
تعالى - من موسى بن عمران وما يستحيل عليه، ويجب له، وأشد تنزيها له
منه" (١).

وحمادى القول:

أن من الوجوه الدالة على أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة؛ مما يقطع بأن
(لن) لم تفد التأييد ما يأتي:

١- أن موسى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - طلب الرؤية من الله - تعالى - وهذا يدل
على جواز رؤية الله - وَجَّهَهُ - .

٢- أن قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٣﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٤﴾﴾، يدل على تمام
الرؤية.

٣- يدل قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحُجُونَ ﴿٣﴾﴾، على
تخصيص الكفار بأنهم محجوبون عن رؤية ربهم، ويقابل ذلك أن المؤمنين غير
محجوبين عن رؤيته، قال الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - فلما حجب قوماً بالسخط
دلَّ على أن قوماً يرونه بالرضى.

(١) الضوء المنير ٣/٢١٢، ٢١٣، وانظر: التفسير البسيط ١١/١٧١، والمحرر الوجيز ٤/٤٠، والكتاب

الفريد ٣/٣٧١، ٦/٢٨٠.

(٢) سورة القيامة الآيتان ٢٢، ٢٣.

(٣) سورة المطففين الآية ١٥.

٤- وخاتمة الأدلة ما جاء مصرحاً به في السنة المطهرة في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري ومسلم من قول النبي - ﷺ - (إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته)^(١).

وهذا المعتقد الذي انتهجه المعتزلة من نفي رؤية الله - تعالى - يقتضي أن تكون (لن) عندهم دالة على النفي المؤبد، وهذا باطل؛ فلا دليل عليه ينص على مجيئها على هذا المعنى في القرآن الكريم، أو من السنة المشرفة، ولا من كلام العرب، وإنما هو ظنٌّ ظنوه، وهوى اتبعوه، وحاولوا تفسير القرآن عليه، وإن لم يُسَلِّمْ لهم بذلك، وتقدم قول: الواحدي: "وقول من قال: إن (لن) للتأييد دعوى على أهل اللغة، وليس يشهد لذلك كتاب، ولا نقل، ولا إسناد، ولا أصل، ولكن معنى قوله: ﴿لَنْ تَرَيْنِي﴾ أي: في الدنيا"^(٢).

وأما عن تَمَسُّكِ المعتزلة بنفي رؤية الله - ﷻ - بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(٣). قالوا إنَّ الله - تعالى - إنما أخبر أن الأبصار لا تدركه على سبيل التمدح، وما نفى عن نفسه على سبيل التمدح به وجب أن يكون ذلك على التأييد كقوله تعالى: ﴿لَّا تَأْخُذُهُ

(١) انظر: تفسير الطبري ٣٠١/٧-٣٠٣، ٥٠/٩، ٥٥، ١٩٢/٢٩، ١٠٠/٣٠، وإعراب القرآن ٢٥١/٢، ٢٣١/٤، ٨٤/٥-٩٢، والتفسير البسيط ٣٣٢/٩-٣٣٤، ١٧١/١١، والمحرر الوجيز ٤٣٣/٤، ٤٠/٤، ٤٧٣، ٥٦١/٨، والبيان ٧٥٥/٢، والتبيان ١٢٥٥/٢، والكتاب الفريد ٣٧١/٣، ٢٨٠/٦، والبحر المحيط ٤٤١/٨.

(٢) التفسير البسيط ٣٣٣/٩، وانظر: الكافية الشافية ١٥٣١/٣، والتسهيل ٢٢٩، وشرحه ١٤/٤.

(٣) سورة الأنعام الآية ١٠٣.

سِنَّةٌ وَلَا تَوَهَّأَ لَهُ^(١)، وقوله: ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ^ط وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾^(٢). فقال العلماء: إن الإدراك غير الرؤية، فالمؤمنون ينظرون إلى الله - تعالى - ولا تحيط أبصارهم به من عظمته؛ وبصره - ﷻ - يحيط بهم، قالوا: نظير جواز وصفه بأنه يُرى ولا يحاط به قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾^(٣)، فنفى الله - سبحانه - أن يحيط أحدٌ بشيء من علمه إلا بما شاء وأراد، وكما جاز أن يعلم الخلق أشياء ولا يحيطون بها علما، كذلك جائز أن يروا ربحم بأبصارهم، ولا يدركونه بأبصارهم؛ إذ كان معنى الرؤية غير معنى الإدراك، ومعنى الإدراك غير معنى الرؤية، فمعنى الإدراك: إنما هو الإحاطة، وقد أخبر الله - ﷻ - أن وجوهاً إليه يوم القيامة ناظرة، ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾^(٤) إلى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ^(٥)، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحُجُونَ﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾^(٦).

(١) سورة البقرة من الآية ٢٥٥.

(٢) سورة الأنعام من الآية ١٦٣.

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٥٥.

(٤) سورة القيامة الآيتان ٢٢، ٢٣.

(٥) سورة المطففين الآية ١٥.

(٦) سورة الكهف من الآية ١١٠.

كما أخبر النبي - ﷺ - أمته بأنهم سيرون ربهم يوم القيامة كما يرون القمر ليلة البدر، أو كما يرون الشمس ليس دونها سحب" (١).

فالإدراك هو الوقوف على كنه الشيء وحقيقته، والرؤية هي المعاينة، وقد تكون الرؤية بلا إدراك كما في قوله تعالى في قصة موسى: ﴿فَلَمَّا تَرَأَى الْجَمْعَانَ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ﴿٦٦﴾ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٦٧﴾﴾، فنفي الإدراك مع إثبات الرؤية، فكما ثبتت الرؤية يوم القيامة بالآيات المتقدمة دل على أنه تعالى لا تدركه الأبصار في الدنيا ولا في الآخرة، وأن الرؤية في الآخرة متحققة ليكون جمعاً بين الآيات (٣).

فالرؤية والإدراك كلٌّ منهما يوجد مع الآخر، وبدونه، فالتعالى - تعالى - يُرى ولا يُدرك، كما يُعلم ولا يُحاط به، وهذا هو الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية.

قال ابن عباس - رضِيَ اللهُ عَنْهُما - ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ (٤): لا تحيط به الأبصار.

(١) انظر: تفسير الطبري ٧/٢٩٩-٣٠٤، ٢٩/١٩٢، وإعراب القرآن ٥/٨٦-٨٩، والتفسير البسيط ٨/٣٣٠، ٢٢/٥٠٧، ٢٣/٣٢٧، وتفسير القرآن للسماعي ٢/١٣٣، والمحرم الوجيز ٣/٤٣٣، ٤٣٤، وشرح العقيدة الطحاوية لابن تيمية ٧١، والبحر المحيط ٤/١٩٥، ٨/٤٤١، والضوء المنير ٣/٦٩.

(٢) سورة الشعراء الآيتان ٦١، ٦٢.

(٣) انظر تفسير الطبري ٧/٣٠١، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٢٢٥، ومعاني القرآن للنحاس ٦/٣٤٦، ٧/٣٤٧، ٨/٨٨، وإعراب القرآن ٥/٨٩، ٩٠، والتفسير البسيط ٨/٣٣٣، ٢٣/٣٢٧، ٢٨/٣٢٨، وتفسير القرآن للسماعي ٢/١٣٢، ١٣٣، والمحرم الوجيز ٣/٤٣٤، والتفسير الكبير ١٣/١٠٢، والجامع لأحكام القرآن ٧/٥٤.

(٤) سورة الأنعام الآية ١٠٣.

وقال قتادة: هو أعظم من أن تحيط به الأبصار.

وذكر عطية العوفي: أنهم ينظرون إلى الله ولا تحيط أبصارهم به من عظمته، وبصره يحيط بهم، فلذلك قال: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(١)، فالمؤمنون يرون ربهم - ﷻ - بأبصارهم عياناً، ولا تدركه أبصارهم بمعنى أنها لا تحيط به، إذ كان غير جائز أن يوصف الله - ﷻ - بأن شيئاً يحيط به، وهو بكل شيء محيط^(٢).

قال ابن أبي العز: "والرؤية حق لأهل الجنة بغير إحاطة، ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّازِرَةٌ ﴿٢١﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾^(٣)، وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعلمه، وكل ما جاء في ذلك بالحديث الصحيح عن رسول الله - ﷺ - فهو كما قال - ومعناه على ما أراد، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا؛ فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله - ﷻ - ولرسوله - ﷺ - ورد علم ما أشتبه عليه إلى عالمه"^(٤).

وزاد ابن أبي العز أن من أبي إلا تأويل النصوص وتحريفها عن مواضعها - وهو الذي أفسد الدنيا والدين - وهكذا فعلت اليهود والنصارى في نصوص التوراة والإنجيل، وحذرنا الله أن نفعل مثلهم، وأبى المبطلون إلا سلوك سبيلهم،

(١) سورة الأنعام الآية ١٠٣.

(٢) انظر: تفسير الطبري ٢٩٩/٧، ٤٥٩/٩، ١٩٢/٢٩، ١٩٣، وإعراب القرآن ٨٨/٥، ٨٩، والتفسير البسيط ٣٣٠/٨-٣٣٥، والمحرم الوجيز ٤٣٣/٣، وشرح العقيدة الطحاوية لابن تيمية ٧٩، والبحر المحيط ١٩٥/٤، والضوء المنير ٧٠/٣، والدر المنثور ١٦٢/٦.

(٣) سورة القيامة الآيتان ٢٢، ٢٣.

(٤) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ١٥٣.

وكم جنى التأويل الفاسد على الدين وأهله من جنافية، فهل مقتل عثمان - رضي الله عنه - إلا بالتأويل الفاسد؛ وكذلك ما جرى في يوم الجمل، وصفين، ومقتل الحسين، والحرة، وهل خرجت الخوارج واعتزلت المعتزلة، ورفضت الروافض، وافتترقت الأمة على ثلاث وسبعين فرقة إلا بالتأويل الفاسد^(١).

وقال الإمام أحمد: "وقد كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يعرف معنى قول الله وَجَعَلَ ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾^(٢)، وقال: (إنكم سترون ربكم)^(٣)، وقال لموسى: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾^(٤)، ولم يقل: لَنْ أُرَى، فأيهما أولى أن يتبع النبي - صلى الله عليه وسلم - حين قال: (إنكم سترون ربكم)، أو قول الجهمي حين قال: لا ترون ربكم، والأحاديث في أيدي أهل العلم عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أن أهل الجنة يرون ربه لا يختلف فيها أهل العلم^(٥).

وذكر الإمام أحمد - رحمته الله - أن قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾^(٦)، أي: في الدنيا دون الآخرة، وأن مشركي قريش سألوا النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالوا: ﴿أَوْتَأْتِي بِلِلَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا﴾^(١)، فقال الله لهم:

(١) انظر: شرح الطحاوية ١٥٤.

(٢) سورة الأنعام الآية ١٠٣.

(٣) سبق تخريج الحديث في المبحث الأول.

(٤) سورة الأعراف من الآية ١٤٣.

(٥) مرويات الإمام أحمد بن حنبل ١٩٥/٢، ١٩٧، وانظر: تفسير الطبري ٣٠٠/٧-٤٠٤، وإعراب القرآن ٥/٨٤-٩٢، والتفسير البسيط ٥٠٧/٢٢ وتفسير ابن أبي حاتم ٤/١٨٠، ١٨٢، والمحرم الوجيز ٣/٤٣٣، ٣٣٤.

(٦) سورة الأنعام الآية ١٠٣.

﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سَأَلَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ﴾^(١)، فأَنْزَلَ اللهُ سبحانه يخبر أنه ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ يعني في الدنيا، أما في الآخرة فإنهم يرونه، فهذا تفسير ما شككت فيه الزنادقة^(٢).

وهذا الذي أورده الإمام أحمد هو عقيدة أهل السنة والجماعة، قال به جمهور العلماء^(٣).

وذكر الزجاج أن المعنى: أن الأبصار لا تحيط به، وليس في هذه الآية دليل على دفع ما جاء من الأخبار في الرؤية، وصح عن رسول الله - ﷺ - ؛ لأن معنى هذه الآية معنى إدراك الشيء، والإحاطة بحقيقته، وهذا مذهب أهل السنة والعلم، وأهل الحديث^(٤).

وقال ابن القيم عن هذه الآية: والاستدلال بهذا أعجب؛ فإنه من أدلة التُّفَاقَةِ، وقد قرَّر شيخنا^(٥) وجه الاستدلال به أحسن تقرير وألطفه، وقال لي: أنا ألتزم أنه لا يحتج مبطل بأية، أو حديث صحيح على باطله؛ إلا وفي ذلك

(١) سورة الإسراء من الآية ٩٢.

(٢) سورة البقرة من الآية ١٠٨.

(٣) انظر: مرويات الإمام أحمد بن حنبل ١٢٢/٢، ١٩٥، وعقائد السلف ٥٩، وتفسير القرآن العزيز ٨٩/٢.

(٤) انظر: تفسير الطبري ٢٩٩/٧-٣٠٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٢٥/٢، ومعاني القرآن للنحاس ٣٤٧، وإعراب القرآن ٨٤/٥-٩٢، وتفسير السمعي ١٣٣/٣، والمحرر الوجيز ٤٣٣/٣، والضوء المنير ٦٩/٣، وتفسير ابن كثير ٣٠٢/٣، ٣٠٣.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٢٥/٢، ومعاني القرآن للنحاس ٣٤٧، ٣٩٧، والتفسير الكبير ١٨٨/١٤، وشرح العقيدة الطحاوية ١٦٤، والبحر المحيط ١٩٥/٤.

(٦) يقصد شيخ الإسلام ابن تيمية - ﷺ -

الدليل ما يدل على نقيض قوله، فمنها هذه الآية، وهي على جواز الرؤية أدل منها على امتناعها، فإن الله - ﷻ - إنما ذكرها في سياق التمدح، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالأوصاف الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال ولا يمدح به.

وإنما يمدح الربُّ - ﷻ - بالعدم إذا تضمن أمراً وجودياً؛ كتمدحه بنفي السنّة والنوم المتضمن كمال القيومية، ونفي الموت المتضمن كمال الحياة، ونفي الإعياء واللغوب، والشريك والصاحبة والولد، ونفي الأكل والشرب، ونفي الظلم، ونفي النسيان.

فلو كان المراد بقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ أنه لا يُرى بحال لم يكن في ذلك مدح، ولا كمال لمشاركة المعدوم له في ذلك، فإن العدم الصرف لا يُرى ولا تدركه الأبصار، ويتعالى الله - ﷻ - أن يمدح بما يشاركه فيه العدم المحض؛ فإذاً المعنى: أنه يرى، ولا يُدْرِكُ، ولا يحاط به... فقوله "لا تدركه الأبصار" يدل على غاية العظمة، وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لعظمته لا يُدْرِكُ بحيث يحاط به، فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَاهُ الْجَمْعَانِ قَالِ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّآ لَمُدْرِكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلآ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾﴾ (١)، (٢).

(١) سورة الشعراء الآيتان ٦١، ٦٢.

(٢) انظر: الضوء المنير ٣/٦٩، ٧٠، وشرح الطحاوية لابن أبي العز ٢٠٤.

وخلاصة القول: إن المعتزلة ينكرون رؤية الله - تعالى - في الدنيا والآخرة
تمسكاً بقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾^(١).

وعند أهل السنة والجماعة أنها لا تدركه الأبصار في الدنيا، وتدركه في
الآخرة بالنظر إليه، ويكون الإدراك والرؤية بمعنى واحد.

أو يفرق بين الإدراك والرؤية على النحو الآتي:

١- فتكون الرؤية ممتعة في الدنيا، جائزة في الآخرة.

٢- ويكون الإدراك غير ممكن في الدنيا ولا في الآخرة، والإدراك هو

الإحاطة^(٢).

وقال الزجاج عند قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾^(٣): "وفي

هذه الآية دليل على أن الله يرى في الآخرة، لولا ذلك لما كان في هذه الآية
فائدة، ولا خست منزلة الكفار بأنهم يحبون عن الله - ﷻ - وقال تعالى

في المؤمنين: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾، فأعلم - ﷻ - أن
المؤمنين ينظرون إلى الله، وأن الكفار يحبون عنه"^(٤).

وعند بعض المعتزلة أن (ناظرة) من نظر العين، ولكن على حذف

مضاف، والتقدير: إلى ثواب ربها ناظرة، وهذا خروج عن الظاهر، ولو جاز

(١) سورة الأنعام الآية ١٠٣.

(٢) انظر: تفسير الطبري ٢٩٩/٧، ٤٥٩/٩، وإعراب القرآن ٨٨/٥، ٨٩، والتفسير البسيط ٣٣٠/٨-

٣٣٥، والمحزر الوجيز ٤٣٣/٣

(٣) سورة المطففين الآية ١٥.

(٤) سورة القيامة الآيتان ٢٢، ٢٣.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٣٢/٥، وانظر: البحر المحيط ٤٤١/٨

هذا لجاز: نظرت إلى زيد، بمعنى نظرت إلى عطاء زيد، وهذا نقض لكلام العرب، وفيه اختلاط المعاني ونقضها؛ على أن نقول: لو كان الأمر كذلك لكان أعظم الثواب المنتظر النظر إليه^(١).

وقال مكّي بن أبي طالب: "ودخول (إلى) مع النظر يدل على أنه نظر العين، وليس معنى الانتظار، ولو كان من الانتظار لم تدخل معه (إلى) ألا ترى أنك لا تقول: انتظرت إلى زيد، وتقول نظرت إلى زيد ف(إلى) تصحب نظر العين، ولا تصحب نظر الانتظار، فمن قال: إن (ناظرة) بمعنى منتظرة فقد أخطأ في المعنى وفي الإعراب، ووضع الكلام في غير موضعه"^(٢).

وذكر مكّي أن بعض المعتزلة أُلحِد في هذا الموضع، وبلغ به التعسف والخروج عن الجماعة إلى أن قال: إن "إلى" ليست بحرف جر؛ إنما هي اسم، واحده (آلاء) و(ربها) مخفوض بإضافة "إلى" إليه؛ لا بحرف الجر، والتقدير عنده: نعمَةٌ ربها منتظرة، وهذا محال في المعنى؛ لأنه تعالى قال: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ أي: ناعمة، فقد أخبر أنّها ناعمة، قد حل النعيم بها، وظهرت دلائله عليها، فكيف ينتظرون ما أخبر الله أنه حالٌ فيها، إنّما ينتظرون الشيء الذي هو غير موجود فيها، فأما أمرٌ موجودٌ حالٌ؛ كيف ينتظر؟ وهل يجوز أن

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن ٤٣٢/٢، وانظر: الجامع لأحكام القرآن ١٠٩/١٩

(٢) مشكل إعراب القرآن ٤٣١/٢، ٤٣٢، وانظر: التفسير البسيط ١٠٩/٢٢، ١١٠، والبيان

٧٥٥/٢، والتبيان ١٢٥٤/٢، والكتاب الفريد ٢٨٠/٦، والجامع لأحكام القرآن ١٠٩/١٩

تقول: أنا أنتظر زيداً، وهو معك، لم يفارقك ولا يؤمل مفارقتك؟ وهذا جهل عظيم من متأول^(١).

ونقل ابن عطية عن الطوال (ت ٢٤٣هـ): "وكان الإمام أبو عبد الله النحوي يقول: مسألة العلم حلقت لحي المعتزلة، ثم ورد الشرع بذلك؛ وهو قوله ﷺ: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿١٠﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿١١﴾﴾ وتعدية النظر ب(إلى) إنما هو في كلام العرب لمعنى الرؤية لا معنى الانتظار على ما ذهب إليه المعتزلة، وذكر هذا المذهب لمالك فقال: "فأين هم عن قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحْجُوبُونَ ﴿٢٠﴾﴾ (٢)، (٣).

وذكر ابن أبي العز أن "النظر" له عدة استعمالات؛ وذلك بحسب تعديده: فإن عُدِّي بنفسه فمعناه: التوقف والنظر، كقوله تعالى: ﴿أَنْظُرُونَا نَقْتَتِسَّ مِنْ نُورِكُمْ ﴿٤﴾﴾، وإن عدي ب"في" فمعناه: التفكير والاعتبار، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿٥﴾﴾، وإن عدي ب"إلى" فمعناه: المعاينة

(١) مشكل إعراب القرآن ٤٣٢/٢، وانظر: التفسير البسيط ٥٠٧/٢٢-٥١٠، والجامع لأحكام القرآن

١٠٨/١٩

(٢) سورة المطففين الآية ١٥.

(٣) المحرر الوجيز ٤٣٣/٣، وانظر البيان ٧٥٥/٢، والتبيان ١٢٥٤/٢، والجامع لأحكام القرآن

٢٦١/١٩، والبحر المحيط ٤٤١/٨.

(٤) سورة الحديد من الآية ١٣.

(٥) سورة الأعراف من الآية ١٨٥.

بالأبصار، كقوله تعالى: ﴿ أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ﴾^(١)؛ فكيف إذا أضيف إلى الوجه الذي هو محل البصر؟^(٢).

وعند قوله تعالى: ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾^(٣). قال النحاس:
"في معناه قولان:

أحدهما: أنه دل بهذا على أن المؤمنين لا يجربون عن النظر إليه جل وعز.

قال أبو جعفر: وقد ذكرنا ما قاله مالك بن أنس في ذلك، وسئل الشافعي - رحمته الله - عن النظر إلى الله - جل وعز - يوم القيامة فقال: يدل عليه "﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾".

والقول الآخر: أن التقدير "عن كرامة ربهم مثل: ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ ﴾"^(٤)، قال أبو جعفر: وهذا خطأ على مذهب النحويين، منهم الخليل، وسيبويه، ولا يجوز عندهما ولا عند غيرهما من النحويين: جاءني زيد، بمعنى جاءني غلامه، وجاءني كرامته"^(٥).

(١) سورة الأنعام من الآية ٩٩.

(٢) انظر: تفسير الطبري ١٩١/٢٩ - ١٩٣، وشرح الطحاوية ١٥٤، ١٥٥.

(٣) سورة المطففين الآية ١٥.

(٤) سورة يوسف من الآية ٨٢.

(٥) إعراب القرآن ١٧٨/٥، وانظر: الجامع لأحكام القرآن ١٠٧/١٩ - ١١٠، ٢٦١ والبحر المحيط

.٤٤١، ٣٨٩/٨.

الخاتمة

أحمد الله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه... وصلاة وسلاماً على نبينا محمد وعلى آله وصحبه:
أما بعد:

فأشكر الله - جل في علاه - أن وفقني لإتمام هذه الدراسة حول معنى (لن) وعن مدى دلالتها على التأييد، وعن موقف الزمخشري من ذلك، وقد خرجت بالنتائج الآتية:

١- أن (لن) لا تدل على التأييد في النصوص الشرعية: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وفي كلام العرب.

٢- ليس للقائل بتأييد النفي في (لن) دليل قطعي على ذلك من كلام العرب.

٣- أن (لن) عند عامة النحويين تفيد نفي فعل الشيء في المستقبل لا على سبيل التأييد.

٤- أن أول من نسب للزمخشري مجيء (لن) للتأييد هو محمد بن عبد الغني الأردبيلي وتبعه على ذلك ابن مالك ثم شاع ذلك عند كثير من النحويين بعده.

٥- أنه لم تثبت هذه النسبة للزمخشري، فليس لدينا نص صريح يذهب فيه بيقين إلى أن (لن) تفيد التأييد.

٦- أن القول بأن (لن) تفيد التأييد رأي قديم قال به المعتزلة قبل الزمخشري بأكثر من قرنين من الزمان، ونص الواحدي عليه.

٧- التصق القول بدلالة (لن) على التأيد بالزمخشري؛ لكونه أحد علماء العربية بعامة، والنحو بخاصة، وأنه معتزلي مجاهر باعتزاله، ومتفاخر به.

وفي الختام

أسأل الله - ﷻ - بمنه وكرمه أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العلم إنه جواد كريم.
وأخيراً:

أعتذر عن أي خطأ - غير مقصود - أو هفوة في رأي، أو زلة في قلم؛ فالنقص من صفات البشر، والكمال لله ربّ البشر، وأزجي شكري وتقديري لكل من نظر في هذه الدراسة للتوجيه، أو النصح، أو التقويم، وأزيد بالشكر والامتنان لكل من يريد تسديد الهنات وسد الخلل من خلال البريد

[الإلكتروني: derasat@live.com](mailto:derasat@live.com)

ثبت المصادر والمراجع

- الإتيقان في علوم القرآن لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الهيئة المصرية العامة للكتاب - طبعة ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- الإتيقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي - تعليق أ. محمد شريف سكر - مكتبة المعارف - الرياض - ودار إحياء العلوم - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب - لأبي حيان الأندلسي - تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النماس - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير - للدكتور محمد بن محمد بن سويلم ابو شهبه - مكتبة السنة - الطبعة الرابعة.
- الأشباه والنظائر في النحو - للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
- إعراب القرآن - لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس - تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- أمالي المرتضى - غرر الفوائد ودرر القلائد - للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتاب - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - تأليف جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري - وبجاشيته مصباح السالك إلى أوضح المسالك - لبركات يوسف هبود - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- الإيضاح العضدي - لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي - تحقيق حسن شاذلي فهود - دار العلوم للطباعة والنشر - الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي - دار الفكر - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- البرهان في علوم القرآن - للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - صيدا - لبنان - الطبعة الثانية ١٣٩١هـ-١٩٧٢م.

- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركان الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه - الهيئة المصرية للهيئة العامة للكتاب ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل - ألفه أبو حيان الأندلسي - حققه الأستاذ الدكتور حسن هندأوي - دار العلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك - حققه وقدم له محمد كامل بركات - الناشر دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو - تحقيق محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- تفسير ابن أبي حاتم الرازي المسمى التفسير بالمأثور - للإمام الحافظ شيخ الإسلام ابن أبي حاتم الرازي - ضبطه وراجعاه أحمد فتحي عبد الرحمن حجازي - دار الكتب العلمية -
- تفسير أبي علي الجبائي - جمع وإعداد وتحقيق الدكتور رضوان السيد - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- تفسير البحر المحيط - لمحمد بن يوسف الشهرير بأبي حيان الأندلسي - دار الفكر للطباعة والنشر - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- التفسير البسيط لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي - تحقيق الدكتور محمد بن صالح الفوزان وآخرين - مطبوعات عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.
- تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن - تأليف أبي جعفر محمد بن جرير الطبري - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي بمصر - الطبعة الثالثة - ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
- تفسير القاضي عبد الجبار المعتزلي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الأسد آبادي - وهو التفسير الكبير أو المحيط - جمع ودراسة وتحقيق الدكتور خضر محمد نبها - لبنان - الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.
- تفسير القرآن - للإمام العلامة حجة أهل السنة أبي المظفر السمعاني - تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم وأبي بلال غنيم بن عباس بن غنيم - دار الوطن للنشر - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- تفسير القرآن العزيز - لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين - تحقيق أبي عبد الله حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز - الناشر الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- تفسير القرآن العظيم لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي - تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا- دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن ودار ابن حزم - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- التفسير الكبير - للإمام تقي الدين ابن تيمية - تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة - منشورات محمد علي بيوض - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب - للإمام فخر الدين الرازي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد - لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش - دراسة وتحقيق أ.د. علي محمد فاخر وآخرين - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المعروف بابن أم قاسم - شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.
- الجامع الصحيح للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري - الموسوعات الإسلامية - دار الفكر - بيروت
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان الطبعة الثانية - ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني - لحسن بن قاسم المرادي - تحقيق طه محسن - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.
- حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي - دار الفكر - بيروت
- دراسات في الأدوات النحوية، للدكتور مصطفى النماس - شركة الربيعان للنشر - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري - تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي - دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون - تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي - تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٨-١٩٨٧م.
- الدر المشور في التفسير بالمأثور - لجلال الدين السيوطي - تحقيق عبد الله التركي - بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات الإسلامية - الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز محمد بن عبد الله المعروف بالخطيب الإسكافي برواية أبي الفرج الأردستاني - دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٣٩٣-١٩٧٣م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني - للإمام أحمد بن عبد النور المالقي - تحقيق الدكتور أحمد بن محمد الخراط - دار القلم - دمشق - الطبعة الثانية - ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز تأليف الإمام عز الدين عبد الرزاق بن رزق الله الرسعي الحنبلي - دراسة وتحقيق أ.د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش - مكتبة الأسدي - الطبعة الأولى - ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- الزيادة والإحسان في علوم القرآن - محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكي المعروف بعقيله - تحقيق محمد صفاء حقي وآخرين - مركز البحوث والدراسات - جامعة الشارقة - الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
- شرح الأشموني على الألفية بحاشية الصبان - دار إحياء الكتب العربية - عيسى الباي الحلبي.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك - حققه وضبطه الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - دار الجيل - بيروت
- شرح ألفية ابن معط لابن القواس - عبد العزيز بن جمعة الموصلبي - تحقيق ودراسة الدكتور علي موسى الشوملي - مكتبة الخريجي - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٥م.

- شرح أمّودج الزمخشري - جمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي - دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الخضير - رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم النحو والصرف وفقه اللغة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- شرح الأمّودج في النحو - تصنيف محمد بن عبد الغني الأردبيلي - تحقيق الدكتور حسن شاذلي فهدود - دار العلوم للطباعة والنشر - الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجبالي الأندلسي - تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون - هجر للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح الرسالة التدمرية - لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية - شرح الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك - كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب - دراسة وتحقيق الدكتور حسن بن محمد الحفظي والدكتور يحي بشير مصري - نشرته عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- شرح الطحاوية في العقيدة السلفية - تأليف صدر الدين علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي - تحقيق أحمد محمد شاكر، من مطبوعات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف في المملكة العربية السعودية - عام ١٤١٨هـ.
- شرح العقيدة الطحاوية لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية - تأليف معالي الشيخ صالح بن فوزان الفوزان - دار العاصمة - الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- شرح الكافية الشافية - تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الحبائي - حققه وقدم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي - مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شرح اللمع للأصفهاني أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي - تحقيق ودراسة إبراهيم بن محمد أبو عباة - من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب - بيروت ، مكتبة المتبني - القاهرة.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل - لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي - دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي - المكتبة الفيصلية - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- صحيح البخاري - للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي - دار السلام للنشر والتوزيع - الرياض - الطبعة الثانية ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- الضوء المنير على التفسير - لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي، المعروف بابن قيم الجوزية - الناشر مؤسسة النور للطباعة والتجليد - بالتعاون مع مكتبة دار السلام.
- فتح البيان في مقاصد القرآن - لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن الحسيني البخاري القنوجي - عني بطبعه ومراجعته الشيخ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري - المكتبة العصرية للطباعة - صيدا - لبنان - ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- قضايا (ن) في النحو - للدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي - مجلة الجامعة الإسلامية ١٤٢٧هـ.
- قضية (ن) بين الزمخشري والنحويين - تأليف أ.د. أحمد عبد اللاه هاشم - دار التوفيقية - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- كتاب سيويه - أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر - تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثانية ١٩٧٧م.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد - تأليف العلامة المنتجب الهمداني - تحقيق وتعليق محمد نظام الدين الفتّيح - مكتبة دار الزمان - الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري - صححه على نسخة خطية الدكتور عبد الرزاق المهدي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - بلا تاريخ.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري - تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد

- الموجود والشيخ علي محمد معوض - مكتبة العبيكان - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- باب الإعراب، لمؤلفه تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفرائيني - دراسة وتحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن - منشورات دار الرفاعي للطباعة والنشر - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
 - مجمع البيان لعلوم القرآن - ألفه الإمام السعيد أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي - رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية - طبعة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
 - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي - تحقيق وتعليق: الرحالة الفاروق وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري وآخرين - مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في قطر - الطبعة الثانية - الدوحة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
 - المساعد على تسهيل الفوائد - شرح الإمام الجليل بهاء الدين ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك - تحقيق محمد كامل بركات - مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
 - مشكل إعراب القرآن - تأليف مكّي بن أبي طالب القيسي - تحقيق ياسين محمد السواس - دار المأمون للتراث - الطبعة الثانية.
 - معاني القرآن - لأبي جعفر النحاس - تحقيق يحيى مراد - دار الحديث - القاهرة - ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
 - معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء - تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م.
 - معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري - شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلي - دار الحديث - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٢٤ - ٢٠٠٤م.
 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب - لابن هشام الأنصاري - تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- المفصل في صنعة الإعراب - لأبي القاسم الزجاجي محمود بن عمر بن محمد تحقيق
ودراسة الدكتور خالد إسماعيل حسان - مكتبة الآداب - القاهرة - الطبعة الأولى
١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي - تحقيق محمد إبراهيم
البنّا - دار الرياض للنشر والتوزيع - الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر
بن خلكان - تحقيق الدكتور إحسان عباس - دار صادر - بيروت - لبنان -
١٣٩٨هـ-١٩٧٧م.

Øbt AlmSAdr wAlmrAjç

- AlĀtqAn fy çlwM AlqrĀn ljlAl Aldyn çbd AlrHmn bn Āby bkr AlsywTy – tHqyq mHmd Ābw AlfDI ĀbrAhym – AlhyĀh AlmSryh AlçAmh llktAb – Tbçh ١٣٩٤h١٩٧٤-m.
- AlĀtqAn fy çlwM AlqrĀn ljlAl Aldyn çbd AlrHmn bn Āby bkr AlsywTy – tçlyq Ā. mHmd šryf skr – mktbh AlmçArf – AlryAD – wdAr ĀHyA' AlçlwM – byrwt – AlTbçh AlĀwlĀ – ١٤٠٧h١٩٨٧-m.
- ArtšAf AlDrb mn lsAn Alçrb – lĀby HyAn AlĀndlsy – tHqyq wtçlyq Aldktwr mSTfĀ ĀHmd AlnmAs – AlTbçh AlĀwlĀ ١٤٠٤h١٩٨٤-m.
- AlĀsrĀYyly – At wAlmwDwçAt fy ktb Altfsyr – lldkt – wr mHmd bn mHmd bn swylm Abw šhbh – mktbh Alsnh – AlTbçh AlrAbçh.
- AlĀšbAh wAlnĀYr fy AlnHw – llšyx AlçlAmh jlAl Aldyn AlsywTy – dAr Alktb Alçlmyh – byrwt – lbnAn – AlTbçh AlĀwlĀ ١٤٠٥h١٩٨٤-m.
- ĀçrAb AlqrĀn – lĀby jçfr ĀHmd bn mHmd bn ĀsmAçyl AlnHAs – tHqyq Aldktwr zhyr çAzy zAhd – çAlm Alktb – mktbh AlnhDh Alçrbyh – AlTbçh AlØAnyh ١٤٠٥h١٩٨٥-m.
- Āmaly AlmrtDĀ – çrr AlfwaYd wdr AlqlAYd – llšryf AlmrtDĀ çly bn AlHsyn Almwswy Alçlwy – tHqyq mHmd Ābw AlfDI ĀbrAhym – dAr AlktAb – byrwt – lbnAn – AlTbçh AlØAnyh ١٣٨٧h١٩٦٧-m.
- ĀwdH AlmsAlk ĀlĀ Ālfyh Abn mAlk – tĀlyf jmAl Aldyn çbd Allh bn hšAm AlĀnSary – wbHAsyth mSbAH AlsAlk ĀlĀ ĀwdH AlmsAlk – lbrkAt ywsf hbwd – dAr Alfkr lITbAçh wAlnšr wAltwzyc – AlTbçh AlĀwlĀ ١٤١٤h-١٩٩٤m.
- AlĀyDAH AlçDdy – lĀby çly AlHsn bn ĀHmd AlfArsy – tHqyq Hsn šAðly frhwd – dAr AlçlwM lITbAçh wAlnšr – AlTbçh AlØAnyh ١٤٠٨h-١٩٨٨m.
- AlbHr AlmHyT lmHmd bn ywsf Alšhyr bĀby HyAn AlĀndlsy AlçrnATy – dAr Alfkr – AlTbçh AlØAnyh ١٤٠٣h-١٩٨٣m.
- AlbrhAn fy çlwM AlqrĀn – llĀmAm bdr Aldyn mHmd bn çbd Allh Alzrkšy – tHqyq mHmd Ābw AlfDI ĀbrAhym – Almktbh AlçSryh – SydA – lbnAn – AlTbçh AlØAnyh ١٣٩١h-١٩٧٢m.
- AlbyAn fy çlyb ĀçrAb AlqrĀn lĀby AlbrkAn AlĀnbary' tHqyq Th çbd AlHmyd Th – AlhyĀh AlmSryh llhyĀh AlçAmh llktAb ١٤٠٠h-١٩٨٠m.
- Altðyyl wAltkmyl fy šrH ktAb Altshyl – Ālfh Ābw HyAn AlĀndlsy – Hqqh AlĀstAð Aldktwr Hsn hndAwy – dAr Alçlm – dmšq – AlTbçh AlĀwlĀ ١٤١٨h-١٩٩٧m.
- tshyl AlfwaYd wtkmyl AlmqASd lAbn mAlk – Āby çbd Allh mHmd bn çbd Allh bn mAlk – Hqqh wqdm lh mHmd kAml brkAt – AlnAsr dAr AlktAb Alçrby ١٣٨٧h-١٩٦٧m.
- AltSryH çlĀ AltwDyH Āw AltSryH bmDmwN AltwDyH fy AlnHw – tHqyq mHmd bAsl çywn Alswd – dAr Alktb Alçlmyh – byrwt – lbnAn – AlTbçh AlĀwlĀ ١٤٢١h-٢٠٠٠m.
- tfsyr Abn Āby HAtm AlrAzy AlmsmĀ Altfsyr bAlmĀθwr – llĀmAm AlHAtĀ šyx AlĀslAm Abn Āby HAtm AlrAzy – DbTh wrAjçh ĀHmd ftHy çbd AlrHmn HjAzy – dAr Alktb Alçlmyh –

- tfsyr Âby çly AljbAÿy – jmc wĂcdAd wtHqyq Aldktwr rDwAn Alsyd – dAr Alktb Alçlmyh – AITbçh AlĂwlÿ ١٤٢٨h-٢٠٠٧m.
- tfsyr AlbHr AlmHyT – lmHmd bn ywsf Alšhyr bÂby HyAn AlĂndlsy – dAr Alfkr lITbAçh wAlnšr – AITbçh AlŒAnyh ١٤٠٣h-١٩٨٣m.
- Altfysr AlbsyT lĂby AlHsn çly bn ÂHmd bn mHmd AlwAHdy – tHqyq Aldktwr mHmd bn SAIH AlfWzAn wĂxryn – mTbwçAt çmAdh AlbHŒ Alçlmy bjAmçh AlĂmAm mHmd bn sçwd AlĂslAmyh – AITbçh AlĂwlÿ ١٤٢٠h.
- tfsyr AITbryç jAmç AlbyAn çn tĂwyl Āy AlqrĀn – tĂlyf Āby jçfr mHmd bn jryr AITbry – šrkh mktbh wmTbçh mSTfÿ AlHlby bmSr – AITbçh AlŒAlŒh – ١٢٨٨h-١٩٦٨m.
- tfsyr AlqADy çbd AljbAr Almçtzly Āby AlHsn çbd AljbAr bn ÂHmd AlĂsd ĀbAdy – whw Altfysr Alkbyr Āw AlmHyT – jmc wdrAsh wtHqyq Aldktwr xDr mHmd nbhA – lbnAn – AITbçh AlĂwlÿ ٢٠٠٩m.
- tfsyr AlqrĀn – llĂmAm AlçlAmh Hjĥ Āhl Alsnĥ Āby AlmĎfr AlsmçAny – tHqyq Āby tmym yAsr bn ĀbrAhym wĀby blAl ħnym bn çbAs bn ħnym – dAr AlwTn llnšr – AITbçh AlĂwlÿ ١٤١٨h-١٩٩٧m.
- tfsyr AlqrĀn Alçyz – lĂby çbd Allh mHmd bn çbd Allh bn Āby zmny – tHqyq Āby çbd Allh Hsyn bn çkAšh wmHmd bn mSTfÿ Alknz – AlnĂsr AlfArwq AlHdyŒh lITbAçh wAlnšr – AITbçh AlĂwlÿ ١٤٢٣h-٢٠٠٢m.
- tfsyr AlqrĀn AlçDym lçmAd Aldyn Āby AlfdA' ĀsmAçyl bn kŒyr Alqršy Aldmšqy- tHqyq Aldktwr mHmd ĀbrAhym AlbnA- dAr Alqblh wmwšš çlwm AlqrĀn wdAr Abn Hzm – byrwt – lbnAn – AITbçh AlĂwlÿ ١٤١٩h-١٩٩٨m.
- Altfysr Alkbyr – llĂmAm tqy Aldyn Abn tymyĥ – tHqyq Aldktwr çbd AlrHmn çmyrĥ – mnšwrAt mHmd çly bywD – dAr Alktb Alçlmyĥ – byrwt – lbnAn.
- Altfysr Alkbyr Āw mfAtyH Alyyb – llĂmAm fxr Aldyn AlrAzy – dAr Alktb Alçlmyĥ – byrwt – lbnAn – AITbçh AlĂwlÿ ١٤١١h-١٩٩٠m.
- tmhyd AlqWAçd bšrH tshyl AlfWAÿd – lmHb Aldyn mHmd bn ywsf bn ÂHmd Almçrwf bnĂDr Aljyš – drAsh wtHqyq Ā.d. çly mHmd fAxr wĂxryn – dAr AlslAm lITbAçh wAlnšr wAltzyç wAltrjmĥ – AITbçh AlĂwlÿ ١٤٢٨h-٢٠٠٧m.
- twDyH AlmqASd wAlmsAlk bšrH Ālfyĥ Abn mAlk llmrAdy Almçrwf bAbn Ām qAsm – šrH wtHqyq Aldktwr çbd AlrHmn çly slymAn – mktbh AlklyAt AlĂzhryĥ - AlqAhrĥ - AITbçh AlĂwlÿ ١٣٩٦h-١٩٧٦m.
- AljAmç AlSHyH llĂmAm Āby AlHsyn mslm bn AlHjAj bn mslm Alqšyry AlnysAbwry – AlmwsçAt AlĂslAmyĥ – dAr Alfkr – byrwt
- AljAmç lĂHkAm AlqrĀn lĂby çbd Allh mHmd bn ÂHmd AlĂnSary AlqrTby – dAr ĀHyA' AltrAŒ Alçrby – byrwt – lbnAn AITbçh AlŒAnyh – ١٤٠٥h-١٩٨٥m.
- Aljnÿ AldAny fy Hrwf AlmçAny – lHsn bn qAsm AlmrAdy- tHqyq Th mHsn – mwšš dAr Alktb lITbAçh wAlnšr – jAmçh AlmwSl ١٣٩٦h-١٩٧٦m.

- HAšyħ Alsyd Alšryf AljrjAny çlÿ AlkšAf çn HqAÿq Altnzyl wcywn AltÅwyl fy wjwh AltÅwyl IÅby AlqAsm jArAllh mHmwd bn çmr Alzmxšry AlxwArzmy – dAr Alfkr – byrwt
- drAsAt fy AlÅdwAt AlnHwyħ• lldktwr mSTÿ AlnmAs – šrkħ AlrbyçAn llnšr – AlTbçħ AlÅwlÿ ١٣٩٩h-١٩٧٩m.
- AldrAsAt AlnHwyħ wAllywyħ çnd Alzmxšry – tÅlyf Aldktwr fADI SAIH AlsAmrAÿy – dAr Alnðyr lITbAçħ wAlnšr wAltzwyç ١٣٨٩h-١٩٧٠m.
- Aldr AlmSwn fy çlwm AlktAb Almknwn – tÅlyf ÅHmd bn ywsf Almçrwf bAlsmyn AIHlby – tHqyq Aldktwr ÅHmd mHmd AlxrAT – dAr Alqlm – dmšq – AlTbçħ AlÅwlÿ ١٤٠٨-١٩٨٧m.
- Al—dr Almnθ—wr fy Altfs—yr bAlmÅθwr – ljlAl Aldyn AlsywTy – tHqyq çbd Allh Altrky – bAltçAwn mç mrkz hjr llbHwθ wAldrAsAt AlÅslAmyħ – AlTbçħ AlÅwlÿ ١٤٢٤h-٢٠٠٣m.
- drħ Altnzyl wyrħ AltÅwyl fy byAn AlÅyAt AlmtšAbħAt fy ktAb Allh Alçyz lmHmd bn çbd Allh Almçrwf bAlxTyb AlÅskAfy brwAyħ Åby Alfrj AlÅrdstAny – dAr AlÅfAq Aljdydħ – byrwt – lbnAn – AlTbçħ AlÅwlÿ ١٣٩٣-١٩٧٣m.
- rSf AlmbAny fy šrH Hrwf AlmçAny – llÅmAm ÅHmd bn çbd Alnwr AlmAlqy – tHqyq Aldktwr ÅHmd bn mHmd AlxrAT – dAr Alqlm – dmšq – AlTbçħ AlθAnyħ – ١٤٠٥h-١٩٨٥m.
- rmwz Alknwz fy tfsyr AlktAb Alçyz tÅlyf AlÅmAm çz Aldyn çbd AlrAq bn rzq Allh Alršçny AIHnbly – drAsh wtHqyq Å.d. çbd Almlk bn çbd Allh bn dhyš – mktbħ AlÅsdy – AlTbçħ AlÅwlÿ – ١٤٢٩h٢٠٠٨-m.
- AlzyAdħ wAlÅHsAn fy çlwm AlqrÅn – lmHmd bn ÅHmd bn sçyd AIHnfy Almky Almçrwf bçqylħ – tHqyq mHmd SfA' Hqy wÅxryñ – mrkz AlbHwθ wAldrAsAt – jAmçħ AlšArçħ – AlTbçħ AlÅwlÿ ١٤٢٧h.
- šrH AlÅšmwny çlÿ AlÅlfyħ bHAšyħ AlSbAn – dAr ÅHyA' Alktb Alçrbyħ – çysÿ AlbAby AIHlby.
- šrH Ålfyħ Abn mAlk• lAbn AlnAðm Åby çbd Allh bdr Aldyn mHmd bn mHmd bn AlÅmAm jmAl Aldyn mHmd bn mAlk – Hqqh wDbTh Aldktwr çbd AIHmyd Alsyd mHmd çbd AIHmyd – dAr Aljyl – byrwt
- šrH Ålfyħ Abn mçT lAbn AlqwAs – çbd Alçyz bn jmçħ AlmwSly – tHqyq wdrAsh Aldktwr çly mwsÿ Alšwmly – mktbħ Alxryjy – AlTbçħ AlÅwlÿ ١٤٠٤h-١٩٨٥m.
- šrH Ånmwðj Alzmxšry – ljmAl Aldyn mHmd bn çbd Alyny AlÅrdbyly – drAsh wtHqyq AlÅstAð Aldktwr çbd AlrHmn bn çbd Allh AlxDyry – rsAlħ mAjstyr mqdmħ Ålÿ qsm AlnHw wAlSrf wfqħ Allyh bjAmçħ AlÅmAm mHmd bn sçwd AlÅslAmyħ çAm ١٤٠٤h-١٩٨٤m.
- šrH AlÅnmwðj fy AlnHw – tSnyf mHmd bn çbd Alyny AlÅrdbyly – tHqyq Aldktwr Hsn šAðly frhwd – dAr Alçlwm lITbAçħ wAlnšr – AlTbçħ AlÅwlÿ ١٤١١h-١٩٩١m.
- šrH Altshyl lAbn mAlk jmAl Aldyn mHmd bn çbd Allh bn çbd Allh AlTAÿy AljyAny AlÅndlsy – tHqyq Aldktwr çbd AlrHmn Alsyd• wAldktwr mHmd bdwy Almxtwn – hjr lITbAçħ wAlnšr wAltzwyç – AlTbçħ AlÅwlÿ ١٤١٠h-١٩٩٠m.

- šrH AlrsAlh Altdmryh – lšyx AlĀslAm tqy Aldyn ÂHmd bn tymyh – šrH Alšyx çbd AlrHmn bn nASr AlbrAk – knwz ÂšbylyA llnšr wAltWzyc – AITbçh AlĀwlŶ ١٤٢٥h-٢٠٠٤m.
- šrH AlrDy lkAfyh Abn AIHAjb – drAsh wtHqyq Aldktwr Hsn bn mHmd AIHfĎy wAldktwr yHy bšyr mSry – nšrth çmAdh AlbH0 Alçlmy bjAmçh AlĀmAm mHmd bn sçwd AlĀslAmyh – AITbçh AlĀwlŶ ١٤١٤h-١٩٩٣m.
- šrH AlTHAwyh fy Alçqydh Alslyf – tĀlyf Sdr Aldyn çly bn çly bn mHmd bn Âby Alçz AlHnfy – tHqyq ÂHmd mHmd šAkr, mn mTbwçAt wzArh Alšwwn AlĀslAmyh wAlĀwqAf fy Almmlkĥ Alçrbyh Alsçwdyh – çAm ١٤١٨h.
- šrH Alçqydh AlTHAwyh lšyx AlĀslAm ÂHmd bn çbd AlHlym bn tymyh – tĀlyf mçAly Alšyx SAIH bn fwzAn AlfWzAn – dAr AlçASmh – AITbçh AlĀwlŶ ١٤٢٥h-٢٠٠٥m.
- šrH AlkAfyh AlšAfyh – tĀlyf AlçlAmĥ jmAl Aldyn Âby çbd Allh mHmd bn çbd Allh bn mAlk AlTAŶy AljyAny – Hqqh wçdm lh Aldktwr çbd Almnçm ÂHmd hrydy – mTbwçAt mrkz AlbH0 Alçlmy wĀHyA' AltrA0 AlĀslAmy bjAmçh Âm AlqrŶ – AITbçh AlĀwlŶ ١٤٠٢h-١٩٨٢m.
- šrH Allmç llĀSfhAny Âby AlHsn çly bn AlHsyn AlbAqwly – tHqyq wdrAsh ĀbrAhym bn mHmd Âbw çbAh – mn mTbwçAt jAmçh AlĀmAm mHmd bn sçwd AlĀslAmyh – AITbçh AlĀwlŶ ١٤١٠h-١٩٩٠m.
- šrH AlmfSl, lmwfq Aldyn yçyš bn çly bn yçyš, çAlm Alktb – byrwt, mktbh Almtbny – AlqAhrĥ.
- šfA' Alçlyl fy ĀyDAH Altshyl – lĀby çbd Allh mHmd bn çysŶ Alslyly – drAsh wtHqyq Aldktwr Alšryf çbd Allh çly AlHsyny AlbrkAty – Almktbh Alfyslyh – AITbçh AlĀwlŶ ١٤٠٦h-١٩٨٦m.
- SHyH AlbxAry – llĀmAm Âby çbd Allh mHmd bn ĀsmAçyl AlbxAry Alççfy – dAr AlslAm llnšr wAltWzyc – AlryAD – AITbçh Al0Anyh ١٤١٩h-١٩٩٩m.
- AlDw' Almnry çlŶ Altfsyr – lšms Aldyn Âby çbd Allh mHmd bn Âby bkr Alzrcy Aldmšqy, Almçrwf bAbn qym Aljwzyĥ – AlnAšr mwššh Alnwr lITbAçh wAltjlyd – bAltçAwn mç mktbh dAr AlslAm.
- ftH AlbyAn fy mqASd AlqrĀn – lĀby AlTYb mHmd Sdyq xAn bn Hsn AlHsyny AlbxAry Alqnwy – çny bTbçh wmrAjçth Alšyx çbd Allh bn ĀbrAhym AlĀnSAry – Almktbh AlçSryĥ lITbAçh – SydA – lbnAn – ١٤١٢h-١٩٩٢m.
- qDAyA (ln) fy AlnHw – lldktwr ĀbrAhym bn slymAn Albçymy – mjllĥ AljAmçh AlĀslAmyh ١٤٢٧h.
- qDyh (ln) byn Alzmxšry wAlnHwyy – tĀlyf Â.d. ÂHmd çbd AllAh hAšm – dAr Altwfyqyh – AlqAhrĥ – AITbçh AlĀwlŶ ١٣٩٩h-١٩٧٩m.
- ktAb sybwyh – Âby bšr çmrw bn ç0mAn bn qnbr – tHqyq wšrH çbd AlslAm mHmd hArwn – AlhyŶĥ AlmSryĥ AlçAmĥ llktAb – AITbçh Al0Anyh ١٩٧٧m.
- AlktAb Alfryd fy ĀçrAb AlqrĀn Almjyd – tĀlyf AlçlAmĥ Almntjb AlhmĎAny – tHqyq wtçlyq mHmd nĎAm Aldyn AlftyH – mktbh dAr AlzmAn – AITbçh AlĀwlŶ ١٤٢٧h-٢٠٠٦m.

- AlkšAf çn HqAÿq Altnzyl wcywn AlÂqAwyl fy wjwh AltÂwyl – tÂlyf Âby AlqAsm mHmwd bn çmr Alzmxšry – SHHh çlÿ nsxh xTyh Aldktwr çbd AlrAq Almhdÿ – dAr ÂHyA' AltrAθ Alçrby – byrwt – lbnAn – AlTbçh AlÂwlÿ – bliA tAryx.
- AlkšAf çn HqAÿq γwAmD Altnzyl wcywn AlÂqAwyl fy wjwh AltÂwyl – llçlAmh jAr Allh Âby AlqAsm mHmwd bn çmr Alzmxšry – tHqyq wtçlyq wdrAsh Alšyx çAdl ÂHmd çbd Almwjwd wAlšyx çly mHmd mçwD – mktbh AlçbykAn – AlTbçh AlÂwlÿ ١٤١٨h-١٩٩٨m.
- lbAb AlÂçrAb· lmwlfh tAj Aldyn mHmd bn mHmd bn ÂHmd AlÂsfrAÿyny – drAsh wtHqyq bhA' Aldyn çbd AlwhAb çbd AlrHmn – mnšwrAt dAr AlrfAçy lITbAçh wAlnšr – AlTbçh AlÂwlÿ ١٤٠٥h-١٩٨٤m.
- mjmc AlbyAn lçlwm AlqrÂn – Âlfh AlÂmAm Alçyd Âbw çly AlfDI bn AlHsn AlTbrsy – rAbTh AlθqAfh wAlçlAqAt AlÂslAmyh – Tbçh ١٤١٧h-١٩٩٦m.
- AlmHrr Alwjyz fy tfsyr AlktAb Alçyz – lÂby mHmd çbd AlHq bn çTyh AlÂndlsy – tHqyq wtçlyq: AlrHALh AlfArwq wçbd Allh bn ÂbrAhym AlÂnSary wÂxryn – mTbwçAt wzArh AlÂwqAt wAlšwwn AlÂslAmyh fy qTr – AlTbçh AlθAnyh – AldwHh ١٤٢٨h-٢٠٠٧m.
- AlmsAçd çlÿ tshyl Alfwaÿd – šrH AlÂmAm Aljlyl bhA' Aldyn Abn çqyl çlÿ ktAb Altshyl lAbn mAlk – tHqyq mHmd kAml brkAt – mTbwçAt mrkz AlbHθ Alçlmy wÂHyA' AltrAθ AlÂslAmy bjAmçh Âm Alqrÿ – ١٤٠٠h-١٩٨٠m.
- mškl ÂçrAb AlqrÂn – tÂlyf mky bn Âby TAib Alqysy – tHqyq yAsyn mHmd AlswAs – dAr AlmÂmwN ltrAθ – AlTbçh AlθAnyh.
- mçAny AlqrÂn – lÂby ççfr AlnHAs – tHqyq yHyÿ mrAd – dAr AlHdyθ – AlqAhrh – ١٤٢٥h-٢٠٠٤m.
- mçAny AlqrÂn· lÂby zkryA yHy bn zyAd AlfrA' – tHqyq ÂHmd ywsf njAty wmHmd çly AlnjAr Alhyÿh AlmSryh AlçAmh llktAb ١٩٨٠m.
- mçAny AlqrÂn wÂçrAbh llzAj Âby ÂsHAq ÂbrAhym bn Alsry – šrH wtHqyq d. çbd Aljlyl çbdh šlby – dAr AlHdyθ – AlqAhrh – AlTbçh AlÂwlÿ ١٤٢٤-٢٠٠٤m.
- mçny Allbyb çn ktb AlÂçAryb – lAbn hšAm AlÂnSary – tHqyq wšrH Aldktwr çbd AllTyf mHmd AlxTyb – Almjls AlwTny llθqAfh wAlfnwn wAlÂdAb – Alkwyt – AlTbçh AlÂwlÿ ١٤٢١h-٢٠٠٦m.
- AlmfSI fy Snçh AlÂçrAb – lÂby AlqAsm Alzmxšry mHmwd bn çmr bn mHmd tHqyq wdrAsh Aldktwr xAld ÂsmAçyl HsAn – mktbh AlÂdAb – AlqAhrh – AlTbçh AlÂwlÿ ١٤٢٧h-٢٠٠٦m.
- ntAÿj Alfkr fy AlnHw lÂby AlqAsm çbd AlrHmn bn çbd Allh Alshyly – tHqyq mHmd ÂbrAhym Albna – dAr AlryAD llnšr wAltwyç – AlTbçh AlθAnyh ١٤٠٤h-١٩٨٤m.
- wfyAt AlÂçyAn wÂbnA' ÂbnA' AlzmAn – lÂby AlçbAs šms Aldyn ÂHmd bn mHmd bn Âby bkr bn xlkAn – tHqyq Aldktwr ÂHsAn çbAs – dAr SAdr – byrwt – lbnAn – ١٣٩٨h-١٩٧٧m.

الدرس الدلالي في سورة فاطر

أ.د/ ممدوح إبراهيم محمود محمد

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



الدرس الدلالي في سورة فاطر

أ.د/ ممدوح إبراهيم محمود محمد

قسم النحو والصرف و فقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ١٤٤٣ / ٤ / ٤ هـ تاريخ قبول البحث: ١٤٤٣ / ٦ / ٦ هـ

ملخص الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن بعض أسرار القرآن الكريم وخصائصه وإيجاءاته الدلالية ببيان بديع استعماله من حيث البناء اللغوي للكلمات والجمل والعبارات والأساليب، وعلاقة هذا البناء بالدلالة، فبحث من خلال سورة (فاطر) عن دور الأصوات وحروف المعاني وانتقاء المفردات والصيغ الصرفية والتراكيب النحوية والأساليب البلاغية وما لذلك من قيم دلالية وتعبيرية موحية.

وقد توصل البحث إلى أن للنص القرآني خصوصية متفردة في شتى أركانه، في حروفه أداء ونطقاً واثتلافاً وتبدلاً، وفي كلماته ومفرداته وما تتميز به من قيمة جمالية في موقعها لا يصح وقوع غيرها في الموقع نفسه، وفي جملة وتراكيبه، وفي أساليبه البارة المبهرة، بل في كل ما يتعلق به. وكذا اتضح من خلاله دقة المفردة القرآنية في الاستعمال أو الوضع حتى تبدو بطريقة استعمالها وبدقة دلالتها كأنها فوق اللغة؛ لأنها في القرآن تظهر في تركيب ممتنع يصعب الإتيان بمثله بل يستحيل حتى على الخاصة، وتكوّن بتراكيبها المعجز طبقة خاصة داخل طبقات اللغة، وأن القرآن الكريم يختار المفردة اختياريًا دقيقًا يتناسب مع مضمون الخطاب، فكانت له خصوصيات في استعمال الألفاظ مما يدل على القصد الواضح في انتقاء المفردة من دون غيرها في هذا الموضوع أو ذاك حتى أضحت كالعقد الثمين ذي الفصوص المتنوعة.

الكلمات المفتاحية: الدرس - الدلالي - سورة - فاطر .

The semantic lesson in Surat Fatir

Dr. Mamdouh Ibrahim Mahmoud Mohammed

Department of syntax, morphology and philology – Faculty Arabic Language
Imam Muhammad bin Saud Islamic university

Abstract:

This research aims to reveal some Noble Qur'an's secrets, its characteristics, semantic revelations with their fantastic usage in terms of the linguistic structure of words, sentences, phrases, and styles. The relationship of this structure to semantics, so we search through Surat (Fatir) about the role of sounds, letters of meaning, the selection of vocabulary, morphological formulas, grammatical structures, rhetorical methods, and the indicative and expressive suggestive values of that.

The research concluded that the Qur'anic text has a unique peculiarity in its various pillars, in its letters, performance, pronunciation, combination, alteration, and in its words and vocabulary and what is distinguished by its aesthetic value in its location. Everything related to it. Likewise, it became clear through the accuracy of the Qur'anic vocabulary in use or placement. So that , it appears in the manner of its use and the accuracy of its significance as if it is above the language. In the Qur'an, it appears in an impossible combination that is difficult to come up with and even impossible for the elite. With its miraculous structure, it creates a special layer within the layers of the language, and that the Holy Qur'an carefully chooses the word in proportion to the content of the discourse. It had peculiarities in the use of words, which indicates the clear intent in selecting the word over others in this place or that until it became like a precious necklace with various lobes.

key words: The lesson – semantic – Surat - Fatir.

مقدمة

الحمد لله أهل الحمد ومستحقه، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه الغر الميامين. وبعد ،،،

فاللغة العربية من أشرف اللغات وأوسعها وأفضلها، والقرآن الكريم - وقد نزل بهذه اللغة الشريفة - هو حبل الله المتين الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ لأنه منزل من لدن حكيم خبير، وهو معجزته الخالدة والتي تحدى بها فصحاء العرب فعجزوا عن الإتيان بمثل آية من آياته وهو أقل ما يكون التحدي. فهو معجز بنظم أسلوبه، وبجرس ألفاظه، وأصوات كلماته، إذ يلحظ الناظر فيه والمتتبع لأساليبه التزاماً معيناً في بعض الأساليب، ويرى أنماطاً كثيرة في التصوير والتعبير قد يعرف بعض أسرارها ثم يخفى عليه الكثير من الأسرار.^(١)

ونظراً لما يتميز به الأسلوب القرآني من خصائص وسمات تجعله في المرتبة الأعلى في الفصاحة والبلاغة أردت أن أكشف عن بعض أسراره وخصائصه وإيجاءاته الدلالية من خلال سورة (فاطر).

ويهدف هذا البحث إلى بيان الخصائص والسمات التي يتميز بها الأسلوب القرآني وتجعله في المرتبة الأعلى في الفصاحة والبلاغة لاسيما من جهة استعماله الحروف والألفاظ والصيغ والتراكيب بدقة متناهية في التعبير

(١) ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن ٢ / ٢٢٢ .

عن الدلالات المقصودة؛ لذا أردت الكشف عن بعض أسراره وخصائصه الدلالية وتباين أساليبه، وبديع استعماله للكلمات والجمل والعبارات وبلاغة تراكيبه من خلال سورة (فاطر)، فنبحث من خلال السورة الكريمة عن دور الأصوات وحروف المعاني وانتقاء المفردات والصيغ الصرفية والتراكيب النحوية والأساليب وما لذلك من قيم دلالية وتعبيرية موحية.

أما المنهج المتبع في هذه الدراسة فهو المنهج الوصفي، وما يتطلبه من التحليل الكامل لمقاطع السورة الكريمة في ضوء أهدافها ومدى اتفاقها مع الغرض العام من السورة الكريمة.

وأما عن الدراسات السابقة فلم أجد دراسة عنيت بالدراسة الدلالية لحروف ومفردات وصيغ وتراكيب وأساليب السورة الكريمة، وإنما وجدت ست دراسات ترتبط بالسورة الكريمة وهي على النحو التالي:

١. (تأملات في سورة فاطر) لنجلاء السبيل وهي مختلفة تمامًا عن هذه الدراسة حيث جاءت في صورة لقاءات وعظية أو منبرية.

٢. (تفسير سورة فاطر) للدكتور عبد الحسيب طه وهو تفسير بلاغي.

٣. تفسير القرآن الكريم سورة فاطر للشيخ محمد بن صالح العثيمين وهو بعيد تمامًا عن دراستي هذه.

٤. التقابل الدلالي في سورة فاطر مدخل أسلوب بلاغي للدكتور

عبدالرحمن بن عوض العمري الحربي وهو بحث بلاغي لظاهرة التقابل ويقع في ٣٥ صفحة وقد نشر في مجلة المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية عام ٢٠١٩م ولا علاقة له ببحثي هذا.

٥. "متشابهات سورة فاطر وانفراداتها" بحث صغير في تسع صفحات في الإنترنت لباحث مجهول ولا علاقة له أيضا ببحثي هذا.

٦. أثر السياق في تفسير القرآن الكريم سورة فاطر نموذجاً - مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس - قسم اللغة العربية وآدابها - معهد اللغات والأدب العربي بالجزائر ٢٠١٢م للطالبة/ صبرينة روم، وقد جاءت في إحدى وخمسين صفحة منها إحدى وثلاثين صفحة عن السياق كنظرية، وسبع صفحات فقط هي عبارة عن تفسير لأجزاء من الآيات في السورة، ولا تمت لدراستي بصلة ولا يوجد منها أي شيء يرتبط بدراستي.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، وفهرس. على النحو التالي:

المقدمة: وفيها تحدثت عن القرآن الكريم وإعجازه، وخطة البحث.

أما التمهيد: ففيه تحدثت عن السورة الكريمة من حيث اسمها، ومناسبتها لما قبلها، وفضلها، وسبب نزولها.

المبحث الأول: مناسبة الألفاظ للمعاني في السورة.

المبحث الثاني: التضمنين، وتعدد المعنى في السورة.

المبحث الثالث: التطور الدلالي في السورة.

المبحث الرابع: دلالة السياق في السورة خصائصها وأسرارها.

الخاتمة: وفيها أوجزت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

فهرس المصادر والمراجع:

وإني لأتوجه بكل شكر وتقدير إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في عمادة البحث العلمي لتمويلها هذا المشروع البحثي ذي الرقم (٠٠٣ - ٠٤ - ١٣ - ٢٠)، واهتمامها به في مراحل المختلفة حتى انتهى على الصورة التي هو عليها الآن.

وبعد فإني أرجو من الله العلي القدير أن أكون قد وفقت فيما صبت إليه إنه نعم المولى ونعم النصير، والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني يوم العرض عليه، وإن كان فيه من تقصير فالله الكامل والنقص في الناس شامل، وهذه سنة الله في خلقه آملاً في تصويب ما به من خطأ أو تكميل ما فيه نقص.

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [سورة هود: ٨٨].

تمهيد: التعريف بالسورة

التسمية وسببها:

سميت السورة الكريمة التي نحن بصددتها باسم سورة فاطر، أو باسم سورة الملائكة يقول الشيخ ابن عاشور: "سميت (سورة فاطر) في كثير من المصاحف في المشرق والمغرب، وفي كثير من التفاسير، وسميت في صحيح البخاري وفي سنن الترمذي وفي كثير من المصاحف والتفاسير (سورة الملائكة) لا غير، وقد ذكر لها كلا من الاسمين صاحب الإتيقان.^(١)

أما سبب التسمية: فللعلماء في بيان وجه تسمية السورة الكريمة باسم (سورة فاطر) أقوال عدة أهمها: ذكر هذا الوصف (فاطر) في طاعة السورة ولم يقع في أول سورة أخرى.^(٢) وذلك لما في هذا الوصف من الدلالة على الإبداع والاختراع والإيجاد لا على مثال سابق، ولما فيه من التصوير الدقيق المشير إلى عظمة ذي الجلال، وباهر قدرته، وعجيب صنعه، فهو الذي خلق الملائكة وأبدع تكوينهم بهذا الخلق العجيب.^(٣) وقبل: إن لاسم السورة أتم مناسبة لمقصودها؛ لأنه لا شيء يعدل ما في الجنة من تجدد الخلق فإنه لا يؤكل منها شيء إلا عاد كما كان في الحال، ولا يراد شيء إلا وجد في أسرع وقت فهي دار الإبداع والاختراع بالحقيقة وكذا النار.^(٤)

(١) التحرير والتنوير ٢٢ / ٢٤٧.

(٢) السابق نفسه.

(٣) صفوة التفاسير ٢ / ٥٦٣، ٥٦٤.

(٤) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ٦ / ١٩٩.

أما تسميتها باسم (سورة الملائكة): فلأنها ذكر في أولها صفة الملائكة ولم يقع في سورة أخرى. (١) وقيل: لأنهم يبدعون خلقًا جديدًا كل واحد منهم على صورته التي أراد الله كونه عليها، لا يزداد فيها ولا ينقص، كلما أراد الله ذلك من غير سبب أصلا غير إرادته المطابقة لقدرته - سبحانه وعز شأنه- وهم من الكثرة على وجه لا يحاط به. (٢)

فضل سورة فاطر:

لسورة الملائكة أو فاطر فضائل عظيمة أهمها أنها في قراءتها تعد مدخل المؤمنين للجنة. يبدو ذلك واضحا من قول رسول الله ﷺ: "من قرأ سورة الملائكة دعته ثمانية أبواب الجنة أن أدخل من أي باب شئت". (٣)

سبب نزولها:

نزلت سورة فاطر بعد سورة الفرقان وقبل سورة مريم، وهي مكية بالاتفاق. وقد عدت آيها في عد أهل المدينة والشام ستًا وأربعين، وفي عد أهل مكة والكوفة خمسًا وأربعين. (٤) أما سبب نزولها فقد ذكر السيوطي أسبابًا عدة تختلف باختلاف آياتها فقال: "أخرج جوبير عن الضحاك عن ابن عباس قال: أنزلت هذه الآية ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ﴾ [سورة فاطر: ٨].

(١) التحرير والتنوير ٢٢ / ٢٤٧.

(٢) نظم الدرر ٦ / ١٩٩.

(٣) انظر هذا الحديث في: "ترتيب الأمالي الخميسية للشجري ١/١٣١، وتخریج الحديث والآثار ٣/١٥٨، والكشاف ٣/٦٢٩".

(٤) التحرير والتنوير ٢٢ / ٢٤٧.

حيث قال النبي ﷺ: اللهم أعز دينك بعمر بن الخطاب أو بأبي جهل بن هشام فهدى الله عمر وأصل أبا جعل ففيهما أنزلت. وأخرج عبد الغني بن سعيد الثقفي في تفسيره عن ابن عباس أن حصين بن الحرث بن عبد المطلب بن عبد مناف القرشي نزل فيه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ [سورة فاطر: ٢٩]، وأخرج البيهقي في البعث وابن أبي حاتم من طريق نفع بن الحرث عن عبد الله بن أوفى قال: قال رجل للنبي ﷺ يا رسول الله إن النوم مما يقر الله به أعيننا في الدنيا فهل في الجنة من نوم: قال: لا إن النوم شريك الموت، وليس في الجنة موت. قال: فما راحتهم؟ فأعظم ذلك رسول الله ﷺ وقال: ليس فيها لغوب كل أمرهم راحة فنزلت: ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نُصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾ [سورة فاطر: ٣٥]. وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن أبي هلال أنه بلغه أن قريشا كانت تقول لو أن الله بعث منا نبيا ما كانت أمة من الأمم أطوع لخالقها ولا أسمع ولا أشد تمسكا بكتابها منا فأنزل الله: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ ﴿١٦٧﴾ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾ [سورة الصافات: ١٦٨].

﴿لَوْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٧].

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ﴾ [سورة فاطر: ٤٢].

وكانت اليهود تستفتح به على النصراني فيقولون: إنا نجد نبيا يخرج. (١)

(١) لباب النقول في أسباب النزول ص ١٨١، ١٨٢.

المبحث الأول: مناسبة الألفاظ للمعاني في السورة

ثارت تساؤلات عدة حول طبيعة الصلة بين اللفظ والمعنى، أهي صلة طبيعية؟ فتكون معها دلالة الألفاظ على معانيها ذاتية، بمعنى أن كل صوت يرمز إلى معنى، فتكتسب الألفاظ دلالتها من خلال جرس أصواتها، وينشأ ما يسمى بالمناسبة الطبيعية بين الأصوات والدلالات، وهذا ما أيده هيرقليطس (ت ٤٨٠ ق. م) وأفلاطون من اليونان، وعباد بن سليمان الصيمري والمعتزلة وابن دريد وابن جني وابن فارس من العرب. أم أن هذه الصلة اصطلاحية مصطنعة يفرضها الإنسان بمحض إرادته، باختياره اسمًا لكل مسمى تواضعًا واتفاقًا؟ فتكون الألفاظ رموزًا لغوية اصطلاحية تنفي التلازم الدائم والطبيعي بين الصوت والمعنى أو بين اللفظ ودلالته وهذه ما أيده ديمقريطس في القرن الخامس قبل الميلاد، وأرسطو من علماء اليونان، وجمهور الأصوليين العرب. كذا كانت هذه الظاهرة محور جدال بين اللغويين المحدثين شرقًا وغربًا.^(١) ويرى أكثرهم أن المناسبة بين اللفظ ومعناه عرفية وليست ذاتية أو طبيعية فهي لم تنشأ مع تلك الألفاظ أو تولد بمولدها، وإنما نكتسبها اكتسابًا بمرور الأيام وكثرة التداول والاستعمال.^(٢)

وأرجح هذه الآراء أن في لغتنا العربية ألفاظًا ثبتت فيها مناسبة اللفظ لمعناه عن طريق الموازنة بين الحروف المكونة منها الكلمة حين تقابل

(١) انظر تفصيل ذلك في: الدلالة اللغوية عند العرب ص ٢٠٣ وما بعدها.

(٢) نظرات في دلالة الألفاظ ص ١٠٠ وما بعدها .

بكلمة أخرى تضارعها مع اختلاف حرف واحد بينهما أو أكثر فيشترك اللفظان في معنى عام يجمعهما مع اختلاف في درجة المعنى وجهة استعماله طبقا لخصائص الحروف أو يتقارب المعنيان لتقارب الحروف بينهما، كما بين هذه المناسبة ومدى ظهورها ووجودها في لغة العرب من خلال دراسة دلالات الصيغ الصرفية ومناسبة كل صيغة لمعناها الذي وردت به، وهو ما وضحه ابن جني تفصيلا في كتابه الخصائص في ثلاثة أبواب هي: "باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني" و "باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" و "باب قوة اللفظ لقوة المعنى". لكن ما يجب التنبيه عليه أن هذه الألفاظ التي ثبتت فيها المناسبة بين اللفظ والمعنى لا تعم جميع ألفاظ اللغة، بل في طائفة محددة من الكلمات.

ونود - هنا - من خلال السورة الكريمة أن نقف على بعض مظاهر هذه المناسبة بين اللفظ ومعناه وذلك على النحو التالي:

أولا: مناسبة الحرف للمعنى في السورة الكريمة (مقابلة الأصوات بما يشاكل أصواتها من الأحداث):

كثيراً ما يجعل العرب أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها فيعدلونها بها ويحتذونها عليها، فللصوت قيمة تعبيرية ترتبط بمعناه أشد الارتباط، ولتظهر الدلالة الصوتية للصوت والقيمة التعبيرية الموحية له. وقد ذكر ابن جني (رحمه الله) لهذه الظاهرة نماذج عدة بين فيها القيمة التعبيرية للصوت، وكيف كان الصوت المعين موحياً بالمعنى المناسب سواء

أكان في أول اللفظ أم في وسطه أم في آخره. (١) وقد ورد في السورة الكريمة من هذه الظاهرة لفظ (جدد) في قوله - تعالى - : ﴿الْمَرَّتْرَآنَ لَللَّهِ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَعَرَايِبُ سُودٌ﴾ [سورة فاطر: ٢٧] (٢) يقول د/ تمام حسان: " كان يمكن لهذا المعنى أن يوصل إليه بواسطة استعمال لفظ (صخور) ولكن حروف هذه الكلمة هي: صاد رخوة ثم خاء رخوة ثم راء تكرارية وفي الرخاوة رخاوة، وفي التكرار تخلخل. أما لفظ (جدد) فالشدة واقعة في كل حرف من حروفه مما يوحي بالقوة التي تتناسب مع تركيب الجبال". (٣) فالقيمة التعبيرية لهذه الكلمة وإيجائها بالمعنى ظهرت من خلال تخصيص أصواتها القوية بالمعنى الأقوى، وأن ذلك لم يأت عن طريق الاصطلاح أو تعارف الناس على ذلك، وإنما كان حذواً لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث كما ذكر ابن جني. أي محاكاة للأصوات في الطبيعة، أو في الأحداث.

ثانياً: مناسبة الصيغة الصرفية للمعنى في السورة الكريمة

تنقسم الألفاظ المزيدة بحرف أو أكثر إلى نوعين هما: الزيادة بتضعيف العين، والزيادة بإضافة صوت أو أكثر على أصل الكلمة أو الصيغة. وعلى هذا فالزيادة في اللفظ يتبعها زيادة في المعنى، إذ نلاحظ أن العلاقة

(١) الخصائص ٢ / ١٥٩ وما بعدها .

(٢) سورة فاطر من الآية (٢٧) .

(٣) البيان في روائع القرآن ٢ / ٨٢ .

كائنة دائماً بين حجم الكلمة وطبيعة بنائها الداخلي. وهذا ما وضحه ابن جني بقوله: "وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثم زيد فيها شيء، أوجبت القسمة له زيادة المعنى به. وكذلك إن انحرف به عن سمتة وهديته كان ذلك دليلاً على حادث متجدد له، وأكثر ذلك أن يكون ما حدث له زائداً فيه لا منتقصاً منه".^(١)

وقد نزع كثير من نقاد الأدب العربي القديم منزع بعض اللغويين في محاولة عقد الصلة بين اللفظ ومعناه، فهذا هو "ابن الأثير"، يكمل ما بدأه "ابن جني" وأسلافه من علماء اللغة، حول مناسبة الألفاظ للمعاني، فيقول: "اعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان، ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه، فلا بد من أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولاً".^(٢) وذكر "ابن الأثير" لها عدداً من الأمثلة. ومن هنا نشأت الفكرة التي تقول إن "زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى". وتتحقق هذه المناسبة في قوالب لغوية وبنيات شكلية تستجيب لها الدلالة وتتغير المعاني بمقتضاها، وتظهر في صور عدة منها ما يلي:

أ. الزيادة بتضعيف العين:

تضعيف العين في صيغة (فَعَّل) يدل على قوة المعنى؛ إذ في تكرارها دلالة على قوة الفعل وتكرار حدوثه وهذا ما وضحه ابن جني بقوله: "ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل،

(١) الخصائص ٣/٢٦٨.

(٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ٢/٥٦

فقالوا: كسر، وقطع، وفتح، وغلق. وذلك أنهم جعلوا الألفاظ دليلاً المعاني، فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنها واسطة لهما، مكنوفة بهما، فصارا كأنهما سياج لها ومبدولان للعوارض دونها. ولذلك تجدد الإعلال بالحذف فيهما دونها. فأما حذف الفاء ففي المصادر من باب وعد نحو: العدة، والزنة وأما اللام فنحو: اليد، والدم، والفم.... وقلما نجد الحذف في العين. فلما كانت الأفعال دليلاً المعاني كرروا أقواها، وجعلوه دليلاً على قوة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل.... ولم يكونوا ليضعفوا الفاء ولا اللام لكراهية التضعيف في أول الكلمة، والإشفاق على الحرف المضعف أن يجيء في آخرها، وهو مكان الحذف وموضع الإعلال، وهم قد أرادوا تحصيل الحرف الدال على قوة الفعل. فهذا أيضاً من مساوقة الصيغة للمعاني".^(١)

ومما يؤيد صحة كلام ابن جني ما ورد في السورة الكريمة وهو قوله - تعالى: ﴿وَمَا يَعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقِضُ مِنْ عُمْرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾^(٢) بتشديد الميم في (يعمر ومعمر)، كذا قوله ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمُ﴾^(٣) يقول ابن عاشور: "التعمير: جعل الإنسان عامراً، أي باقياً في الحياة، فإن العمر هو مدة الحياة، يقال: عمّر فلان كفرح ونصر وضرب: إذا بقي زماناً، فمعنى (عمره) بالتضعيف: جعله باقياً مدة زائدة على المدة المتعارفة في أعمار الأجيال، ولذلك قوبل

(١) الخصائص ٢ / ١٥٧.

(٢) فاطر من الآية (١١).

(٣) فاطر من الآية (٣٧).

بالتقص من العمر، ولذلك لا يوصف بالتعمير صاحبه إلا بالمبني للمجهول فيقال: عمر فلان فهو معمر. وقد غلب في هذه الأجيال أن يكون الموت بين الستين والسبعين فما بينهما فهو عمر متعارف، والمعمر الذي يزيد عمره على السبعين، والمنقوص عمره الذي يموت دون الستين....^(١) رأيت كيف كان لتضعيف العين دوره البارز في تحديد المقصود من اللفظ في السياق وكيف أضاف معنى سياقياً زائداً على معناه الأصلي لم يفد من دونه، فزيادة المبني بتضعيف العين في اللفظ أدت إلى قوة المعنى وزيادته. ومن ذلك قوله ﴿ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ﴾ [سورة فاطر: ٣٢]، قرأ أبو عمرو (سباق) بصيغة المبالغة.^(٢) فالعدول باللفظ من معتاد حاله أي العدول عن صيغة فاعل في سابق إلى صيغة (فَعَّال) في سباق تكثير للمعنى أو زيادة للمعنى بسبب زيادة اللفظ.

ب. الزيادة بإضافة صوت أو أكثر على أصل البنية:

لكل صيغة في العربية خصوصية في الاستعمال تتبع من السياق الواردة فيه وفي السورة الكريمة نجد صيغا مزيدة قد استعملت على نحو خاص لتحقيق دلالة معينة يقتضيها المقام ومن ذلك ما يلي:

١. صيغة (افتعل):

تأتي هذه الصيغة في اللغة للدلالة على معان عدة أهمها: الدلالة على الاجتهاد والطلب نحو: استرق، واكتسب، والدلالة على الاتخاذ نحو: اتقى

(١) التحرير والتنوير ٢٢ / ٢٧٧ .

(٢) روح المعاني ٢٢ / ١٩٨ .

بمعنى اتخذ وقاية، وافترش التراب، والتحف السماء، وامتطى الدابة، والمطاوعة. إذ يكثر مجيؤه مطاوعاً للثلاثي مثل: جمعته فاجتمع، ومزجته فامتزج. وربما جاء مطاوعاً للمضعف ومهموز الثلاثي مثل: قربته فاقترَب، وأنصفته فانتصف، والدلالة على المشاركة مثل: اختصم، واقتتل، والإظهار مثل: امتثل، واعتذر، والتخير مثل: انتخب، واختار، واصطفى، والمبالغة في معنى الفعل مثل قوله - تعالى -: ﴿وَأَسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [سورة ق: ٤١] (١)، وقد يأتي مغنياً عن المجرد مثل: ارتجل الخطبة، واستلم الحجر. (٢) وفي السورة الكريمة وردت هذه الصيغة أكثر من مرة على نحو خاص تدل دلالة بينة على قوة المعنى، وذلك بالمقارنة بين ورود الفعل مجرداً تارة ووروده مزيداً على حقيقة الافتعال تارة ثانية. ومن ذلك قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُأْتِي اللَّهَ بِذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ (٣) فلفظ (المقتصد) وهو اسم فاعل قد ورد على صيغة (مفتعل) ولم يرد على صيغة (فاعل) وهو الأصل، مع وجود صيغة (فاعل) فيما تقدمه وهو (ظالم) وما لحقه وهو (سابق) وهو من القصد؛ وذلك لأن في صيغة (مقتصد) قوة وتعهد في الفعل ليست في صيغة قاصد. ففي الافتعال قوة وتردد أو مغالبة وهو ما وضحه الرازي في قوله: "المختار هو

(١) سورة ق آية (٤١) .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٧٣ : ٧٤، وشرح الشافية ١ / ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٣) فاطر من الآية (٣٢) .

أن الظالم من خالف فترك أوامر الله وارتكب مناهيه فإنه واضح للشيء في غير موضعه، والمقتصد هو المجتهد في ترك المخالفة وإن لم يوفق لذلك وندر منه ذنب وصدر عنه إثم فإنه اقتصد واجتهد وقصد الحق، والسابق هو الذي لم يخالف بتوفيق الله ويدل عليه قوله - تعالى - (بإذن الله) أي اجتهد ووفق لما اجتهد فيه وفيما اجتهد فهو سابق بالخير يقع في قلبه فيسبق إليه قبل تسويل النفس، والمقتصد يقع في قلبه فتدده النفس، والظالم تغلبه النفس. ونقول بعبارة أخرى: من غلبته النفس الأمانة وأمرته فأطاعها ظالم، ومن جاهد نفسه فغلب تارة وغلب أخرى فهو المقتصد، ومن قهر نفسه فهو السابق".^(١) ففي "الاقتصاد افتعال من القصد وهو ارتكاب القصد وهو الوسط بين طرفين يبينه المقام، فلما ذكر هنا في مقابلة الظالم والسابق علم أنه مرتكب حالة بين تلك الحالتين فهو ليس بظالم لنفسه وليس بسابق".^(٢)

ومثله قوله - تعالى : ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾^(٣) والاتباع أقوى معنى من الأخذ لما فيه من التكلف ومجاهدة النفس في تحصيله.
- ومن ذلك لفظ (يصطرخون) في قوله - تعالى - : ﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ﴾^(٤) إذ تتحدث الآية الكريمة عن فعل الكافرين يوم

(١) التفسير الكبير ٢٦ / ٢٣ .

(٢) التحرير والتنوير ٢٢ / ٣١٢ ، ٣١٣ .

(٣) سورة فاطر الآية (٦) .

(٤) سورة فاطر من الآية (٣٧) .

القيامة وهم يعذبون في نار جهنم، فهم يصرخون قائلين: ربنا أخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل. فاستعمل القرآن الفعل (يصرخون) دون (يصرخون) للمبالغة؛ لأنه افتعال من الصراخ وهو الصياح بشدة وجهد، فالاصطراخ مبالغة فيه أي يصيحون من شدة ما نأبهم.^(١) يقول د/ تمام حسان: "فكأن ارتفاع أصواتهم بالصراخ ومشاركتهم جميعا فيه وتكرار ذلك منهم لا يكفي أن يعبر عنه بالفعل المجرد فيقال مثلا (وهم يصرخون فيها) فجاءت تاء الافتعال لتدل على المبالغة في إيقاع الحدث، وقد قصد لها أن تجاور الصاد المطبقة فتتحول بالمجاورة إلى التفخيم ليكون في تفخيمها فضل مبالغة في إيقاع الفعل".^(٢) فزيادة المبني في لفظ (يصرخون) دلت على زيادة المعنى وهو المبالغة في الحدث أو في الصفة. وهكذا يبدو لون من التناسق أعلى من البلاغة الظاهرية، وأرفع من الفصاحة اللفظية، اللتين يحسبهما بعض الباحثين في القراءة - قديما وحديثا - أعظم مزايا القرآن. وتسمع كلمة (يصرخون) في الآية ... فيخيل إليك جرسها الغليظ، غلظ الصراخ المختلط المتجاوب من كل مكان، المنبعث من حناجر مكتظة بالأصوات الخشنة، كما تلقى إليك ظل الإهمال لهذا الاصطراخ الذي لا يجد من يهتم به أو يلبيه. وتلمح من وراء ذلك كله صورة ذلك العذاب الغليظ الذي هم فيه يصرخون. وحين يستقل لفظ واحد بهذه الصورة كلها يكون ذلك فنا من التناسق الرفيع.

(١) التحرير والتنوير ٢٢ / ٣١٨ .

(٢) البيان في روائع القرآن ص ٢ / ٢٠٤ .

وقد نص د/ عبدالعظيم المطعني على جرس اللفظ الناتج عن تألف الحروف في بنية المفردة ودوره في بيان جمالية المفردة حيث قال: " الكلمة بجرسها الغليظ الصاخب ورنينها الخشن الصاك، الذي يكاد يخترق صماخ الأذن ، تمثل الموقف أدق تمثيل. فإن الصراخ المنبعث من نفوس تنن تحت وطأة العذاب صراخ عال مدو يختلط ببعضه ببعض - بدءًا ونهاية - وبملاً المكان صحبًا ورنينًا. وإنك لتلاحظ أثر " الصاد " و " الطاء " في إبراز الصوت بمثل هذه الصورة الغليظة، فهل كنت تحس شيئًا من ذلك لو وُضعت كلمة " يدعون " الهادئة الوديعه مكان "يصطرخون" - الهادرة العنيفة . وهل كنت تقف على بلوغ قلقهم الذي لولا كلمة "يصطرخون" الملائمة لجوهم النفسي أدق ملاءمة وأبرعها".^(١)

(١) خصائص التعبير القرآني وسماته ص ٢٦٣.

٢ . صيغة (أفعل):

تأتي صيغة (أفعل) لمعان عديدة أوردتها كتب النحو والتصريف. وأشهرها: التعديّة، ومنها: الدلالة على الصيرورة، والسلب، والتمكين، والتعريض، والدخول في الشيء زمانا أو مكانا أو حكما، ومنها: الدلالة على المصادقة، والاستحقاق، والدعاء.^(١) وفي السورة الكريمة وردت الصيغة أكثر من مرة للدلالة على قوة المعنى وتمكينه في النفوس ومن ذلك لفظ (أنفقوا) في قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ﴾^(٢) ف "النون والفاء والقاف أصلان صحيحان يدل أحدهما على انقطاع شيء وذهابه، والآخر على إخفاء شيء وإغماضه، ومتى حصل الكلام فيهما تقاربا".^(٣) وهو لازم ويتعدى بالهمزة، وفي الآية الكريمة اقترن الفعل (أنفقوا) بالهمزة واستعمل لازما للدلالة على معنى زائد عن المجرد اللازم (نفق) وهو الترغيب في الإنفاق في الخير بدليل قوله بعده: قَالَ تَعَالَى: ﴿يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ﴾

- ومنه في السورة الفعل (أذهب) وقد ورد فيها مرتين، وقد ورد المجرد منه في اللغة لازما، أما المزيد (أذهب) فقد ورد متعديا بالهمزة في الآيتين

(١) الشافية في علم التصريف ص ١٩ ، وشرح المفصل ٧ / ١٥٩ .

(٢) سورة فاطر من الآية (٢٩)

(٣) المقاييس (ن ف ق) .

وهما قوله: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^(١) وقوله: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾^(٢) يقول ابن الحاجب مبينا أثر التعدية في الدلالة: "هي - (أي التعدية) - أن يجعل ما كان فاعلا لازما مفعولا لمعنى الجعل، فاعلا لأصل الحدث على ما كان، فمعنى أذهبت زيدا: جعلت زيدا ذاهبا. فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة، فاعل للذهاب كما كان في ذهب زيد.^(٣) فيفهم من هذا الكلام أن تعدية الفعل بالهمزة تختلف عن التعدية في أصل الوضع؛ لأن المفعول به مع الفعل المنقول هو الفاعل الحقيقي للحدث كما كان مع الفعل اللازم، بينما يقع الحدث مع المفعول به فيما يتعدى أصالة. وإذا كان الفاعل الحقيقي للحدث مع المزيد بالهمزة هو نفسه فاعل الحدث مع الفعل اللازم، فإن الغرض من إسناد المزيد إلى فاعل جديد يكون حينئذ تحويل الإسناد يعني أن الفاعل لم يقم بالفعل مختارا، وإنما فعله مضطرا بتأثير قوة خارجة عن إرادة الفاعل الجديد مع الفعل المزيد.^(٤) فكأن الفعل (أذهب) في الآيتين فيه دلالة على تحويل الإسناد وهو بيان أن المذهب للخلق أو الناس، والمذهب للحزن هو الله ﷻ وحده، وفيه بيان لقوة تأثير الفاعل في

(١) سورة فاطر من الآية (١٦).

(٢) سورة فاطر من الآية (٣٤)

(٣) شرح الشافية ١ / ٨٦ .

(٤) أبنية الأفعال في القرآن ص ٣١، ٣٢ بتصرف .

الفعل، ففي أذهب تعمد للفعل بقوة تأثيرية معينة ليست موجودة في مجرد (ذهب) الدال على محض الإرادة دون تكلف.

٣ . صيغ (المبالغة):

يجول اسم الفاعل من الثلاثي عند قصد المبالغة والتكثير إلى خمس صيغ مشهورة تسمى صيغ المبالغة وهي: فَعُول، وفعال، ومفعَل، وفعيل، وفَعَل. (١) وليست هذه الأبنية ذات دلالات واحدة، بل هي مختلفة متباينة ومتفاوتة في مقدار دلالتها على الكثرة، فليس عالم مثلاً كعليم علام، علما أنها جميعاً تحمل الدلالة على تكثير الفعل فلا يوصف بها إلا من دام منه أو الفعل وكثر. وقد ورد من هذه الصيغ في السورة الكريمة صيغتا فعول وفعيل، ولكل منهما دلالتها وإن اشتركا في الدلالة على الكثرة. كالتالي:

● صيغة (فعول):

وردت هذه الصيغة في سورة فاطر خمس مرات وفي جميعها تحمل دلالة الكثرة والزيادة عن المستوى الطبيعي فتطلق صيغة (فعول) لمن كثر منه الفعل كما ذكر السيوطي. (٢) وتوضحها كآتي:

١. لفظ (الغرور) في قوله - تعالى -: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا فَلَا تَعْرُوكُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرُّكُم بِاللَّهِ الْغُرُورُ﴾ (٣) فالغرور الشيطان، وإنما

(١) الهمع ٣ / ٧٤ .

(٢) الهمع ٣ / ٧٥ .

(٣) سورة فاطر (٥) .

جاء بوصفه على صيغة (فعول) لبيان شدة تغيره بتزيينه القبائح للناس تمويها بما يلوح عليها من محاسن تلائم نفوس الناس.^(١)

٢. لفظ (الحرور) في قوله - تعالى -: ﴿وَلَا الظُّلُّ وَلَا الحرُّورُ﴾^(٢). يقول القرطبي: "قال الأخفش: الحرور لا يكون إلا مع شمس النهار، والسموم يكون بالليل ... وقال الفراء: السموم لا يكون إلا بالنهار، والحرور يكون فيهما، قال النحاس: وهذا أصح؛ لأن الحرور فعول من الحر وفيه معنى التكثير أي الحر المؤذي. قلت: وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: "قالت النار رب أكل بعضي بعضاً فأذن لي أتففس فأذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف فما وجدتم من برد أو زمهريز فمن نفس جهنم، وما وجدتم من حر أو حرور فمن نفس جهنم".^(٣)

٣. لفظ (غفور، شكور) في قوله تعالى: ﴿لِيُوقِيَهُمْ أَجْرَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾^(٤) أما (غفور) فهو مبالغة غافر وهو الذي يكثر فيه الستر على المذنبين من عباده ويزيد عفوهُ على

(١) التحرير والتنوير ٢٢ / ٢٥٩ .

(٢) سورة فاطر الآية (٢١) .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٤ / ٣٣٩، وصحيح مسلم باب أوقات الصلاة الخمس حديث رقم

(٦١٧) ج ١ ص ٤٣٢ .

(٤) سورة فاطر الآية (٣٠) .

مؤاخذته. (١) وبهذا يخبر الله ﷻ عن نفسه في قوله: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ (٢) وقد جاء وصف (غفور) في القرآن الكريم لله ﷻ وحده أو لضمير يعود عليه في مواضع عدة من القرآن مما يدل على لصوق الصفة به ﷻ ويلاحظ في الآية الكريمة التي نحن بصدها أن الصفة (غفور) وكذا (شكور) قد افترنا بالجمع في (يؤاخذهم، وكسبوا، ولهم) للدلالة على أن المبالغة حاصلة بكثرة من يغفر لهم من عباده فقد كثر الأوابون منهم. وأما لفظ (شكور) فقال الحليمي: "الشاعر معناه: المادح لمن يطيعه والمثني عليه والمثيب له بطاعته فضلا من نعمته، قال: والشكور هو الذي يدوم شكره ويعم كل مطيع وكل صغير من الطاعة أو كبير". (٣) فشكور من أَلْفَاظِ الْمَبَالِغَةِ إذْ هُوَ مَبَالِغَةٌ شَاكِرٌ، وَهُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي أَتَتْ فِي حَقِّ اللَّهِ تَارَةً كَمَا فِي آيَةِ فَاطِرِ فَهوَ - ﷻ - شَكُورٌ لِلْإِنْسَانِ الَّذِي يَشْكُرُهُ فَيَزِيدُهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيُثَبِّتُهُ عَلَى شُكْرِهِ نِعْمَةً وَأَلَاءَهُ، وَيُضَاعَفُ لَهُ أَجْرُهُ. وَفِي حَقِّ الْعِبَادِ تَارَةً ثَانِيَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرَبٍ وَتَكَثِيرٍ وَحِقَابٍ كَلِّبُوا بِيَدِهِ رِيسَاتٍ أَعْمَلُوا آءَالَ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ﴾ (٤) أي: من هو مديم الشكر الذي لا ينقطع عن شكره

(١) الأسماء والصفات للبيهقي ١ / ١٥٢ .

(٢) سورة الكهف (٥٨) .

(٣) الأسماء والصفات ١ / ١١٧ .

(٤) سورة سبأ من الآية (١٣) .

وذكره في كل وقت ومع كل نعمة يهبها المولى ﷺ له. وهكذا تلتقي (شكور) في دلالتها العامة مع دلالة صيغة (فعل) وهي الدوام على العمل حتى يصبح سجية وطبيعة مركوزة في نفس الموصوف بها. وعلى هذا فالغفور والشكور صفتان له ﷺ أي: الكثير المغفرة، والكثير الشكر. فالمغفرة تأتي على تقصير العبد المطيع فإن طاعة الله الحق التي هي بالقلب والعمل والخواطر لا يبلغ حق الوفاء بها إلا المعصوم، ولكن الله تجاوز عن الأمة فيما حدثت به أنفسها، وفيما همت به ولم تفعله، وفي اللوم، وفي محو الذنوب الماضية، والشكر كناية عن مضاعفة الحسنات على أعمالهم. (١)

٤. لفظ (كفور) في قوله - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُحْيَىٰ عَنْهُمْ مِّنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَافِرٍ﴾ (٢) فالكفور هو الكافر المبالغ في كفره؛ لذا كان جديراً بمثل هذا العذاب ليناسب مآله حقيقة حاله. (٣) فكفور مبالغة كافر، والكفور: المبالغ في كفران النعمة. وهو - أي كفور - من أوصاف الإنسان التي على زنة (فعل) الدالة على الكثرة أي كثرة كفره بنعم الله. والمراد به - هنا - في الآية الكريمة: الإنسان الكافر، فلما أراد المبالغة في اسم

(١) التحرير والتنوير ٢٢ / ٣٠٨ .

(٢) سورة فاطر آية (٣٦) .

(٣) تفسير سورة فاطر ص ٢٣ .

الفاعل حوله إلى صيغة (فعول) فأصبح المعنى: المبالغ في الجحود لنعم الله عَلَيْكَ.

● صيغة (فعيل):

تعد صيغة (فعيل) من أوزان المبالغة المشهورة عند النحاة، وقد وردت هذه الصيغة في السورة الكريمة كثيرا لاسيما في الفاصلة. وقد جاءت تارة محولة عن صيغة فاعل، وأخرى عن صيغة مفعول، وثالثة اسما وليست محولة عن شيء وإنما جاءت لتدل على أصل المعنى اللغوي دون زيادة. فمن فعيل المحول من اسم الفاعل ما يلي: (قدير، العزيز، الحكيم، خبير، بعيز، البصير، نذير، عزيز، بصير، النذير، نصير، عليم، حلیم، عليمًا، قديرا، بصيرا). ففي هذه الألفاظ جميعها جاءت صيغة (فعيل) فيها محولة عن اسم الفاعل أي القادر، والمعز، والحاكم، والمخير، والمبصر، والمنذر، والعالم ... وأكثرها صفات له تَعَالَى تدل على كمال المبالغة في إحاطته بهذه الصفات. ف (قدير) مبالغة قادر بمعنى من يفعل كل ما يريد بمقتضى حكمته لا أقل ولا أكثر من ذلك لذا فإن هذه الصفة لا تستعمل إلا مع الله تعالى، فإن استعملت مع غيره فإنها ينبغي أن تكون مقيدة ومحدودة؛ لأن غيره لو كان قادرا من جهة معينة فهو عاجز من جهة أخرى. (١) و(العزيز) مبالغة معز وهو اسم من أسماء الله تعالى وهو

(١) مفردات الراغب (ق د ر) ٢ / ٢٢٢ بتصرف .

المنيع الذي لا يغلب.^(١) و(الحكيم) أي الذي يفعل أفعال الحكمة والصواب، أي بالغ الحكمة. قال بعض المفسرين: "في (حكيم) معنى المبالغة فيه تكرر حكمه بالنسبة إلى الشرائع وهو الحكيم اسم من أسماء الله تعالى وهو المحكم لمبدعاته الذي لا يفعل إلا ما فيه حكمة بالغة".^(٢) و(الخبير) مبالغة خابر وهو العالم بالخبر. و(البصير) مبالغة مبصر ويقال: العالم بخفيات الأمور وهو من أسمائه الحسنی؛ ولعل هذا الوصف يكون للمبالغة إذا كان لغير الله سبحانه وتعالى، أما إذا كان في حق الله فليس فيه مبالغة وإنما يكون للدلالة على دقة العلم وسعة الاطلاع ودوامه. و(النصير) مبالغة ناصر، وهو من أسمائه الحسنی وهو الموثوق منه بأنه لا يسلم وليه ولا يخذله.^(٣) ومنها ما جاء وصفاً لنبیه - ﷺ - كما في لفظ (نذير، والنذير) وهو مبالغة منذر وعلى هذا فتحويل اللفظ من صيغة (فاعل) إلى صيغة (فعليل) فيما سبق كان للدلالة على المبالغة في اللفظ، ومن قبيل زيادة المبني لزيادة المعنى.

ومما جاء في السورة على (فعليل) محولاً عن (مفعول) (الحميد) في قوله - تعالى - : ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتُمْ أَفْقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ﴾^(٤) والعدول عن صيغة (مفعول) إلى صيغة (فعليل) إنما يكون لغرض دلالي

(١) الإتيان ٣/ ٢٨٣ .

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي ١/ ٢٨٩ .

(٣) الأسماء والصفات ١/ ١٧٨ .

(٤) سورة فاطر من الآية (١٥) .

وهو الدلالة على الاستمرار والدوام وثبات الصفة. وذلك أن صيغة (فعل) أكثر ثباتاً من (مفعول) حيث إن (فعل) بمعنى (مفعول) يدل على أن الوصف قد وقع على صاحبه بحيث أصبح سجية له أو كالسجية ثباتاً، تقول: هو حميد، وهو محمود. وحميد أبلغ من محمود؛ لأنه يدل على ثبوت صفة الحمد. وعلى هذا فصيغة (فعل) تطلق على من أصبح الوصف له كالطبيعة الثابتة التي لا تتبدل ولا تتغير يقول ابن طلحة: "وفعل لمن صار له كالطبيعة"^(١). فيعدل - إذن - عن مفعول إلى فعل لتأكيد الصفة وثباتها. ومما ورد في السورة على (فعل) وليس وصفاً فيه مبالغة وتكثير وإنما اسم ذو معنى معين كما وضع في أصل اللغة دون زيادة ألفاظ: (السعير، كبير، جديد، نكير، الكبير، حرير) ففي هذه الألفاظ وإن جاءت على صيغة (فعل) لا نلاحظ زيادة في معناها على ما وضعت له في أصل اللغة، ولا مبالغة وإن استعمل بعضها وصفاً أحياناً نحو الكبير.

(١) همع الهوامع ٣ / ٧٥ .

المبحث الثاني: التضمين، وتعدد المعنى في سورة فاطر

المطلب الأول: التضمين

التضمين في اللغة: "هو جعل الشيء في شيء يحويه من ذلك قولهم: ضمنت الشيء: إذا جعلته في وعائه".^(١) أما اصطلاحاً فهو: "إشراب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدي المعنيين".^(٢) وقيل هو: "أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه فيعطى حكمه في التعدية واللزوم".^(٣)

فائدة التضمين:

يؤدي التضمين إلى التوسع في دلالة الألفاظ في اللغة، وقد أخذ به مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلا أنه أوصى بالألا يلجأ إليه إلا لغرض بلاغي، وهذا يجعل التضمين مبدأ لغويًا سليمًا يمد العربية بطاقات تعبيرية وملامح فنية تفتح المجالات للغة مرنة مستعدة لكل متطلبات الحياة والحضارة.^(٤) كما أن التضمين تظهر فيه قدرة الألفاظ على اختزان المعاني، فاللفظ قد يشمل على معانٍ كثيرة، والتضمين يوصل إلى واحد منها أو أكثر بلمحة تدل عليه وفي التلويح غنى عن التصريح. وقد ينشد المتكلم معنى من

(١) المقاييس (ض م ن) .

(٢) حاشية الصبان ١ / ٢٠ .

(٣) التضمين وأثره في نمو اللغة - د/ عبد الغفار هلال ص ٩١، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة العدد السابع.

(٤) السابق ص ٩٦ .

المعاني فلا يأتي باللفظ الدال عليه، بل بلفظ هو تبعه أو رديفه، فإذا دل على التابع أبان عن المتبوع... فالمعنى لا يأتيك مُصرحاً بذكره، مكشوفاً عن وجهه، بل مدلولاً عليه بغيره، يشارفه من طريق يخفى ومسلك يدق، يتلوح لك بعضه بالإيماء دون الإفصاح وذلك أحلى وأدمث من أن يكون مكاشفة ومُصارحة وجهراً، عناية بما وراءه من معناه وتوصلاً إلى إدراك مطلبه الذي لا يفتن له إلا من أوتي النظر، ويستشف الغامض ويصل إلى الخفي، حتى كأنَّ الإفصاح به غير سائغ، والإعلان عنه مستوحش.^(١)

وهذا التضمين يكون في الأفعال وفي الحروف، وفي الأسماء أيضاً عند بعض النحاة، وهو واقع في القرآن الكريم. فتضمين الفعل هو: إعطاء الفعل معنى فعل آخر لإفادة معنى الفعلين معاً. وذلك بأن يأتي الفعل متعدياً بحرف ليس من عادته التعدي به فيضمن بفعل مناسب من عادته تعديته بذلك الحرف. وتضمين الحرف هو: إعطاء الحرف معنى حرف آخر، وذلك بأن يأتي الفعل متعدياً بحرف ليس من عادته التعدي به فيضمن الحرف حرفاً مناسباً يتعدى به الفعل عادة.^(٢)

وقد اختلف العلماء في تضمين الفعل، وتضمين الحرف أيهما أولى فذهب أهل اللغة وبعض النحاة إلى تضمين الحرف، وذهب المحققون إلى تضمين الفعل معللين ذلك بأن الأفعال أكثر.^(٣) يقول ابن تيمية:

(١) التضمين النحوي في القرآن الكريم ص ١٠٢ : ١٠٦ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٣ / ٣٣٨ وما بعدها .

(٣) ينظر: البرهان ٣ / ٣٣٨، والتضمين النحوي في القرآن الكريم ص ٢٠ وما بعدها .

"والعرب تضمن الفعل معنى الفعل، وتعديه تعديته، ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض كما يقولون في قوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَجَّتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ﴾^(١) أي: مع نعاجه، وقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَىٰ اللَّهِ﴾^(٢) أي مع الله، ونحو ذلك. والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمنين"^(٣). فكأن ابن تيمية أخذ برأي البصريين في القول بعدم إنابة الحروف بعضها عن بعض. والحق أن الكوفيين يميزون تضمين الحرف معنى حرف آخر مما يميز إنابة الحروف بعضها عن بعض؛ لأن الحرف إنما وضع لمعنى واحد، فإذا استعمل بمعنى حرف آخر كان متضمناً معناه، وأيدهم من البصريين ابن جني - (رحمه الله) - إذ عقد لذلك باباً في خصائصه هو (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض) وفيه تحدث عن تضمين الفعل معنى فعل آخر، وتضمين الحرف معنى حرف آخر إذ يقول: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بأخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه..."^(٤) وذكر لذلك نماذج عدة. وقد ربط ابن جني ذلك بالسياق فقال: "إنه يكون بمعناه في موضع

(١) سورة ص من الآية (٢٤) .

(٢) سورة الصف من الآية (١٤) .

(٣) مجموع الفتاوى ١٣ / ٣٤٢ .

(٤) الخصائص ٢ / ٣١٠ .

دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا...." (١).

وعلى هذا فالتضمنين يكون في الأفعال تارة، وفي الحروف تارة ثانية، ولا يعتد بقول من أنكروه في الحرف؛ لما لها من دقائق وأسرار، إلا أن التضمنين في الفعل أقيس وأوسع، وكذلك عادة العرب أن تحمل معاني الأفعال على الأفعال؛ لما بينهما من الارتباط والاتصال، فإن هناك نوعاً من الانتقال الدلالي يطرأ على الأفعال فيغير دلالتها الأصلية المركوزة فيها وينتقل بها إلى دلالة أخرى غير دلالتها الأصلية عن طريق تضمين الفعل معنى فعل آخر غيره وهو ما يعيننا هنا، أو استعماله في الدلالة على زمن غير الزمن الذي وضع له كما سيأتي توضيحه في حديثنا عن تباين الأسلوب فيعبر بالفعل الماضي عن المستقبل، وبالمضارع في موضع الماضي لأداء دلالة معينة يتطلبها المقام ويقتضيها السياق. والفعل في اللغة هو ما دل على إحداث شيء من عمل أو غيره. (٢) واصطلاحاً: هو ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. (٣)

أما تضمين الفعل معنى فعل غيره فالمراد به إيجاب السياق أو استحسانه أن يجرى الفعل على معنى فعل قريب منه، ويكون أكثر ذلك لتعدي الفعل بحرف ليس هو الحرف الذي يتعدى به الفعل في أصل

(١) السابق نفسه.

(٢) المقاييس (ف ع ل).

(٣) شرح شذور الذهب ص ١٨.

استعماله. (١)

وفي السورة الكريمة وجدنا بعض المفسرين يضمنون بعض الأفعال معاني أفعال أخرى غير ما تقتضيه دلالة الفعل الأصلية والمركوزة فيها وذلك على النحو التالي:

١. تضمين الفعل يمكرون معنى يكتسبون في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ (٢) وأصل المكر هو الاحتيال والخداع (٣)، أما الكسب فأصله الدلالة على ابتغاء الشيء وطلبه وإصابته. (٤) أما استعمال المكر في معنى الكسب؛ فلأن السيئات من الأفعال السيئة التي لا تقصد ولا تبتغي وإنما تقع من فاعلها على سبيل المكر أو الخداع، لذا ناسبه يمكرون في معنى يكتسبون. يقول الألوسي: "السيئات صفة لموصوف محذوف وليس مفعولا به ليمكرون؛ لأن (مكر) لازم، وجوز أن يكون مفعولا على تضمين يقصدون أو يكتسبون وعلى الأول فيه مبالغة للوعيد الشديد على قصد المكر أو هو إشارة إلى عدم تأثير مكرهم" (٥) وقد وافق في ذلك الغرناطي. (٦)

(١) أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند ابن عاشور في كتابه التحرير والتنوير ص ٢٦٣ .

(٢) فاطر من الآية (١٠) .

(٣) المقاييس (م ك ر) .

(٤) السابق (ك س ب) .

(٥) روح المعاني ٢٢ / ١٧٦ .

(٦) التسهيل لعلوم التنزيل ٣ / ١٥٥ .

٢. تضمين الفعل (يمسك) معنى يحفظ في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾^(١) يقول ابن عاشور: "عبر عن ذلك الحفظ بالإمساك على طريقة التمثيل وحقيقة الإمساك: القبض باليد على الشيء بحيث لا ينفلت ولا يتفرق، فمثل حال حفظ نظام السموات والأرض بحال استقرار الشيء الذي يمسكه الممسك بيده، ولما كان في الإمساك معنى المنع عدى إلى الزوال ب (من) وحذفت كما هو شأن حروف الجر مع (إن) و(أن) في الغالب...".^(٢) فالفعل (يمسك) يتعدى إلى المفعول به بحرف هو الباء تقول: أمسكت بالشيء، أما في الآية التي معنى فقد تعدى إلى المفعول الثاني وهو الزوال بحرف جر هو من لتضمنه معنى يحفظ أو يمنع وكلاهما يتعدى ب (من) لا بالباء.

٣. تضمين الفعل (تذهب) معنى الفعل تتلف في قوله - تعالى - : ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ﴾^(٣) أصل الذهاب: هو المضى^(٤). وأصل التلّف: هو ذهاب الشيء وانعدامه.^(٥) فتضمن الفعل (تذهب) معنى الفعل تتلف أو تعدم؛ لأن النفس لا تذهب أو الأعيان لا تذهب إلا على سبيل المجاز، وإنما الذي يذهب هو الذوات، والنفس ليس ذاتا

(١) سورة فاطر من الآية (٤١).

(٢) التحرير والتنوير ٢٢ / ٣٢٧ .

(٣) سورة فاطر من الآية (٨) .

(٤) المقاييس (ذ ه ب) .

(٥) السابق (ت ل ف) .

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية أن الفعل (تذهب) يتعدى إلى المفعول بحرف جر هو (إلى) تقول: ذهبت إلى زيد، أما الفعل (تتلف) فحين يقع فإنه يتعدى بـ "من" تارة و"على" تارة ثانية، ولما كان المعدي إليه ذواتا وهو الضمير (هم) في عليهم تعين حرف الجر على، فتضمن الفعل تذهب معنى تتلف أو تعدم، وكلاهما ثلاثي لازم.

٤. تضمين الفعل (ينظرون) معنى ينتظرون في قوله - تعالى -:

﴿ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ ﴾^(١) يقول ابن عاشور: "وينظرون هنا من النظر بمعنى الانتظار ... ومعنى الانتظار هنا: أنهم يستقبلون ما حل بالمكذبين قبلهم. فشبّه لزوم حلول العذاب بهم بالشيء المعلوم لهم المنتظر منهم على وجه الاستعارة"^(٢). فالنظر يكون متوجها إلى الشيء المحسوس أو المرئي في الحال، أما الانتظار فيكون في شيء معلوم يدرك بالعقل ويتوقع حصوله في المستقبل. ولما كان الحديث عن جزاء المكذبين لدعوته - ﷺ - وهو أمر مؤكد وقوعه لوقوعه من الأمم السابقة حين كذبوا رسلهم عبر بالفعل ينظرون استحضارا لحكاية الحال الماضية؛ ولأن المنظر إليه مما يدرك بالحس. وتضمن معنى ينتظرون؛ لأنه لم يقع بعد، بل ولأنه متوقع حدوثه عقلا. وقد كثر تضمين النظر معنى الانتظار في القرآن

(١) سورة فاطر من الآية (٤٣) .

(٢) التحرير والتنوير ٢٢ / ٣٣٧ .

الكريم نحو قوله - تعالى - : قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَقُولُوا أَنْظِرْنَا ﴾^(١) وقوله: ﴿ وَأَسْمِعْ وَأَنْظِرْنَا ﴾^(٢)، وقوله: ﴿ فَتَاطَرَتْ بِهِمْ مَرَجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾^(٣)، وقوله: ﴿ مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾^(٤)، وقوله: ﴿ أَنْظِرُونَا نَفْتِسَ مِنْ تَوْرِكُمْ ﴾^(٥)"^(٦)

وهكذا فالتضمن سنة مطروقة من سنن العرب في كلامها سواء أكان في الأفعال أم في الحروف مما يدل على شجاعة العرب في كلامها ولغتها، وعدم وقوفها بالكلمات جامدة عند استعمالاتها الأولى، بل هي لغة متطورة إلا أنها في تطورها على صلة بالقديم تامة، وتستطيع مواكبة الحضارة في شتى عصورها من دون أن يبعدها ذلك عن أصلها القديم؛ لأن تطورها غير جوهري إذ هو في الفروع لا في الأصول وذلك بفضل القرآن الكريم وهو ما أكده المستشرق ستنكيفتش: "من المؤكد - بطريقة أو بأخرى - أن اللغة العربية لغة متميزة، لقد عاشت خمسة عشر قرناً لم

-
- (١) سورة البقرة من الآية (١٠٤) .
 - (٢) سورة النساء من الآية (٤٥) .
 - (٣) سورة النمل من الآية (٣٧) .
 - (٤) سورة يس من الآية (٤٩) .
 - (٥) سورة الحديد من الآية (١٣) .

(٦) الأشباه والنظائر في الألفاظ القرآنية التي ترادفت مبانها وتنوعت معانيها النعالي ص

.٢٥٧

تتغير في أثنائها تغييراً جوهرياً، إنها غالباً ما نكسب ولم تخسر البتة".^(١)

(١) في علم اللغة - د/ محمد محي الدين أحمد محمود ص ٦ نقلا عن كتاب (العربية الفصحى الحديثة - بحوث في تطور الألفاظ والأساليب) استنكيفتش.

المطلب الثاني: تعدد المعنى:

(أ): المشترك الحرفي:

أولاً: تعدد المعاني في حروف الجر:

الحرف في اصطلاح النحاة هو ما دل على معنى في غيره^(١)، فهو لا يدل على معنى في نفسه وإنما يظهر معناه في غيره، فهو إذن هو مفتقر إلى غيره لينضم إليه. يقول المرادي: "دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلقه، بخلاف الاسم والفعل، فإن دلالة كل منهما على معناه الإفرادي غير متوقفة على ذكر متعلق، ألا ترى أنك إذا قلت الغلام، فهم منه التعريف، ولو قلت (ال) مفردة لم يفهم منه معنى، فإذا قرن بالاسم أفاد التعريف، وكذلك باء الجر فإنها لا تدل على الإلصاق حتى تضاف إلى الاسم الذي بعدها، لا أنه يتحصل منها مفردة، وكذلك القول في سائر الحروف".^(٢)

وهذه الحروف - (حروف المعاني) - هي التي تربط بين أجزاء الجمل، وتدل على معان كثيرة، ولكن يتحدد كل معنى من معانيها من خلال السياق الواردة فيه، يقول د/ تمام حسان: "لا بيئة لحروف المعاني خارج السياق، فهي ذات افتقار متأصل إليه".^(٣) وبإمعان النظر في السورة الكريمة وتأمل مواقع الكلام نجد أن حروف الجر فيها قد استعملت في

(١) شرح شذور الذهب ص ١٨

(٢) الجني الداني في حروف المعاني ص ١ .

(٣) اللغة معناها ومبناها ص ١٢٧ بتصرف .

دلالات غير ما وضعت له في أصل اللغة، إذ تضمن بعضها معنى بعض تارة، واكتسب من السياق دلالة أخرى فتغير معناها بتغيره، فالحرف أو الأداة تخرج عن معناها الذي وضع لها أو وضعت له، ولا يتضح ذلك إلا من خلال السياق اللغوي ووضعها في تركيب معين يتحدد على ضوءه المعنى المقصود لها، مع ملاحظة القرائن والضوابط والمقام. فيفهم مدلول الأداة من واقع الاستعمال، وإذا كان للسياق دوره الخطير في تحديد مدلول الأداة ومعناها الوظيفي فهو - أي السياق - ينهض بتفسير تعدد المعنى الوظيفي لكثير من الأدوات النحوية كالتالي:

(الباء)

الباء من الحروف التي اتسع فيها العرب اتساعاً جعل بعض النحاة يصلون بمعانيها إلى أربعة عشر معنى، مما هو دليل على كثرة تصرفها وقدرتها على الوفاء بأغراض المتكلم وأحوال المخاطبين، سواء أكانت هذه المعاني تؤدي بها على سبيل الحقيقة أم التجوز، أو النياحة عن أخواتها من حروف الجر على اختلاف مذاهب العلماء.^(١) وقد ورد هذا الحرف في السورة الكريمة ست عشرة مرة وجاء فيها بمعان عدة كالتالي:

١. الإلصاق وهو المعنى الأصلي للباء، يقول ابن هشام: "الباء المفردة حرف لأربعة عشر معنى أولها الإلصاق، قيل وهو معنى لا يفارقها، فلهذا اقتصر عليه سيبويه، ثم الإلصاق حقيقي ك: أمسكت بزيد، إذا قبضت

(١) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم ص ١٦٥.

على شيء من جسمه أو على ما يجسه من يد أو ثوب ... ومجازي نحو:
 سررت بزید أي ألفت سروري بمكان يقرب من زيد".^(١) ومنه في السورة
 الكريمة قوله - تعالى -: ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ ﴾^(٢) وكذا
 قوله: ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾^(٣) فالباء فيهما للإلصاق
 وكذا الباء: في قوله تعالى: ﴿ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ
 الْمُنِيرِ ﴾^(٤)

٢. الملابس أو التعديّة: ومنه قوله - تعالى -: ﴿ وَلَا يَغْرَبْكُمْ بِاللَّهِ
 الْغُرُورُ ﴾ فالباء في قوله (بالله) للملابسة وهي داخلة على مضاف مقدر
 أي بشأن الله، أي يتطرق إلى نقض هدى الله فإن الفعل (غر) يتعدى إلى
 مفعول واحد، فإذا أريد تعديته إلى بعض متعلقاته عدي إليه بواسطة
 حرف الجر، فقد يعدى بالباء وهي باء الملابس كقوله تعالى: ﴿ يَأْتِيهَا
 الْإِنْسَانُ مَا عَزَاكَ بَرِّيكَ الْكَبِيرِ ﴾^(٥) وقوله: ﴿ وَلَا يَغْرَبْكُمْ بِاللَّهِ الْغُرُورُ ﴾ وذلك إذا
 أريد بيان من الغرور ملابس له على تقدير مضاف، أي بحال من أحواله،
 وتلك ملابسة الفعل للمفعول في الكلام على الإيجاز. وليست هذه الباء

(١) مغني اللبيب ص ١٣٧.

(٢) سورة فاطر من الآية (١٨).

(٣) سورة فاطر الآية (١٦).

(٤) سورة فاطر من الآية (٢٥).

(٥) سورة الانفطار [٦]

باء السببية. (١) وكذا الباء في (بالحق) في قوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا
وَنَذِيرًا وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ أي إرسالاً ملابسا بالحق لا يشوبه
شيء من الباطل. (٢) وكذا الباء في بإذن الله في قوله: ﴿وَمِنْهُمْ سَائِقٌ
بِالْخَيْرَاتِ يُأْذِنُ اللَّهُ﴾ أي متلبسا بإذن الله. (٣) وقوله: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ وَلَا
تَضَعُ إِلَّا يَعْلَمُهُ﴾ أي متلبسا بعلمه. (٤)

٣. السببية: ومنه قوله - تعالى - ﴿فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَدْرٍ مَّتَّىٰ فَاحْيَيْنَا بِهِ
الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ الْفُشُورُ﴾ أي بسببه. (٥) وقوله ﴿الَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ
السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا﴾.

٤. الظرفية أي: متضمنة معنى (في) ونائبة عنها. ومنه قوله - تعالى -
:- ﴿وَمِنْهُمْ سَائِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُأْذِنُ اللَّهُ﴾ فالباء هنا للظرفية أي في
الخيرات.

(اللام)

وقد ذكر لها ابن هشام اثنين وعشرين معنى (٦). وقد ورد هذا الحرف
في السورة الكريمة عشرين مرة دالاً على المعاني الآتية.

(١) التحرير والتنوير ٢٢ / ١٥٩ .

(٢) السابق ٢٢ / ٢٩٦ .

(٣) السابق ٢٢ / ٣١٣ .

(٤) السابق ٢٢ / ٢٧٧ .

(٥) السابق ٢٢ / ٣١٣ .

(٦) مغني اللبيب ص ٢٧٥ .

١. الاختصاص وهو المعنى الأصلي للام الجارة. نحو قوله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ وقوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ كذا قوله: ﴿فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ﴾ وقوله: ﴿فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ﴾.

٢. الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾.

٣. التعليل كما في قوله: ﴿لِيُؤْفِقَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾^(١) فالألوسي جعل اللام في ليوفيههم لام العلة كما هو الشائع الكثير خلافا لمن ذكر أنها لام الصيرورة.^(٢)

٤. القسم كما في قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾^(٣) قوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى الْأُممِ﴾^(٤) فاللام في الموضعين موطئة للقسم والشرط وجوابه مقسم عليه، أي محقق تعليق الجواب بالشرط ووقوعه عنده.^(٥)

١. بمعنى (إلى) أي: الدلالة على الانتهاء ومنه قوله تعالى: ﴿يُولَجُ

(١) سورة فاطر آية (٣٠)

(٢) روح المعاني ٢٢ / ١٩٣ .

(٣) سورة فاطر آية (٤١) .

(٤) سورة فاطر آية (٤٢) .

(٥) التحرير والتنوير ٢ / ٣٢٨ .

الَّيْلِ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴿١﴾ يقول ابن عاشور: "عدى فعل (يجري) باللام، وحيء في آية سورة لقمان تعدياً فعل (يجري) بحرف (إلى) فقبل اللام تكون بمعنى إلى في الدلالة على الانتهاء، فالمخالفة بين الآيتين تفنن في النظم. (٢)

٢. التقوية: نحو قوله - تعالى - ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾ (٣) فاللام في قوله (لنفسه) لام التقوية؛ لأن العامل فرع في العمل إذ هو اسم فاعل. (٤)
٣. العاقبة: نحو قوله: ﴿إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ (٥) كذا قال ابن عطية (٦)، وإن أنكرها الألويسي. (٧) والظاهر في تسمية هذه اللام بلام العاقبة أو الصيرورة أن القائلين بها يخرجونها عن معنى الاختصاص الذي هو أصل معناها، ويرونها غير لام التعليل؛ لأن لام التعليل تدخل على ما هو غرض لفاعل الفعل، ويكون مترتباً على الفعل، وليس في لام الصيرورة إلا الترتيب فقط. (٨)

(١) سورة فاطر من الآية (١٣).

(٢) التحرير والتنوير ٢٢ / ٢٨١.

(٣) سورة فاطر من الآية (٣٢).

(٤) التحرير والتنوير ٢٢ / ٣١٢.

(٥) سورة فاطر من الآية (٦).

(٦) المجرد الوجيز ٤ / ٤٣٠.

(٧) روح المعاني ٢٢ / ١٦٨.

(٨) الفوائد في مشكل القرآن ص ١٣٨.

٤ . الجحود: نحو قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾^(١) ولام الجحود تأتي مع كان المنفية لإفادة تأكيد نفي كل شيء يحول دون قدرة الله وإرادته.^(٢) يقول ابن هشام: "توكيد النفي هي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبقة بما كان أو لم يكن ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام ... ويسميا أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجدد أي النفي، قال النحاس: والصواب تسميتها لام النفي؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار، ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل ما كان ليفعل، ما كان يفعل، ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي".^(٣)

(من)

ورد هذا الحرف في السورة ستا وعشرين مرة دالا على المعاني الآتية:

١ . الابتداء: وهو المعنى الأصلي للحرف. يقول سيبويه: "من تكون لابتداء الغاية في الأماكن وما يقوم مقامها"^(٤) ومنه في السورة: ﴿إِنْ أَمْسَكْتَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾ فمن الثانية أي في قوله: (من بعده) للابتداء كذا قال كثير من العلماء.^(٥) كذا قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمَقَامَةِ مِنْ

(١) سورة فاطر من الآية (٤٤) .

(٢) التحرير والتنوير ٢٢ / ٣٣٩ .

(٣) مغنى اللبيب ص ٢٧٩ .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٢٤ .

(٥) الكشف ٣ / ٦٢٧، وإرشاد العقل السليم ٧ / ١٥٤، وروح المعاني ٢٢ / ٢٠٤ .

فَضَّلَهُ ﴿ يَقُولُ ابْنُ عَاشُورٍ: "و(من) فِي قَوْلِهِ (من فضله) ابتداءً في موضع الحال من دار المقالة. (١)

٢. التبعية: نحو قوله - تعالى - : ﴿ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا ﴾ (٢) وكذا قوله: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالذَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ ﴾ (٣) وكذا قوله: ﴿ يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ﴾ (٤) ف (من) في الآيات الثلاث السابقة للتبعية كما قال العلماء. (٥)

٣. البيان: نحو قوله تعالى: ﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ (٦) فمن هنا بيانية. (٧) كذا قوله: ﴿ وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ (٨) ف (من) هنا بيانية لما في الموصول من الإبهام. (٩)

٤. زائدة لتأكيد النفي: كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقِضُ مِنْ عُمْرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ ﴾ (١٠) كذا

(١) التحرير والتنوير ٢٢ / ٣١٦ .

(٢) سورة فاطر من الآية (٢٧) .

(٣) سورة فاطر من الآية (٢٨) .

(٤) سورة فاطر من الآية (٣٣) .

(٥) الكشاف ٣ / ٦١٩ ، ٦٢٣ ، إرشاد العقل السليم ٧ / ١٥١ ، ١٥٣ .

(٦) سورة فاطر من الآية (٢) .

(٧) البحر المحیط ٧ / ٢٨٦ .

(٨) سورة فاطر من الآية (٣١) .

(٩) التحرير والتنوير ٢٢ / ٣٠٩ .

(١٠) سورة فاطر من الآية (١١) .

قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾^(١) أو زائدة لتأكيد العموم كما في قوله: ﴿وَلَيْنَ زَالَتَا إِنْ أَمَسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾ فمن الأولى زائدة لتأكيد العموم.^(٢)

٥. الظرفية: كما في قوله - تعالى -: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ أي:

في الأرض.^(٣)

(في)

ورد هذا الحرف في السورة التي بين أيدينا إحدى عشرة مرة وجاء فيها دالا على معنيين الأول: الظرفية وهو المعنى الأصلي للحرف وهو أكثر ما ورد كما في قوله: ﴿وَلَا يُنْقِصُ مِنْ عُمْرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾^(٤) وقوله: ﴿يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾^(٥) وقوله: ﴿وَتَرَى الْفَلْكَ فِيهِ مَوَاجِرًا﴾^(٦) وقوله: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾^(٧) الثاني: تضمنها معنى (من) أي الابتداء كما في قوله: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾^(٨) أي: إلا خلا منها.

(على)

ورد هذا الحرف في السورة الكريمة أربع مرات دالا على المعاني

(١) سورة فاطر من الآية (٤٤).

(٢) روح المعاني ٢ / ٢٠٤ .

(٣) حروف المعاني ص ٧٦ .

(٤) الأشباه والنظائر في القرآن الكريم - مقاتل بن سليمان ص ١٩٢، وحروف المعاني ص ٧٦ .

(٥) سورة فاطر من الآية (١٣) .

(٦) سورة فاطر من الآية (٢٢) .

(٧) سورة فاطر من الآية (٢٤) .

الآتية:

١. الاستعلاء وهو المعنى الأصلي للحرف، إذ وضع في أصل وضعه للدلالة على استعلاء الشيء كقولك: أمرت يدي عليه. (١) ومنه في قوله

تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ (٢)

٢. الاختصاص فتنوب حينئذ عن اللام كما في قوله - تعالى - : ﴿

فَمَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ﴾ (٣)

٣. بمعنى (عند) أي الدلالة على المكان أي: أنها تستعمل ظرفاً

فتنوب حينئذ عن عند كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ (٤)

وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَعَزِيزٌ﴾ (٥)

ثانياً: في حروف العطف:

(الواو)

الواو حرف يكون عاملاً، وغير عامل، فأما العاملة فليست من باب

العطف كواو القسم وواو رب، وواو مع، والواو الناصبة للمضارع بعدها.

أما الواو غير العاملة أو واو العطف خاصة فلها في العربية أقسام أو معان

(١) حروف المعاني ص ٦٥ .

(٢) سورة فاطر (٤٥) .

(٣) سورة فاطر (٣٩) .

(٤) سورة فاطر (١١) .

(٥) سورة فاطر (١٧) .

كثيرة وهي راجعة إلى ثمانية أقسام. (١) وبتأمل مواقع واو العطف في السورة الكريمة نجد أنها قد جاءت دالة على المعاني الآتية:

١. الجمع المطلق في العطف يقول المرادي: وهذا أصل أقسامها وأكثرها لكثرة مجالها فيه وهي مشركة في الإعراب والحكم، ومذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق. فإذا قلت: قام زيد وعمرو، احتمال ثلاثة أوجه: الأول أن يكونا قاما معا في وقت واحد. والثاني أن يكون المتقدم قام أولا. والثالث أن يكون المتأخر قام أولا، قال سيبويه: وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء بعد شيء. (٢) ومنه في السورة الكريمة قوله - تعالى - : ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿٦١﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٦٢﴾ وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ ﴿٦٣﴾ يقول ابن عاشور: " اعلم أن تركيب الآية عجيب فقد احتوت واوات عطف وأدوات نفي، فكل من الواوين اللذين في قوله (ولا الظلمات) إلخ إلى قوله (ولا الظل) إلخ عاطف جملة على جملة وعاطف تشبيهات ثلاثة بل تشبيه منها يجمع الفريقين والتقدير: ولا تستوي الظلمات والنور ولا يستوي الظل والحرور، وقد صرح بالمقدر أخيرا في قوله (وما يستوي الأحياء ولا الأموات). وأما الواوات الثلاثة في قوله (والبصير) (ولا النور) (ولا الحرور) فكل واو عاطف مفرد على مفرد، فهي ستة تشبيهات موزعة على كل فريق ف (البصير) عطف على (الأعمى)، و (النور) عطف على (الظلمات)، و (الحرور) عطف على

(١) الجني الداني في حروف المعاني ص ٢٥ .

(٢) السابق نفسه .

(الظل) ولذلك أعيد حرف النفي ... وهو استعمال قرآني بديع في عطف المنفيات من المفردات والجمل. (١) ومن العطف لمطلق الجمع أيضا قوله - تعالى :- ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ وأكثر واوات العطف في السورة على هذا المعنى.

١. الترتيب : وهو ما ذهب إليه قطرب، وثعلب، وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب، والربيعي وهشام، وأبي جعفر الدينوري. وآخرون منهم الشافعي. (٢) وبهذا المعنى فسر الإمام الرازي الواو في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ يقول: "اعلم أن قوله (فاطر السموات والأرض) يوهم أن تخليق السموات مقدم على تخليق الأرض عند من يقول: الواو تفيد الترتيب، ثم العقل يؤكدُه أيضًا؛ وذلك لأن تعيين المحيط يوجب تعيين المركز، أما تعيينه فإنه لا يوجب تعيين المحيط؛ لأنه يمكن أن يحيط بالمركز الواحد محيطات لا نهاية لها، كما لا يمكن أن يحصل للمحيط الواحد إلا مركز واحد بعينه. وأيضا اللفظ يفيد أن السماء كثيرة والأرض واحدة". (٣)

٢. الاستئناف أو الابتداء: وهو قسم من أقسام الواو فهل هي نفسها واو العطف وأفادت هذا المعنى أم أنه قسم مستقل بذاته يخرج الواو من باب العطف. يقول المرادي: "من أقسام الواو: واو الاستئناف، ويقال: واو الابتداء وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها

(١) التحرير والتنوير ٢٢ / ٢٩٣ ، ٢٩٤ بتصرف .

(٢) الجني الداني ص ٢٦ .

(٣) التفسير الكبير ١٨ / ١٧٤ .

في المعنى، ولا مشاركة له في الإعراب. ويكون بعدها الجملتان: الاسمية والفعلية فمن أمثلة الاسمية قوله - تعالى -: ﴿ تُوْقَصَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ۗ ﴾ ومن أمثلة الفعلية: ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ ۗ ﴾ ... وهو كثير. وذكر بعضهم أن هذه الواو قسم آخر غير الواو العاطفة، والظاهر أنها الواو التي تعطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب لمجرد الربط، وإنما سميت واو الاستئناف لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها. (١) وعلى هذا فواو العطف تفيد معنى الاستئناف إذا كان ما بعدها غير متعلق بما قبلها في المعنى ولا مشارك له في الإعراب مما يخرجها عن إفادة أصل معناها وهو مطلق الجمع، وبهذا الرأي أخذ بعض المفسرين كما في قوله - تعالى - في السورة الكريمة: ﴿ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ ﴾ يقول الإمام الرازي: "فإن قيل الواو في (ومن الجبال) ما تقديرها؟ تقول هي تحتل وجهين: أحدهما: أن تكون للاستئناف كأنه قال: "وأخرجنا بالماء ثمرات مختلفة الألوان، وفي الأشياء الكائنات من الجبال جدد بيض دالة على القدرة، رادة على من ينكر الإرادة في اختلاف ألوان الثمار. ثانيهما: أن تكون للعطف تقديرها وخلق من الجبال". (٢) والصحيح أنه لا تعارض في الدلالة أو في المعنى بين الوجهين.

٣. الاعتراض ومنه قوله - تعالى -: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ۗ ﴾ يقول الألوسي: "الواو حاله أو عاطفة. وفي

(١) الجني الداني ص ٢٦ .

(٢) التفسير الكبير ٢٦ / ١٩ .

الإرشاد الجملة اعتراض مقرر لما يفهم مما قبله من استئصال الأمم السالفة.
وظاهرة أن الواو اعتراضية.^(١)

(الفاء)

الفاء تكون حرف عطف إلا أن لها معاني عدة ومتنوعة بتنوع
السياق كالتالي:

١. الترتيب بلا مهلة. وهو أصل معناها يقول سيوييه: " والفاء وهي
تضم الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو، غير أنها تجعل ذلك متسقا
بعضه في إثر بعض وذلك قولك: مررت بعمره فزيد فخالده، وسقط المطر
بمكان كذا وكذا، فمكان كذا وكذا، وإنما يقرو أحدهما بعد الآخر".^(٢)
وعلى هذا فالفاء التي للعطف من شأنها أن يكون المعنى الذي اشترك فيه
المعطوف والمعطوف عليه حاصلًا للمعطوف بعد حصوله للمعطوف عليه
بلا مهلة فصل، ويكون حصوله للثاني عقب الأول مباشرة لذلك يقولون:
إنها للترتيب والتعقيب. وعلى هذا المعنى أكثر ما ورد من فئات العطف
في السورة الكريمة ومنه قوله - تعالى - ﴿ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ
نَصِيرٍ ﴾ يقول أبو السعود العمادي: " الفاء في قوله (فذوقوا) لترتيب الأمر
بالذوق على ما قبلها من التعمير ومجيء النذير"^(٣). وكذا قوله - تعالى -:
﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَمُسْقِنَهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ

(١) روح المعاني ٢٢/ ٢٠٧ .

(٢) الكتاب ٤/ ٢١٧ .

(٣) إرشاد العقل السليم ٧/ ١٥٥ .

مَوْنَهَا ﴿ يقول الألوسي: "الفاء دالة على عدم ترخي ذلك". (١) أي: أن الفاءات الثلاثة في الآية دلت على الترتيب والتعقيب أو الترتيب وعدم التراخي كأن إرسال الرياح يعقبه مباشرة إثارة السحاب، ويعقب إثارة السحاب مباشرة نزول الأمطار على الأرض الجذباء، ويعقب نزول الأمطار إحياء الأرض بعد يبسها. وكذا قوله ﴿فَأَتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ (٢) وقوله ﴿فَأَنْزَى نُوفِكُونَ﴾ (٣) الفاء فيهما للترتيب. (٤)

٢. التعليل: وهو أحد المعاني التي يكثر مجيئها في الفاء العاطفة وقد دلت الفاء على هذا المعنى في أكثر من موضع في السورة منها قوله - تعالى - : ﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً﴾ (٥) فالفاء في (فإن) وفي (فلا) للتعليل. (٦) كذا قوله: ﴿فَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ (٧) وقوله: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ﴾ فالفاء في (فلن) وفي (فما) للتعليل. (٨)

-
- (١) روح المعاني ٢٢ / ١٧١ .
 - (٢) سورة فاطر من الآية (٦) .
 - (٣) سورة فاطر من الآية (٣) .
 - (٤) روح المعاني ٢٢ / ١٦٧، وتفسير سورة فاطر ص ٣٢ .
 - (٥) سورة فاطر من الآية (٨) .
 - (٦) روح المعاني ٢٢ / ١٧٠، وتفسير سورة فاطر ص ٤٢ .
 - (٧) سورة فاطر من الآية (٤٣) .
 - (٨) إرشاد العقل السليم ٧ / ١٥٦، وروح المعاني ٢٢ / ٢٠١، ٢٠٦ .

٣. التفصيل: كما في قوله - تعالى - : ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾ يقول

الألوسي والفاء في فمنهم للتفصيل لا للتعليل كما قيل. (١)

٤. التفریع: كما في قوله - تعالى - : ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ

قَبْلِهِمْ﴾ يقول ابن عاشور: " الفاء في قوله (فقد كذب الذين من قبلهم) فاء

فصيحة أو تفریع على المحذوف". (٢) كذا جعلها بعض العلماء للتفریع في

قوله ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٌ﴾ لا للتعليل. (٣) والتفریع عبارة عن

علاقة تنشأ بين جمل بعضها يعد أصولا في المعاني وبعضها يعد فروعا

معنوية لهذه الأصول، وهذه الفروع المعنوية يمكن أن تكون باعتبار العلة

والمعلول أو باعتبار القصد العام والمقاصد الخاصة، أو باعتبار الإجمال

والتفصيل أو غيرها من الاعتبارات التي تجمعها العلاقة بين أصول المعاني

وفروعها. فتفریع قوله: ﴿فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ على المحذوف وهو (فلا

تياس) لأن ما بعد الفاء يعد تعليلا للمحذوف، والتقليل فرع من الفروع

التي احتوتها دلالة التفریع في الفاء. وكذا الفاء في قوله - تعالى - : ﴿فَهَلْ

يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ﴾ يقول ابن عاشور عن الفاء في الآية: " تفریع على

جملة (فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا) ويجوز أن يكون تفریعا على

جملة ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ على الوجه الثاني في تعريف

المكر وفي الراد بأهله، أي كما مكر الذين من قبلهم فحاق بهم مكرهم

(١) روح المعاني ٢٢ / ١٩٥ .

(٢) التحرير والتنوير ٢٢ / ٢٩٩ .

(٣) السابق ٢٢ / ٢٦٥، وتفسير سورة فاطر ص ٤٢ .

كذلك هؤلاء. (١)

ومن هنا ندرك أن حروف المعاني تتضمن معاني آخر غير ما وضعت له في أصل اللغة ولا تتحدد هذه المعاني إلا من خلال السياق، فمعاني الحروف مرتبطة بالسياق ارتباطاً وثيقاً يقول السيوطي - (رحمه الله) -: "اعلم أن معرفة ذلك من المهمات المطلوبة لاختلاف مواقعها، ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها". (٢)

فالأداة - إذن - لها أثرها الدلالي الواضح في المعنى، فهي ليست مجرد روابط بين مفردات الجملة أو بين الجمل، وإنما تحمل - مع كونها رابطة - معاني ودلالات تصبغ بها الكلام، ومن ثم اهتم بها النحاة من ناحية المعنى كما اهتموا بها من ناحية الشكل فأفردوا لها كتباً خاصة. وباعتبار القرآن الكريم هو المادة التطبيقية الأرفع للأسلوب العربي البليغ فقد وجد المفسرون في دلالة الأدلة ميداناً لشرحها وبيان أثرها في المعنى القرآني ومدى تعانقها مع دلالاتها العامة مما جعل أحد الباحثين يقول: "فقد نما علم الأدوات في أحضان التفسير وبرزت أهميته فتلقفه النحاة وطوروه بما لديهم من معارف لغوية، ثم عاد إلى التفسير قويا لتلتقطه الكتب الخاصة وتسهم في تطويره وعقد لوائه، ويعود مرة أخرى من حيث أتى ويصب في التفسير ... وكان للتفسير في كل ذلك فضل نموه وترعرعه والاستمرار في

(١) التحرير والتنوير ٢٢ / ٣٣٧ .

(٢) الإتيقان في علوم القرآن ٢ / ٤٢٥ .

أفياؤه" (١) وتكمن أهمية الأداة عموماً في تغيير دورها الدلالي بتغيير السياق، فقد خصت الأداة أو حروف المعاني بمرونة دلالية لا يشركها فيها الاسم أو الفعل، ومن ثم اهتمت الكتب المتخصصة في معاني الأدوات كحروف المعاني للزجاجي، والجني الدايني للمراي، ومغنى اللبيب لابن هشام وغيرها . بتنوع دلالة الأداة الواحدة حسب السياق كما سبق توضيحه.

ب): تعدد المعاني في الأسماء (المشترك الاسمي):

بتأمل السورة الكريمة نجد فيها أسماء تكرر ورودها فيها أكثر من مرة ودالة على معان عدة مستوحاة من سياق الآية وتوضيحها كالتالي:

١ . لفظ (السماء): وقد وضع هذا اللفظ في أصل اللغة للدلالة على كل ما علاك فأظلك. (٢) إلا أنه ورد في القرآن الكريم وفي غيره دالاً على معان آخر غير ذلك الأصل جعلها الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ) في خمسة معان (٣)، وكذا الدامغاني. (٤) وتأمل وروده في السورة الكريمة نجد أنه قد ورد خمس مرات دالاً على معنيين اثنين هما: السماء المعروفة كما في قوله - تعالى - ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ كذا قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ (٥) وهو أكثر معانيها وروداً في القرآن الكريم

(١) الأدوات النحوية في كتب التفسير ص ٣٦ .

(٢) أدب الكاتب ص ٦٧ ، والمزهر ١/ ٤٢٦ ، وتاج العروس (س م و) .

(٣) الأشباه والنظائر ص ١٧٣ .

(٤) الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ص ٤٣٥ .

(٥) سورة فاطر من الآية (٣).

وفي غيره. أما الثاني فهو الدلالة على السحاب كما في قوله - تعالى
﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾.

٢. لفظ (الكتاب): وهذا اللفظ في أصل اللغة قد وضع للدلالة على جمع شيء إلى شيء^(١). إلا أنه في السورة الكريمة وقد استعمل فيها ست مرات قد استعمل دالاً على المعاني الآتية: الكتاب بمعنى اللوح المحفوظ كما في قوله - تعالى - : ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَضُ مِنْ عُمْرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ فالكتاب هنا هو اللوح المحفوظ أو ما يكتبه الملك لكل إنسان من عمله ورزقه وأجله وأثره.^(٢) والكتاب: القرآن الكريم خاصة كما في قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ﴾^(٣) يقول ابن عاشور: " وكتاب الله القرآن، وعدل عن اسمه العلم إلى اسم الجنس المضاف لاسم الجلالة لما في إضافته إليه من تعظيم شأنه "^(٤) ومنه قوله - تعالى - : ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ﴾ وقوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ

(١) المقاييس (ك ت ب) .

(٢) تفسير سورة فاطر - د/ عبد الحسيب طه ص ٦٥ .

(٣) سورة فاطر آية (٢٩) .

(٤) التحرير والتنوير ٢٢ / ٣٠٦ .

أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا^(١) والكتاب بمعنى الحجة والبرهان ومنه قوله - تعالى
-: ﴿أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ﴾^(٢)

٣. لفظ (الندير): وضع هذا اللفظ في أصل اللغة للدلالة على
التخويف أو التخوف ومنه الإنذار أي الإبلاغ^(٣). وفي السورة الكريمة ورد
هذا اللفظ في السورة ست مرات دالا على هذا المعنى كما في قوله -
تعالى -: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾
وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾^(٤) إِنَّ أَنتَ إِلَّا
نَذِيرٌ. والندير: الرسول أي رسول كان^(٥) كما في قوله - تعالى - في
سياق الحديث عن الكافرين في نار جهنم: ﴿وَهُمْ يَصْطَرِحُونَ فِيهَا رَبَّنَا
أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن
تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾^(٥) كذا قوله -
تعالى -: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنَ الْإِحْمَارِ﴾
والندير: سيدنا محمد - ﷺ - خاصة كما في قوله - تعالى -: ﴿فَلَمَّا
جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾^(٦) وهذا المعاني جميعها راجعة إلى المعنى

(١) سورة فاطر من الآية (٣٢) .

(٢) سورة فاطر من الآية (٤٠) .

(٣) المقاييس (ن ذ ر) .

(٤) تفسير سورة فاطر - د/ عبدالحسيب طه ص ١٢٥ .

(٥) سورة فاطر آية (٣٧) .

(٦) سورة فاطر من الآية (٤٢) .

الأصلي للفظ. فالرسول منذر لقومه يخوفهم من مصيرهم إذ خالفوا أوامر الله تعالى ولم يجتنبوا نواهيه ويبشرهم بالخير العميم إذا فعلوا خلاف ذلك فاتبعوا أوامره واجتنبوا نواهيه.

المبحث الثالث: التطور الدلالي في ألفاظ السورة

اللغة مادة حية، وظاهرة اجتماعية، تخضع كما يخضع غيرها من ألوان النشاط الإنساني إلى عوامل الزمان فتتأثر سلبيًا وإيجابيًا ... ويعرض هذا التطور للغات جميعًا أيًا كان مستواها اللغوي، وأيًا كان المستوى الحضاري الذي يسود مجموعة بشرية بعينها. والعربية واحدة من هذه اللغات التي تطورت في ألفاظها ودلالاتها بعد مجيء الإسلام، وقد تأثرت في ذلك بعوامل عدة أهمها: التأثير بحضارة الأمم المجاورة نتيجة انتشار الإسلام ودخول غير العرب فيه من ناحية، واختلاف النظم والعقائد عما كانت عليه قبل الإسلام من ناحية ثانية. وفي كل ذلك نجد القرآن الكريم ممثلًا للغة العرب إبان الجاهلية وصدر الإسلام خير تمثيل مما جعل اللغويين العرب القدامى يبحثون في هذه اللغة الشريفة - (لغة القرآن الكريم) - من جميع جوانبها. ففطنوا إلى تغير الدلالة بمجيء الإسلام وتطور العلوم، وعرفوا سنن ذلك التطور من تعميم وتخصيص ونقل أو مجاز. وأشاروا إلى التطور الدلالي الذي لحق طائفة من الألفاظ ونصوا عليه صراحة بيد أنهم عدوا ما حدث بعد عصور الاحتجاج مولدًا أو لحنًا، إذ رفضوا كل تغير

في المعنى بعد ذلك بدافع الحرص على سلامة اللغة العربية بالحفاظ عليها، خلافاً للمحدثين الذين يرون أن الجانب الدلالي يمتاز عن غيره من جوانب اللغة الأخرى، فالمفردات أكثر العناصر اللغوية استجابة لدواعي التغيير؛ لأن دلالة المفردات لا يمكن أن تبقى محصورة بحال من الأحوال في أي أنماط ثابتة من العيش والفكر والثقافة وغير ذلك، فالحياة تشجع على تغيير المفردات؛ لأنها تجدد الأسباب التي تؤثر في المفردات لارتباط الحياة بالزمان والمكان وما فيهما من التعدد والتنوع والتغيير. وهكذا تعمل العلاقات الاجتماعية والمعطيات الحضارية والبيئات المكانية المرتبطة جميعاً بالزمان على تغيير المفردات، فتقضي على المفردات القديمة أو تحور معناها، أو تهيم لخلق مفردات جديدة، فالأساليب التي تؤدي إلى تغيير الظواهر ليست في أي مادة أكثر تعقيداً ولا عددًا ولا تنوعاً منها في هذا المجال.^(١) لكن يشترط في قبول هذا التغيير الدلالي عبر العصور أن يكون محروساً بالقواعد المعيارية في الأصوات والصرف والنحو والمعجم مما يبقى على اتصال لا يبد منه بين القديم والحديث.

مظاهر التطور الدلالي في ألفاظ السورة:

ترجع أحياناً التغييرات المختلفة التي تصيب الكلمات من حيث المعنى إلى ثلاثة أنواع: الضيق، والاتساع، والانتقال. فهناك تضيق عند الخروج من معنى عام إلى معنى خاص. وهناك اتساع في الحالة العكسية

(١) مدخل إلى فقه اللغة العربية ص ٢٢٣.

أي عند الخروج من معنى خاص إلى معنى عام. وهناك انتقال عندما يتعادل المعنيان، أو إذا كانا لا يختلفان من جهة العموم والخصوص كما في حالة انتقال الكلمة من المحل إلى الحال. أو من السبب إلى المسبب، أو من العلامة الدالة إلى الشيء المدلول عليه.^(١)

وبالنظر في السورة الكريمة نجد أنها قد اشتملت على ألفاظ تطورت دلالتها إذ استعملت في معان غير تلك التي وضعت لها في أصل اللغة تخصيصاً، أو تعميماً، أو نقلاً مجازياً. وهاك التوضيح:

أولاً: تخصيص الدلالة:

وهو: ما وضع في الأصل عامّاً ثم خص في الاستعمال ببعض أفرادها.^(٢) أو هو: تحويل الدلالة من المعنى الكلي إلى المعنى الجزئي أو تضيق مجالها.^(٣) ومنه في السورة الكريمة:

١. لفظ (الزوج) في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ نُرَابٍ نُمٍّ مِنْ نُطْفَةٍ نُمٍّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا﴾^(٤) فالأزواج جمع زوج وهو في الأصل لمقارنة شيء لشيء وهو الذي يصير بانضمام الفرد إليه زوجاً أي شفعاً. يقول ابن منظور: " الزوج خلاف الفرد. يقال: زوج أو فرد، كما يقال: خسا أو

(١) اللغة - فندريس ص ٢٥٦.

(٢) المزهري ١/ ٤٢٧.

(٣) علم الدلالة - د/ أحمد مختار عمر ص ٢٤٥.

(٤) سورة فاطر من الآية (١١).

زكا، وشفع، أو وتر ... قال تعالى: ﴿وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾^(١) وكان الحسن يقول في قوله **وَعَجَلِكِ** ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾^(٢) قال: السماء زوج والأرض زوج، والشتاء زوج والصيف زوج، والليل زوج والنهار زوج، ويجمع الزوج أزواجًا ...^(٣) وعلى هذا فاللفظ في أصل وضعه كان عاما، لكننه خصص في الاستعمال إذ شاع إطلاقه على صنف الذكور مع صنف الإناث؛ لاحتياج الفرد الذكر من كل صنف إلى أنثاه من صنفه والعكس.^(٤) كما في الآية الواردة في سورة فاطر.

٢. لفظ (الدابة) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْذَوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ﴾^(٥) وقد وضع في الأصل للدلالة على كل ما مشى على الأرض. يقول ابن فارس: "الدال والباء أصل واحد صحيح منقاس وهو حركة على الأرض أخف من المشي تقول: دب دبيبا، وكل ما مشى على الأرض فهو دابة ..."^(٦) وقال ابن سيدة: "الدابة اسم لما دب من الحيوان، مميزه وغير مميزه، وفي التنزيل العزيز ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾^(٧) ولما كان لما يعقل ولما لا يعقل قيل (فمنهم)، ولو كان

(١) سورة ق من الآية (٧).

(٢) سورة الذاريات من الآية (٤٩).

(٣) اللسان (ز و ج) .

(٤) التحرير والتنوير ٢٢ / ٢٧٦ .

(٥) سورة فاطر آية (٢٨) .

(٦) مقاييس اللغة (د ب) .

(٧) سورة النور آية (٤٥) .

لما لا يعقل لقييل: فمنها، أو فمنهن ...".^(١) وقد جاء في السورة الكريمة بهذا المعنى العام أيضا وذلك في قوله: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكْنَا عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾^(٢) أي: كل نفس دابة فأراد العموم، لكن هذا اللفظ على الرغم من احتفاظه بأصله المعنوي في بعض السياقات إلا أنه كثر استعماله في الدلالة على ما يركب وهو المعنى المقصود من قوله: "ومن الناس والدواب والأنعام" فليس المقصود عموم الدابة في كل ما يدب على الأرض بدليل ذكر الناس والأنعام معه في السياق.

٣. لفظ (الحرور) في قوله - تعالى - : ﴿وَلَا الظِّلُّ وَلَا الحرُّورُ﴾^(٣).
الحرور هو شدة حر الشمس كما قال الخليل.^(٤) وقال أبو عبيدة: "السموم: الريح الحارة بالنهار وقد تكون بالليل، والحرور: الريح الحارة بالليل وقد تكون بالنهار"^(٥)، وعلى هذا فاللفظ في أصله يدل على العموم وهو شدة الحر بالليل والنهار كما قال الزبيدي.^(٦) إلا أنه في الآية الكريمة يقصد به الريح الحارة بالليل خاصة دون النهار، والذي خصص معناه في هذا السياق أن معنى قوله (ولا الظل ولا الحرور) هو: ولا المكان الذي حجبت عنه الشمس وكان هادئا لا ريح فيه ... ولا المكان الذي

(١) المحكم (د ب ٩ / ٢٧٩) باب الثنائي المضاعف الدال والباء .

(٢) سورة فاطر آية (٤٥) .

(٣) سورة فاطر آية (٢١) .

(٤) العين باب الحاء والراء ٢٣ / ٣ .

(٥) اللسان (ح ر ر) .

(٦) تاج العروس (ح ر ر) .

حجبت عنه الشمس . لغيابها بالليل . وكانت تهب عليه ريح حارة . هناك ظل محدود تحيط بمكانه الشمس، وهناك ظل ممدود قد غابت عنه الشمس، الفرق أن الظل الأول هادئ ... والظل الثاني مزعزع حار، الظل الأول ظل حقيقي، أما الظل الثاني فظل مجازي؛ لأنه ليل، ولأنه ليس له من الظل إلا الصورة وهي غياب الشمس عنه، أما حقيقته فحرارة لافحة، وعلى هذا فالسموم ريح حارة في النهار، والحرور: ريح حارة في الليل ليس غير. هكذا خصصت في القرآن (١).

٤ . لفظ (الكفر) وقد ورد في السورة أكثر من مرة. وأصل معناه في اللغة هو الستر والتغطية. يقول ابن فارس: "الكاف والفاء والراء أصل صحيح يدل على معنى واحد وهو الستر والتغطية يقال: لمن غطى درعه بثوب: قد كفر درعه. ... ويقال للزارع: كافر؛ لأنه يغطي الحب بتراب الأرض قال تعالى: ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ﴾ (٢) ... (٣) وبهذا المعنى ورد في السورة الكريمة في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَؤُنْوَ﴾ (٤) يقول الإمام البقاعي: "كفروا أي ستروا ما دلت عليه عقولهم من شمس الآيات وأنوار الدلالات" إلا أن هذا اللفظ لما جاء الإسلام نقل من هذا المعنى إلى معنى آخر أخص منه وهو أنه ضد

(١) سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتق من أصل لغوي واحد في القرآن ص ٢٢٦، ٢٢٧ .

(٢) سورة الحديد من الآية (٢٠)

(٣) مقاييس اللغة (ك ف ر) .

(٤) سورة فاطر (٣٦) .

الإيمان فكأن الكافر هو من ستر أو غطى ما عليه من الفطرة وأظهر كفره وعناده. يقول ابن فارس: "لما جاء الله تعالى بالإسلام حالت أحوال، ونسخت ديانات وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع آخر بزيادات زيدت وشرائع شرعت وشرائع شرطت. فعفى الآخر الأول ... وذكر من هذه الألفاظ: المؤمن والمسلم والكافر والمنافق ... إلخ.^(١) وبهذا المعنى الجديد ورد في قوله -تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾^(٢) فاستعمل الكفر في مقابل الإيمان.

ثانياً: تعميم الدلالة:

وهو انتقال بالكلمة من معنى ضيق إلى معنى أوسع منه.^(٣) يقول د/ أنيس: "كما يصيب التخصيص دلالة بعض الألفاظ قد يصيب التعميم البعض الآخر، غير أن تعميم الدلالات أقل شيوعاً في اللغات من تخصيصها، وأقل أثراً في تطور الدلالات وتغيرها".^(٤) ومنه في السورة الكريمة لفظ (أحيينا) في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَمُقْتَنُهُ إِلَى بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾^(٥) يقول الإمام

(١) الصاحبي ص ٧٨ .

(٢) سورة فاطر آية (٧) .

(٣) دراسات في فقه اللغة . الأنطاكي ص ٣٧٠ .

(٤) دلالة الألفاظ ص ١٥٤/١٥٥ .

(٥) سورة فاطر آية (٩) .

الرازي: "الحي كل ذات يصح أن يعلم ويقدر، وهذا القدر حاصل لجميع الحيوانات ... والذي عندي في هذا الباب أن الحي في أصل اللغة ليس عبارة عن الصحة، بل كل شيء كان كاملا في جنسه فإنه يسمى حيا، ألا ترى أن عمارة الأرض الخربة تسمى: إحياء الموت وقال تعالى: ﴿فَأَنْظُرْ إِلَىٰ آثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾^(١) وقال: ﴿فَسَقَّنَهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ والصفة المسماة في عرف المتكلمين إنما سميت بالحياة؛ لأن كمال حال الجسم أن يكون موصوفا بتلك الصفة فلا جرم سميت تلك الصفة حياة، وكمال حال الأشجار أن تكون مورقة خضرة فلا جرم سميت هذه الحالة حياة، وكمال الأرض أن تكون معمورة فلا جرم سميت هذه الحالة حياة، فثبت أن المفهوم الأصلي من لفظ الحي كونه واقعا على أكمل أحواله وصفاته".^(٢) فعمل هذا اللفظ حدث فيه تطور دلالي بالتعميم إذ كان في الأصل يطلق على كل من يعلم ويقدر، ثم عممت دلالاته فأطلق على كل شيء كان كاملا في جنسه كما ذكر الرازي.

ثالثًا: انتقال الدلالة:

وهو: "تحول الكلمة من معنى إلى آخر يختلف عنه كل الاختلاف فلا هو أضييق منه ولا أوسع".^(٣) أو هو: "أن ينتقل اللفظ من مجال دلالاته

(١) سورة الروم آية (٥٠) .

(٢) التفسير الكبير ٧ / ٧ .

(٣) دراسات في فقه اللغة - د/ محمد الأنطاكي ص ٣٧٠ .

إلى مجال دلالة أخرى لعلاقة أو مناسبة واضحة بين الداليتين".^(١) ومنه في
السورة الكريمة ما يلي:

١. لفظ (فاطر) في قوله - تعالى -: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ﴾^(٢) وأصل الفطر في اللغة الشق يقال: فطر ناب البعير إذا بدا،
وفطرت الشيء فانفطر، أي: شققته فانشق، وتفطر الأرض بالنبات
والشجر والورق إذا تصدعت. هذا أصله في اللغة، ثم صار عبارة عن
الإيجاد؛ لأن ذلك الشيء حال عدمه كأنه في ظلمة وخفاء فلما دخل في
الوجود صار كأنه انشق عن العدم وخرج ذلك الشيء منه.^(٣)

٢. لفظ (النشور) في قوله - تعالى -: ﴿كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾^(٤) قال
الألويسي: "نشر الله الميت مستعار من نشر الثوب أي بسطه كما قال
الشاعر:

طوتك خطوب دهرك بعد نشر

والمراد بالنشور هنا إحياء الأموات في يوم الحساب".^(٥) وهو ما أكده
ابن فارس في قوله: "النون والشين والراء أصلٌ صحيح يدلُّ على فَتْحِ
شيءٍ وتَشْعُوبِهِ. وَنَشَرَتِ الخَشَبَةَ بالمنشار نَشْرًا. وَالنَّشْرُ: الرِّيحُ الطَّيِّبَةُ.

(١) الترادف في اللغة ص ٢٤ .

(٢) سورة فاطر آية (١) .

(٣) التفسير الكبير ١٨ / ١٧٣ .

(٤) سورة فاطر من الآية (٩) .

(٥) روح المعاني ٢٢ / ١٧٢ .

واكتسى البازي ريشًا نَشْرًا. أي منتشرًا واسعًا طويلًا. ومنه نَشْرَتْ
الكتاب. خلاف طويته. ونَشَرَ الله الموتى فَنَشَرُوا. وأنشَرَ الله الموتى أيضًا.
قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا سَاءَ أَنْشَرُوهُ﴾^(١) ثم قال الأعشى:

حَتَّى يَقُولُ النَّاسُ لِمَا رَأَوْا يَا عَجَبًا لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ^(٢)

٣. لفظ (البوار) في قوله - تعالى - : ﴿وَمَكَرَ أَوْلِيَاكَ هُوَ يَبُورُ﴾^(٣)
"البوار حقيقته: كساد التجارة وعدم نفاق السلعة، واستعير هنا لخبية
العمل بوجه الشبه بين ما دبره من المكر مع حرصهم على إصابة النبي -
ﷺ - بضر وبين ما ينمقه التاجر وما يخرججه من عبابه ويرصفه على مبناته
وسط اللطيمة مع السلع لاجتلاب شره المشتريين. ثم لا يقبل عليه أحد
من أهل السوق فيرجع من لطيمته لطيم كف الخيبة فارغ الكف
والعبية".^(٤) ويقول الألويسي: " وأصل البوار: فرط الكساد أو الهلاك
فاستعير هنا للفساد وعدم التأثير؛ لأن فرط الكساد يؤدي إلى الفساد كما
قيل: كسد حتى فسد، ولأن الكاسد يكسد في الغالب لفساده ولأن
المالك فاسد لا أثر له".^(٥) وهو عين ما ذكره ابن فارس.^(٦)

(١) سورة عبس (٢٢) .

(٢) مقاييس اللغة (ن ش ر) .

(٣) سورة فاطر من الآية (١٠) .

(٤) التحرير والتنوير ٢٢ / ٢٧٥ .

(٥) روح المعاني ٢٢ / ١٧٦ .

(٦) مقاييس اللغة (ب و ر) .

٤. لفظ (الوزر) في قوله - تعالى - : ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾^(١)

يستعمل لفظ الوزر بكسر الواو وسكون الزاي في الأصل للدلالة على الحمل أو الثقل في الشيء. يقول ابن فارس: "الوزر: حمل الرجل إذا بسط ثوبه فجعل فيه المتاع وحمله".^(٢) لكن اللفظ قد استعمل في الآية الكريمة استعمالاً مجازياً في معنى الذنب عن طريق الاستعارة؛ لأن الذنوب تثقل صاحبها عن السير في طريق النجاة.^(٣) وكثر استعمال اللفظ في هذا المعنى حتى كاد ينصرف إليه الذهن عند إطلاقه.

(١) سورة فاطر (١٨) .

(٢) المقاييس (وزر) .

(٣) تفسير سورة فاطر ص ٨٣ .

المبحث الرابع: دلالة السياق في السورة دقائقها وخصائصها

احتلت نظرية السياق في التراث العربي والدراسات اللغوية الحديثة مكاناً بارزاً سواء فيما يتعلق بفهم النصوص واستنباط الأحكام منها أو تحليلها. ولم تكن هذه النظرية وليدة الدراسات الحديثة إذ لها جذور قديمة عند البلاغين الذين تمثلوا فكرة المقام وحكموها في كثير من أحكامهم النقدية والبلاغية، إلا أن علماء اللغة المحدثين كانوا أكثر التفاتاً للتفاصيل التي تحيط بالمقام أو السياق ودوره في تحديد الدلالة بطريقة منهجية؛ لأنهم أدركوا أن طبيعة المعنى المعجمي التعدد والاحتمال. فالكلمات في المعجم ذات أبعاد دلالية متعددة تجعلها صالحة للدخول في أكثر من سياق، ومن ثبوت ذلك لها يأتي بالضرورة تعدد معناها واحتماله في حالة الأفراد.^(١)

فدلالة السياق أهمية بالغة إذ هي أصل أصيل لاسيما في تفسير كلام الله ﷻ إذ بإهمالها يضع المفسر قدمه على عتبات الزلل ويركب مراكب الخلل، وتوسم آراؤه بالعلل فيعظم الخطب ويصبح جلل.

والسياق في اللغة من مادة (س و ق) التي يراد بها حدو الشيء، يقال: ساقه يسوقه سوقاً وسياًقاً في معنى حداه أي دفعه أمامه.^(٢)

أما في اصطلاح اللغويين فيراد به:

١. تتابع الكلمات في الجمل، أو الجمل في النصوص.

٢. المقام الذي يصاحب الكلام.

(١) الكلمة دراسة لغوية ومعجمية - د/ حلمي خليل ص ٢١٠ .

(٢) مقاييس اللغة (س و ق)

٣. القصة أو الظرف الخارجي الذي يمكن فهم الكلام على ضوئه مضافا إلى ذلك ما يستفاد من المقال.^(١)

ويكفي لبيان أهمية السياق في تحديد دلالة الكلمات ما ذكره ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) إذ يقول: "السياق يرشد إلى تبين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم الدلائل على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله - تعالى -: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾^(٢) كيف تجد سياقه يدل على أنه الدليل الحقيق...".^(٣) ويقول أحد الباحثين المحدثين: "من الواضح أن معرفة مادة الكلمة وأصلها الاشتقاقي، والصيغة التي صيغت بها لا تكفي غالبًا لتحديد معناها تحديدًا تامًا دقيقًا، فإن كل كلمة بعد أن أخذت مادتها الأصلية، وبنيت على أحد الأوزان الصرفية استعملت في مواطن من الكلام وخصصها الاستعمال بمعان أخص من المعنى العام الذي تدل عليه مادتها، وتعدد الاستعمال خلال العصور، وفي مختلف المناسبات، وشتى البيئات يتم أكثر من معنى، ويجتمع لها أكثر من دلالة، وللسياق قيمة في تحديد المعاني وفهم الكلام. وأن هذه الاستعمالات التي تستعمل فيها الكلمات، وهذه المعاني الخاصة المحدودة التي تلازمها في بعض العصور

(١) دلالة السياق - د/ عبد الفتاح البركاوي ص ٢٦ .

(٢) سورة الدخان من الآية (٤٩) .

(٣) بدائع الفوائد لابن القيم ٤ / ٨١٥ .

مدة طويلة أو قصيرة والبيئات التي تعيش فيها هي التي تكون شخصية الكلمة أو ذاتيتها".^(١)

أما مصطلح دلالة السياق: فقد عرف في كتابات بعض المعاصرين بتعريفات عدة أهمها: أنها قرينة توضح المراد - لا بالوضع - تؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود أو سابقه. أو أنه: فهم النص بمراجعة ما قبله وما بعده.^(٢)

وإذا قلنا - سابقا - أن السياق يعني تتابع الكلمات في جمل، والجمل في نصوص. والمقام الذي يصاحب الكلام، والقصة أو الظرف الخارجي الذي يمكن فهم الكلام على ضوءه، فإننا قبل تتبعنا لدلالة الألفاظ والتراكيب والأساليب في السورة الكريمة نجد أنها تتلاءم مع أغراضها ومقاصدها، فهي سورة مكية من حيث مقاصدها وأغراضها ونجدها كما قال الشيخ الصابوني: "تسير في الغرض العام الذي نزلت من أجله الآيات المكية، والتي يرجع أغلبها إلى المقصد الأول من رسالة كل رسول، وهو قضايا العقيدة الكبرى (الدعوة إلى توحيد الله، وإقامة البراهين على وجوده، وهدم قواعد الشرك، والحث على تطهير القلوب من الرذائل، والتحلي بمكارم الأخلاق). فتحدثت السورة الكريمة في البدء عن الخالق المبدع الذي فطر الأكوان، وخلق الملائكة والإنس والجان، وأقامت الأدلة والبراهين على البعث والنشور في صفحات هذا الكون المنظور، فالأرض

(١) فقه اللغة وخصائص العربية ص ١٨٢ : ١٨٣ .

(٢) دلالة السياق عند الأصوليين ص ٦٢ ، ٦٣ .

تحيا بعد موتها بنزول الغيث، وبخروج الزروع والفواكه والثمار، وتتعاقب الليل والنهار، وفي خلق الإنسان في أطوار، وفي إيلاج الليل والنهار، وغير ذلك من دلائل القدرة والوحدانية. وتحدثت عن الفارق الكبير بين المؤمن والكافر، وضربت لهما الأمثال بالأعمى والبصير، والظلمات والنور، والظل والحرور. ثم تحدثت عن دلائل القدرة في اختلاف أنواع الثمار، وفي سائر المخلوقات من البشر والدواب والأنعام، وفي اختلاف أشكال الجبال والأحجار، وتنوعها ما بين أبيض وأسود وأحمر وكلها ناطقة بعظمة الواحد القهار. وتحدثت بعد ذلك عن ميراث هذه الأمة المحمدية لأشرف الرسالات السماوية بإنزال هذا الكتاب المجيد الجامع لفضائل كتب الله، ثم انقسام الأمة إلى ثلاثة أنواع: المقصر، والمحسن، والسابق بالخيرات. وختمت السورة بتقريع المشركين في عبادتهم للأوثان والأصنام والأحجار.^(١) وهي بذلك تكون قد اشتملت على أصول ثلاثة كما قال الرازي هي: الأصل الأول: التوحيد، والأصل الثاني: الرسالة، والأصل الثالث: الحشر.^(٢)

فالسورة وحدة متماسكة متوالية الحلقات متتابعة الإيقاعات يصعب تقسيمها إلى فصول متميزة الموضوعات فهي كلها موضوع واحد وإن اختلفت مقاطعها باختلاف مقاصدها وأغراضها، حيث انتقلت من الدلالة على وحدانية الله الخالق المبدع واختصاصه بالرحمة والرزق من الآية

(١) صفوة التفاسير ٢/ ٥٦٣.

(٢) التفسير الكبير ٢٦/ ٥.

رقم (١) وينتهي بالآية رقم (٣)، إلى التسلية والتسرية عن الرسول العظيم سيدنا محمد - ﷺ - وتحذير الناس من إتباع الشيطان بدءاً من الآية رقم (٤) وانتهاءً بالآية رقم (٨)، ثم إلى دلائل الإيمان الكونية في مجال الكون الفسيح والتي تشهد بوحدانيته وخلقه وأنه مالك كل شيء بدءاً من الآية رقم (٩) وانتهاءً بالآية رقم (١٤)، ثم الحديث عن المؤمنين والكافرين ومدى الاختلاف بين كل منهما في مقابلات تنتهي ببيان مصارع المكذبين بدءاً من الآية رقم (١٥) وانتهاءً بالآية رقم (٢٦)، ثم انتقل مرة ثانية إلى الكون وما فيه من صحائف معجبة رائعة وكتب منزلة وكل ذلك بعلم الله وإرادته بدءاً من الآية رقم (٢٧) وانتهاءً بالآية رقم (٣٨)، ثم اختتم السورة بجولات عدة للتنبية والموعظة، والدلالة على قدرته - ﷻ - وحال المكذبين في الأمم السابقة بدءاً من الآية رقم (٣٩) وانتهاءً بالآية رقم (٤٥) وفيها يتحدث - ﷻ - عن جولة مع البشرية في أجيالها المتعاقبة، يخلف بعضها بعضاً، وجولة في الأرض والسماء للبحث عن أي أثر للشركاء الذين يدعونهم من دون الله، وجولة في السماوات والأرض كذلك لرؤية يد الله القوية القادرة تمسك بالسماء والأرض أن تزولا، وجولة مع هؤلاء المكذبين بتلك الدلائل والآيات كلها وهم قد عاهدوا الله من قبل لئن جاءهم نذير ليكونن أهدى من إحدى الأمم ثم نقضوا هذا العهد وخالفوه فلما جاءهم نذير ما زادهم إلا نفوراً، وجولة في مصارع المكذبين من قبلهم وهم يشهدون آثارهم الدائرة ولا يخشون أن تدور عليهم الدائرة وأن تمضي فيهم سنة الله الجارية ... ثم الختام الموحى الموقظ

الرهيب: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهِمَا مِنْ ذَاتَةِ﴾
وفضل الله العظيم في إمهال الناس وتأجيل هذا الأخذ المدمر المبيد.

وفي هذه المقاطع المتنوعة نجد السياق يقوم بدور فعّال في بيان دلالات كل مقطع حيث نرى فيه ألفاظاً معبرة موحية ذات جرس معين تأتلف مع المقطع، وتراكيب متنوعة خبرية وإنشائية تختلف باختلاف مقصد المقطع وهدفه، وأساليب معينة في صياغة هذه التراكيب لتؤدي الغرض من المقطع وتبرزه في أبهى تعبير وأدق دلالة. وهاك التوضيح:

المطلب الأول: اللفظ والسياق:

لا خلاف بين العلماء في أن التعبير القرآني تعبير فريد في علوه وسموه وأنه أعلى كلام وأرفعه، وأنه بمر العرب فلم يستطيعوا مداناته والإتيان بمثله مع أنه تحدهم أكثر من مرة، فهو إذن تعبير مقصود. كل لفظه، بل كل حرف فيه وضع وضعاً مقصوداً تبعاً للسياق الذي يرد فيه.

وإذا كان للقرآن الكريم خصوصيات في استعمال الألفاظ فإننا نحاول من خلال السورة الكريمة أن نبرز بعض الأسرار الكاشفة عن استعمال بعض الألفاظ دون غيرها أو مرادفها ودور السياق في تحديد أو اختيار لفظ بعينه من دون غيره أو مرادفه. ومن ذلك ما يلي:

١. استعمال لفظ (فاطر) في قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

جاء في الإتقان: "أخرج ابن أبي حاتم عن الضحاک قال: " كل شيء في

القرآن فاطر فهو خالق".^(١) وقد ورد لفظ (خالق) في قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَأَعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾^(٢) وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَىٰ الْعَرْشِ﴾^(٣) وقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾^(٤) فإذا كان معنى فاطر بمعنى خالق ولم يرد في القرآن الكريم إلا بهذا المعنى فلم أثر في سورة فاطر التعبير بلفظ (فاطر) دون (خالق) وهو في معناه كما أثر التعبير به . أيضا . في أكثر من موضع مرتبطاً بالاستدلال على كمال قدرته، واستحقاقه للعبادة؟^(٥) يقول الإمام الرازي موضحاً ذلك: "ههنا ألفاظ تقرب أن تكون مترادفة مثل: الموجد والمحدث والمكون والمنشئ والمبدع والمخترع والصانع والخالق والفاطر والبارئ فهذه ألفاظ عشرة متقاربة ومع ذلك فالفرق حاصل. أما الاسم الأول - وهو الموجد - فمعناه: المؤثر في الوجود، وأما المحدث فمعناه: الذي جعله موجوداً بعد أن كان معدوماً وهذا أخص من مطلق الإيجاد، وأما المكون فيقرب أن يكون مرادفاً للموجد، وأما المنشئ فاشتقاقه من النشوء والنماء وهو الذي يكون قليلاً قليلاً على التدرج، وأما المبدع فهو

(١) الإتيان في علوم القرآن ١ / ٤٢١ .

(٢) سورة الأنعام آية (١٠٢) .

(٣) سورة الأعراف آية (٥٤) .

(٤) سورة الأنعام آية (١) .

(٥) انظر سورة يوسف آية (١٠١) ، وإبراهيم آية (١٠) ، والزمر آية (٤٦) والشورى آية (١١) .

الذي يكون دفعه واحدة وهما كنوعين تحت جنس الموجد، والمخترع قريب من المبدع، وأما الصانع فيقرب أن يكون اسماً لمن يأتي بالفعل على سبيل التكلف، وأما الخالق فهو عبارة عن التقدير وهو في حق الله تعالى يرجع إلى العلم، وأما الفاطر فاشتقاقه من الفطر وهو الشق ويشبه أن يكون معناه هو الأحداث دفعة، وأما البارئ فهو الذي يحدثه على الوجه الموافق للمصلحة يقال: برى القلم إذا أصلحه وجعله موافقا لغرض معين. (١) أما إثارة التعبير هنا بـ (فاطر) في السورة الكريمة فيقول الرازي: "إن قيل ما الفرق بين الخالق والفاطر ... فنقول في الجواب: الخلق عبارة عن التقدير وهو في حق الحق - ﷻ - عبارة عن علمه النافذ في جميع الكليات والجزئيات الواصل إلى جميع ذوات الكائنات والممكنات. وأما كونه فاطراً فهو عبارة عن الإيجاد والإبداع، فكونه خالقاً إشارة إلى صفة العلم، وكونه فاطراً إشارة إلى صفة القدرة". (٢)

وسورة فاطر تتحدث في مقطعها الأول الذي ابتدأت به عن وحدانية الله ﷻ وقدرته واستحقاقه للعبادة، ففاطر السموات والأرض - إذًا - خالقهما ومنشؤهما بالتركيب الذي سبيله أن يحصل منه الشق والتأليف عند ضم الأشياء بعضها إلى بعض قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ

(١) التفسير الكبير ١ / ١١٦.

(٢) السابق ١٢ / ١٢١.

حَيَّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ولذا أثر التعبير بـ (فاطر) ليدل على أصل خلقهما، وأنه خلق عن شق ففيه نزع وفيه شدة ... والتعبير القرآني ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ يدل على قدرته وإرادته حيث رتب الحمد على وصف محتص به. (٢) ويقول ابن منظور: "أصل الفطر الشق ومنه قوله تعالى: (إذا السماء انقضت) أي: انشقت"، (٣) وقال الراغب: "الشق طولاً ثم تجوز فيه عما تقدم وشاع فيه حتى صار حقيقة أيضاً "ووجه المناسبة أن السموات والأرض والمراد بهما العالم بأسره؛ لكونهما ممكنين والأصل في الممكن العدم كما يشير إليه قوله - تعالى - : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾... وقيل في ذلك كأنه شق العدم بإخراجها منه، وقيل لا مانع من حمله على أصله". (٤) فالتعبير بلفظ (فاطر) دون غيره هنا يتفق مع سياق الآية الدال على وحدانيته وكمال قدرته واستحقاقه العبادة دون غيره. ومما يدل على ذلك أن لفظ (فاطر) قد تكرر في القرآن الكريم في مقام المنة على الناس وإقامة الحججة على قدرته - ﷻ - وجبروته، إذ إن دلالة الفطر تزيد على دلالة الخلق، ومن ثم كان لفظ (فاطر) في موضع الاحتجاج على القدرة أولى من لفظ (خالق).

(١) سورة الأنبياء آية (٣٠) .

(٢) تفسير سورة فاطر د / عبد الحسيب طه حميدة ص ٧ ، ٨ بتصرف .

(٣) لسان العرب (ف ط ر).

(٤) روح المعاني ٢٢ / ١٦١ .

٢. التعبير بالفتح بدلاً من الإرسال في قوله - تعالى - : ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ فاستعمل لفظ (الفتح) في الآية الكريمة في معنى الإرسال أو الإطلاق على سبيل المجاز يقول الزمخشري: "استعير الفتح للإطلاق والإرسال ألا ترى إلى قوله: ﴿فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ مكان لا فاتح له. (١) وإذا كان كذلك فلم لم يعبر عن المعنى بلفظ يدل عليه على سبيل الحقيقة؟ يقول: وما يرسل بدلا من ما يفتح ليطابق فلا مرسل له من بعده. وفي الإجابة على هذا السؤال نجد أن الإمام أبا السعود (ت ٩٥١هـ) قد بين السر في اختيار لفظ (الفتح) مع الرحمة مع أنها مما لا يفتح إيذاناً بأنها أنفس الخزائن التي يتنافس فيها المتنافسون وأعزها منالاً ... أي: أي شيء يفتح من خزائن رحمته، أية رحمة كانت من نعمة وصحة وأمن وعلم وحكمة إلى غير ذلك مما لا يحاط به فلا ممسك لها أي: لا أحد يقدر على إمساكها". (٢) كذا قال الألوسي: "في اختيار لفظ الفتح رمز إلى أن الرحمة من أنفس الخزائن وأعزها منالاً ...". (٣) أما تعبيره

(١) الكشاف ٣/ ٦٠٦ .

(٢) إرشاد العقل السليم ٧/ ١٤٢ .

(٣) روح المعاني ٢٢/ ١٦٤ .

عن الإذهاب أو المنع بالإمساك فقال: "وما يمسك" فلأن الإمساك أبلغ من الإذهاب.^(١)

ومن هنا يتضح أن للسياق الذي ترد فيه الآية سمة تعبيرية خاصة، فيوضع لفظ للدلالة على معنى غير الذي وضع له، بدلا من لفظ آخر يفيد هذا المعنى أصالة لا لإبراز فصاحة التعبير القرآني وفصاحته في نسق بليغ فحسب، ولكن ليكون ذلك أدل وأدعى إلى التأمل في قدرة الله - ﷻ - واستحقاقه الحمد، إذ بيده كل خزائن الكون وهو وحده - ﷻ - القادر على فتحها وإعطاء من يشاء منها، والمنع أو الإمساك عنمن يشاء؛ لذا ختم الآية بما يدل على كمال القدرة وكمال الحكمة فقال: "وهو العزيز الحكيم" أي: الغالب على كل شيء من الأمور ومن جملتها ما يشاء من فتح وإمساك، والحكيم أي يفعل كل ما يفعل حسبما تقتضي به الحكمة الإلهية، فهو يحبس رحمته عنمن يريد من خلقه وفق مقتضى حكمته، ويفتحها لمن يشاء من عباده وفق مقتضى حكمته.

ومن يتأمل في هذين اللفظين يجد أن مادة (العزيز) قد استعملت في القرآن الكريم في كل موضع يتطلب القدرة والمنعة، ... وقد استعمل فيه لفظ (الحكيم) فيما يدل على القدرة والعلم والخبرة للدلالة على أن قدرة الله وأوامره وأفعاله مقترنة دائماً بالحكمة والسداد فليست قوة ظالمة، ولكنها قوة موجّهة وقدرة مرشدة.^(٢) وبذلك تكون جملة (وهو العزيز

(١) الكشاف ١ / ١١١، والتفسير الكبير ٢ / ٦٩ .

(٢) تفسير سورة فاطر ص ٢٠ ، ٢١ بتصرف .

الحكيم) قد قررت ما قبلها، وبينت اتساق لفظي الفتح والإمساك وما فيهما من دلالة على القدرة والإرادة والمنعة مع سياق الآية ودلالة المقطع على وحدانية الله - ﷻ - المبدع من العدم، واختصاصه بالرحمة فيمنحها من يشاء ويمنعها عمن يشاء بحكمته وقدرته. وهذا المعنى لا يفهم من لفظ يرسل ولا من لفظ يمنع؛ لخلوهما من الدلالة على تلك القدرة الربانية والتي أكدها بقوله (وهو العزيز الحكيم).

٣. التعبير بـ (يصنعون) بدلا من (يعملون) في قوله - تعالى - : ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَدَّهَبُ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٌ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾^(١) فسياق الآية عن جزاء المؤمنين وجزاء المخدوعين بالشیطان، وأن الجزاء إنما هو من جنس العمل. وإن كان الهدى والضلال بيد الله - ﷻ - فالشیطان زين للكافرين أعمالهم، إذ صور لهم أعمالهم السيئة في صورة حسنة؛ ليقدموا عليها بشره فاختاروا لأنفسهم طريق الضلال بصنيعهم هذا ومخالفتهم لأمره سبحانه، فهو - ﷻ - - عليم بصنيعهم فهم لا يصنعون إلا الإثم، ولا يجتمعون إلا على الشر، ولا يفكرون إلا في إيذائك وصد الناس عن دعوتك. فمادة الصنع ومضارعها المفيد للتجدد فيها معنى اختيارهم ما يفعلون، وأن استحسان القبيح لهم صار حرفة وصنيعاً".^(٢) لذا يقول الشيخ ابن عاشور: "عبر بـ "يصنعون" دون "يعملون" للإشارة إلى أنهم يدبرون مكائد للنبي - ﷺ -

(١) سورة فاطر من الآية (٨).

(٢) تفسير سورة فاطر ص ٤٥.

وللمسلمين فيكون هذا الكلام إيذاناً بوجود باعث آخر عن الحسرة عليهم^(١). فكأن الجملة (إن الله عليم بما يصنعون) تعليل لما قبلها مع ما تضمنته من الوعيد الشديد^(٢). وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنها نزلت في أبي جهل ومشركي مكة^(٣). ولذا جاءت مؤكدة بأكثر من مؤكد أهمها: إن، ولفظ الجلالة، ومادة العلم، وصيغة المبالغة "عليم"، والباء الداخلة على جملة مصدرية أو جملة موصولة^(٤). وهذا التأكيد إما تمثيلاً لحال الرسول - ﷺ - بحال من أغفله التحسر عليهم عن التأمل في إمهال الله إياهم فأكد له الخبر ب (إن الله عليم بما يصنعون)، وإما لجعل التأكيد لمجرد الاهتمام بالخير لتكون (إن) مغنية غناء فاء التفریع فتمخض الجملة لتقرير التسلية والتعريض بالجزاء عن ذلك^(٥).

والتأمل للفظ (يصنعون) في القرآن الكريم يدرك أنه يقع تذييلاً أو تعقيباً وتعليلاً لما فيه اختيار فعل ما من شأنه أن يعرض فاعله لنوع من الجزاء لما يتضمنه الفعل (يصنعون) من الوعيد، والدليل على ذلك أنه جاء كذلك في قوله - تعالى -

(١) التحرير والتنوير ٢٢/ ٢٦٧ .

(٢) الكشاف ٣/ ٦٠٩ ، وفتح القدير ٤/ ٣٣٩ .

(٣) إرشاد العقل السليم ٧/ ١٤٥ .

(٤) تفسير سورة فاطر ص ٤٥ .

(٥) التحرير والتنوير ٢٢/ ٢٦٧ .

﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [سورة النور: ٣٠].^(١) أي: لا يخفى عليه شيء من صنعهم، وذلك لمن لم يغض بصره ويحفظ فرجه^(٢)، أو لا يخفى عليه شيء مما يصدر عنهم من الأفاعيل التي من جملتها إجمالة النظر واستعمال سائر الحواس وتحريك الجوارح وما يقصدون بذلك.^(٣) ففي التعبير بلفظ (يصنعون) - إذن - إشارة إلى قصد الفعل المختار وتعمد وقوعه، وهذا ما يترتب عليه الوعيد بالعقاب أو الجزاء، وهو معنى لا يتضمنه التعبير بلفظ (يعملون) إذ قد يكون العمل دون قصد فلا يترتب عليه وعيد ولا جزاء والله أعلم.

٤ . التعبير بلفظ (الرياح) جمعاً بدلا من المفرد (ريح) في قوله - تعالى -
 :- ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ
 بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾^(٤) قرأ الجمهور "الرياح" بصيغة الجمع. وقرأ حمزة
 والكسائي "الريح" بالإفراد، والمعرف بلام الجنس يستوي فيه المفرد
 والجمع.^(٥) فلم كانت قراءة الجمهور هي الأوفق بالسياق؟ نقول: لما
 كانت الرياح تأتي تارة بالرحمة، وتارة بالعذاب، وتارة تأتي مبشرة بين يدي

(١) سورة النور آية (٣٠) .

(٢) فتح القدير ٤ / ٢٢ .

(٣) روح المعاني ١٨ / ١٣٩ .

(٤) سورة فاطر آية (٩) .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٢ / ١٩٨، والتحرير والتنوير ٢٢ / ٢٦٧ .

السحاب، وتارة تسوقه، وتارة تجمعها، وتارة تفرقه، وتارة تصرفه. (١) اختلف ورود هذا اللفظ في القرآن الكريم باختلاف ما يدل عليه جمعا أو أفرادا كل منهما في سياق محدد مما يدلنا على أن للقرآن الكريم خصوصيات في استعمال الألفاظ، إذ اختص كثيرا من الألفاظ باستعمالات خاصة به مما يدل على القصد الواضح في التعبير. وقد تتبع العلماء مواضع أفراد الريح وجمعها في القرآن الكريم فوجدوا أنه قد استعمل (الرياح) بالجمع حيث وردت في الخير والرحمة، واستعمل (الريح) بالإفراد في الشر والعقوبة ما لم يلحق اللفظ المفرد وصف يخرج من هذا الاستعمال كقوله - تعالى :- ﴿إِذَا كُنْتَ فِي أَلْفَاكٍ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ (٢) يقول ابن قيم الجوزية موضعا سر جمعها في مواضع من القرآن، وإفرادها في مواضع أخرى: "فحيث كانت في سياق الرحمة أتت مجموعة، وحيث وقعت في سياق العذاب أتت مفردة، وسر ذلك أن رياح الرحمة مختلفة الصفات والمهاب والمنافع، وإذا هاجت منها ريح أنشأ ما يقابلها مما يكسر سورتها، ويصدم وحدتها فينشأ من بينهما ريح لطيفة تنفع الحياة والنبات، فكل ريح منها في مقابلها ما يعدها ويرد سورتها، فكانت الرحمة رياحا، وأما في العذاب فتأتي من وجه واحد لا يقوم لها شيء، ولا يعارضها غيرها حتى تنتهي إلى حيث أمرت لا يرد سورتها ولا يكسر سورتها فتتمثل ما أمرت به وتصيب ما أرسلت إليه، ولهذا وصف سبحانه الريح التي أرسلها على عاد بأنها

(١) تفسير ابن كثير ١/ ٢٠٢ .

(٢) سورة يونس من الآية (٢٢) .

عقيم فقال: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾^(١) وهي التي تلتفح ولا خير فيها، والتي تعقم ما مرت به ...^(٢). ويقول الراغب الأصفهاني: "وعامة المواضع التي ذكر الله تعالى فيها إرسال الريح بلفظ الواحد فعبرة عن العذاب، وكل موضع ذكر فيه بلفظ الجمع فعبرة عن الرحمة"^(٣). فعمم الحكم أو الاستعمال كما فعل ابن قيم، وهذا ما أؤيده ما لم يوصف المفرد (الريح) بوصف يخرج عن هذا الاستعمال. أو أنها أرسلت إلى عظيم. والدليل على ذلك ما ذكره ابن عطية من قوله: "الريح إذا أفردت فعرفها أن تستعمل في العذاب والمكروه، لكنها لا يحسن في البحر إلا أن تكون ريحا واحدة متصلة لا نشرا فقيدت المفردة بالطيبة فخرجت عن ذلك العرف وبرع المعنى"^(٤). وكذا قوله: "الرياح جمع ربح وجاءت في القرآن مجموعة مع الرحمة، مفردة مع العذاب إلا في يونس في قوله: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ وهذا أغلب وقوعها في الكلام. وفي الحديث: كان رسول الله ﷺ - إذا هبت الريح يقول: "اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا"^(٥). قال الفقيه القاضي أبو محمد عبد الحق بن عطية - ﷺ -: وذلك لأن ريح العذاب شديدة ملتئمة الأجزاء كأنها جسم واحد، وريح الرحمة لينة

(١) سورة الذاريات (٤١) .

(٢) بدائع الفوائد ١/ ١٢٥ وما بعدها .

(٣) المفردات ص ٢٠٦ .

(٤) المحرر الوجيز ٣/ ١١٣ .

(٥) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٥٥/٧ حديث رقم ٧٢ (باب من تمطر في المطر حتى يتحادر على لحيته).

متقطعة فلذلك هي رياح، وهو معنى نشر، وأفردت مع الفلك؛ لأن ريح إجراء السفن، إنما هي واحدة متصلة، ثم وصفت بالطيب فزال الاشتراك بينها وبين ريح العذاب".^(١) وهذا ما أيده الإمام القرطبي وأخذ به مؤيدا أن هذا الاستعمال لكلا اللفظين إنما هو اعتبار بالأغلب في القرآن، لا على سبيل الاطراد.^(٢)

وبتتبع المواضع التي ذكرت فيها (الريح) في القرآن الكريم، نجدها قد وردت عشر مرات مجموعة، وهي جميعا في مواطن الرحمة والخير، وجاءت مفردة في تسع عشرة مرة، إذ وردت في ثلاث عشرة منها في سياق العذاب بلا خلاف، وموضعان في الريح التي تسير الفلك، وقد تعين اللفظ في أحدهما لمعنى الرحمة بإجماع المفسرين كما في آية يونس السابقة، أما الثاني فقوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظَلَّ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾^(٣) فقد اختلف العلماء في كون الريح هنا رحمة كما ذكر ابن المنير^(٤)، أو عذابا كما ذكر آخرون من أن إسكان الريح يؤدي إلى تعطيل حركة السفن وهو ضرب من العذاب يؤدي إلى الإضرار باقتصاد الناس وتوقف حركة تجارتهم وتنقلاتهم ... فكما كان إرسالها مفردة دمارا وهلاكاً في مثل قوله - تعالى - : ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ

(١) المحرر الوجيز ١ / ٢٣٣ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢ / ١٩٨ ، ١٩٩ .

(٣) سورة الشورى آية (٣٣) .

(٤) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ٣ / ٤٧١ .

الْعَقِيمَ ﴿١﴾ كان إسكانها مع حاجة السفن إليها في حركتها ووصولها إلى غاياتها عذاباً كذلك. (٢) وفي مواضع ثلاثة ذكرت مرسله إلى مختص عظيم فكانت أشبه بالرحمة كتلك التي تسير الفلك وذلك في الامتنان على سليمان عليه السلام بتسخير الريح كما في قوله: ﴿وَلَسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمِينَ﴾ (٣) وقوله: ﴿وَلَسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوها شَهْرٌ وَرَوْاحَهَا شَهْرٌ﴾ (٤) وقوله: ﴿فَسَخَرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُحَاءً حَيْثُ أَصَابَ﴾ (٥) فهي في هذه المواضع الثلاثة شبيهة بالريح التي تسير السفن إذ هي وسيلة انتقال سريعة خارقة أجراها الله لنبيه سليمان عليه السلام ، وكما أن الريح إذا تعددت مهاجماً كانت وبالاً على السفن وراكبيها وإعاقه حركتها، فكذلك أرادها الله ريحاً واحدة متصلة تبلغ بسليمان عليه السلام إلى حيث يريد من أرض الله، وهذا هو سر أفرادها. (٦)

وبالنظر في آية (فاطر) نجد أن قراءة الجمهور أوفق لأداء المعنى المراد والذي لا يتأتى إلا بجمع اللفظ - أي الرياح - إذ هي رياح خير تثير السحاب فتسقط الأمطار في بلد ميت فتنبت به الأرض الجدباء كإحياء

(١) سورة الذاريات (٤١).

(٢) الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ دراسة تحليلية للأفراد والجمع في القرآن ص ٢٠٩ .

(٣) سورة الأنبياء آية (٨١) .

(٤) سورة سبأ آية (١٢) .

(٥) سورة ص آية (٣٦) .

(٦) الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ ص ٢١٠ .

الموتى يوم البعث. أما قراءة حمزة والكسائي فمرجوحة وإن جعلنا الريح اسم جنس يستوي فيه المفرد والجمع وهو أمر غير مسلم به عند البعض. يقول أحد الباحثين المحدثين: "هذا التعليل للإفراد والجمع - (أي في استعمال لفظ الريح والرياح) - غاية في الدقة والروعة، فلما كانت ريح العذاب شديدة مدمرة لا تهدأ ولا تنقطع كانت ريحا واحدة، بخلاف رياح الرحمة التي تثور فتحمل معها السحاب الماطر، وتهدأ لتسمح بسقوط الأمطار، فكان تعدد هبوبها بمثابة رياح متعددة تحمل الخير والرحمة، وتسقي الأرض والأنعام والناس. وجاء تعليله لإفراد الريح المسيرة للفلك في آية يونس رائعا كذلك حيث كان وصفها بالطيبة أشبه بالاحتراس من اختلاط الفهم وتخيل أن تكون ريحا مهلكة، كما أن تعدد الرياح المسيرة للفلك سبب من الأسباب التي تعوق حركتها، وربما يؤدي إلى هلاكها. (١)

٥. التعبير بالصفة المشبهة في (عذب وملح) بدلاً من اسم الفاعل (عاذب ومالح) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ (٢) يقول الإمام الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ): "وقوله (هذا عذب) صفة مشبهة من قولهم: عَذْبُ الْمَاءِ بِالضَّمِّ فَهُوَ عَذْبٌ، وقوله: (فرات) صفة مشبهة أيضا من قولهم: فُرَّتِ الْمَاءِ بِالضَّمِّ فَهُوَ فُرَاتٌ إذا كان شديد العذوبة. وقوله: (وهذا ملح) صفة مشبهة أيضا من قولهم: مَلَحَ الْمَاءُ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ فَهُوَ مِلْحٌ. قال الجوهري في صحاحه: "ملح الماء

(١) السابق ٢٠٩ .

(٢) سورة فاطر من الآية (١٢) .

يملح مملوحًا، وكذلك ملح بالضم مملوحة، فهو ماء ملح، ولا يقال مالخ إلا في لغة ردية".^(١) وقد أجاز ذلك بعضهم واستدل له بقول القائل:

وَلَوْ تَقَلَّتْ فِي الْبَحْرِ وَالْبَحْرُ
لَأَصْبَحَ مَاءُ الْبَحْرِ مِنْ رِبْقِهَا

مَالِحٌ عَذْبًا

وَقَوْلُهُ: أُجَاخٌ، صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ أَيْضًا، مِنْ قَوْلِهِمْ: أَجَّ الْمَاءُ يُؤْجُ أُجُوجًا فَهُوَ أُجَاخٌ، أَي: مِلْحٌ مُرٌّ، فَالْوَصْفُ بِكَوْنِهِ أُجَاخًا يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَرَارَةِ عَلَى كَوْنِهِ مِلْحًا، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.^(٢)

وإذا كان أبو حيان قد أجاز وصف الماء بالمالخ؛ لأن الماء يوجد في الضفيان بأن يكون مملوحًا من جهة غيره ومالحًا لغيره، وإن كان من صفته أن يقال: ماء ملح موصوف بالمصدر أي ماء ذو ملح.^(٣) إلا أن ابن جني جعل وصف الماء بكونه مالخًا ليس من الفصاحة فقال: "مالخًا" ليست فصيحة صريحة؛ لأن الأقوى في ذلك ماء ملح، ومثله من الأوصاف على (فعل) نضو، ونقض، وحلف.^(٤)

أما عن سر وصف البحر بكونه عذبًا، وقرائًا، وملحًا، وأجاجًا. على الصفة المشبهة دون اسم الفاعل فإن ذلك يبدو واضحًا في بيان قيمة التعبير من الناحية الدلالية، ومدى ارتباط ذلك بالسياق. إذ هو سياق فيه

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (م ل ح).

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٦ / ٦٦ .

(٣) البحر المحيط ٦ / ٤٦٤ .

(٤) المحتسب ٢ / ١٢٤ .

الحديث عن الدلالة على القدرة الكاملة لله ﷻ وما أودعه في البحرين من نعم ثابتة وأوصاف لازمة لكل منهما لا تفارقه ولا تتغير ولا يستطيع أحد تغييرها مما يدل على بديع خلقه ودلائل قدرته وبراهين وحدانيته سبحانه. فاستعمل في التعبير عن صفات البحرين الصفة المشبهة (هذا عذب فرات، وهذا ملح أجاج) أي ملح مر؛ لأن الصفة المشبهة أقوى في المعنى أو في الدلالة على المعنى من اسم الفاعل؛ لما فيها من الثبوت والدوام، بخلاف اسم الفاعل الدال على التجدد والحدوث، أو على أمر مقدر وقوعه لا واقعاً بالفعل؛ وذلك لأن اسم الفاعل عند النحاة هو: اسم مشتق يدل على معنى مجرد حادث وعلى فاعله. (١) فقوله "يدل على معنى حادث" أي: عارض يطرأ ويزول، فليس له صفة الثبوت والدوام ولا ما يشابههما. وقيل المراد بالمعنى الحادث: المعنى المتجدد بتجدد الأزمنة. (٢)

أما الصفة المشبهة: فهي ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت. (٣) أي: تدل على معنى ثابت في المتصف بها كـ "حسن، وجميل، وشجاع، ومرح، وعذب، وأبيض، وأحور". (٤) يقول أحد الباحثين: "لتحديد الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ينبغي أن نركز على جانب المعنى الذي يشتمل على معنى الصيغة والدلالة الزمنية كواحد من

(١) النحو الوافي ٣ / ٢٣٩ .

(٢) نحو اللغة العربية د / محمد أسعد النادي ص ١٣٣ .

(٣) شرح الكافية . ابن جماعة ص ٣٤٣ .

(٤) نحو اللغة العربية ص ١٤٧

أهم الأمور التي يتضح بها الفرق بينهما. فإذا كان اسم الفاعل بصيغته يدل على التجدد والحدوث فإن الصفة المشبهة تدل على الثبوت واللزوم، وإذا كان اسم الفاعل يحتمل الدلالة على الماضي أو الحال أو الاستقبال فإن الصفة المشبهة تدل على الماضي المتصل بالزمن الحاضر، ولهذا يصح أن نقول: هو ظامىء أمس أو غدا، لكن لا يصح أن نقول: هو ظمان أمس أو غدا؛ لأنك لا تقول: ظمان إلا لمن اتصف بالظماً في الزمن الحال".^(١) ومما يدل أيضاً على قوة الصفة المشبهة في الدلالة: أن الناطق بالصفة المشبهة يريد أربعة أمور مجتمعة هي:

أ. المعنى المجرد أي الوصف أو الصفة.

ب. صاحبه الموصوف به.

ج. ثبوت ذلك المعنى له وتحققه ثبوتاً زمنياً عاماً يشمل الماضي والحاضر والمستقبل فلا يختص ببعض منها دون الآخر، بمعنى أنه لا يقتصر على الماضي وحده، ولا على الحال وحده، ولا على المستقبل وحده كذلك. ولا يقتصر على زمنين دون انضمام الثالث إليهما، فلا بد أن يشمل الأزمنة الثلاثة بأن يصاحب موصوفه فيها، فوصف شخص بالجمال معناه الاعتراف بالجمال له، وأن هذا الجمال ثابت متحقق في ماضيه وحاضره وفي مستقبله غير مقتصر على بعض منها.

(١) أسماء الله الحسنى (دراسة في البنية والدلالة) - د/ أحمد مختار عمر ص ٩٤

د. ملازمة ذلك الثبوت المعنوي العام للموصوف ودوامه؛ لأنه يقتضي أن يكون المعنى المجرد الثابت وقوعه وتحققه ليس أمرًا حادثًا الآن، ولا طارئًا ينقضي بعد زمن قصير، إنما أمر دائم ملازم صاحبه (الموصوف) طول حياته، أو أطول مدة فيها حتى يكاد يكون بمنزلة الدائم ... فالناطق بالكلمة على صورة الصفة المشبهة يريد الأمور الأربعة مجتمعة إن كان خبيرًا باللغة وبدلالة الألفاظ فيها.^(١)

أما اسم الفاعل فدلالته على المعنى المجرد الحادث أغلبية؛ لأنه قد يدل - قليلًا - على المعنى الدائم أو شبه الدائم نحو: دائم، وخالد، ومستمر، ومستديم.^(٢) ومع دلالة اسم الفاعل على التجدد والحدوث فهو يقع في موقع وسط بين الفعل والصفة المشبهة، فهو أديم وأثبت من الفعل، لكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة إلا إذا دل دليل على ذلك فكلية (راحم) في قوله تعالى: ﴿وَأَدْخَلْنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾^(٣) أديم وأثبت من (رحم) أو (يرحم) في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾^(٤). أو قوله: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٥) ولكنها لا تصل في ثبوتها إلى مستوى الصفة المشبهة (رحمن) أو (رحيم).

(١) النحو الوافي ٣/٢٨٢، ٢٨٣ بتصرف

(٢) السابق ٣/٢٨٢، ٢٨٣ بتصرف.

(٣) سورة الأعراف من الآية (١٥١)

(٤) سورة هود من الآية (٤٣)

(٥) سورة العنكبوت من الآية (٢١)

وقد كان معنى الحدوث والظروء مراعى في قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾^(١). فقد فضل (ضائق) على (ضيق) للدلالة على أن الضيق عارض غير ثابت؛ لأن الرسول ﷺ كان أفسح الناس صدرًا.^(٢)

ومن هنا ندرك أن التعبير بالصفة المشبهة بدلا من اسم الفاعل في (عذب فرات، وفي ملح أجاج) أوفق بالسياق الدال على بديع صنعه وكمال قدرته - ﷻ - إذ إن هذه الصفات لازمة للبحرين لا تنفك عنهما أبدا إلى يوم الدين، فأحدهما عذب فرات أي طيب كاسر للعطش ومزبل له دائما.^(٣) والآخر ملح شديد المرارة دائما؛ لأن الوصف بكونه (أجاج) يدل على زيادة المرارة على كونه ملحًا.^(٤) يقول الشيخ الألوسي: "وفرق الإمام بين الملح والمالح: بأن الملح الماء الذي فيه الطعم المعروف من أصل الخلقة كماء البحر، والمالح الماء الذي وضع فيه ملح فتغير طعمه ولا يقال فيه إلا مالح".^(٥)

٦. التعبير بلفظ (الحرور) بدلا من لفظ (الحر) في قوله تعالى: ﴿وَلَا الظُّلُّ وَلَا الحرُّورُ﴾^(٦) لم ترد كلمة (الحرور) في القرآن الكريم إلا مرة

(١) سورة هود من الآية (١٢)

(٢) أسماء الله الحسنى ص ٩٣، ٩٤

(٣) روح المعاني ٢٢ / ١٧٩.

(٤) أضواء البيان ٦ / ٦٦ .

(٥) روح المعاني ٢٢ / ١٧٩ .

(٦) سورة فاطر آية (٢١) .

واحدة وهو هذا الموضع، أما كلمة (الحر) فقد وردت في القرآن ثلاث مرات في قوله تعالى ﴿لَا تَتَفَرُّوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾^(١) وقد نزلت في شأن المنافقين حين تقاعسوا عن قتال المشركين. وقوله: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْبَأْسَ﴾^(٢) فهل اللفظان معناهما واحد؟ ولم كان لفظ الحرور في آية فاطر أوفق للسياق بلفظه ومعناه؟ نقول: إن الحر معروف وهو نقيض البرد. أما (الحرور) فقد قيل عنه إنه النار، وقيل: الحرور بمنزلة السموم وهي الرياح الحارة.^(٣) وقيل الحرور: السموم، إلا أن السموم يكون بالنهار، والحرور بالليل والنهار، وقيل بالليل خاصة.^(٤) وجاء في اللسان عن أبي عبيد: السموم: الريح الحارة بالنهار وقد تكون بالليل. والحرور: الريح الحارة بالليل وقد تكون بالنهار.^(٥) أما في الآية الكريمة فالمقصود به الريح الحارة بالليل خاصة بدليل قوله قبله (ولا الظل) لأن الظل هو المكان الذي حجبت عنه الشمس وكان هادئا لا يريح فيه، وهو ظل محدود تحيط بمكانه الشمس. فبين اللفظين إذن فرق واضح في المعنى. أما من حيث ملائمة لفظ

(١) سورة التوبة آية (٨١) .

(٢) سورة النحل آية (٨١) .

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٢٨/٢٢ .

(٤) الكشاف ٦١٧/٣ .

(٥) اللسان (ح ر ر) .

(الحرور) في سورة فاطر للسياق والمعنى لفظا ومعنى فهذا ما وضحه أحد الباحثين المحدثين بقوله: "أما من حيث السياق اللفظي فإن صلة (الحرور) بسياقها تقوم على انسجام واضح ... فهي فاصلة تنسجم في الحرف الأخير مع الفواصل التي تسبقها والتي تلحقها، فقبلها: البصير، والنور. وبعدها: القبور، ونذير، فكلها تنتهي بحرف الراء، وتنسجم معها في الختام ... فكلها تختم بمقطع ممدود يتكون من حرف مد (واو أو ياء) ومن حرف الراء. (أي تنتهي بمقطع طويل ص ح ح ص) - وكلها. (أي الفواصل السابقة واللاحقة لها). تنسجم معها في وزن الكلمة الفاصلة كلها، فأكثرها وزنها (فعل أو فعيل)، هذا كله يكون موسيقى رحية ذات نغمات متماثلة أو متقاربة، تقع في وسطها نغمة كلمة (حرور) كأنها جنات اللؤلؤ المتجاورة المتماثلة في العقد التنظيم على هذا.. كما أن المعنى لا يسمح بأن تحل كلمة (حر) محل كلمة (حرور)؛ وذلك لاختلاف المعنى فيهما. فإن الموسيقى اللفظية لا تسمح بأن يحل ذلك المصدر محل هذه الصفة التي تأتي اسما لريح الظلام، أو هي صفة للريح تسد مسدها؛ لأنها ريح خاصة تهب ليلا.^(١)

هكذا يتضح - مما سبق - أن للقرآن الكريم خصوصيات في استعمال الألفاظ وأنه اختص بعض الألفاظ في سورة فاطر باستعمالات خاصة تدل على دقة التعبير القرآني ووضوحه وأدائه للمعنى الذي يتسق

(١) سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن ص ٢٢٧ .

مع نسق السورة التعبيري والدلالي والذي يتماشى مع مقاصد السورة
الكريمة وأهدافها وموضوعاتها التي تناولتها في مقاطعها الستة كما سبق.

المطلب الثاني: دلالة التراكيب في سياق السورة وأسرارها:

تعد الدلالة التركيبية إحدى الدلالات التي أولها العلماء اهتماماً
واسعاً قديماً وحديثاً. ذلك أن الوحدة الحقيقية لما يسمى لغة أو كلاماً
وهي تلك الوحدة التركيبية المسماة بالجملة، حيث يرتبط حولها الدرس
العلمي، ويتعاقب فيها التصور الذهني بالمفهوم الاصطلاحي.^(١) وتختص
هذه الدلالة ببيان معاني الجمل التامة المفيدة في اللغة، ولا يتم ذلك إلا
عن طريق إعرابها وتوضيح أجزائها وصولاً إلى المعنى الكلي لها. فبالإعراب
تتضح المعاني، وبدونه لم يوقف على مراد المتكلم، ومن ثم فصحة الإعراب
وسلامته تؤدي إلى صحة المعنى وتعين على فهم المقصود من الكلام،
وفساد الإعراب أو عدم وضوحه يؤدي إلى فساد المعنى وعدم استقامته.
وقد وضع ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) دور الإعراب في توضيح الدلالة
فقال: "فأما الإعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين،
وذلك لو أن قائلًا قال: ما أحسن زيد غير معرب. أو: ضرب عمرو زيد
غير معرب. لم يوقف على مراده. فإذا قال: ما أحسن زيدًا، أو ما أحسنُ
زيد، أو: ما أحسنُ زيدٌ. أبان الإعراب عن المعنى الذي أرادته".^(٢) لذا
عرف النحاة الإعراب بأنه: الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم

(١) علم اللغة العام أسسه ومناهجه ١٦٠ .

(٢) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ص ٢٠٩ .

لتعاقب العوامل في أولها. (١)

فالإعراب إذن وثيق الصلة بالمعنى، ولم تدخل علامات الإعراب على الكلمات اعتباطاً، وإنما جاءت لأداء وظيفة أساسية ألا وهي حسن التركيب أو النظم، وإفادة المعنى المقصود من الكلام. وعلى هذا فلا التفات إلى قول من أنكر دلالة الإعراب على المعاني كقطرب (ت ٢٠٦هـ) من القدامى إذ حصر وظيفة الإعراب في: السرعة في الكلام، والتخلص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام^(٢)، ود/ إبراهيم أنيس من المحدثين والذي حصر وظيفة الحركة الإعرابية في وصل الكلمات بعضها ببعض دون أن يكون لها أثر في المعنى.^(٣)

وبالنظر في التراكيب العربية نجدتها متنوعة ومتفاوتة بين جملة خبرية (اسمية تارة، وفعلية تارة ثانية)، وجملة إنشائية (طلبية تارة، وغير طلبية تارة ثانية). وأن لكل جملة خصائص معينة في الصياغة، وأوضاعاً مختلفة في التراكيب بحيث تؤدي المراد منها وهو إيصال المعنى للمخاطب أو السامع دون لبس، إذ تدل هذه الخصائص وتلك الأوضاع على معان يكون بها الكلام وافيًا، ومطابقًا لما يتطلبه الموقف الداعي إليه.

ولما كانت المواقف مختلفة فإن تعبيرات وتراكيب الكلام تكون متفاوتة تبعًا لذلك. فبلاغة الكلام أن يكون مطابقًا لمقتضى الحال مع فصاحته.

(١) شرح المفصل - ابن يعيش ١ / ٧٢.

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٧٠، وفصول في فقه العربية ص ٣٧٢.

(٣) من أسرار اللغة ص ٢٣٧.

والكلام الجيد هو الذي تتوفر فيه الخصائص المشيرة إلى ألوان المعاني فكلما كان بخصائص تراكيبه أكثر شمولاً واستيعاباً للفكر والشعور كان أعلى، وواضح أن كثرة الخصوصيات التي هي من عوامل ارتفاع شأن الكلام والحكم عليه بالجودة هي الخصوصيات التي وراءها رصيد من الأفكار والمعاني.^(١) لذا فإننا نتتبع بعض التراكيب الإلهية الحكيمة الواردة في سورة (فاطر) نحاول من خلالها قدر جهدنا أن نكشف عن بعض خصائص هذه التراكيب وأسرارها وما توحى به من أفكار ومعان توضح مقاصد السورة الكريمة وأهدافها وتتفق مع موضوعاتها.

ولما كانت مقامات السورة ومقاطعها متنوعة من الدلالة على وحدانيته ﷻ تارة، والتسلية لنبيه ﷺ تارة ثانية، والحديث عن المجال الكوني الفسيح الدال على قدرته والموصل إلى غاية مفادها إثبات حقيقة قدرته على البعث تارة ثالثة، والموعظة والتذكير تارة رابعة، إلى غير ذلك من مقاطع السورة . فإنه بتأمل خصائص التراكيب في السورة الكريمة نجدها متنوعة بتنوع هذه المقاطع من البدء بالاسم أو الفعل في الجملة الخبرية، وما يتضمنه كل منهما من دلالة متفقة مع السياق العام للمقطع، ومن تعريف للمسند إليه تارة وتنكيهه تارة ثانية، وكذا المسند، ومن تقديم للمسند على المسند إليه أو تأخير عنه، ومن ذكر أو حذف لكليهما، ومن تكرير أو غيره لإفادة غرض ما، ومن عطف بعض الكلام على

(١) خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني) - د/ محمد أبو موسى ص ٧٣، ٧٤ بتصرف.

بعض أو فصله عنه، إلى غير ذلك من التراكيب الموحية بخصائصها عن مضمون الكلام في أهبى صورة. يقول الخطيب القزويني: "ومقتضى الحال مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يبين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يبين مقام التقييد، ومقام التقديم يبين مقام التأخير، ومقام الذكر يبين مقام الحذف، ومقام القصر يبين مقام خلافه، ومقام الفصل يبين مقام الوصل ومقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة ... وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام".^(١) وهاك التوضيح:

أ - دلالة الجملة الخبرية والإنشائية:

يستعمل القرآن الكريم الأسماء والأفعال في الجملة استعمالاً في غاية الدقة والجمال، إذ لكل منهما خصوصية في الاستعمال أو التركيب لتحديد الدلالات وفق السياق الذي يقتضيه المقام، وعلى هذا فالسياق ذو أثر فاعل في تحديد هذه الدلالات، وهذا يتضح من كون الجملة اسمية أو فعلية (خبرية أو إنشائية). فالفعل يدل على التجدد والحدوث، والاسم يدل على الثبوت والاستمرار. ويظهر هذا واضحاً في قولك: هذا الشيء أبيض، وقولك: هذا الشيء يبيض، فقولك: أبيض يفيد أن صفة البياض ثابتة لا تحدث فيه ولا تتجدد كاللبن مثلاً، وقولك: يبيض يفيد أنه يتحول إلى البياض شيئاً فشيئاً فبياضه يحدث ويتجدد، وإذا تقرر هذا الفرق ظهر أنه لا يصح وضع أحدهما موضع الآخر فلكل منهما سياق يقتضيه أو

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ص ١٣.

صورة من المعنى لا يدل عليها غيره. (١)

فدلالة الفعل - إذن - على التجدد، والاسم على الاستمرار أصل واضح، ولكن الدقة والصعوبة يكمنان في ملاحظة اقتضاء المقام لأحدهما ... فالمهم - إذن - أن نتعرف على مجرى المعنى وسياقه، وكيف كان يتحدد الحدث أو ثبوته يخصب المعنى ويبسط حواشيه؟ وكيف يكون مهدرًا لأجزاء من المعنى ينطفي بها الكلام؟ (٢)

ومما ينبغي التأكيد عليه أن الفعل مع دلالاته على التجدد والحدوث يفيد أيضًا تقييد المسند بأحد الأزمنة التي يدل الفعل عليها، فإذا كان ماضيًا فإنه يقيّد الحدث بالزمن الماضي، وإذا كان مضارعًا قيده بالحال أو الاستقبال وهكذا، وذلك بخلاف الاسم فإنه لا يدل على زمان. (٣)

وبالنظر في السورة الكريمة - (سورة فاطر) - نجد أن القرآن الكريم في التعبير بالجملة قد استعمل الفعل والاسم استعمالًا في غاية الدقة، سواء أكانت هذه الجملة خبرية، أو إنشائية تبعًا لغاياتها وأهدافها وموضوعاتها المتنوعة بتنوع مقاطعها، وهو ما يبدو جليًا في التالي:

١ - دلالة الجملة الخبرية:

في الجمل الخبرية استعمل القرآن الكريم الأسماء والأفعال استعمالًا يكاد يكون متكافئًا إذ تبلغ الجمل الاسمية في السورة حوالي اثنتين وسبعين

(١) خصائص التراكيب ص ٢٩٧ .

(٢) السابق ص ٣٠١ .

(٣) السابق ص ٢٩٩ .

جملة، على حين تبلغ الجمل الفعلية الخبرية حوالي خمسًا وسبعين جملة، ولكل جملة من هذه الجمل أسرارها ودقائقها أو خصائصها التي تبرز من خلال السياق وما يقتضيه المقام من المقال، وهو ما سنحاول الكشف عنه في الصفحات التالية من خلال السورة الكريمة.

● الجملة الاسمية:

من ذلك ابتداء السورة بما يدل على وحدانيته وكمال قدرته فناسب ذلك ما يحقق أمرًا ثابتًا مستقرًا في النفوس فقال أولاً: "الحمد لله" وفي هذا التعبير يشعر القرآن الكريم المخاطبين بأنهم مطالبون بالإقرار بأمر هو في نفسه ثابت لله على طريق الاستحقاق الذاتي كما تفيده (اللام) في (لله) مع معنى الاختصاص والحصر ذاك الأمر هو ثبوت الحمد لله، فهي إذن جملة اسمية يقصد بها ثبوت الحمد لله؛ ليحكيه العبد في التلاوة مؤمنًا به. فهو - ﷻ - مستحق للحمد سواء حمده حامد أو لم يحمده.

- ومن ذلك التعبير باسم الفاعل (فاطر، وجاعل) وهما للمضي بدلا من التعبير بالفعل (فطر، وجعل) وإن كان قد قرئ بهما في قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِئِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَلْبَابٍ﴾؛ لأن في ذلك إشارة إلى صفة القدرة وهي صفة لازمة له ﷻ ثابتة ومستقرة لا تتغير ولا تتبدد ولا تتجدد. يقول الإمام الرازي: "قال ابن الأنباري: أصل الفطر شق الشيء عند ابتدائه فقلوه: (فاطر السموات والأرض) يريد: خالقهما ومنشئهما بالتركيب الذي سبيله أن يحصل فيه الشق والتأليف عند ضم الأشياء إلى بعض، فلما كان الشق جاز أن يكون في حال شق إصلاح

وفي حال أخرى شق إفساد ففاطر السموات من الإصلاح لا غير. وقوله ﴿ هَلْ تَرَىٰ مِنْ فُطُورٍ ﴾ ، و﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ ﴾ من الإفساد وأصلهما واحد^(١). فهما بمنزلة المستقر الثابت.

- ومن ذلك التعبير بالاسم بدلا من الفعل (فلا ممسك لها) و (فلا مرسل له) في جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ وذلك للدلالة على اختصاصه ﷻ بإمسك الرحمة بجميع أنواعها أو إرسالها، فكأن الإمساك والإرسال صفتان له سبحانه. فاسم الفاعل في (ممسك) و(مرسل) للدلالة على أن الإمساك والإرسال للرحمة من قبل الله تعالى أمر حاصل لا محالة، فكأنه تم واستقر وثبت إذ هما من خواصه التي يختص بها سبحانه. أما الفعل نفسه فهو متجدد إذ يفتح أبواب رحمته لمن يشاء في أي وقت شاء ويغلقها كذلك؛ لذا قال: (ما يفتح وما يمسك).

- ومن ذلك قوله: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾^(٢) لأن الخبر الذي تحمله الجملة المؤكدة . إن وعد الله حق . خبر عام يتطلب إيمان الناس جميعا، وتصديقهم باليوم الآخر، فالتصديق به جزء من الإيمان ... وتأکید الجملة للاهتمام بالخبر، ونفي الشك الذي وقع فيه كثير من المشركين نفيا مؤكدا، ولهذا أثر التعبير بلفظ (حق) للدلالة على الثبوت،

(١) التفسير الكبير ١٢ / ١٤٠ .

(٢) سورة فاطر من الآية (٥).

وأنه حق ثابت لاشك في حصوله.^(١) ومن ذلك قوله: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ
عَدُوٌّ﴾^(٢) لأنها عداوة عامة قديمة لا تكاد تزول. ويشعر بذلك الجملة
الاسمية (لكم عدو)^(٣) ولم يقل (يعاديكم) إذ هي عداوة مودعة في جبلته
كعداوة الكلب للهر؛ لأن جملة الشيطان موكولة بإيقاع الناس في الفساد
وأسوأ العواقب في قوالب محسنة مزينة.^(٤)

وعلى هذا فإن الخطاب بالجملة الاسمية يحقق معنيين كما ذكر الإمام
أبو حمزة العلوي هما: الأول: أن تريد أن الفاعل قد فعل ذلك الفعل على
جهة الاختصاص به دون غيره ... والثاني: ألا يكون المقصود
الاختصاص، وإنما المقصود التحقق وتمكين ذلك المعنى في نفس السامع
بحيث لا يخالجه فيه ريب، ولا يعتريه شك.^(٥)

● التعبير بالجملة الفعلية:

كما يحقق الخطاب بالاسم دلالات معنوية كذلك فإن الخطاب
بالجملة الفعلية يحقق معاني ومقاصد دلالية، إذ يحتل الفعل أهمية كبيرة في
الجملة العربية، فهو العنصر الذي يدل على حيوية الحدث، بخلاف
المصدر الذي يدل على مجرد الحدث، فالفعل يدل على الحدث المرتبط

(١) تفسير سورة فاطر ص ٣٢.

(٢) فاطر آية (٦).

(٣) روح المعاني ٢٢ / ١٦٨.

(٤) التحرير والتنوير ٢٢ / ٢٦١.

(٥) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ٢ / ٢٥، ٢٦.

بالزمن من حيث الماضي والاستقبال كما يدل على تجدده من حيث الاستمرار. والسياق مؤثر عرضي مهم في توجيه دلالات الأفعال، وذلك عند وجود السياقات الخاصة التي تقلب دلالة المضارع من الاستقبال إلى الماضي مثل (لم) الجازمة عليه فالمضارع معها أو حين يأتي بعدها يكون دالا على الماضي أو لحكاية الحال الماضية، وكذلك قد يحول السياق أو يوجه الماضي من الماضي إلى الدلالة على الاستقبال وذلك عند دخول (إذا) عليه؛ لأنها ظرف لما يستقبل من الزمان. فكلها دلالات سياقية عارضة في الأفعال وليست أصيلة فيها، ولا تلغي أصل الصيغة الفعلية وإنما تتدخل في إعادة توجيه دلالتها أحيانا؛ لذا كان للفعل في لغة العرب، بل وفي غيرها من اللغات الأخرى خصوصية دلالية تنبع من سياق الكلام وتتعاون معه في أداء المعنى المقصود من منطوق اللفظ أو الفعل، وهو ما نريد توضيحه هنا من خلال البحث في الدلالة التركيبية للجملة الفعلية في السورة الكريمة إذ اشتملت السورة الكريمة على جمل فعلية كثيرة ومتنوعة وذات دلالات خاصة ناتجة عن السياق الواردة فيه على النحو التالي:

- فمن التعبير بالمضارع قوله تعالى: ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾^(١) للدلالة على التجدد إذ هي استئناف مقرر لما قبله من تفاوت الملائكة -عليهم السلام - في عدد الأجنحة، أي يزيد في أي خلق كان كل ما يشاء أن يزيد... قال الفراء والزجاج: هذا في الأجنحة التي للملائكة، أي يزيد

(١) فاطر من الآية (١) .

في خلق الأجنحة للملائكة ما يشاء فيجعل لكل ستة أجنحة أو أكثر وروي ذلك عن الحسن، وكأن الجملة لدفع توهم عدم الزيادة على الأربعة.^(١) يقول الشيخ ابن عاشور: "وجملة (يزيد في الخلق ما يشاء) مستأنفة استئنافاً بيانياً؛ لأن ما ذكر من صفات الملائكة يثير تعجب السامع أن يتساءل عن هذه الصفة العجيبة، فأجيب بهذا الاستئناف بأن مشيئته تعالى لا تنحصر ولا توقت (أي: هي في تجدد مستمر) ولكل جنس من أجناس المخلوقات مقوماته وخواصه".^(٢) ومنه قوله - تعالى - ﴿يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾^(٣) أي بالمطر والنبات، وهما أمران متجددان لا يستقران ولا يثبتان.

- ومن التعبير بالمضارع عن المتجدد حدوثه في الحال والاستقبال قوله - تعالى - ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾^(٤) ذكر الله - ﷻ - الإضلال وأضافه إلى نفسه بالصورة الفعلية فقط للدلالة على أن هذا أمر طارئ يفعله من يستحقه، ولم يسند هذا الأمر إلى نفسه بالصورة الاسمية للدلالة على أن هذا ليس من صفات الله ونوعته كما قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾^(٥) وقال: ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ

(١) التحرير والتنوير ٢٢ / ١٦٤.

(٢) السابق ٢٢ / ٢٥١.

(٣) سورة فاطر من الآية (٣).

(٤) سورة فاطر من الآية (٨).

(٥) سورة غافر من الآية (٣٤).

الْكَافِرِينَ ﴿١﴾ وقال: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ ﴿٢﴾. في حين وصف الشيطان بذاك أي بالاسم بدلا من الفعل فقال: ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالِ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾ ﴿٣﴾ فجعله وصفا ثابتا له ويجدده أيضا ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهٗ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ ﴿٤﴾ فجعل وصف الشيطان الثابت والمتجدد الإضلال، كما جعل الله وصف ذاته العلية الثابت والمتجدد الهداية فقال: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ﴿٥﴾ وقال: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ ﴿٦﴾ وقال: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ ﴿٧﴾ وقال: ﴿قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾ ﴿٨﴾ ﴿٩﴾. فكان قول (يهدي من يشاء) بصيغة المضارع الدال على التجدد والحدوث لمراعاة المجانسة مع قوله: (فإن الله يضل من يشاء)

-
- (١) سورة غافر من الآية (٧٤).
 - (٢) سورة البقرة من الآية (٢٦).
 - (٣) سورة القصص من الآية (١٥).
 - (٤) سورة الحج آية (٤).
 - (٥) سورة الحج من الآية (٥٤).
 - (٦) سورة الفرقان من الآية (٣١).
 - (٧) سورة المائدة آية (١٦).
 - (٨) سورة يونس من الآية (٣٥).
 - (٩) التعبير القرآني ص ٣٢.

وإلا فهو - أي الوصف بالهداية - أمر ثابت له سبحانه. ولهذا نظائر
عدة في السورة الكريمة. (١)

- أما التعبير بالماضي المتحقق وقوعه فكما في قوله - تعالى - : ﴿الَّذِينَ
كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ (٢) لتحقق وقوع الكفر منهم، وكذا قوله في جملة
الصلاة قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ (٣)
لتحقق وقوع الإيمان منهم وكذا فعلهم العمل الصالح... كذا قوله: ﴿
وَجَاءَكُمْ التَّذْيِيبُ﴾ (٤) ومنه قوله - تعالى - : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ
جَعَلَكُمْ أَرْوَاجًا﴾ (٥).

ومن هنا ندرك أن للسياق أثره الفاعل في تحديد دلالات التراكيب،
بل إنه هو نفسه يفرض نوعا معينا من التركيب ليؤدي دلالة معينة وغرضا
محددا. فالتراكيب الاسمية دلالتها الخاصة بها ولا يصح أن يحل محلها
غيرها، وللتراكيب الفعلية الخبرية أيضا دلالتها الخاصة بها باعتبار زماها
وموقعها. لكن قد يحدث أن يتغاير الأسلوب في التراكيب فينتج عن ذلك
عدم اطراد الكلام في ظاهر المقال، وهو ما سيتبين عكسه أي اطراده مع
المقام أو السياق كما سيأتي عند دراستنا لدلالة الأساليب إن شاء الله

(١) ينظر: سورة فاطر الآيات (٨، ١٠، ٣٣، ٤١، ٤٢).

(٢) سورة فاطر من الآية (٧).

(٣) سورة فاطر من الآية (٧).

(٤) سورة فاطر من الآية (٣٧).

(٥) سورة فاطر من الآية (١١).

تعالى.

٢ - دلالة الجملة الإنشائية:

بالنظر في السورة الكريمة نجد أنها تشتمل إجمالاً على ثلاثة مقاصد أو أصول حددها الإمام الرازي وهي: التوحيد، والرسالة، والحشر كما سبق أن أشرنا؛ ولذا فإنها قد اشتملت آياتها على القدرة الربانية في إيجاد الأشياء على غير مثال سبق، واختصاصه - ﷺ - وحده بالرحمة، وانفراده بالرزق. وغير ذلك من الأمور الدالة على وحدانيته مما يتطلب شكره على هذه النعم. ومن هنا تعددت الجمل التعبيرية الدالة أو الداعية إلى ذلك ما بين خبرية، وإنشائية (طلبية، وغير طلبية) وهذا في الحديث عن الأصل الأول وهو التوحيد. أما في الحديث عن الأصل الثاني هو الرسالة فقد كثرت الجمل الإنشائية فيه عن سابقه؛ لما في ذلك من تسلية وتحذير وبيان فضل. وأما في الحديث عن الأصل الثالث وهو الحشر فتكاد تخلو جملة وعباراته من الجمل الإنشائية تماماً. فالسورة الكريمة في مقاطعها الستة لا تخلو من الأصول الثلاثة وإن جاءت مرتبة في المقاطع الثلاثة الأولى، ثم ذكرت ثانياً لاسيما التوحيد والرسالة في المقاطع الثلاثة الأخرى مما جعلها وحدة متماسكة متوالية الحلقات متتالية الإيقاعات.

لكن بالنظر في الجمل الإنشائية (طلبية وغير طلبية) نجد أنها قد استعملت في السورة الكريمة استعمالاً خاصاً بدلالات معينة غير دلالاتها الأصلية في أكثرها لتتفق مع مقاصد السورة الكريمة التي تتطلب وضعاً معيناً لهذه الجمل، ودلالة محددة تتفق مع سياق الآية بل سياق السورة،

ويمكن توضيح ذلك في التالي:

● دلالة الجملة الإنشائية الطلبية:

الإنشاء الطلبي هو: ما يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب. (١)
والجملة الإنشائية الطلبية تشتمل على: الأمر، والاستفهام، والنداء،
والنهي، وقد بلغ عدد ورودها في السورة اثنتين وعشرين مرة. جاء فيها
النداء والنهي على حقيقتهما. إذ ورد النداء ثلاث مرات وكان موجهاً
للناس كافة بقوله (يا أيها الناس) وذلك في حديثه - ﷺ - عن الدعوة
أو التوجيه إلى ذكر النعم بعد أن بين - ﷺ - وحدانيته واستحقاقه الحمد
الثابت. وكذا في تحذير الناس من اتباع الشيطان، وكذا في معرض حديثه
عن احتياج الناس إليه واستغناؤه عنهم في قوله: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ
إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (٢).

أما النهي فقد ورد ثلاث مرات في المقطع الثاني وهو الحديث عن
الرسالة. وذلك في نهي عن الانخداع بالحياة، وعن إتباع الشيطان الغرور،
كذا في تسليته للرسول - ﷺ - حين حزن على عدم اتباع كثير من
الناس لدعوته قائلاً له: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا
يَصْنَعُونَ﴾ (٣).

وأما الأمر والاستفهام فقد استعملا في السورة الكريمة على نحو خاص

(١) شرح التلخيص للقزويني ص ٨١ .

(٢) سورة فاطر من الآية (١٥) .

(٣) سورة فاطر من الآية (٨) .

ودلالة خاصة فكانا على النحو التالي:

- دلالة الأمر:

الأمر في أصل وضعه وضع للدلالة على الطلب على سبيل الجوب والإلزام. إذ يطلب به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل نحو: ﴿يَتَّيَّهَا﴾^(١) وقد عبر عنه العلوي بقوله: "صيغة تستدعي الفعل، أو قول ينبئ عن استدعاء الفعل من وجهة الغير على جهة الاستعلاء".^(٢) يقول ابن فارس: "الأمر عند العرب ما إذا لم يفعله المأمور به سمي المأمور به عاصياً".^(٣) وهذا الأصل في دلالة الأمر هو ما أخذ به عند الأصوليين^(٤).

وبتأمل مواضع ورود فعل الأمر في السورة الكريمة نجد أنه ورد فيها خمس مرات وقد استعمل في اثنتين منها في مطلق الطلب وذلك في قوله: ﴿يَتَّيَّهَا النَّاسُ أَذْكَرُوا بَعَمَتِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾^(٥) وقوله: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾^(٦). كما جاء الأمر طلبيا على سبيل الدعاء في قوله: ﴿وَهُمْ يَصْطَرِحُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾^(٧) فالأمر

(١) سورة الأحزاب من الآية (١) .

(٢) الطراز ١٥٥/٣ .

(٣) الصاحي ١٣٨ .

(٤) الأمر صيغته ودلالته عند الأصوليين ٣٥ .

(٥) سورة فاطر من الآية (٣) .

(٦) سورة فاطر من الآية (٦) .

(٧) سورة فاطر من الآية (٣٧) .

في (أخرجنا) دعاء والتماس؛ لأنه من الأدنى إلى الأعلى. فهو وإن كان في الآية الكريمة طلب إلا أنه ليس على سبيل الوجوب والإلزام. أما الموضوعان الآخران فكان لفعل الأمر دلالة خاصة ترتبط بالسياق العام للسورة والمقطع والآية إذ لم يستعمل في الطلب، وإنما استعمل على دلالة أخرى مجازية ذلك عل النحو التالي:

- الدلالة على الإهانة كما في قوله: ﴿فَذُوقُوا قَمًا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ﴾^(١) فقوله: ﴿فَذُوقُوا﴾ إشارة إلى الدوام وهو أمر إهانة فما للظالمين الذين وضعوا أعمالهم وأقوالهم في غير موضعها وأتوا بالمعذرة في غير وقتها من نصير في وقت الحاجة ينصرهم.^(٢) فكأن الأمر هنا قد استعمل في معنى الخبر للدلالة على أمر يتحقق وقوعه مستقبلاً فعبر عنه في صورة الحال. حيث شبه شدة وقع النار عليهم وإدراكهم مسها بالذوق وكأنه أمر مائل للعيان.

- الدلالة على التعجيز كما في قوله: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾^(٣) يقول الإمام الرازي: "أروني أمر تعجيز للتبيين، فلما قال (أرايتم) يعني أعلمتم هذه التي تدعونها كما هي وعلى ما هي عليه من العجز أو تتوهمون فيها قدرة، فإن كنتم تعلمونها عاجزة فكيف تعبدونها، وإن كان وقع لكم أن لها قدرة فأروني قدرتها في أي شيء هي، أهي في الأرض كما

(١) سورة فاطر من الآية (٣٧) .

(٢) التفسير الكبير ٢٦ / ٢٧ .

(٣) سورة فاطر من الآية (٤٠) .

قال بعضهم إن الله إله السماء وهؤلاء آلهة الأرض ... أم هي في السموات كما قال بعضهم إن السماء خلقت باستعانة الملائكة والملائكة شركاء في خلق السموات وهذه الأصنام صورها، أم قدرتها في الشفاعة لكم كما قال بعضهم إن الملائكة ما خلقوا شيئاً ولكنهم مقربون عند الله فنعبدها ليشفعوا لنا.."^(١) قال أبوحيان: "الأمر (أروني) ليس للطلب وإنما هو للتعجيز والتبكيك فكأنه إخبار منه - ﷺ - بعجزهم وعدم قدرتهم".
(٢)

- دلالة الاستفهام:

الاستفهام كما تدل صيغة (الاستفعال) هو طلب الفهم. ولكن أساليب الاستعمال تجعل ذلك أقل دلالات الصيغة خطراً وبخاصة في السياق القرآني؛ لأن الله - ﷻ - يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور فهو منزه عن طلب الفهم. ومن ثم يكون للاستفهام في القرآن الكريم وظائف أخرى غير ذلك.

وبالنظر في سورة (فاطر) نجد أن الاستفهام فيها قد ورد فيها عشر مرات، جاء على حقيقته كما هو في أصل وضعه، أي: الدلالة على طلب الفهم في مقام تعجيز وتبكيك الكافرين كما في قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي

(١) التفسير الكبير ٢٦ / ٢٧ .

(٢) البحر المحيط ٧ / ٣٠٢ .

السَّمَوَاتِ أَمْ ءَاتَيْنَاهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ ﴿١﴾ فالعلماء قد أجمعوا على أن الاستفهام في قوله (ماذا خلقوا من الأرض) استفهام حقيقي. أما فيما عدا ذلك فقد استعمل الاستفهام في دلالات أخرى أهمها: الإنكار، والتوبيخ، والتعجب، والتقرير. وهو - أي الاستفهام - في هذه الدلالات يكون بمعنى الخبر، وعلى هذا فالاستفهام قسمان: بمعنى الخبر، وبمعنى الإنشاء.

والاستفهام بمعنى الخبر ضربان كما ذكر السيوطي أحدهما نفي، والثاني إثبات. فالوارد للنفي يسمى استفهام إنكار، والوارد للإثبات يسمى استفهام تقرير؛ لأنه يطلب بالأول إنكار المخاطب، وبالثاني إقراره.^(٢) أما عن استعماله في معنى الإنكار فيقول د/ تمام حسان: "الاستفهام الإنكاري وسيلة محاجة وإقناع ويشمل ذلك نوعين من الأدلة هما: الأدلة العقلية، والأدلة الحسية، فالأدلة الحسية تلفت الأنظار إلى الظواهر الكونية لاستخراج العبرة منها، والاستدلال على قدرة الله - ﷻ - وهو الذي خلق كل شيء بقدر، وصوره بحسب حكمة بالغة".^(٣) وهو ما يتفق مع مضمون السورة الكريمة في أكثر مواضعه. لكن بتأمل مواضعه في السورة نجد أنه جاء نفيًا تارة، وتهكمًا، وتوبيخًا، وتعجبًا تارة ثانية، وفي جميعها تأكيد على مضمون الجملة الخبرية بعده. فمن مجيئه نفيًا أو نهيًا وذلك إذا

(١) سورة فاطر من الآية (٤٠) .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٢٨ .

(٣) البيان في روائع القرآن ٢/ ٢١١ .

خلت جملة الاستفهام الإنكاري من أداة نفي قوله - تعالى - ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنْتُمْ تُؤْفَكُونَ﴾ (١) يقول البقاعي: "لما كان الاستفهام بمعنى النفي أكده بـ (من) فقال: (من خالق) أي للنعم وغيرها ولما كانت (من) للتأكيد فكان "خالق" في موضع رفع" (٢) ويقول الشيخ ابن عاشور: "والاستفهام إنكاري في معنى النفي، ولذلك اقترن ما بعده بـ (من) التي تزداد لتأكيد النفي، واختير الاستفهام بـ (هل) دون الهمزة لما في أصل معنى (هل) من الدلالة على التحقيق والتصديق؛ لأنها في الأصل بمعنى (قد) وتفيد تأكيد النفي". (٣) كذا قوله: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ (٤) ومنه في السورة قوله: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ﴾ (٥) يقول الإمام البقاعي: "لما جعل استقباهم لذلك انتظارا منهم له وكان الاستفهام إنكاريا فكان بمعنى النفي قال: (إلا سنة الأولين). و(لن) في قوله: ﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ لتأكيد النفي". (٦)

(١) سورة فاطر من الآية (٣) .

(٢) نظم الدرر ٢٠٣ .

(٣) التحرير والتنوير ٢٢ / ٢٥٤ .

(٤) سورة فاطر من الآية (٨) .

(٥) سورة فاطر من الآية (٤٣) .

(٦) نظم الدرر ص ٢٣٦ .

- ومن الاستفهام بمعنى (التعجب) أي دعوة العباد إلى العجب من أمر ما، وليس العجب منه سبحانه؛ لأن الله سبحانه خالق كل شيء فلا يعجب من شيء خلقه فإذا ورد من أساليب التعجب في القرآن شيء فالمقصود هو التعجب أي دعوة عباده إلى العجب من أمر ما. (١) ومن ذلك في السورة قوله ﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ (فَأَنَّى) اسم استفهام يجيء بمعنى استفهام عن الحالة أو عن المكان أو عن الزمان. والاستفهام عن حالة انصرفهم هو المتعين هنا، وهو استفهام مستعمل في التعجب من انصرفهم عن الاعتراف بالوحدانية تبعاً لمن يصرفهم وهم أولياؤهم وكبرائهم. (٢) - وكذا كان الاستفهام دالاً على التعجب في قوله: ﴿ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ (٣) وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَكَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ (٤)

- ومن الاستفهام بمعنى (التوبيخ) قوله - تعالى - ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ الذِّكْرُ﴾ (٥) يقول الزمخشري: "أو لم نعمركم. توبيخ من الله يعني فنقول لهم: وهو تناول لكل عمر تمكن فيه المكلف

(١) السابق ٢ / ١٩٤ .

(٢) التحرير والتنوير ٢٢ / ٢٥٦ .

(٣) سورة فاطر آية (٢٦) .

(٤) سورة فاطر من الآية (٤٤) .

(٥) سورة فاطر من الآية (٣٧) .

من إصلاح شأنه وإن قصر إلا أن التويخ في المتناول أعظم" (١). ويقول أبو حيان: "هو استفهام تويخ وتوقيف وتقرير" (٢).

- ومن الاستفهام بمعنى (التقرير) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَرَآنَ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا﴾ فالاستفهام هنا تقرير لظهور المستفهم عنه، وهو إنزال الماء من السماء، فالرؤية هنا علمية، أي ألم تعلم. ومنه قوله - تعالى -: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ فالاستفهام في (أرأيتم) لتقرير التوحيد وإبطال الإشراك كما قال الرازي وأبو حيان (٣). كما أن الاستفهام فيه لتأكيد الجملة الخبرية في قوله آخر الآية ﴿بَلْ إِنْ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ يقول د/تمام حسان: "إذا جاء فعل الرؤية وبعده جملة خبرية (مثبتة أو منفية أو مؤكدة) أو فعلها أمر كان معنى الاستفهام بالرؤية (هل تعلم) وكان هذا الاستفهام وسيلة لتأكيد الجملة الخبرية في آخر الكلام" (٤).

وللاستفهام دلالات أخرى غير ما سبق إلا أنها لم ترد في السورة الكريمة، وقد ذكرها المرادي (٥) وهكذا حمل السياق القرآني بأسلوبه الحكيم المبدع دلالات متنوعة لأسلوب الأمر والاستفهام يخرجهما عن

(١) الكشاف ٣ / ٦٢٥ .

(٢) البحر المحيط ٧ / ٣٠٢ .

(٣) التفسير الكبير ٢٦ / ٢٩، والبحر المحيط ٧ / ٣٠٢ .

(٤) البيان في روائع القرآن ٢ / ٢١٧ .

(٥) الجنى الداني في حروف المعاني ص ٣ .

مضمونهما في أصل الوضع.

● دلالة الجملة الإنشائية غير الطلبية (جملة الشرط):

الإنشاء غير الطلبي هو ما لا يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب. ويشمل: القسم، والتعجب، وصيغ المدح والذم.^(١) وتعد الجملة الشرطية جملة إنشائية نظرًا لتوقف حصول شيء فيها وهو الجواب على شيء آخر هو الشرط، وقد حفلت هذه الجمل في السورة الكريمة بأسرار تركيبية ذات دلالات غير نمطية في سياقات عدة. وقد بلغ مجمل ورودها في سورة فاطر ست عشرة مرة وكانت أداة الشرط المستعملة هي: (ما - إن - من - إذا - لو) لكننا سنقتصر من هذه التراكيب على التراكيب غير المألوفة مع أداة شرط معينة، وما أضافه هذا التركيب من دلالة مخالفة لدلالة التركيب المألوف، ودور السياق في تحديد الدلالة طبقًا لهذا التركيب.

التركيب مع أداتي الشرط (إن) و (إذا) وأبعاده الدلالية:

المعنى الأصلي لـ (إن) الذي تستعمل فيه على سبيل الحقيقة اللغوية هو: عدم جزم المتكلم بوقوع الشرط في الاستقبال. أي بشك في وقوع الشرط في المستقبل، وتوهم وقوعه فيه أي أنها كما قال السيوطي تكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله - تعالى -: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ﴾^(٢) ولا تدخل على متيقن ولا راجح. وقد تدخل على

(١) شرح التلخيص ٨١.

(٢) سورة الزخرف آية (٨١).

المتيقن لكونه مبهم الزمان نحو: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخَلْدَ أَفَإِنْ قَمِتَ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ (١). (٢)

والمعنى الأصلي لـ (إذا) الذي تستعمل فيه على سبيل الحقيقة اللغوية هو: جزم المتكلم بوقوع الشرط في المستقبل. فهي ظرف للمستقبل مضمنة معنى الشرط غالباً، ومن ثم وجب إيلاؤها الجملة الفعلية ولزمت الفاء في جوابها نحو: قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۖ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ (٣) وهي خاصة بالمتيقن والمظنون؛ لذا خالفت أدوات الشرط فلم تجزم إلا في الضرورة. (٤)

فإن، وإذا للشرط في الاستقبال، ومعنى كونهما للشرط: أنهما لتعليق أمر بغيره أي تعليق حصول الجزاء على حصول الشرط، وهذا يستوجب أن يكون الجواب والشرط غير ثابتين؛ لأن الثبوت ينافي التعليق، فإذا قلت: إن تكرمني أكرمك، فقد علقت إكرامك له بإكرامه لك. فكلا الإكرامين غير حاصل الآن وإنما قد يحصل في المستقبل، ولما كانت دلالة الاسم بأصل وضعه على الثبوت، ودلالة الفعل على الحدوث والتجدد كان المناسب للشرط هو الفعل بخلاف الاسم فإن دلالته على الثبوت

(١) سورة الأنبياء الآية (٣٤) .

(٢) همع الهوامع ٢ / ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٣) سورة النصر الآيات (١ ، ٢ ، ٣) .

(٤) همع الهوامع ٢ / ١٧٩ : ١٨٠ .

تنافي التعليق الذي هو معنى الشرط، وإذا عرفت أن (إن) و(إذا) للتعليق في الاستقبال فاعلم أن الشرط وجوابه لا يصح أن يكونا ماضيين لفظاً ومعنى؛ لأن ذلك ينافي كونهما للمستقبل.^(١)

وبالنظر في سورة فاطر نجد أن أداتي الشرط (إن) و(إذا) قد دخلتا على المستقبل أي المضارع تارة، وعلى الماضي تارة ثانية لأداء وظيفة دلالية يقتضيها المقام ويتطلبها السياق. أما عن دخولهما على المستقبل وهو المضارع فلا سؤال فيه إذ هو الأصل كما في الآيات (٤، ١٤، ١٨، ٢٥) وذلك مع أداة الشرط (إن) خاصة. وأما عن دخول (إن) على الماضي فقد جاء في قوله - تعالى - : ﴿وَلَيْنَ ذَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾ فقال: (إن أمسكهما) بالماضي المحقق وقوعه، ولم يقل (لن أمسكهما) إبرازاً للشرط في معرض الحاصل، أو للإشارة إلى أن ذلك الفعل كائن قطعاً^(٢)، أي: إن زالت السموات والأرض فلن يستطيع أحد كائن من كان إسقاطهما ... أي لا يستطيع أحد كائناً من كان إمساكهما وإرجاعهما.^(٣) وهو أمر ثابت لتحقق وقوعه. فكأن المخالفة هنا بالعدول من المضارع في جواب (إن) إلى الماضي في اللفظ فقط لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل. ومن ذلك قوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ

(١) خصائص التراكيب ص ٣٣٥ .

(٢) السابق ص ٣٣٦ .

(٣) التحرير والتنوير ٢٢ / ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

لَئِنْ جَاءَهُمْ نَذِيرٌ يَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ ﴿١﴾ (١) فإن الشرطية داخلية على الماضي (جاء)؛ لإرادة الاستقبال؛ لأنه لم يأت بعد بدليل قوله (ليكونن) ولم يقل لكانوا، وإنما عبر بالماضي في الموضع المتوهم وقوعه أو الشاك في وقوعه؛ لإبرازهم الكلام المنتظر وقوعه توهمًا في نظرهم - وهو مجيء الرسل - في صورة الأمر المحقق وقوعه، وكأن المعنى: حين يأتيهم النذير سيكونون أهدى من إحدى الأمم في اعتقادهم.

أما (إذا) فقد استعملت في الشرط المقطوع بوقوعه كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَاتَّ اللَّهُ كَانَ يَعْبَادِهِ بَصِيرًا﴾ (٢) فجيء بـ إذا مع الماضي (جاء أجلهم)؛ لأن مجيء الأجل أمر مقطوع بوقوعه، ولم يقل (فإذا يأتي أجلهم). وإنما عبر بالماضي المتحقق وقوعه عن المستقبل؛ لأنه ماضٍ بمعنى المضارع أي المستقبل، إذ هو أمر متيقن وقوعه مستقبلاً.

ب - من الدلالات التركيبية الأخرى في السورة:

تحدثنا - فيما سبق - عن نوعي الجملة العربية ودلالة كل منهما ومدى ملائمتها لسياق سورة فاطر، وهنا نتحدث عن لمحات دلالية في البناء التكويني للجملة العربية والتي تتكون من مسند إليه ومسند ومتعلقات، إذ بتأمل الآيات القرآنية الواردة في السورة الكريمة نجد أن هذا البناء التكويني قد اعتراه بعض التغييرات من تقديم وتأخير، وحذف، وتكرار... إلخ. ولكل من هذه الأمور قيمة دلالية محددة يفرضها السياق

(١) سورة فاطر من الآية (٤٢).

(٢) سورة فاطر من الآية (٤٥).

الذي اقتضاها لتحقيق غرض ما. ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

١ - دلالة التقديم والتأخير:

تخضع الجملة العربية لنظام معين في ترتيب مفرداتها وفق قوانين وسنن معينة قد سنها النحاة لبناء الجملة العربية، إلا أننا قد وجدنا في كلام العرب خروجًا عن هذا النظام، إذ هو ليس نظامًا مقدسًا لا يجوز المساس به، فثمة تغيرات تطرأ على طريقة الترتيب بحيث يقدم عنصرًا أو يؤخر آخر، وقد أفاض النحاة في الحديث عن مواضع تقديم ما حقه التأخير، أو تأخير ما حقه التقديم بحيث يكون مشروطًا بشروط محددة لا يتعداها. يقول أحد الباحثين المحدثين: "إن فن التقديم والتأخير فن رفيع يعرفه أهل البصر بالتعبير، والذين أوتوا حظًا من معرفة مواقع الكلام وليس ادعاء يدعي أو كلمة تقال. وقد بلغ القرآن الكريم في هذا الفن - كما في غيره - الذروة في وضع الكلمات الوضع الذي تستحقه في التعبير بحيث تستقر في مكانها المناسب. ولم يكتف القرآن الكريم في وضع اللفظة بمراعاة السياق الذي وردت فيه، بل راعى جميع المواضع التي وردت فيها اللفظة ونظر إليها نظرة واحدة شاملة في القرآن الكريم كله. ففرى التعبير متسقًا متناسقًا مع غيره من التعبيرات كأنه لوحة فنية واحدة متكاملة. إن القرآن الكريم دقيق في وضع الألفاظ ورفضها بجنب بعض دقة عجيبة، فقد تكون له خطوط عامة في التقديم والتأخير، وقد تكون هناك مواطن تقتضي تقديم هذه اللفظة أو تلك، كل ذلك مراعي فيه سياق الكلام

والانساق العام في التعبير على أكمل وجه وأبهى صورة".^(١)

ترتيب أجزاء الجملة يخضع لأغراض المتكلمين، ويعد الشيخ عبدالقاهر من أبرز العلماء الذين اهتموا بهذه الظاهرة وكشفوا عن أسرارها الجمالية في لغة العرب عامة ولغة القرآن الكريم خاصة، إذ كانت عنده وسيلة من وسائل بيان الإعجاز القرآني في تراكيبه التي تحدى بها العرب رغم أنها من جنس كلامهم وطرائقهم في تعبيراتهم، فقد عقد لهذه الظاهرة اللغوية فصلاً في التقديم والتأخير بين فيه الفروق اللغوية والمعنوية بين حالات الاستعمال، وهنا نريد أن نبين بعض الفروق الدقيقة في المعاني تبعاً لاختلاف مواضع التركيب في الأساليب من حيث التقديم والتأخير؛ لنكشف عن بعض اللمحات الدلالية في السورة الكريمة، ونبين بعض أسرار التراكيب العربية من خلالها، إذ اشتملت على ألوان متعددة من هذه الأساليب التركيبية وهاك التوضيح:

أ - تقديم المسند على المسند إليه وأثره الدلالي:

- ومنه قوله - تعالى - : ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [سورة فاطر: ٧].^(٢) فتقدم المسند في الجملتين وهو قولهم (لهم) على المسند إليه وهو قوله في الأولى (عذاب شديد)، وفي الثانية (مغفرة وأجر كبير) وذلك لتخصيص المسند بالمسند إليه، أي قصر المسند إليه عليه، أي: أن العذاب الشديد مختص بالكافرين، والمغفرة

(١) التعبير القرآني ص ٥٣ .

(٢) سورة فاطر من الآية (٧) .

والأجر الكبير مختصان بالمؤمنين. ويجوز أن يكون تقديم المسند على المسند إليه هنا للتشويق إلى ذكر المسند إليه حتى إذا سمعه السامعون تمكن في نفوسهم تمام التمكن. (١) كما في قوله عن الكافرين: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ﴾ (٢)، يقول أحد الباحثين المحدثين: "تقدم الجار والمجرور هنا - (لهم نار جهنم) - لعلتين: الأولى: هي التشويق لمعرفة ما لهم فيتمكن في النفوس ذكر المسند إليه، الثانية: هي تحقق كون العذاب لهم لا لغيرهم فيفيد التأكيد". (٣)

ومما كان فيه تقديم المسند على المسند إليه للدلالة على الاختصاص أيضا قوله - تعالى -: ﴿فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ (٤) أي من كان يريد العزة فليطلبها من الله تعالى، فله وحده لا لغيره العزة، فهو سبحانه يتصرف فيها كما يريد، إذ لا شيء لغيره فيها. (٥) وقد تكرر ذلك في السورة الكريمة. (٦)

وقد يكون تقديم المسند على المسند إليه للتشويق لذكره والاهتمام به كما في قوله - تعالى -: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ﴾ فقدم الخبر (من

(١) التحرير والتنوير ٢٢ / ٣١٧ .

(٢) سورة فاطر آية (٣٦) .

(٣) دلالات التقديم والتأخير ص ٥٧٥ .

(٤) سورة فاطر من الآية (١٠) .

(٥) نظم الدرر ٢٠٨ ، وروح المعاني ٢٢ / ١٧٣ ، وتفسير سورة فاطر ص ٥٣ .

(٦) ينظر الآيتان: (١٣ ، ١٨) .

الجمال) على المبتدأ (جدد) للاهتمام وللتشويق لذكر المبتدأ حثا على التأمل والنظر. (١).

ب - تقديم المفعول به على الفاعل وأثره الدلالي:

- قوله - تعالى - ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ يقول الزمخشري: "فإن قلت: هل يختلف المعنى إذا قدم المفعول في هذا الكلام أو آخر؟ قلت: لا بد من ذلك، فإنك إذا قدمت اسم الله وأخرت العلماء كان المعنى إن الذين يخشون الله من بين عباده هم العلماء دون غيرهم، وإذا عملت على العكس انقلب المعنى إلى أنهم لا يخشون إلا الله كقوله - تعالى - (ولا يخشون أحدا) وهما معنيان مختلفان". (٢) فتقديم المفعول؛ لأن المقصود حصر الفاعلية، ولو أخرج انعكس الأمر. يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني في تعليقه لهذا التقديم في الآية: "في تقديم اسم الله - عَزَّوَجَلَّ - معنى، خلاف ما يكون لو أخرج. فتقديم اسم (الله) إنما كان لأجل أن الغرض أن يبين الخاشون من هم، ويخبر بأنهم العلماء خاصة دون غيرهم، ولو أخرج ذكر اسم (الله)، وقدم العلماء فليل: إنما يخشى العلماء الله، لصار المعنى على ضد ما هو عليه الآن، ولصار الغرض بيان المخشي من هو، والإخبار بأنه الله تعالى دون غيره. ولم يجب حينئذ أن تكون الخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء، وأن يكونوا مخصوصين بما كما هو الغرض من الآية، بل كان يكون المعنى أن غير العلماء يخشون

(١) التحرير والتنوير ٢٢ / ٣٠٢ .

(٢) الكشاف ٣ / ٦٢٠ .

الله تعالى أيضا، إلا أنهم مع خشيتهم لله تعالى يخشون معه غيره، والعلماء لا يخشون غير الله تعالى. وهذا المعنى وإن كان قد جاء في التنزيل في غير هذه الآية كقوله (ولا يخشون أحدا إلا الله) فليس هو الغرض في الآية، ولا اللفظ يحتمل له البتة. ومن أجاز حملها عليه كان كمن أبطل فائدة التقديم وسوى بين قوله - تعالى - : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ وبين أن يقال: إنما يخشى العلماء الله ... (١). ويقول الألويسي: "وتقديم المفعول؛ لأن المقصود بيان الخاشين والإخبار بأنهم العلماء خاصة دون غيرهم، ولو آخر لكان المقصود بيان المخشي والإخبار بأنه الله تعالى دون غيره كما في قوله - تعالى - (ولا يخشون أحدا إلا الله) والمقام لا يقتضيه، بل يقتضي الأول ليكون تعريضا بالمنذر المصيرين على الكفر والعناد وأنهم جهلاء بالله تعالى وبصفائه ولذلك لا يخشون الله تعالى ولا يخافون عقابه". (٢) وهذا الأثر الدلالي للتقديم والتأخير لم يظهر إلا مع أداة القصر (ما وإلا، أو إنما)

ج - تقديم الجار والمجرور على متعلقه وأثره الدلالي:

الأصل في الجار والمجرور أن يأتي بعد الفعل؛ لأنه متعلق به، لكنه قد يقدم على فعله ليؤدي دلالة معينة يقتضيها السياق كالآتي:

(١) دلائل الإعجاز ١/ ٢٥٩، ٢٦٠ بتصرف .

(٢) روح المعاني ٢٢/ ١٩١ .

- الدلالة على الاختصاص كما في قوله - تعالى - ﴿وَالَى اللَّهُ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾^(١)، وقوله: ﴿يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾^(٢) إذ الأمور كلها بيد الله وإليه راجعة، وكذا الأعمال لا ترفع إلا إليه ليثيب عليها ويجازي بها، وليفقد أن كل ما يقدم من عمل صالح وكلم طيب لغير الله فلا ثواب عليه ولا فائدة منه^(٣). كذا قوله: (وما ذلك على الله بعزيز).

- الدلالة على الاهتمام بالمسند إليه كما في قوله - تعالى - ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ فتقديم (لكم) على متعلقة (عدو) للاهتمام بعداوته والانتباه له وعدم التغافل عن عداوته^(٤) ومن ذلك قوله: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَآخِرَ﴾ بقول ابن عاشور: "وتقديم الظرف في قوله: "فيه مواخر" على عكس آية سورة النحل؛ لأن هذه الآية مسوقة مساق الاستدلال على دقيق صنع الله تعالى في المخلوقات، وأدمج فيه الامتنان بقوله: (يأكلون... وتستخرجون حلية) وقوله: (لتبتغوا من فضله) فكان المقصد الأول من سياقها الاستدلال على عظيم الصنع فهو الأهم هنا. ولما كان طفو الفلك على الماء حتى لا يغرق فيه أظهر في الاستدلال على عظيم الصنع من الذي ذكر النعمة والامتنان قدم ما يدل عليه وهو الظرفية في البحر. والمخر في البحر آية صنع الله أيضا بخلق وسائل ذلك والإلهام له،

(١) سورة فاطر من الآية (٤) .

(٢) سورة فاطر من الآية (١٠) .

(٣) دلالات التقديم والتأخير ص ٥٦٧ .

(٤) التحرير والتنوير ٢٢ / ٢٦٠، ودلالات التقديم والتأخير ص ٥٦٧ .

إلا أن له خطورة السفر من ذلك الوصف، أو ما يتبادر إلى الفهم فأخر هنا؛ لأنه من مستتبعات الغرض لا من مقصده، فهو يستتبع نعمة تيسير الأسفار لقطع المسافات التي لو قطعت بسير القوافل لطالب مدة الأسفار".^(١)

د - تقديم الصفة على الموصوف وأثره الدلالي:

الأصل في الصفة أن تتبع الموصوف لكن في قوله - تعالى - : ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ تقدمت الصفة وهي قوله (سوء) على الموصوف وهو (العمل)، فالأصل في العمل أن يوصف بكونه صالحًا، أو حسنًا، أو سيئًا أو غير ذلك. وإنما قدمت الصفة هنا على الموصوف لمناسبة السياق. وليكشف من أول وهلة عملهم المزين وأنه عمل سوء، وليبادر إلى التنفير منه، وصرف النبي - ﷺ - عن الحزن عليهم، والحسرة لما هم، والمبالغة في دعوتهم.^(٢)

هـ - تقديم المؤكّد على المؤكّد وأثره الدلالي:

الأصل في اجتماع التابع والمتبوع أنهم يقدمون المتبوع فيقولون: أبيض ناصع، وأصفر فاقع، وأحمر قان، وأسود غريب. قال الله - تعالى - : ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوُحُهَا تَسْرُّ النَّظِيرِينَ﴾^(٣) والمعنى أن التابع فيه زيادة الوصف، فلو قدم لكان ذكر الموصوف بعده عيبًا إلا أن يكون

(١) التحرير والتنوير ٢٢ / ٢٨٠ .

(٢) تفسير سورة فاطر ص ٤٤ .

(٣) البقرة من الآية (٦٩)

المعنى أوجب تقديمه.^(١) لكن ورد في سورة (فاطر) ما يفيد تقديم الصفة على الموصوف لبيان معنى يقتضيه السياق ومن ذلك في قوله - تعالى - : «وَعَرَابِيْبُ سُودٌ»^(٢) يقول الزمخشري موضحا القيمة الدلالية لهذا التقديم: "فإن قلت: الغريب تأكيد للأسود. يقال: أسود غريب، وأسود حلكوك: وهو الذي أبعد في السواد وأغرب فيه، ومنه الغراب. ومن حق التأكيد أن يتبع المؤكد كقولك: أصفر فاقع، وأبيض يقق وما أشبه ذلك. قلت: وجهه أن يضمر المؤكد قبله ويكون الذي بعده تفسيراً لما أضمّر كقوله النابغة:

والمؤمن العائذات الطير

وإنما يفعل ذلك لزيادة التوكيد، حيث يدل على المعنى الواحد من طريقي لإظهار والإضمار جميعاً".^(٣) ويقول ابن عطية: وقوله (وغرابيب سود) لفظان معنى واحد ... وقدم الوصف الأبلغ وكان حقه أن يتأخر وكذلك هو في المعنى لكن كلام العرب الفصيح يأتي كثيرا على هذا النحو".^(٤) وقد علل الزركشي تقديم الصفة على الموصوف بأنه كان لمراعاة اللفظ والمعنى فقال: "والذي يظهر في ذلك أن الموجب لتقديم الغرابيب هو تناسب الكلم وجريانها على نمط متساوي التركيب وذلك انه

(١) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٤٤٤ .

(٢) سورة فاطر من الآية (٢٧) .

(٣) الكشاف ٣/ ٦١٨، ٦١٩، و إرشاد العقل السليم ٧/ ١٥١ .

(٤) المحرر الوجيز ٤/ ٤٣٧ .

لما تقدم البيض والحمر دون إتباع كان الأليق بحسن النسق وترتيب النظام أن يكون السود كذلك ولكنه لما كان في السود هنا زيادة الوصف كان الأليق في المعنى أن يتبع بما يقتضي ذلك وهو الغريب فيقابل حظ اللفظ وحظ المعنى فوفي الخطاب وكمل الغرضان جميعا ولم يطرح أحدهما الآخر فيقع النقص من جهة الطرح وذلك بتقديم الغريب على السود فوقع في لفظ الغريب حظ المعنى في زيادة الوصف وفي ذكر السود مفردا من الإتباع حظ اللفظ إذا جاء مجردا عن صورة البيض والحمر فاتسقت الألفاظ كما ينبغي وتم المعنى كما يجب ولم يخل بواحدة من الوجهين ولم يقتصر على الغريب وإن كانت متضمنة لمعنى السود لئلا تتنافر الألفاظ، فإن ضم الغريب إلى البيض والحمر ولزها في قرن واحد كابن اللبون إذا ما لز في قرن غير مناسب لتلاؤم الألفاظ وتشاكلها، وبذكر السود وقع الالتئام واتسق نسق النظام وجاء اللفظ والمعنى في درجة التمام وهذا لعمر الله من العجائب التي تكل دونها العقول وتعيها بها الألسن لا تدري ما تقول والحمد لله" (١).

و - تقديم بعض الصفات على بعض وأثره الدلالي:

اشتملت السورة الكريمة على بعض الصفات المتعاقبة فقدم فيها بعض الصفات على بعض لتحقيق قيمة تعبيرية أو دلالية ما. ومن ذلك ما يلي:

(١) البرهان في علوم القرآن ٢ / ٤٤٥ .

- قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُعَادِدُ لَخَيْرٍ بَصِيرٌ﴾ (١) فالخبير والبصير صفتان للمولى - ﷺ - وقد تكرر ورودهما مردفين على هذا النسق في مواضع كثيرة من القرآن الكريم لما في ذلك من دلالة يقتضيها هذا التعبير. فالخبير معناه: العالم بدقائق الأمور المعقولة والمحسوسة والظاهرة والخفية. ومعنى البصير: العالم بالأمور المبصرة. وعلى هذا فالخبير في معناه أشمل من البصير، وإذا كان كذلك فلم قدم الأشمل أو الأعم على الخاص؟ يقول الشيخ ابن عاشور: "وتقديم الخبير على البصير؛ لأنه أشمل. وذكر البصير عقبه للعناية بالأعمال التي هي من المبصرات وهي غالب شرائع الإسلام". (٢) ويقول الإمام أبو السعود: "تقديم الخبير على البصير للتنبيه على أن العمدة هي الأمور الروحانية". (٣) كذا قال الألويسي واستشهد عليه بقوله ﷺ "إن الله لا ينظر إلى أعمالكم وإنما ينظر إلى قلوبكم". (٤)

- ومنه قوله - تعالى - : ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِ ابْتَدَأَ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ (٥) تقسم الآية الكريمة المؤمنين الذين اصطفاهم الله - ﷺ - ليكونوا خير أمة أخرجت للناس إلى ثلاثة أقسام يوم القيامة

(١) سورة فاطر من الآية (٣١) .

(٢) التحرير والتنوير ٢٢ / ٣١٠ .

(٣) إرشاد العقل السليم ٧ / ١٥٢ .

(٤) روح المعاني ٢٢ / ١٩٤ .

(٥) سورة فاطر آية (٣٢) .

وجميعهم في الجنة. فمنهم الظالم لنفسه: وذلك بالتفريط والتهاون في توفية الحق لما يقتضيه حاله من العمل غير متوق للكبائر، وهذا القسم هم أكثر الوارث وهم المرجئون لأمر الله. ومنهم المقتصد: أي المتوسط في العمل غير باذل جميع الجهد إلا أنه مجتنب للكبائر فهو مكفر عنه الصغائر، وهم الذين خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا. ومنهم السابق بالخيرات: أي العبادات وجميع أنواع القربات، موف للمقام الذي أقيم به حقه كلما ازداد قربا ازداد عملا، لا يكون سابقا إلا وهو هكذا، وهم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان. ويؤيد هذا قول الحسن: السابق من رجحت حسناته، والمقتصد من استوت حسناته وسيئاته، والظالم من رجحت سيئاته.^(١) فإن قلت: فهذه أوصاف ثلاثة للمؤمنين يوم القيامة بها ينقسمون إلى ثلاثة أقسام أو درجات. فلم قدم الظالم ثم المقتصد وآخر السابق ولم يبدأ به؟ قلت: إن تقديم ما قدم وتأخير ما أخر كان إما تدرجا من الكثرة إلى القلة، أو لمراعاة سياق الكلام، أو لبيان الغرض المسوق له الكلام بما يحتويه من بشرى وطمأنينة لمن ظلموا أنفسهم ولم يفوا العبادة حقها غير متوقين للكبائر فقد سبقت رحمته - ﷻ - غضبه. قال الزمخشري: "فإن قلت لم قدم الظالم ثم المقتصد ثم السابق؟ قلت: للإيدان بكثرة الفاسقين وغلبتهم، وأن المقتصدين قليل بالإضافة إليهم، والسابقون أقل من القليل"^(٢) كذا قال السيوطي وذكر

(١) نظم الدرر ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٢) الكشف ٣ / ٦٢٣ .

لذلك نماذج عدة. (١) أي: إن الترتيب كان بالتدرج من الكثرة إلى القلة وذلك نحو قوله - تعالى - : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (٢) فبدأ بالكفار؛ لأنهم أكثر قال تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (٣) وقيل: قدم الظالم نفسه لدفع توهم حرمانه من الجنة وتعجيلاً لمسرتة. وختم بالسابقين لأنهم الخلاصة، وليكونوا أقرب إلى الجنات . وهو قوله - تعالى - بعده: ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ (٤) . كما قدم الصوامع على المساجد في سورة الحج . وهو قوله: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَادِمَتِ صَوَامِعُ وَبَيْعٌ وَصَلَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (٥) لتكون - أي الصوامع - أقرب إلى الهدم، وأخر المساجد لتقارب الذكر ...". (٦) وهذا هو الأولى عندي من سابقه؛ لأن التعبير القرآني ليست له سنة مطردة في التقديم والتأخير و إن أحصاها بعضهم في عشر سنن كما فعل السيوطي في الإتيان. (٧) وإنما هي

(١) الإتيان ٣ / ٣٨ - ٣٩ .

(٢) سورة التغابن الآية (٢) .

(٣) سورة يوسف (١٠٣) وانظر: التعبير القرآني ص ٥٨ .

(٤) التحرير والتنوير ٢٢ / ٣١٢ .

(٥) سورة الحج من الآية (٤٠) .

(٦) نظم الدرر ص ٢٢٦ .

(٧) الإتيان في علوم القرآن ٣ / ٣٣ - ٤٠ .

سنن غالبية والدليل على ذلك أن القرآن الكريم عند توالى أو تعدد الصفات لموصوف واحد على سبيل التنويع أو التقسيم تارة يكون فيه الترتيبي من الأدنى إلى الأعلى، وتارة ثانية يكون فيه الترتيبي من الأعلى إلى الأدنى، وتارة يقدم الأكثر على الأقل، وتارة يقدم الأقل على الأكثر كما في قوله - تعالى - : ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ (١) فكل طائفة هي أقل من التي بعدها فتدرج من القلة إلى الكثرة. والتدرج من الكثرة إلى القلة أو العكس ليس قصداً في ذاته، بل لما يقتضيه المقام أو السياق من اقتران أولى الصفات أو آخرها بكلمات تحدد الألفاظ من الصفات بها. فالطائفون وإن كانوا أقل مما بعدهم إلا أنهم ألقوا المذكورين بالبيت؛ لأنهم يطوفون حوله بخلاف العاكفين والركع والسجود فإنهم يكونون في أي بيت من بيوت الله في كل الأرض (٢). لذا ناسب هنا - أي في فاطر - تأخير السابقين لما جاء بعد هذا اللفظ بما يبشرون به وهو قوله: (جنات عدن يدخلونها) هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يتقدم في السياق طبقاً للبشرى التي بشرت بها الآية الكريمة من هو في أمس الحاجة لرفع خوفه وقلقه. وعلى هذا يكون تقديم ما قدم وتأخير ما أخر إنما هو لمناسبة سياق الكلام، أو مراعاة ما يقتضيه المقام والله أعلم.

٣ - الحذف وأثره الدلالي:

تجعل اللغة للجملة العربية أنماطاً تركيبية معينة، ففي الجملة أركانها

(١) سورة البقرة من الآية (١٢٥) .

(٢) التعبير القرآني ص ٥٨ بتصرف .

ومكملاتها، وفي عناصرها ما يفتقر إلى غيره، وما لا يستغنى المعنى عن تقديره، فإذا لم تشتمل الجملة على أحد أركانها، أو ما يقتضيه المعنى أو يقتضيه التركيب من مكملاتها وعناصرها الأخرى، ثم اتضح المعنى بدون ذكر هذه العناصر لوجود الدليل على المحذوف عددنا ذلك حذفاً جدياً به لطلب الخفة اختصاراً أو اقتصاراً أو تجنباً للحشو أو لسبب آخر غير ذلك. وكل من عناصر الجملة صالح لأن يحذف إذا قام الدليل عليه فأمكن تقديره في الكلام.^(١)

ويشترط في الحذف ألا يؤدي إلى غموض أو خلل في المعنى. وتنبع أهميته من أنه يثير الانتباه، ويلفت النظر، ويبعث على التفكير فيما حذف، فتحدث عملية إشراك للمتلقي في الرسالة الموجهة إليه^(٢). وقد جعله ابن جني - (رحمه الله) - ضرباً من شجاعة العربية.^(٣)

وبتأمل هذه الظاهرة في سورة فاطر نجد أنه قد حذف فيها لفظ أو أكثر حسبما يقتضيه السياق، وكان لهذا الحذف قيمته في التركيب والتي تبدو أكثر من الذكر لما فيه من الإثارة وتوجيه الذهن، وبيان قيمة دلالية في التراكيب لا تتضح ولا تبين من ذكره. وقد تعددت صور الحذف في السورة الكريمة بتعدد سياقاتها إلا أن لبعضها فقط قيمة دلالية وهو ما يعيننا هنا وتوضيحه على النحو التالي:

(١) البيان في روائع القرآن ٢ / ١٠٩ .

(٢) الأسلوبية (مدخل نظري ودراسة تطبيقية) ص ١٤٠ بتصرف .

(٣) الخصائص ٢ / ٣٦٢ .

أ - حذف الفاعل وأثره الدلالي:

حذف الفاعل في السورة الكريمة في أكثر من موضع وذلك بعد بناء الفعل الرفع له للمجهول وإنابة غيره منابه، وكان حذفه فيها لتحقيق قيمة دلالية معينة يقتضيها السياق كحذف الفاعل للعلم به ودلالة ما قبله عليه كما في قوله - تعالى - : ﴿وَالَى اللّٰهُ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾^(١) إذ لا ترجع الأمور إلا إليه وحده، فلا ترجع إلى غيره. وهذا معلوم من السياق والمقام. ومنه قوله - تعالى - : ﴿يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾^(٢) فالمعلوم أن الفاعلين المباشرين لفعل التحلية هم الخدم من الولدان والغلمان، فلما كان الفاعل معلومًا للمتلقى حذفه، لعدم تعلق الغرض بذكره، فالاهتمام حينئذ متسلط على المفعول أو ما يقع عليه الفعل وهو قوله (من أساور من ذهب ولؤلؤا) ففي بناء الفعل للمفعول إشعار لأهل الجنة بأنهم يكرمون بذلك ولا يتعاطون ذلك بأنفسهم. يقول أبوحيان: "وقدمت التحلية على اللباس؛ لأن الحلي في النفس أعظم وإلى القلب أحب، وفي القيمة أغلى، وفي العين أحلى، وبناء فعله للمفعول الذي لم يسم فاعله إشعار بأنهم يكرمون بذلك ولا يتعاطون ذلك بأنفسهم كما قال الشاعر:

تحلين يا قوتًا وشذرًا مفقرا

غرائر في كن وصون ونعمة

(١) سورة فاطر من الآية (٤) .

(٢) سورة فاطر من الآية (٣٣) .

وأَسَدَ اللباس إليهم؛ لأن الإنسان يتعاطى ذلك بنفسه خصوصاً لو كان بادي العورة^(١). ففي هذا الحذف دليل على قوة العناية بالمفعول به، إذ في بناء الفعل للمجهول والاستغناء عن ذكر الفاعل فيه تركيز الاهتمام على الحدث بصرف النظر عن محدثه وهو ما وضحه ابن جني في قوله عند حديثه عن قراءة يزيد البربري: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾^(٢) بضم العين وكسر اللام المشددة من (علم) ورفع (آدم) نيابة عن الفاعل قال: "إن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل، كضرب زيد عمرًا، فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا: ضرب عمرًا زيدًا. فإن ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبه فقالوا: عمرًا ضرب زيدًا. فإن تظاهرت العناية به عقده على أنه رب الجملة، وتجاوزا حد كونه فضلة فقالوا: عمرو ضربه زيد، فجاءوا به مجيئًا ينافي كونه فضلة، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا: عمرو ضرب زيد، فحذفوا ضميره ونووه ولم ينصبوه على ظاهر أمره، رغبة به عن صورة الفضلة وتحاميا لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة، ثم إنه لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاروا الفعل له، وبنوه على أنه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مظهرًا أو مضمرا فقالوا: ضُربَ عمرو، فاطرح ذكر الفاعل البتة، وأسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل البتة وهو قوله: أولعت بالشيء، ولا يقولون: أولعني به كذا.

(١) البحر المحيط ٦/ ١١٧.

(٢) سورة البقرة من الآية (٣١)

وقالوا: ثلج سؤال الرجل، ولم يقولوا: ثلجه كذا وهذا كله يدل على شدة عنايتهم بالفضلة. وإنما كانت كذلك؛ لأنها تجلو الجملة، وتجعلها تابعة المعنى لها " (١). وقال: "فإذا ثبت بهذا كله قوة عنايتهم بالفضلة حتى أُلغوا ذكر الفاعل معها، وبنوا الفعل لمفعوله فقالوا: ضَرَبَ زيدٌ. حَسُنَ قوله - تعالى - : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ لما كان الغرض فيه أنه قد عرفها وعلمها، وآنس أيضا علم المخاطبين بأن الله سبحانه هو الذي علمه إياه بقراءة من قرأ: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ وكذلك قولهم: ضرب زيد، إنما الغرض منه أن يعلم أنه منضرب، وليس الغرض أن يعلم من الذي ضربه. فإن أريد ذلك ولم يدل دليل عليه فلا بد أن يذكر الفاعل فيقال: ضرب فلان زيدا، فإن لم يفعل ذلك كَلَّفَ علم الغيب". (٢) وبالنظر في الآية الكريمة التي نحن بصددنا نجد أن الاهتمام - هنا - كان بالمفعول حيث علم الفاعل للجميع.

- حذف الفاعل لعدم تعيينه. كما في قوله - تعالى - : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَآذَنُ تُؤَفِّكُونَ﴾ (٣) فحذف الفاعل هنا في (تؤفكون)؛ لأن آفكهم أصناف كثيرون. (٤) كذا قوله: ﴿وَإِنْ يَكْذِبُونَكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ وَإِلَى اللَّهِ

(١) المحتسب : ٦٥/١

(٢) السابق : ٦٦/١

(٣) سورة فاطر من الآية (٣) .

(٤) التحرير والتنوير ٢٢ / ٢٥٦ .

تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴿١﴾ فبني الفعل للمجهول، وهو الأليق بالسياق إذ هو سياق تسلية للنبي - ﷺ - والتسلية محطها وقوع التكذيب لا تعيين المكذب (٢).

- حذف الفاعل لعدم الاهتمام به. كما في قوله - تعالى -: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ (٣) يقول البقاعي: "لما كان الضار هو التزيين من غير نظر إلى فاعل معين بني للمفعول قوله (زين له سوء عمله) أي قبحه الذي من شأنه أن يسوء صاحبه حالا أو مآلا...". (٤) فعدم الاهتمام بالفاعل لكونه معلوما وهو الشيطان.

ب - حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه وأثره الدلالي:

بين الصفة وموصوفها في معهود التعبير ارتباط من حيث الدلالة والذكر قل أن ينفك فيستغني بأحدهما عن الآخر، وهذا أمر على قلته لا تأباه فصاحة الكلام، وبخاصة إذا كان في السياق والمقام ما يرشحه كأن تقوم الصفة لشهرتها واختصاصها بالموصوف مقامه، وهذا الحذف وإن كان في غالب الأحيان ضربًا من فنون القول إلا أنه في بعض الأحيان يؤدي وظيفة دلالية في السياق قد تخفي عند ذكره وهو ما يعيننا هنا. وذلك كما في قوله - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ

(١) سورة فاطر الآية (٤) .

(٢) نظم الدرر ص ٢٠٣ .

(٣) سورة فاطر من الآية (٨) .

(٤) نظم الدرر ص ٢٠٥ .

وَمَكْرٌ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ^(١) أي: المكرات السيئات أو أصناف المكرات السيئات، على أن (السيئات) صفة لمحذوف وليس مفعولا به ليمكرون؛ لأن مكر لازم ... (فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه) . مبالغة للوعيد الشديد على قصد المكر، أو هو إشارة إلى عدم تأثير مكرهم ...".^(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾^(٣) فالوازية صفة للنفس، والمعنى أن كل نفس يوم القيامة لا تحمل إلا وزرها الذي اقترفته، لا تؤخذ نفس بذنب نفس، كما تأخذ جابرة الدنيا الولي بالولي والجار بالجار. فإن قلت: هلا قيل: ولا تزر نفس وزر أخرى؟ ولم قيل وازرة؟ قلت: لأن المعنى أن النفوس الوازرات لا ترى منهن واحدة إلا حاملة وزرها، لا وزر غيرها"^(٤) ويقول الرازي: "لم يقل: ولا تزر نفس وزر أخرى، ولا جمع بين الموصوف والصفة فلم يقل: ولا تزر نفس وازرة وزر أخرى لفائدة: أما الأول: فلأنه لو قال: ولا تزر نفس وزر أخرى، لما علم أن كل نفس وازرة مهمومة بهم وزرها متحيرة في أمرها. ووجه آخر: وهو أن قول القائل: ولا تزر نفس وزر أخرى قد يجتمع معها ألا تزر وزرا أصلا كالمعصوم لا يزر وزر غيره ومع ذلك لا يزر وزرا رأسًا، فقوله: (ولا تزر وازرة) بين أنها تزر وزرها ولا تزر وزر الغير وأما ترك ذكر الموصوف فلظهور

(١) سورة فاطر من الآية (١٠) .

(٢) روح المعاني ٢٢ / ١٧٦ .

(٣) سورة فاطر من الآية (١٨) .

(٤) الكشف ٣ / ٦١٦ .

الصفة ولزومها للموصوف".^(١) ألا ترى كيف كان حذف الموصوف في التركيب مفيدا معنى، قد يؤدي إلى غيره إذا ذكر.

٤ - إضافة الموصوف إلى صفته وأثره الدلالي:

يضاف الشيء إلى صفته أو إلى نوعه ليضفي على المعنى نوعاً من التعيين أو التبيين كما في قوله - تعالى - : ﴿أَسْتَكْبَرًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرُ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئِ﴾^(٢) فأضيف المكر إلى صفته لتعيين هذا المكر أو كما قال الرازي: "لكون السوء فيه أبين الأمور".^(٣) وقيل: إضافة الموصوف إلى الوصف لإظهار ملازمة الوصف للموصوف.^(٤)

المطلب الثالث: دلالة الأساليب في السورة:

الأسلوب هو الطريقة الكلامية التي يسلكها المتكلم في تأليف كلامه واختيار ألفاظه. أو هو المذهب الكلامي الذي انفرد به المتكلم في تأدية معانيه ومقاصده من كلامه.^(٥) أو هو: "الملح التعبيري البارز الذي يؤدي وظيفة دلالية تفوق مجرد دوره اللغوي".^(٦) وعلى هذا فأسلوب القرآن الكريم هو طريقته التي انفرد بها في تأليف كلامه واختيار ألفاظه.^(٧)

(١) التفسير الكبير ٢٦ / ١٤ .

(٢) سورة فاطر من الآية (٤٣) .

(٣) التفسير الكبير ٢٦ / ٣١ .

(٤) التحرير والتنوير ٢٢ / ٣٣٤ .

(٥) مناهل العرفان ٢ / ٢١٨ .

(٦) ظواهر أسلوبية في شعر شوقي - صلاح فضل - مجلة فصول ، مجلد ١ عدد ٤ ص ٢١٠

(٧) مناهل العرفان ٢ / ٢١٨

وهو ما سنوضحه هنا من خلال سورة فاطر لنكشف عن بعض طرق القرآن للوصول إلى المعنى، وكيف كان لهذا الأسلوب أثره في تحديد دلالة السياق. وهنا ينبغي أن نلفت النظر إلى أن الأسلوب غير المفردات والتراكيب التي يتألف منها الكلام، لذا آثرنا أن نقسم دلالة السياق إلى ثلاثة أقسام هي: دلالة اللفظ أو المفردات، ودلالة التراكيب، ودلالة الأساليب؛ وذلك لأن الأساليب هي الطرق التي ينتهجها المتكلم في اختيار مفرداته وتراكيبه؛ لذا فهي مختلفة باختلاف المتكلمين مع أن المفردات التي يستخدمها الجميع واحدة، والتراكيب في جملتها واحدة، وقواعد صوغ المفردات وتكوين الجمل واحدة، لهذا كان القرآن الكريم معجزًا بأسلوبه الفذ ومذهبه الكلامي المعجز، وإن كان لم يخرج عن معهود العرب في لغتهم العربية من حيث ذوات المفردات والجمل وقوانينها العامة.^(١)

فالدراسة الدلالية للنصوص ترمي إلى كشف أسرارها وأبعادها الدلالية، ومدى قدرتها على التعبير البليغ، وتقوم هذه الدراسة - في أكثرها - على مبدأ الانحراف عن أصل الوضع اللغوي باعتبار القرائن، إذ تمثل خروجًا على الجملة الأصولية في النحو العربي نحو بنيات لغوية متعددة تخالف في الأغلب الوضع الأصلي للتراكيب، ولا أدل على قيمة هذه الدراسة وأهميتها من قول هاف كرام: "اللغة هي ثوب الفكرة،

(١) السابق نفسه

والأسلوب هو فصال الثوب وطرازه الخاص".^(١)

وبالنظر في الأساليب القرآنية ندرك أن منها ما هو مراعاة الجمال اللغوي فحسب، ومنها ما هو لاقتترانه بالسياق لأداء وظيفة دلالية لا يؤديها غير الأسلوب المعين بالإضافة إلى مراعاة الجمال اللغوي - وهو ما يعيننا هنا - يقول الخطابي: "اعلم أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمناً أحسن المعاني من توحيد له - عزت قدرته - وتنزيه له في صفاته، ودعاء إلى طاعته ...".^(٢)

وبالنظر في السورة الكريمة نجد أنها قد اشتملت على أساليب عدة ومتنوعة ذات أثر دلالي في السياق. وتوضيحها على النحو التالي:

أ - تباين الأسلوب في السياق وأثره الدلالي:

للغة أوضاعها وموجباتها على ما جرى به العرف العربي، ولها كذلك بلاغتها في مخالفة هذه الأوضاع والخروج عنها للفت الانتباه إلى غرض يكمن في هذه المخالفة وترك الأنماط المعتادة في كلامهم. وهذا الخروج هو كذلك إلف عربي في بيان الفصحاء، ومهيج يسلكه العارفون بطرائق لغتهم ومناحي التصرف فيها. يقول ابن الأثير: "واعلم أيها المتوشح لمعرفة علم البيان أن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك وهو لا يتوخاه في كلامه إلا العارف برموز الفصاحة والبلاغة الذي اطلع على أسرارها وفتش عن دوائنها ولا يجد

(١) الأسلوب والأسلوبية - هاف كرام ص ٢٠

(٢) بيان إعجاز القرآن ص ٢٣ .

ذلك في كل كلام فإنه من أشكال ضروب علم البيان وأدقها فهما وأعمضاها طريقاً".^(١) وقد ذكرت - سابقا - أن السياق مؤثر عرضي - أحيانا - في توجيه دلالة بعض الأسماء. وكذلك بعض الأفعال، إذ يقلبها إلى عكس ما قد وضعت له في أصل اللغة مما يدل على أن هناك خصوصية دلالية تحملها صيغ بعض الأفعال في السياق، وهذه الخصوصية قد تختلف على حسب صيغة الفعل وكذا الاسم.

وبالنظر في السورة الكريمة نجد عدم اطراد الأسلوب في السياق أو الآية الواحدة إذ هو يتباين تباينا ملحوظا لإفادة معنى معين يقصده المولى ﷺ حتى يتمكن في نفس السامع ويلفت انتباهه إليه. وقد تباين الأسلوب الحكيم في السورة الكريمة في صور عدة أهمها ما يلي:

١. التعبير بالمضارع في سياق الماضي وأثره الدلالي:

ومنه قوله - تعالى - : ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فُسُقْنَهُ إِلَى بَلَدٍ مَمِيَّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾ فإن قلت: لم جاء (فتثير) على المضارعة دون ما قبله وما بعده؟ قلت كما قال البقاعي: "لما كان المراد الإيجاد من العدم، عبر بالماضي مسندا إليه؛ لأنه الفاعل الحقيقي فقال (أرسل الرياح) أي أوجدها من العدم مضطربة فيها أهلية الاضطراب والسير ليصرفها كيف شاء لا ثابتة كالأرض، وأسكنها ما بين الخافقين لصلاح مكان الأرض، ولما كانت إثارتها تتجدد كلما أراد أن يسقي أرضا

(١) المثل السائر ٢/ ١٢ .

قال مسندا إلى الرياح؛ لأنها السبب معبراً بالمضارع حكاية للحال لتستحضر تلك الصورة البديعة الدالة على تمام القدرة، وهكذا تفعل العرب فيما فيه غرابة تنبيهها للسامع على ذلك وحثا له على تدبره وتصوره".^(١) أو أن التعبير بالمضارع (فتشير) كان للدلالة على استمرار الإثارة.^(٢)

والحق أن دلالة استحضار الحالة ناتجة عن دلالة الاستمرار أو التكرار التي كفلت حيزا زمنيا يسمح باستحضار الصورة. فدلالة الاستمرار: هي إحدى كنايات دلالة التجدد، إذ يحمل على التجدد دلالات أخرى محمولة عليها: هي التكرار والاستمرار، يقول الألويسي: " وجوز شيء آخر أن يكون الإتيان بما يدل على الماضي ثم بما يدل على المستقبل إشارة إلى استمرار الأمر وأنه لا يختص بزمان دون زمان إذ لا يصح الماضي والاستقبال في شيء واحد إلا إذا قصد ذلك.. وقال الإمام: اختلاف الفعلين؛ لأنه لما أسند فعل الإرسال إلى الله - ﷻ - وما يفعل يكون بقوله - ﷻ - (كن) فلا يبقى في العدم زمانا ولا جزأ زمان جيء بلفظ الماضي دون المستقبل لوجوب وقوعه وسرعة كونه كأنه كان، ولأنه . تعالى . فرغ من كل شيء فهو - ﷻ - قدر الإرسال في الأوقات المعلومة وإلى المواضع المعينة والتقدير كالإرسال، ولما أسند فعل الإثارة إلى الرياح

(١) نظم الدرر ص ٢٠٧ .

(٢) إرشاد العقل السليم ٧ / ١٤٥ .

وهي تؤلف في زمان قال - ﷺ -: (تثير) بلفظ المستقبل^(١). وقال
 الزمخشري: "فإن قلت: لم جاء (فتثير) على المضارعة دون ما قبله، وما
 بعده؟ قلت: ليحكي الحال التي تقع فيها إثارة الرياح السحاب،
 وتستحضر تلك الصور البديعة الدالة على القدرة الربانية، وهكذا يفعلون
 بفعل فيه نوع تمييز وخصوصية بحال تستغرب، أو تهم المخاطب، أو غير
 ذلك...".^(٢) كذا قال آخرون:^(٣) ويقول د/ أبو موسى موضحاً القيمة
 التعبيرية للمضارع في الآية الكريمة على خلاف ما كان يقتضيه الأسلوب
 في العرف اللغوي العام: "صيغة المضارع أفدر الصيغ على تصوير
 الأحداث؛ لأنها تحضر مشهد حدوثها وكأن العين تراها وهي تقع، ولهذا
 الفعل مواقع جاذبة في كثير من الأساليب حتى يقصد به إلى ذلك، وترى
 المتكلمين من ذوى الخبرة بأسرار الكلمات يعبرون به عن الأحداث الهامة
 التي يريدون إبرازها وتقريرها في خيال السامع...".^(٤)

أما مجيء الفعل (أرسل) قبله في صورة الماضي فهو أنه لما كان القصد
 من الاستدلال هو وقوع الإحياء وتقرر وقوعه جيء بفعل الماضي في قوله
 (أرسل) ... ولم يؤت بفعل الإرسال في هذه الآية بصيغة المضارع بخلاف

(١) روح المعاني ٢٢ / ١٧١ .

(٢) الكشف ٣ / ٦١٠ .

(٣) البحر المحيط ٧ / ٢٨٩، وإرشاد العقل السليم ٧ / ١٤٥، والجامع لأحكام القرآن ٢٤ /

. ٣٢٧

(٤) خصائص التراكيب ص ٢٦٤ .

قوله في سورة الروم: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾^(١) لأن القصد هنا الاستدلال بما هو واقع إظهارًا لإمكان نظيره، وأما آية سورة الروم فالمقصود منها الاستدلال على تجديد صنع الله ونعمه.^(٢) يقول أحد الباحثين المحدثين معللاً تباين الأسلوب في فعل إرسال الرياح بين سورتي فاطر والروم وغيرهما: "وردت صيغة (أرسل) فعلاً ماضياً لسببين: الأول - ورود (أحداث) في السياق ماضية، والثاني ورود (أفعال) في السياق ماضية. فمن الأحداث الماضية في السورة تكذيب الرسل السابقين من قبل قومهم، وإتباعهم طريق الشيطان الذي زين لهم القبيح حسناً. ومن الأفعال الماضية فيها: (سقناه، أحيينا به). أما ورود صيغة (يرسل) فعلاً مضارعاً مع الرياح في الروم وغيرها فلسببين كذلك. الأول: ورود أحداث في السياق للحاضر أو المستقبل. والثاني: ورود أفعال كثيرة في السياق للحاضر أو المستقبل ... إذًا الأفعال المحيطة بالفعل المدروس والأحداث المحيطة به كذلك هي التي تقرر صيغته أماضية هي أم مضارعة، وليس مجموع الأفعال ومجموع الأحداث في السورة كلها؛ لأن الجوار في اللغة والحياة له أثر لا ينكر".^(٣)

وهذا التعليل وإن كان مقنعاً في الفعل (أرسل) إلا أنه عندي غير

(١) سورة الروم من الآية (٤٨) .

(٢) التحرير والتنوير ٢٢ / ٢٦٨ .

(٣) سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن ص ٧١ - ٧٤ بتصرف

مقنع في الفعل (فتشير) إذ إن ما يحيط به من الأفعال والأحداث إنما هو في سياق الماضي؛ لذا كان قول السابقين من أنه كان لتجدد إثارة تلك الرياح أدق، بل إن في سياق الآية ما يدل على بلاغة التعبير بالمضارع ودقته يقول البقاعي: "ولما كان المراد الاستدلال على القدرة على البعث، وكان التعبير بالمضارع يرد التعنت عبر بالمضارع".^(١) أما إيراد الفعلين بعده بصيغة الماضي (فسقناه، فأحيينا به) فللدلالة على التحقيق.^(٢)

- ومنه في السورة نفسها قوله - تعالى - : قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ﴾^(٣) فعبر بالمضارع (يتلون) مع الأفعال الماضية (أقاموا الصلاة، وأنفقوا مما رزقناهم)؛ لأن الفعل المضارع يشعر بتجدد تلاوتهم فإن نزول القرآن متجدد فكلما نزل منه مقدار تلقوه وتدارسوه ... وحيء في جانب إقامة الصلاة والإنفاق بفعل الماضي؛ لأن فرض الصلاة والصدقة قد تقرر وعملوا به فلا تجدد فيه، وامثال الذي كلفوا به يقتضي أنهم مداومون عليه.^(٤) يقول الإمام البقاعي: "عبر في الأول بالمضارع؛ لأن إنزالها - (أي الآية الكريمة) - قبل التمام - (أي قبل تمام نزول القرآن الكريم) - وتصريحًا بتكرار التلاوة تعبدًا ودراسة؛ لأن القرآن كما قال النبي ﷺ :-

(١) نظم الدرر ص ٢٠٧.

(٢) روح المعاني ٢٢ / ١٧٢.

(٣) سورة فاطر الآية (٢٩).

(٤) التحرير والتنوير ٢٢ / ٣٠٦.

"أشد تفلتا من الإبل في عقلها".^(١) وفي الثاني والثالث بالماضي حثًا على المبادرة إلى الفعل، فهم يجددون التلاوة كل وقت مستمرين على ذلك محافظين عليه كلما نزل من القرآن شيء وبعد كمال نزوله حتى يكون ذلك ديدنهم وشأنهم بفهمه وبغير فهم".^(٢) فصيغة المضارع منادية باستمرار مشروعية تلاوته والعمل بما فيه.... وحملها على حكاية الحال الماضية مع كونه تعسفًا ظاهرًا مما لا سبيل إليه كيف لا والمقصود الترغيب في دين الإسلام والعمل بالقرآن الناسخ لما بين يديه من الكتب.^(٣) ومعنى هذا أن إثارة التعبير بالمضارع في (يتلون) قد دل على استمرار وتجدد تلاوتهم لكتاب الله تعالى كلما نزل منه شيء وبعد كمال نزوله فهي - (أي التلاوة) - ملازمة لهم في حياتهم لما في كتاب الله من الخير العظيم، أما إقامة الصلاة والإنفاق أو الإحسان إلى الخلق فقد عبر عنهما بالفعل الماضي للدلالة على ثبات الأمرين المقررين سلفًا، حتى صارا صفتين لهم ونحيزتين فيهم.

- ومن ذلك التعبير بالمضارع مع جملة الشرط وبالماضي مع جملة الجواب في ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾^(٤) في مقام التسليية لرسول الله - ﷺ - للدلالة على تجديد تكذيبهم له، وتحقيق

(١) صحيح مسلم ١/ ٥٤٥ حديث رقم ٧٩١.

(٢) نظم الدرر ص ٢٢٣.

(٣) إرشاد العقل السليم ٧/ ١٥٢.

(٤) سورة فاطر الآية (٤).

وقوع تكذيب من قبلهم مع رسلهم فتلك سنة القوم منذ خلق الله القوم. (١)

٢ . التعبير بالماضي عن المستقبل وأثره الدلالي:

قد يعبر بصيغة الماضي في سياق الحال أو الاستقبال عدولا بالكلام عن سننه الظاهرة كما في قوله - تعالى - : ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ (٢) فقال (أورثنا) ولم يقل: نورث. فعبر عن المستقبل بلفظ الماضي لتقرره وتحققه. أي: الدلالة على تحقق وقوعه. (٣)

- ومنه قوله - تعالى - : ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾ (٤) فعبر بالماضي (وقالوا) عن المستقبل؛ لأنهم يقولون هذا القول في جنات عدن لتحقيق الوقوع. (٥) وإن كان المراد بيان حالهم حين يدخلون الجنة. فالأفعال الماضية في الآيتين وهي (قالوا، أذهب، أحلنا) تدل على زمن الخطاب في الآخرة بعد دخول المؤمنين الجنة، وهو بالنسبة لأهل الجنة ماضٍ؛ لأنهم يتحدثون عن اللحظات التي تسبق زمن الإخبار. والقرآن الكريم يعرض كثيراً من مشاهد الآخرة في صور الماضي وكأنها أحداث قد وقعت؛ وذلك ليؤكد كينونتها، وأن زمن الدنيا في

(١) تفسير سورة فاطر ص ٢٨ .

(٢) سورة فاطر من الآية (٣٢) .

(٣) إرشاد العقل السليم ٧ / ١٥٢ .

(٤) سورة فاطر الآية (٣٤) .

(٥) إرشاد العقل السليم ٧ / ١٥٣ ، وروح المعاني ٢٢ / ٩٩ .

حساب الحق كأنه زمن قد انتهى ليواجه بهذا الأسلوب الحاسم دواعي الانصراف عن أمر القيامة. ولهذا الأسلوب نظائر كثيرة فيه.^(١)

واستعمال الفعل في الدلالة على زمن غير الزمن الذي وضع له مرتبط بالقرينة الظاهرة، إذ هي أهم ما يعول عليه في هذا الاستعمال. فاستعمال المضارع في الماضي هو نوع من تشبيه الماضي بالمضارع وتقريبه منه؛ لأن دلالة استحضر الحالة من دلالات المضارع - كما سبق - حيث يعبر بالمضارع عن الماضي لتتمكن دلالة استحضر الحالة التي وقعت في الزمن الماضي لجلالتها. وكذلك استعمال الماضي في الدلالة على المستقبل لكي يحمل التعبير في طياته الدلالة التي يدل عليها الماضي وهي تحقق الوقوع، فيعلم من ذلك التنبه على تحقيق الخبر كله، وأنه واقع لا محالة. فماضوية الفعل - إذن - دلالة على ثباته وحصوله أو تحقق وقوعه وإن لم يقع بعد، ودلالته على المستقبل تعني تجدد حدوثه حسب زمن الخطاب، لا على حسب زمن نطقه فحسب. ومن هنا يتبين لنا أن لدلالة الفعل آثارها الواضحة في الكشف عن مضمون الكلام وما يذخر به من المعاني ودرر الكلام وذلك من خلال السياق القرآني الذي يرد فيه، وعن أسرار النص القرآني وتوضيح مرامييه أو مقاصده وغاياته. وقل أن تجد نصا يحوي من أسرار هذه الأساليب البليغة البديعة ما يحويه، فهو كلام الله العزيز الحكيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

(١) ينظر: خصائص التراكيب ص ٢٦٥: ٢٦٩ .

٣ - عطف الماضي على المضارع وأثره الدلالي:

الأولى في باب العطف أن يتفق المعطوف والمعطوف عليه إفراداً وتثنية وجمعاً، وتعريفًا وتنكيرًا، وكذا زمانًا وذلك حين تعطف جملة فعلية على جملة فعلية أخرى. إلا أنه بتأمل السورة الكريمة التي نحن بصددنا وجدنا أن الماضي قد عطف على المضارع وهما مختلفان من حيث الزمن كما سبق. وذلك في سياق حديثه - ﷺ - عن دلائل قدرته ووحدانيته، وذلك في المقطع الثالث من السورة الكريمة وفيه يتحدث المولى - ﷺ - عما يستوجب شكره والإيمان بوحدانيته من خلقه للبحرين العذب والملح وما فيهما من الكنوز، وعن تعاقب الليل والنهار، وتسخير الشمس والقمر وغير ذلك من المشاهد المعروضة للبصائر والأبصار. إلا أننا نجد تباينًا في أسلوب الذكر الحكيم في هذا السياق. وهذا التباين إن دل فإنما يدل على بديع صنعه وما أودعه في المجال الكوني من سمات أو صفات يتسم بها كل جرم فيه. قال تعالى: ﴿يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(١) فعبر بالمضارع (يولج) مع الليل والنهار، وبالماضي (سخر) مع الشمس والقمر، وعطفه على المضارع قبله. يقول الشيخ أبو السعود مبيّنًا سر هذا التخالف في العطف بين المعطوف والمعطوف عليه من حيث الزمن ومدى اتساقه مع السياق وبديع علمه - ﷺ - في وضع الكلمات في موضعها بحيث

(١) سورة فاطر من الآية (١٣) .

تشعر بسرهما ودقة تعبيرها واتفاقها مع ما توصل إليه العلم الحديث من حقائق العلوم الكونية: " (وسخر الشمس والقمر) عطف على يولج، واختلافهما صيغة؛ لما أن إيلاج أحد الملوين في الآخر متجدد حيناً فحيناً، وأما تسخير النيرين فأمر لا تعدد فيه، وإنما المتعدد والمتجدد آثاره وقد أشير إليه بقوله - تعالى - (كل يجري) أي: بحسب حركته الخاصة وحركته القسرية على المدارات اليومية المتعددة حسب تعدد أيام السنة جريانا مستمرًا لأجل مسمى قدره الله تعالى لجريانهما وهو يوم القيامة كما روى عن الحسن (رحمه الله) ^(١) كذا قال الألويسي. ^(٢)

٤ - التعبير باسم الفاعل تارة وبصيغة المبالغة تارة ثانية في الصيغ المشتقة من أصل واحد في سياق الآية الواحدة:

وذلك كما في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ غَيْبِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ ^(٣) يقول الشيخ ابن عاشور: "جاء في الإخبار بعلم الله بالغيب بصيغة اسم الفاعل، وفي الإخبار بعلمه بذات الصدور بصيغة المبالغة؛ لأن المقصود من إخبار المخاطبين تنبيههم على أنه كناية عن انتفاء أن يفوت علمه تعالى شيء. وذلك كناية عن الجزاء فهي كناية رمزية". ^(٤) وقيل عبر بصيغة المبالغة (عليم) مع ذات الصدور؛ لأن هذه

(١) إرشاد العقل السليم ٧/ ١٤٧، ١٤٨ .

(٢) روح المعاني ٢٢/ ١٨١ .

(٣) سورة فاطر آية (٣٨) .

(٤) التحرير والتنوير ٢٢/ ٣٢١ ، ٣٢٢ .

الجملة كالتعليل لقوله (عالم غيب السموات والأرض)؛ لأنه إذا علم ما في
الصدر وهو أخفى ما يكون فقد علم غيب ما في العالم.^(١)

٥ - تباين الأسلوب بين الجمع والإفراد وأثره الدلالي:

ومنه قوله - تعالى - : ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿٥﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا
النُّورُ ﴿٦﴾ فجمع الظلمات وأفرد النور. يقول أبو حيان: "أفرد الأعمى
والبصير؛ لأنه قابل الجنس بالجنس، إذ قد يوجد في أفراد العميان ما
يساوي به بعض أفراد البصراء، كأعمى عنده من الذكاء ما يساوي به
البصير البليد. فالتفاوت بين الجنسين مقطوع به لا بين الأفراد، وجمع
الظلمات؛ لأن طرق الكفر متعددة، وأفرد النور؛ لأن التوحيد والحق
واحد، والتفاوت بين كل فرد من تلك الأفراد وهذا الواحد فقال:
الظلمات لا تجتمع فيها ما يساوي هذا النور".^(٢) وقال أبو السعود: "جمع
الظلمات وأفرد النور؛ لتعدد فنون الباطل واتحاد الحق".^(٣) وقيل: لأن
الظلمة قد تتعدد فتكون في مجال قد تخلل بينهما نور، والنور في هذا العالم
وإن تعدد إلا أنه يتحد وراء محل تعدده.^(٤)

٦ - تباين الأسلوب في العطف على الصفات المتضادة بالتقديم

والتأخير وأثره الدلالي:

(١) الكشاف ٣ / ٦٢٥ .

(٢) التفسير الكبير ٢٦ / ١٦، والبحر المحيط ٧ / ٢٩٥ .

(٣) إرشاد العقل السليم ٧ / ١٤٩ .

(٤) روح المعاني ٢٢ / ١٨٧ .

ومنه قوله - تعالى - : ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿١١﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿١٢﴾ وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ ﴿١٣﴾ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾

يلاحظ في هذه الآيات تقابلا وعطفًا بين الصفات المتضادة، كما يلاحظ عدم اتفاق الأسلوب في عرض هذه الصفات التي ذكرت لبيان الفرق بين المؤمن والكافر فقدم أولاً الأعمى على البصير، والظلمات على النور. ثم قدم ثانيًا الظل على الحرور، والأحياء على الأموات. وكان النظم يقضي بتقديم الحرور على الظل والأموات على الأحياء لتتسق ألوان الصورة البديعة كلها فيكون الأسود المعتم (الأعمى والظلمات والحرور والأموات) في جانب، والأبيض المشرق (البصير والنور والظل والأحياء) في جانب آخر. مما يدل على أن تباين الأسلوب هنا قصد لتحقيق لمحة دلالية ومعنى قصد في ذاته لا يبين ولا يتضح مع جريان الأسلوب على نسق واحد. يقول الإمام الرازي موضحاً سر هذا التباين في الأسلوب في الآية : "قدم الأشرف في مثلين وهو الظل والحرور - (ولعله خطأً في النسخ إذ مقام السياق يقتضي الظل والأحياء) - وأخره في مثلين وهو البصر والنور، وفي مثل هذا يقول المفسرون: إنه لتواخي أواخر الآي، وهو ضعيف؛ لأن تواخي الأواخر راجع إلى السجع، ومعجزة القرآن في المعنى لا في مجرد اللفظ، فالشاعر يقدم ويؤخر للسجع فيكون اللفظ حاملاً له على تغيير المعنى، وأما القرآن فحكمة بالغة والمعنى فيه صحيح واللفظ فصيح، فلا يقدم ولا يؤخر اللفظ بلا معنى، فنقول: الكفار قبل النبي - ﷺ - كانوا في ضلالة فكانوا كالعمي وطريقهم كالظلمة، ثم لما جاء النبي - ﷺ -

وبين الحق واهتدى به منهم قوم فصاروا بصيرين وطريقتهم كالنور فقال: وما يستوي من كان قبل البعث على الكفر ومن اهتدى بعده إلى الإيمان، فلما كان الكفر قبل الإيمان في زمان محمد - ﷺ - والكافر قبل المؤمن قدم المقدم، ثم لما ذكر المآل والمرجع قدم ما يتعلق بالرحمة على ما يتعلق بالغضب لقوله في الإلهيات: (سبقت رحمتي غضبي)، ثم إن الكافر المصر بعد البعثة صار أضل من الأعمى وشابهه في عدم إدراك الحق من جميع الوجوه فقال: (وما يستوي الأحياء) أي: المؤمنون الذين آمنوا بما أنزل الله، والأموات الذين تليت عليهم الآيات البينات ولم ينتفعوا بها، وهؤلاء كانوا بعد إيمان من آمن فأخروهم عن المؤمنين لوجود حياة المؤمنين قبل ممات الكافرين المعاندين، وقدم الأعمى على البصير لوجود الكفار الضالين قبل البعثة على المؤمنين المهتدين بعدها".^(١) وقيل: قدم ما قدم فيما عدا الأخير - (أي ولا الأحياء ولا الأموات) - لأنه عدم وله مرتبة السبق، وفي الأخير لأن المراد بالأموات فاقدوا الحياة بعد الاتصاف بها كما يشعر به إرداف ذلك بقوله - تعالى - ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ ﴾ فيكون للحياة مع أنها وجودية رتبة السبق أيضا. وقيل: إن تقديم غير أشرف على الأشرف مع انفهام أنه غير أشرف للإشارة إلى أن التقديم صورة لا يخل بشرف الأشرف.

فالنار يعلوها الدخان وربما يعلو الغبار عمائم الفرسان^(٢)

(١) التفسير الكبير ١٦ / ٢٦ .

(٢) روح المعاني ١٨٧ / ٢٢ .

وقيل: إن الغرض الأهم من التقديم هو تفضيع حال الكافر ثم الانتقال إلى حسن حال ضده؛ لأن هذا التشبه جاء لإيضاح ما أفاده القصر في قوله: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾...^(١) وعلى هذا ندرك أن تقديم ما قدم وتأخير ما أخر من هذه الصفات يضيف دلالة معينة يقتضيها السياق ويتطلبها المقام بالإضافة إلى التناسق اللفظي ومراعاة الفاصلة القرآنية الموحية بجمال الأداء في هذا التوزيع، إذ فيه توازن لألوان الصورة حيث جاءت هكذا. يقول أحد الباحثين المحدثين: "الظل هو نعمة في مقابلة الحرور، وكذلك الحياة نعمة في مقابلة الموت. فقدمت هنا نعمتان على حين قدمت قبلهما آفتان هما العمى والظلمات، وفي هذا التوزيع توازن لألوان الصورة حيث جاءت هكذا: آفتان تقابل نعمتين العمى والبصر والظلام والنور. ونعمتان تقابل آفتين الظل والحرور والحياة والموت...".^(٢) فالتقابل طريقة من طرق التصوير وطريقة من طرق التلحين. والتعبير القرآني يكثر من استخدامها في تنسيق صوره التي يرسمها بالألفاظ على نحو دقيق.

ب - أسلوب التكرار وأثره الدلالي:

في السورة الكريمة تكررت بعض الحروف والكلمات في السياق الواحد

(١) التحرير والتنوير ٢٢ / ٢٩٢ .

(٢) دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية ص ٥٧٠ .

فهل لهذا الأسلوب من قيمة دلالية؟ أقول: التكرار من الأساليب الشائعة في العربية والقرآن الكريم تثيره في الغالب حاجة المتكلم إلى الاهتمام باللفظ المكرر، وتقرير المعنى الذي يتضمنه الكلام في نفوس متلقيه حتى قيل: إن الكلام إذا تكرر تقرر.^(١) وبالنظر في السورة الكريمة نجده على النحو التالي:

١. تكرار حرف الجر:

في قوله - تعالى - : ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾^(٢) فذكر الباء مع البيئات والزبر والكتاب المنير هنا في سورة فاطر، ولم يذكر في آية آل عمران ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾^(٣) ذلك أن هذا التكرار يفيد التوكيد، والمقام في فاطر يقتضي هذا التأكيد إذ هو مقام الإنذار والدعوة والتبليغ. وذلك في الآيات من ١٨ إلى ٢٥، فلما كان المقام مقام إنذار وتبليغ كرر الباء؛ لأن هذه هي كتب الإنذار والدعوة والتبليغ، وليس المقام في آل عمران مقام تبليغ وإنذار، بل هو كلام عام وذكر حوادث تاريخية معينة وذلك في الآيتين ١٨٣، ١٨٤، فلما لم يكن المقام كذلك لم يكرر الباء في رسائل الدعوة وكتبها إذ ليس المقام يقتضي ذلك ... ومما يقتضي التوكيد أن فعل

(١) الإتقان ٣ / ١٧٩.

(٢) سورة فاطر آية (٢٥).

(٣) سورة آل عمران الآية (١٨٤).

التكذيب جاء في آل عمران على صيغة الماضي (فإن كذبوك)؛ لأن المقام تعقيب على أمر تاريخي انقضى وحادثة معينة ذهبت. أما في فاطر فجاء بصيغة المضارع (وإن يكذبوك) الدال على التكرار والاستمرار؛ لأن الدعوة مستمرة والتبليغ والإنذار مستمران متكرران فجاء لكل مقام بما يناسبه.^(١)

٢. تكرار أداة النفي لا:

قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ۗ ﴿١٦﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ۗ ﴿١٧﴾ وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ ۗ ﴿١٨﴾ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ يقول الرازي: "كرر كلمة النفي بين الظلمات والنور والظل والحرور والأحياء والأموات، ولم يكرر بين الأعمى والبصير؛ وذلك لأن التكرير للتأكيد والمنافاة بين الظلمة والنور، والظل والحرور مضادة، فالظلمة تنافي النور وتضاده، والعمى والبصر كذلك، أما الأعمى والبصير فليس كذلك بل الشخص الواحد قد يكون بصيراً وهو بعينه يصير أعمى، فالأعمى والبصير لا منافاة بينهما إلا من حيث الوصف، أما الظل والحرور فالمنافاة فيهما ذاتية؛ لأن المراد من الظل عدم الحر والبرد فلما كانت المنافاة هناك أتم أكد بالتكرار. وأما الأحياء والأموات وإن كانوا كالأعمى والبصير من حيث أن الجسم الواحد يكون حياً محلاً للحياة فيصير ميتاً محلاً للموت. ولكن المنافاة بين الحي والميت أتم من المنافاة بين الأعمى والبصير، كما بينا أن الأعمى والبصير يشتركان في إدراك الأشياء، ولا كذلك الحي والميت.^(٢) كذا قال أبو

(١) التعبير القرآني ص ١٥٦: ١٥٧ بتصرف.

(٢) التفسير الكبير ١٦/٢٦.

حيان.^(١) فتكرير (لا) إذن هنا إنما هو لتأكيد المنفاة .

٣ . تكرير النفي والفعل المنفي :

تكرر الفعل المنفي مع أداة النفي في السورة في أكثر من موضع ليفيد بتكراره دلالة ما ومن ذلك ما يلي:

- قوله - تعالى - : ﴿ لَا يَسْتَنَّا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴾^(٢) فتكرار الفعل المنفي وهو قوله (لا يمسنا) مع كل من النصب أي التعب، واللغوب أي الكلال أو الضعف؛ ليفيد المبالغة في كل منهما على جهة الاستقلال.^(٣) يقول أحد الباحثين المحدثين: "فقد ذكر (لا يمسنا) ثانية وحسب المتلقي أن يفهم المعنى لأول وهلة، غير أن النص القرآني يراعي مقتضى الحال، ويعطي لصفة المس السلي الوظيفة المنوطة بها في توكيد عدم المساس بالنصب واللغوب، ومن هنا تبرز أهمية الذكر كما يوضح ذلك صاحب كتاب البلاغة والأسلوبية بالقول: "وطبيعة الذكر تمثل جانبًا موضوعيًا في الصياغة باعتبارها قائمة على الوضع اللغوي في الأصل، ومع ذلك فقد قام البلاغيون بتحريك هذا السياق من وضعيته إلى إكسابه لونا من الذاتية يربطه باعتبارات في الأداء مستقلة إلى حد ما عن أصل الوضع، ومتصلة بالمقام في نفس الوقت بالمقام والحال".^(٤) وكذا قوله -

(١) البحر المحیط ٧ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٢) سورة فاطر من الآية (٣٥) .

(٣) إرشاد العقل السليم ٧ / ١٠٤ ، وتفسير سورة فاطر - د/ عبدالحسيب طه ص ١٢٠ .

(٤) اللجنة في القرآن الكريم دراسة في الأسلوب اللغوي ص ٧٥ - ٧٦ .

تعالى - : ﴿ وَلَا يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ إِلَّا مَقْتًا وَلَا يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرُهُمْ إِلَّا خَسَارًا ﴾ (١) فالتكرير هنا يفيد زيادة التقرير والتنبيه على أن اقتضاء الكفر لكل واحد من الأمرين الهائلين القبيحين بطريق الاستقلال والأصالة. (٢) فكل واحد من الأمرين - المقت والخسارة - مستقل باقتضاء قبحه ووجوبه فلو لم يكن الكفر مستوجبا شيئا سوى الخسارة لكفى ذلك قبحا. (٣) ومنه قوله: ﴿ فَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ (٤) فنفي وجدان التبديل والتحويل عبارة عن نفي وجودهما بالطريق البرهاني، وتخصيص كل منهما بنفي مستقل لتأكيد انتفائهما. (٥) فالتبديل تغيير الشيء عما كان عليه قبل مع بقاء مادة الأصل كقوله - تعالى - كَمَا فَضَّجَتْ جُلُودَهُمْ بَدَلْتُهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا (٦) ... والتحويل نقل الشيء من مكان إلى مكان آخر، وسنة الله . ﷻ . لا تبدل ولا تحول، فخص هذا الموضوع بالجمع بين الوصفين لما وصف الكافرين بوصفين وذكر لهم غرضين ﴿ وَلَا يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ إِلَّا مَقْتًا وَلَا يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرُهُمْ إِلَّا خَسَارًا ﴾ "... (٧).

(١) سورة فاطر آية (٣٩) .

(٢) إرشاد العقل السليم ٧ / ١٥٥ .

(٣) تفسير سورة فاطر - د/ عبدالحسيب طه ص ١٢٩ .

(٤) سورة فاطر من الآية (٤٣) .

(٥) إرشاد العقل السليم ٧ / ١٥٦ .

(٦) سورة النساء من الآية (٥٦) .

(٧) أسرار التكرار في القرآن ص ١٧٧ .

٤ - تكرير النهي والفعل المنهي عنه:

ومنه قوله - تعالى - ﴿ فَلَا تَعْرَظْكُمْ أَلْحِيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغْرَبَكُم بِإِلَّهِ الْعُرُورُ ﴾ (١) فتكرير فعل النهي - هنا - للمبالغة فيه، واختلاف الغرورين في الكيفية. (٢) فتغيير الدنيا يكون بزینتها وزخرفها وشغلهم بمتاعها، وتغيير الشيطان يكون بالغواية والوسوسة، والدفع القوي إلى المعاصي، والإخلال بمعسول القول وباطله، ومختلف الأمانی. (٣)

هكذا يتبين أن التكرار في بعض الآيات يحدث إفادة معنوية يقتضيها السياق ومقام الكلام كالتأكيد، والمبالغة، وزيادة التقرير، واختلاف الأمرين المكررين أو انفراد كل منهما بخاصية لا توجد في الآخر، إلى غير من الفوائد التي يحققها هذا الأسلوب والتي عنى السيوطي بتوضيحها. (٤) لذا قيل عن هذا الأسلوب أنه أبلغ من التأكيد وهو من محاسن الفصاحة. (٥)

وهكذا تتجلى روائع الأسلوب القرآني في قوة السبك والنظم، وفي ارتقاء المعنى والدلالة، وفي جمال وبلاغة التعبير وروعته.

(١) سورة فاطر آية (٥) .

(٢) روح المعاني ٢٢ / ١٦٨ .

(٣) تفسير سورة فاطر ص ٣٢ .

(٤) الإتيقان ٣ / ١٧٩ .

(٥) السابق نفسه .

الختامة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من بعثه الله هاديًا، ومبشرًا، ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه، وسراجًا منيرًا، اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين.
وبعد ...

فقد تم هذا البحث بنعمة من الله وفضله، وقد خلص البحث إلى نتائج كثيرة، أهمها ما يلي:

1. ثبوت المناسبة الطبيعية أو الذاتية بين اللفظ والمعنى في بعض الألفاظ والصيغ التي وردت في السورة الكريمة.
2. تعدد دلالة بعض الحروف والكلمات في السورة الكريمة على سبيل التضمنين أو على سبيل الاشتراك اللفظي.
3. تطور دلالة بعض الألفاظ في اللغة العربية قبل نزول القرآن الكريم وقد عبر القرآن عن ذلك بإيراد اللفظ بالداليتين القديمة والمتطورة، وفي السورة الكريمة جملة من هذه الألفاظ التي تطورت دلالتها بطريق التخصيص أو التعميم أو النقل المجازي.
4. تميز المفردة القرآنية بقيمة تعبيرية في موقعها ولا يصح وقوع غيرها في نفس الموقع، وفي جملة وتراكيبه، وفي أساليبه البارعة المبهرة، بل وفي كل ما يتعلق به.
5. يختار القرآن الكريم المفردة اختياريًا دقيقًا يتناسب مع مضمون الخطاب، فكانت له خصوصيات في استعمال الألفاظ مما يدل على

القصد الواضح في انتقاء المفردة من دون غيرها في هذا الموضع أو ذاك حتى أضحت كالعقد الثمين ذي الفصوص المتنوعة.

٦. اتساق المفردة القرآنية تمام الاتساق مع المعنى المراد من الآية، بل مع السورة كلها أو القرآن الكريم بأجمعه ... وذلك لا يكون إلا للكلام المعجز الذي تحدى أرباب الفصاحة أن يأتوا بمثله.

٧. لدلالة الصيغة التي ترد عليها المفردة القرآنية أثرها الواضح في الكشف عن إبداع المفردة وبيان جماليتها في موضعها الأشكل بها أو الأخص؛ لما تذخر به من المعاني ودرر الكلام، وذلك من خلال السياق القرآني الذي ترد فيه بحيث تكون فيه كالدرة الثمينة وسط عقد أحكم نظمه، والبحث عن أسرار النص القرآني وتوضيح مرامييه أو مقاصده وغاياته يوقفنا على جمالية المفردة القرآنية وإبداعها في شتى صورها.

٨. استعمل القرآن الكريم في صوغ مفرداته وفق صيغ العربية استعمالاً معجزاً وفريداً جاء من تنوع الصيغ ذات الأصل الاشتقائي الواحد تبعاً للسياق، فكانت المفردة على صيغتها الواردة عليها غاية في الدقة الإبداع والإعجاز بحيث لا تصلح صيغة في موضع أختها وإن اتحد التركيب، أو تشابه النظم، بل وإن اتحدت القصة. وكلما أمعن الباحث الفكر في أسرار هذه الصيغ عند استعمالها في أساليب القرآن الكريم، ودقق النظر فيها حينما ترد في آيات الذكر الحكيم وجد أسراراً عظيمة في استعمال كل صيغة في موضعها المناسب.

٩. لدلالة السياق القرآني أهمية بالغة في تفسير كلام الله - ﷻ -
فهي أصل أصيل من أصول هذا العلم، وبإهمالها يضع المفسر قدمه على
عتبات الزلل، ويركب مراكب الخلل، وتوسم آراؤه بالعلل، فيعظم الخطب
ويصبح جلالاً.

١٠. يكشف السياق القرآني في السورة الكريمة عن بعض خصائص
الأسلوب القرآني ودلالاته من حيث أسرار الجملة العربية، وتباين
الأسلوب وروعته، واستعمال الألفاظ في دلالاتها الأولية، وفي انتقالها إلى
دلالات أخرى تطوراً كان ذلك في الدلالة، أو تضميناً، أو استعمالاً على
سبيل الحقيقة اللغوية تارة أو المجاز تارة ثانية.

فهرس المصادر والمراجع

- الإقتان في علوم القرآن - السيوطي - تح/ سعيد المندوب - دار الفكر/بيروت - ط/ أولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند الطاهر بن عاشور في كتابه (التحرير والتنوير) رسالة دكتوراه للباحث/ مشرف بن أحمد جمعان الزهراني - بالمملكة العربية السعودية جامعة أم القرى - عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ.
- أدب الكاتب - ابن قتيبة الدينوري - تح/ محمد محي الدين عبد الحميد - مكتبة السعادة/ مصر - ط/ رابعة ١٩٦٣م.
- الأدوات النحوية في كتب التفسير - د/ محمود أحمد الصغير - دار الفكر/ دمشق ط/ أولى ١٤٢٢هـ.
- أسرار ترتيب القرآن - السيوطي - تح/ عبد القادر أحمد عطا - دار الاعتصام/ القاهرة بدون.
- الأسلوب والأسلوبية - هاف كراهم - ترجمة/ كاظم سعد الدين - دار الآفاق العربية/ العراق ١٩٨٥م.
- الأسلوبية (مدخل نظري ودراسة تطبيقية) - د/ فتح الله أحمد سليمان - مكتبة الآداب/ القاهرة - بدون.
- أسماء الله الحسنى . دراسة في البنية والدلالة . د/ أحمد مختار عمر . عالم الكتب . ط/ أولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- الأسماء والصفات - أبو بكر البيهقي - تح/ عبد الله بن محمد الحاشدي - مكتبة السوادبي/ جدة - ط/ أولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- الأشباه والنظائر في الألفاظ القرآنية التي ترادفت مبانيتها وتنوعت معانيها - عبد الملك بن محمد الثعالبي - تح/ محمد المصري - مكتبة المتنبي/ القاهرة - ط/ أولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الأشباه والنظائر في القرآن الكريم - مقاتل بن سليمان البلخي - تح/ د/ عبد الله محمود شحاتة - الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة ١٩٧٥م.

- أصول الفقه - الشيخ/ محمد الحضري - المكتبة التجارية الكبرى - بدون.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن - محمد الأمين الشنقيطي - تح/مكتب البحوث والدراسات- دار الفكر/بيروت - ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ (دراسة تحليلية للإفراد والجمع في القرآن) - د/محمد الأمين الحضري . مطبعة الحسين الإسلامية - ط/أولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- الأمر صيغته ودلالته عند الأصوليين - محمد بن ناصر الشثري - مطابع الفرزدق التجارية/الرياض - ط/ أولى ١٤٠٨هـ.
- الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال - ابن المنير السكندري . طبعة مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- الإيضاح في علل النحو - أبو القاسم الزجاجي- تح د/ مازن مبارك - دار النفائس/ بيروت - ط/ سادسة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- الإيضاح في علوم البلاغة - الخطيب القزويني - تح الشيخ/ بهيج غزاوي - دار إحياء العلوم/ بيروت ط/ رابعة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- البحر المحيط - أبو حيان الأندلسي - تح الشيخ/ عادل أحمد عبدالموجود، وآخرين - دار الكتب العلمية/ بيروت - ط/ أولى ٢٠٠١م.
- بدائع الفوائد - ابن القيم الجوزية - تح/ هشام عبد العزيز عطا وآخرين - مكتبة مصطفى الباز/ مكة المكرمة - ط/ أولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- البرهان في علوم القرآن - الزركشي - تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعرفة/ بيروت ١٣٩١هـ.
- البلاغة العربية في ثوبها الجديد - د/ بكري شيخ أمين - دار العلم للملايين - ط/ الخامسة ١٩٩٥م.
- بيان إعجاز القرآن - أبو سليمان الخطابي - ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبدالقاهر الجرجاني) - سلسلة ذخائر العرب - تح/ محمد خلف الله، ود/ محمد زغلول سلام - دار المعارف / مصر - ط/ثالثة - من دون تاريخ.

- البيان في روائع القرآن (دراسة لغوية وأسلوبية للنص للقرآني) - د/ تمام حسان - عالم الكتب.
- تاج العروس من جواهر القاموس - محمد مرتضى الزبيدي - دار الفكر.
- التحرير والتنوير - الشيخ / محمد الطاهر بن عاشور - الدار التونسية للنشر - تونس ١٩٨٤م.
- تخرّيج الحديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف - جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي - تح/ عبد الله بن عبد الرحمن السعد - دار ابن خزيمة/ الرياض ط/ أولى ١٤١٤هـ.
- ترتيب الأمالي الخميسية للشجري - يحيى (المُرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسني الشجري الجرجاني - رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العيشمي - تح/ محمد حسن محمد حسن إسماعيل - دار الكتب العلمية/ بيروت - لبنان - الطبعة/ الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- التسهيل لعلوم التنزيل - محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي - دار الكتاب العربي/ لبنان - ط/ رابعة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- التضمين النحوي في القرآن الكريم - محمد نديم فاضل - دار الزمان، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية - ط/ أولى ٢٠٠٥م.
- التضمين وأثره في نحو اللغة - د/ عبد الغفار هلال - مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة العدد السابع ١٩٨٩م.
- التعبير القرآني - د/ فاضل صالح السامرائي - دار عمار/ عمان، الأردن - ط/ رابعة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) - أبو السعود العمادي - دار إحياء التراث العربي/ بيروت.
- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) - الإمام البيضاوي - دار الفكر/ بيروت ١٤٠١هـ.
- تفسير القرآن العظيم - أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي - دار الفكر/ بيروت ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- التفسير الكبير - الفخر الرازي - دار الكتب العلمية/بيروت - ط/ أولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- تفسير سورة فاطر - د/ عبد الحسيب طه حميدة - مكتبة الكليات الأزهرية.
- التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية - د/ أحمد سعد محمد - مكتب الآداب القاهرة - ط/ ثانية ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- جامع البيان عن تأويل أي القرآن - أبو جعفر محمد بن جرير الطبري - دار الفكر/ بيروت ١٤٠٥هـ.
- الجامع لأحكام القرآن - القرطبي - دار الشعب/ القاهرة.
- الجنى الداني في حروف المعاني - المرادي - تح/ د/ فخر الدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل - دار الآفاق الجديدة، بيروت ط/ ثانية ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني - دار الفكر/ بيروت، بدون.
- حروف المعاني - أبو القاسم الزجاجي - تح/ على توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة بيروت - ط/ أولى ١٩٨٤م.
- الخصائص - ابن جني - تح/ محمد علي النجار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ط/ الثالثة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني) - د/ محمد محمد أبو موسى - مكتبة وهبه/ القاهرة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية - د/ عبدالعظيم المطعني - مكتبة وهبه - ط/ أولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- دراسات في فقه اللغة - د/ محمد الأنطاكي - دار الشرق العربي/ بيروت - ط/ رابعة.
- دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية - د/ منير محمود المسيري مكتبة وهبه/ مصر.
- دلالة الألفاظ - د/ إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٧.
- دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث - د/ عبدالفتاح البركاوي - دار المنار - ط/ أولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

- دلالة السياق عند الأصوليين دراسة نظرية -رسالة ماجستير للباحث/ سعد بن مقبل بن عيسى العنزي - جامعة أم القرى بالمملكة السعودية - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في ١٤٢٧ / ١٤٢٨ هـ.
- الدلالة اللغوية عند العرب - د/ عبد الكريم مجاهد - دار الضياء/عمان، الأردن ١٩٨٥ م.
- دلائل الإعجاز - عبد القاهر الجرجاني - تح د/ النتيجي - دار الكتاب العربي/بيروت - ط/ أولى ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - شهاب الدين الألوسي - دار إحياء التراث العربي/ بيروت.
- سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن - د/عودة الله منيع القيسي - مؤسسة الرسالة/ بيروت - ط/ أولى ١٩٩٦ م.
- الشافية في علم التصريف - ابن الحاجب - تح/ حسن أحمد العثماني - المكتبة المكية/ مكة - ط/ أولى ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م.
- شرح التلخيص في علوم البلاغة - جلال الدين القزويني - تح/ محمد هاشم دويدري - منشورات دار الحكمة/ دمشق ١٩٧٠ م.
- شرح الشافية - رضى الدين الإسترابازي - تح/ محمد نور الحسن وآخرين - دار الكتب العلمية/ بيروت ١٩٧٥ م
- شرح الكافية - محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة - تح د/ محمد عبد النبي عبد المجيد - ط/ أولى ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧ م.
- شرح المفصل - ابن يعيش - عالم الكتب/ بيروت.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب - ابن هشام الأنصاري - تح/ عبد الغني الدقر - الشركة المتحدة للتوزيع/ سوريا ١٤٠٤ / ١٩٨٤ م.
- الصحابي في فقه اللغة - ابن فارس - تح/ السيد أحمد صقر - دار إحياء الكتب العربية/ مصر.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية - أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري -
تح/أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين/بيروت - ط/ الرابعة
١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري - تح/ محمد فؤاد عبد الباقي
دار إحياء التراث العربي/ بيروت - بدون
- صفوة التفاسير - الشيخ/ محمد علي الصابوني - دار القرآن الكريم/ بيروت -
ط/ رابعة ١٤٠٢هـ/١٩٨١م.
- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز - الإمام/ يحيى بن حمزة العلوي -
تح/ عبد الحميد هندراوي - المكتبة العصرية/ بيروت ط/ أولى ١٤٣٣هـ.
- ظواهر أسلوبية في شعر شوقي - د/صلاح فضل . (مجلة فصول . المجلد الأول .
العدد الرابع ١٩٨١).
- علم الدلالة (دراسة نظرية وتطبيقية) - د/ فريد عوض حيدر - مكتبة النهضة
المصرية-ط/ ثانية ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- علم الدلالة - د/ أحمد مختار عمر - عالم الكتب/مصر-ط/ خامسة ١٩٩٨م.
- علم اللغة العام أسسه ومناهجه - د/ عبدالله ربيع، بدون.
- العين - الخليل بن أحمد - تح د/ مهدي المخزومي، ود/ إبراهيم السامرائي -
مكتبة الهلال.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير - الشوكاني - دار
الفكر/ بيروت.
- فقه اللغة وخصائص العربية - د/ محمد المبارك.
- الفوائد في مشكل القرآن - العز بن عبد السلام - تح/ سيد رضوان علي
الندوي - مطبوعات وزارة الأوقاف بالكويت ١٩٦٧م.
- الكتاب - سيبويه - تح/ عبد السلام هارون - دار الجيل/بيروت - ط/أولى .
بدون
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل أو وجوه التأويل - الزمخشري -
تح/ عبد الرازق المهدي - دار إحياء التراث العربي/ بيروت.

- الكلمة دراسة لغوية ومعجميه - د/ حلمي خليل - الهيئة المصرية العامة للكتاب/ الإسكندرية ١٩٨٠م.
- لباب النقول في أسباب النزول - جلال الدين السيوطي - دار إحياء العلوم /بيروت - بدون.
- لسان العرب - ابن منظور - دار صادر/ بيروت - ط/أولى.
- اللغة - فندريس - تر . د/ عبد الحميد الدواخلي، ود/ محمد القصاص - طبعة لجنة البيان العربي ١٩٥٠م.
- اللغة معناها ومبناها - د/تمام حسان . عالم الكتب ط/ثالثة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر - ابن الأثير - تح/ محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية/ بيروت ١٩٩٥م.
- مجموع الفتاوى - ابن تيمية - جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - ابن جني - تح/ علي النجدي ناصف وآخرين - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية/القاهرة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - ابن عطية الأندلسي - تح/ عبد السلام عبد الشافي محمد - دار الكتب العلمية/بيروت - ط/أولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- المحكم والمحيط الأعظم - ابن سيدة - تح / حسن هندراوي - دار الكتب العلمية - ط/ أولى ٢٠٠٠م.
- مختار الصحاح - أبو بكر بن عبد القادر الرازي - تح/ يوسف الشيخ محمد - المكتبة العصرية - الدار النموذجية/ بيروت - صيدا - الطبعة الخامسة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م
- مدخل إلى فقه اللغة - د/ أحمد محمد قدور - دار الفكر المعاصر/ بيروت - ط/ أولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها - السيوطي - تح/ محمد جاد المولى وآخرين - المكتبة العصرية/ بيروت ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

- معجم مقاييس اللغة - ابن فارس - تح/ عبد السلام هارون - دار الجيل/ بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب - ابن هشام الأنصاري - تح د/ مازن المبارك، ود/ محمد علي حمد الله - دار الفكر/ دمشق - ط/ سادسة ١٩٨٥م.
- مفردات ألفاظ القرآن - الراغب الأصفهاني - دار القلم/ دمشق - بدون.
- من أسرار اللغة - د/ إبراهيم أنيس - الأنجلو المصرية - ط/ سابعة ١٩٩٤م.
- من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم - د/ محمد الأمين الخضري - مكتبة وهبه/ القاهرة، مصر - ط/ أولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- من أسرار حروف العطف في الذكر الحكيم (الفاء وثم) - د/ محمد الأمين الخضري - مكتبة وهبة - ط/ ثانية ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن - محمد عبد العظيم الزرقاني - دار الفكر/ لبنان - ط/ أولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- نحو اللغة العربية - د/ محمد أسعد النادي - المكتبة العصرية/ بيروت - ط/ ثانية ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- النحو الوافي - د/ عباس حسن - دار المعارف/ مصر - ط رابعة - بدون.
- نظرات في دلالة الألفاظ - د/ عبد الحميد محمد أبو سكين - مطبعة الأمانة ١٤٠٤/ ١٩٨٤م.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور - برهان الدين أبي الحسن البقاعي - تح/ عبد الرازق غالب المهدي - دار الكتب العلمية/ بيروت - ط/ أولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - السيوطي - تح/ عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية.
- الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز - أبو عبد الله الحسين بن محمد الدامغاني - تح/ محمد حسن أبو العزم الزفيتي - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية/ القاهرة، مصر ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

fhrs AlmSAdr wAlmrAj-ç

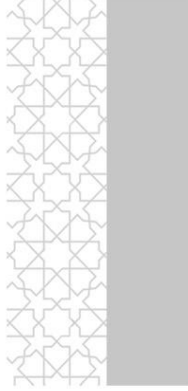
- AlĀtqAn fy çlwm AlqrĀn - AlsWyTy - tH/ sçyd Almndwb - dAr Alfkr/byrwt - T/ ĀwlĪ 1416h/1996/m.
- Āθr AldlAlAt Allγwyh fy Altfsyr çnd AITAhR bn çAŠwr fy ktAbh (AltHryr wAltnwyr) rsAlh dktwrAh llbAHθ/ mšrf bn ĀHmd jmçAn AlzhrAny - bAlmmlkĥ Alçrbyh Alsçwdyĥ jAmçĥ Ām AlqrĪ - çAm 1426/1427h.
- Ādb AlkAtb - Abn qtybh Aldynwry - tH/ mHmd mHy Aldyn çbd AlHmyd - mktbh AlsçAdĥ/ mSr - T/ rAbçĥ 1963m.
- AlĀdwAt AlnHwyh fy ktb Altfsyr - d/ mHmwD ĀHmd AlSçyr - dAr Alfkr/ dmšq T/ ĀwlĪ 1422h.
- ĀsrAr trtyb AlqrĀn - AlsWyTy - tH/ çbd AlqAdr ĀHmd çTA - dAr AlAçtSAm/ AlqAhrĥ bdwn.
- AlĀslwb wAlĀslwbyĥ - hAf krAhm - trjmĥ/ kAĎm sçd Aldyn - dAr AlĀfAq Alçrbyĥ/ AlçrAq 1985m.
- AlĀslwbyĥ (mdxl nĎry wdrAsh tTbyqyĥ) - d/ ftH Allh ĀHmd slymAn - mktbh AlĀdAb/ AlqAhrĥ - bdwn.
- ĀsmA' Allh AlHsnĪ - drAsh fy Albnyĥ wAlldlAlĥ - d/ ĀHmd mxAr çmr - çAlm Alktb - T/ ĀwlĪ 1417h/ 1997m.
- AlĀsmA' wAlSfAt - Ābw bkr Albyhqy - tH/ çbd Allh bn mHmd AlHAšdy - mktbh AlswAdy/ jdĥ - T/ ĀwlĪ 1413h/1993 /-m.
- AlĀšbAh wAlnĎAĪr fy AlĀlfAĎ AlqrĀnyĥ Alty trAdft mbAnyhA wtnwçt mçAnyhA - çbd Almlk bn mHmd AlθçAlby - tH/ mHmd AlmSry - mktbh Almntby/ AlqAhrĥ - T/ ĀwlĪ 1404h/1984m.
- AlĀšbAh wAlnĎAĪr fy AlqrĀn Alkrym - mqAtl bn slymAn Alblxy - tH d/ çbd Allh mHmwD šHAth - AlhyĪĥ AlmSryĥ AlçAmĥ llktAb/AlqAhrĥ 1975m.
- ĀSwl Alfqh - Alšyx/ mHmd AlxDry - Almktbh AltjAryĥ AlkbrĪ - bdwn.
- ĀDwA' AlbyAn fy ĀyDAH AlqrĀn bAlqrĀn - mHmd AlĀmyn AlšnqyTy - tH/mktb AlbHwθ wAldrAsAt - dAr Alfkr/byrwt - 1415h/1995m.
- AlĀçjAz AlbyAny fy Syç AlĀlfAĎ (drAsh tHlylyĥ llĀfrAd wAljmç fy AlqrĀn) - d/mHmd AlĀmyn AlxDry - mTbçĥ AlHsyn AlĀslAmyĥ - T/ĀwlĪ 1413h/1993 /-m.
- AlĀmr Syth wdlAlth çnd AlĀSwlyyn - mHmd bn nASr Alšθry - mTAbç Alfzrdq AltjAryĥ/AlryAD - T/ ĀwlĪ 1408h.
- AlĀnSaf fymA tDmnĥ AlkšAf mn AlAçtzAl - Abn Almnyr Alskndry - Tbçĥ mSTĪĪ AlbAby AlHlby/ AlqAhrĥ 1392h/ 1972m.
- AlĀyDAH fy çll AlnHw - Ābw AlqAsm AlzjAjy- tH d/ mAzn mbArk - dAr AlnfAĪs/ byrwt - T/ sAdšĥ 1416h/ 1996m.
- AlĀyDAH fy çlwm AlblAγĥ - AlxTyb Alqzwyny - tH Alšyx/ bhjy γzAwy - dAr ĀHyA' Alçlwm/ byrwt T/ rAbçĥ 1419h/1998 /-m.
- AlbHr AlmHyT - Ābw HyAn AlĀndlsy - tH Alšyx/ çAdl ĀHmd çbdAlmwjwd: wĀxryn - dAr Alktb Alçlmyĥ/ byrwt - T/ ĀwlĪ 2001m.
- bdAĪç AlfWAĪd - Abn Alqym Aljwzyĥ - tH/ hšAm çbd Alçyzç çTA wĀxryn - mktbh mSTĪĪ AlbAz/ mkĥ Almkrmĥ - T/ ĀwlĪ 1416/1996m.

- AlbrhAn fy çlwm AlqrĀn - Alzrkšy - tH/ mHmd ĀbwAlfDI ĀbrAhym - dAr Almçrfh/ byrwt 1391h.
- AlblAÿh Alçrbyh fy ðwbhA Aljdyd - d/ bkry šyx Āmyn - dAr Alçlm llmlAyy - T/ AlxAmsh 1995m.
- byAn ĀcjAz AlqrĀn – Ābw slymAn AlxTaby – Dmn (θIAθ rsAÿl fy ĀcjAz AlqrĀn llrmAny wAlxTaby wçbdAlqAhr AljrjAny) – slslh ðxAÿr Alçrb – tH/ mHmd xlf Allh• wd/ mHmd zylwl slAm – dAr AlmçArf/ mSr – T/θA10h – mn dwn tAryx.
- AlbyAn fy rwAÿç AlqrĀn (drAsh lwyh wĀslwbyh llNs llqrĀny) - d/ tmAm HsAn - çAlm Alktb.
- tAj Alçrws mn jwAhr AlqAmws - mHmd mrtDÿ Alzbydy - dAr Alfkr.
- AltHryr wAltnwyr - Alšyx / mHmd AlTAhr bn çAšwr - AldAr Altwnsyħ llNs - twns 1984m.
- txryj AlHdyθ wAlĀθAr AlwAqçh fy tfsyr AlkšAf - jmAl Aldyn çbd Allh bn ywsf bn mHmd Alzylçy - tH/ çbd Allh bn çbd AlrHmn Alsçd - dAr Abn xzymh/ AlryAD T/ Āwlÿ 1414h.
- trtyb AlĀmAly Alxmasyħ llšjry - yHyÿ (Almršd bAllh) bn AlHsyn (Almwfq) bn ĀsmAçyl bn zyd AlHsny Alšjry AljrjAny - rtbhA: AlqADy mHyy Aldyn mHmd bn ĀHmd Alqršy Alçbšmy – tH/mHmd Hsn mHmd Hsn ĀsmAçyl - dAr Alktb Alçlmyh/ byrwt – lbnAn – AlTbçh/ AlĀwlÿ 1422 h2001/-m.
- Altshyl lçlwm Altnzyl - mHmd bn ĀHmd bn mHmd AlyrnATy - dAr AlktAb Alçrby/lbnAn - T/ rAbçh 1403h/ 1983m.
- AltDmyn AlnHwy fy AlqrĀn Alkrym - mHmd ndym fADI - dAr AlzmAn• Almdynh Almnwrh - Almmlkh Alçrbyh Alsçwdyħ - T/Āwlÿ2005m.
- AltDmyn wĀθrh fy nmw Allh - d/ çbd AlyfAr hlAl - mjlh klyh Allh Alçrbyh bAlqAhrh Alçdd AlsAbç 1989m.
- Altçbyr AlqrĀny – d/ fADI SAIH AlsAmrAÿy – dAr çmAr/ çmAn• AlĀrdn – T/rAbçh 1427h/2006m.
- tfsyr Ābÿ Alsçwd (ĀršAd Alçql Alslym Ālÿ mzAyA AlqrĀn Alkrym) – Ābw Alsçwd AlçmAdy – dAr ĀHyA' AltrAθ Alçrby/byrwt.
- tfsyr AlbyDAwy (ĀnwAr Altnzyl wĀsrAr AltĀwyl) - AlĀmAm AlbyDAwy - dAr Alfkr/ byrwt 1401h.
- tfsyr AlqrĀn AlçDym - Ābw AlfdA' ĀsmAçyl bn kθyr Aldmšqy - dAr Alfkr/ byrwt 1401h/1981m.
- Altfsyr Alkbyr - Alfkr AlrAzy - dAr Alktb Alçlmyh/byrwt - T/ Āwlÿ 1421h2000 /-m.
- tfsyr swrh fATr - d / çbd AlHsyb Th Hmydh - mktbh AlklyAt AlĀzhryh.
- Altwjyh AlblAyy llqrA'At AlqrĀnyh - d/ ĀHmd sçd mHmd - mktb AlĀdAb AlqAhrh - T/ θAnyh 1421h/ 2000m.
- jAmç AlbyAn çn tĀwyl Āy AlqrĀn - Ābw jçfr mHmd bn jryr AlTbry - dAr Alfkr/ byrwt 1405h.
- AljAmç lĀHkAm AlqrĀn - AlqrTby - dAr Alšçb/ AlqAhrh.

- AljnY AldAny fy Hrwf AlmçAny - AlmrAdy - tH d/ fxr Aldyn qbAwħ, Â/ mHmd ndym fADl - dAr AlĀfAq Aljdydh, byrwt T/ θAnyh 1403h/ 1983m.
- HAŞyh AlSbAn çlY ūrH AlĀŝmwyn - dAr Alfkr/ byrwt, bdwn.
- Hrwf AlmçAny - Ābw AlqAsm AlzjAjy - tH/ çlY twfyq AlHmd - mwssh AlrsAlh byrwt - T/ ĀwlY 1984m.
- AlxSAÿS - Abn jny - tH/ mHmd çly AlnjAr - AlhyYh AlmSryh AlçAmh llktAb - T/θAlθh 1406h1986 /-m.
- xSAÿS AltrAkyb (drAsh tHlylyh lmsAÿl çlm AlmçAny) - d/ mHmd mHmd Ābw mwsY - mktbh whbh/AlqAhrh 1427h/ 2006m.
- xSAÿS Altçbyr AlqrĀny wsmAth Alblaγyh - d/ çbdAlçDym AlmTçny - mktbh whbh - T/ĀwlY 1413h1992/-m.
- drAsAt fy fqh Allyh - d/ mHmd AlĀnTAKy- dAr Alŝrq Alçrby/byrwt - T/ rAbçh.
- dlAlAt Altqdym wAltĀxyr fy AlqrĀn Alkrym drAsh tHlylyh - d/ mnyr mHmwd Almsyry mktbh whbh/ mSr.
- dlAlh AlĀlfAD - d/ ĀbrAhym Ānys - mktbh AlĀnjlw AlmSryh 1997.
- dlAlh AlsyAq byn AltrAθ wçlm Allyh AlHdyθ - d/ çbdAlftAH AlbrkAwy - dAr AlmnAr - T/ ĀwlY 1411h/1991m.
- dlAlh AlsyAq çnd AlĀSwlyyn drAsh nDryh -rsAlh mAjstyr llbAHθ/ sçd bn mqbl bn çysY Alçny - jAmçh Ām AlqrY bAlmmkħ Alçwdyh - klyh Alŝryçh wAldrAsAt AlĀslAmyh fy 1427/ 1428h.
- AldlAlh Allwyh çnd Alçrb - d/ çbd Alkrym mjAhd - dAr AlDyA'çmAn, AlĀrdn 1985m.
- dlAÿl AlĀçjAz - çbd AlqAhr AljrjAny - tH d/ Alntyjy - dAr AlktAb Alçrby/byrwt - T/ ĀwlY 1415h/ 1995m.
- rwH AlmçAny fy tfsyr AlqrĀn AlçDym wAlsbç AlmθAny - ūhAb Aldyn AlĀlwysy - dAr ĀHyA' AltrAθ Alçrby/ byrwt.
- sr AlĀçjAz fy tnwç AlSyç Almŝtqħ mn ĀSl lwy wAHd fy AlqrĀn - d/çwdh Allh mnyç Alqysy - mwssh AlrsAlh/ byrwt - T/ ĀwlY 1996m.
- AlŝAfyh fy çlm AltSryf - Abn AlHAjb - tH/ Hsn ĀHmd AlçθmAny - Almktbh Almkyh/ mkħ - T/ ĀwlY 1415h/ 1995m.
- ūrH AltlyS fy çlwm Alblaγh - jlAl Aldyn Alqzwyny - tH/ mHmd hĀŝm dwdry - mnŝwrAt dAr AlHkmħ/ dmŝq 1970m.
- ūrH AlŝAfyh - rDY Aldyn AlĀstrAbAzy - tH/ mHmd nwr AlHsn wĀxryn - dAr Alktb Alçlmyh/ byrwt 1975m
- ūrH AlkAfyh - mHmd bn ĀbrAhym bn sçdAllh bn jmAçh - tH d/ mHmd çbd Alnby çbd Almjyd - T/ ĀwlY 1408h/1987m.
- ūrH AlmfSl - Abn yçyŝ - çAlm Alktb/ byrwt.
- ūrH ūdwr Alðhb fy mçrħ klAm Alçrb - Abn hŝAm AlĀnSary - tH/ çbd Alyny Aldqr - Alŝrkħ AlmtHdh lltwzyc/ swryA 1404/ 1984.
- AlSAHby fy fqh Allyh - Abn fArs - tH/ Alsyd ĀHmd Sqr - dAr ĀHyA' Alktb Alçrbyh/ mSr.

- ALSHAH tAj Allyh wSHAH Alçrbyh - Âbw nSr ĂsmAçyl bn HmAd Aljwhry - tH/ÂHmd çbd Alyfwr çTAr - dAr Alçlm lmlAyybn/byrwt - T/ AlrAbçh 1407h/1987m.
- SHyH mslm llĂmAm mslm bn AlHjAj AlnysAbwry - tH/ mHmd fWAd çbd AlBAqy dAr ĂHyA' AlrAθ Alçrby/ byrwt - bdwn
- Sfwĥ AltfAsyr - Alšyx/ mHmd çly AlSABwny - dAr AlqrĀn Alkrym/ byrwt - T/ rAbçh 1402h/1981m.
- AlTrAz lĀsrAr AlblAyĥ wçlwm HqAYġ AlĀçjAz - AlĀmAm/ yHyĶ bn Hmzh Alçlwy - tH/ çbd AlHmyd hndAwy - Almktbh AlçSryĥ/ byrwt T/ ĀwlĶ 1433h.
- ĎwAhr Āslwbyh fy šçr šwqy - d/SlAH fDI - (mjlh fSwl - Almjld AlĀwl - Alçdd AlrAbç 1981).
- çlm AldlAlĥ (drAsh nĎryĥ wtTbyqyĥ) - d/ fryd çwD Hydr - mktbh AlnhDĥ AlmSryĥ-T/ θAnyĥ 1419h/1999m.
- çlm AldlAlĥ - d/ ĀHmd mxtAr çmr- çAlm Alktb/mSr-T/ xAmsh 1998m.
- çlm Allyĥ AlçAm Āssh wmnAhjh - d/ çbdAllh rbyçç, bdwn.
- Alçyn - Alxlyl bn ĀHmd - tH d/ mhdy Almxxwmyç wd/ ĂbrAhym AlAmrAYy- mktbh AlhlAl.
- ftH Alqdyr AljAmç byn fnĶ AlrWYĥ wAldrAyĥ mn çlm Altfysr - AlšwkAny - dAr Alfkr/ byrwt.
- fqh Allyĥ wxSAĶS Alçrbyh - d/ mHmd AlmbArk.
- AlfwAYĎ fy mškl AlqrĀn - Alçz bn çbd AlslAm - tH/ syd rDwAn çly Alndwy - mTbwçAt wzArĥ AlĀwqAf bAlkwyt 1967m.
- AlktAb - sybwyh - tH/ çbd AlslAm hArwn - dAr Aljyl/byrwt - T/ĀwlĶ - bdwn
- AlksAf çn HqAYġ Altnzyl wçywn AlĀqAwyl Āw wjwh AltĀwyl - Alzmxšry - tH/ çbd AlrAzq Almhdly - dAr ĂHyA' AlrAθ Alçrby/ byrwt.
- Alklmh drAsh lwyĥ wmcjmyĥ - d/ Hlmy xlyl - AlhyĶĥ AlmSryĥ AlçAmĥ llktAb/ AlĀskndryĥ 1980m.
- lbAb Alnqwl fy ĀsbAb Alnzwl - jlAl Aldyn AlsywTy - dAr ĂHyA' Alçlwm /byrwt - bdwn.
- lsAn Alçrb - Abn mnĎwr - dAr SAdr/ byrwt - T/ĀwlĶ.
- Allyĥ - fndrys - tr - d/ çbd AlHmyd AldwAxlyç wd/ mHmd AlqSAS - Tbçĥ ljnĥ AlbyAn Alçrby 1950m.
- Allyĥ mçnAhA wmbnAhA - d/tmAm HsAn - çAlm Alktb T/θAlθĥ 1418h/1998m
- Almθl AlsAYr fy Ādb AlkAtb wAlšAçr - Abn AlĀθyr - tH/ mHmd mHy Aldyn çbd AlHmyd - Almktbh AlçSryĥ/ byrwt 1995m.
- mjmwç AlftAwĶ - Abn tymyĥ - jmç wrtryb/ çbd AlrHmn bn mHmd bn qAsm - mjmc Almlk fhd lTbAçĥ AlmSHf Alšryf bAlmdynĥ Almnwrĥ 1425h2004/-m.
- AlmHtsb fy tbyyn wjwh šwAð AlqrA'At wAlĀyDAH çnhA - Abn jny - tH/ çly Alnjdy nASf wĀxryn - Almjls AlĀçlĶ llšĶwn AlĀslAmyĥ/AlqAhrĥ 1415h1994 /-m.

- AlmHrr Alwjyz fy tfsyr AlktAb Alçyz - Abn çTyh AlÂndlsy - tH/ çbd AlslAm çbd AlšAfy mHmd - dAr Alktb Alçlmyh/byrwt - T/Âwlÿ 1413h1993/-m.
- AlmHkm wAlmHyT AlÂçĎm - Abn sydh - tH / Hsn hndAwy - dAr Alktb Alçlmyh - T/ Âwlÿ 2000m.
- mxtAr AlSHAH - Âbw bkr bn çbd AlqAdr AlrAzy -tH/ ywsf Alšyx mHmd - Almktbh AlçSryh - AldAr Alnmwðjyh/ byrwt - SydA - AlTbçh/ AlxAmsħ 1420h1999/-m
- mdxl Âlÿ fqh Allyh - d/ ÂHmd mHmd qdwr - dAr Alfkr AlmçASr/ byrwt - T/ Âwlÿ 1413h1993/-m.
- Almzhr fy çlwm Allyh wÂnwAçhA - AlsytTy - tH/ mHmd jAd Almwlÿ wÂxryn - Almktbh AlçSryh/ byrwt 1408h1987/-m.
- mçjm mqAyys Allyh - Abn fArs - tH/ çbd AlslAm hArwn - dAr Aljyl/ byrwt.
- mÿnÿ Allbyb çn ktb AlÂçAryb - Abn hšAm AlÂnSary - tH d/ mAzn AlmbArk, wd/ mHmd çly Hmd Allh - dAr Alfkr/ dmšq - T/ sAdsh 1985m.
- mfrdAt ÂlfAĎ AlqrĀn - AlrAçb AlÂSfhAny - dAr Alqlm/ dmšq - bdwn.
- mn ÂsrAr Allyh - d/ ÂbrAhym Ânys - AlÂnjlw AlmSryh - T/ sAbçh 1994m.
- mn ÂsrAr Hrwf Aljr fy Alðkr AlHkym - d/ mHmd AlÂmyn AlxDry - mktbh whbh/ AlqAhrh, mSr - T/ Âwlÿ 1409h/1989m.
- mn ÂsrAr Hrwf AlçTf fy Alðkr AlHkym (AlfA' wðm) - d/ mHmd AlÂmyn AlxDry - mktbh whbh - T/ θAnyh 1427h/ 2007m.
- mnAhl AlçrfAn fy çlwm AlqrĀn - mHmd çbd AlçĎym AlzrqAny - dAr Alfkr/ lbnAn - T/ Âwlÿ 1416h1996/-m.
- nHw Allyh Alçrbyh - d/ mHmd Âsçd AlnAgy - Almktbh AlçSryh/ byrwt - T/ θAnyh 1418h/1997m.
- AlnHw AlwAfy - d/ çbAs Hsn - dAr AlmçArf/ mSr - T rAbçh - bdwn
- nĎrAt fy dlAlh AlÂlfAĎ - d/ çbd AlHmyd mHmd Âbw skyn - mTbçh AlÂmAnh 1404/1984m.
- nĎm Aldrr fy tnAsb AlĀyAt wAlswr - brhAn Aldyn Âbÿ AlHsn AlbqAçy - tH/ çbd AlrAzq çAlb Almhdy - dAr Alktb Alçlmyh/byrwt - T/Âwlÿ 1415h/ 1995m.
- hmç AlhwAmç fy šrH jmç AljwAmç - AlsytTy - tH/ çbd AlHmyd hndAwy - Almktbh Altwfyqçh.
- Alwjwh wAlnĎAYr lÂlfAĎ ktAb Allh Alçyz - Âbw çbd Allh AlHsyn bn mHmd AldAmyAny - tH/ mHmd Hsn Âbw Alçzm Alzfyty - Almjls AlÂçlÿ llšÿwn AlÂslAmyh/ AlqAhrh, mSr 1416h/1996m.



Chief Administrator

Prof. Ahmed Ibn Salem AL-Ameri

His High Excellency, President of the University

Deputy Chief Administrator

Prof. Abdullah Ibn Abdulaziz Al-Tamim

Vice Rector for Graduate Studies and Scientific Research

Editor –in- Chief

Prof. Khalid suliman algossy

Professor in the Department of Applied Linguistics - Imam
Mohammad Ibn Saud Islamic University

Managing Editor

Dr. Mohammed Saeed Ibraheem Allowaimi

Associate Professor, Department of Rhetoric and Criticism -
College of Arabic Language





Editorial board members

- **Prof. Saad Ibn Abd ul Aziz Maslouh**
Professor in the Department of Linguistics - Kuwait University
 - **Prof. Mohammad Ibn Ibrahim Al-Qadi**
Professor at the Department of Arabic Linguistics - Tunis University
 - **Prof. Abdullah Muhammad Assudais**
Professor in the Department of Syntax, Morphology and Philology - College of Arabic Language - Al-Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University
 - **AL QASIM. QASEM AHMED A**
Professor in the Department of Linguistics - King Khalid University
 - **Dr. Mohammed N. Al-Anazi**
Professor in the Department of Applied Linguistics - Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University
 - **ABDULAZIZ SALEH ABDULLAH BIN DEAILIJ**
Professor in the Department of Rhetoric and Criticism - College of Arabic Language - Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University
 - **Prof. Taher Abdel-Hay Shabaneh**
Professor in the Department of Syntax and Morphology - Kafrelsheikh University
 - **Editorial-secretary**
Prof. Mamdouh Ibrahim Mahmoud
Deanship of Scientific Research
- 

Criteria of Publishing

The Arab Science Journal is a refereed scientific journal; issued by the Deanship of Scientific Research, Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University. It publishes scientific research according to the following regulations:

I. Acceptance Criteria:

1. Originality, innovation, academic rigor, research methodology and logical orientation.
2. Complying with the established research approaches, tools and methodologies in the respective disciplines.
3. Accurate documentation.
4. Language accuracy.
5. Previously published submissions are not allowed.
6. Submissions must not be extracted from a paper, a thesis/dissertation, or a book by the author or anyone else.

II. Submission Guidelines:

1. The author should write a letter showing his interest to publish the work, coupled with a short CV and a confirmation that the author owns the intellectual property of the work entirely and that he will not publish the work without a written agreement from the editorial board.
2. Submissions must not exceed 50 pages (A4).
3. Submissions are typed in Traditional Arabic, in 17-font size for the main text, and 14-font size for footnotes, with single line spacing.
4. The researcher sends his research to the electronic journal's platform (<https://imamjournals.org>) with a summary in Arabic and English, not exceeding two hundred words.

III. Documentation:

1. Footnotes should be placed in the footer area of each page respectively..
2. Sources and references must be listed at the end.
3. Sample images of the verified/edited manuscript should be inserted in their respective areas.
- 4 - Clear pictures and graphs that are related to the research should be included in appendices.

IV. In case the author is dead, the date of his death, in Hijri calendar, is used after his name in the main body of the research.

V. Foreign names of authors are transliterated in Arabic script followed by Latin characters between brackets. Full names are used for the first time the name is cited in the paper.

VI: Submitted research papers for publication in the journal are refereed by two referees, at least.

VII. Rejected research papers will not be returned to their authors.

Address of the Journal:

All correspondence should be sent to the editor of the Journal of Arabic Studies:

Riyadh,11432 P.O. Box 5701

Tel: 2582051 - Fax 2590261

[www. imamu.edu.sa](http://www.imamu.edu.sa)

E.mail: arabicjournal@imamu.edu.sa